

انحسار القوة الأمريكية الولايات المتحدة في عالم من الفوضى

تأليف : إيمانويل فالرشتاين

ترجمة : إيزيس قاسم

مراجعة : طلعت الشايب



هل نفوذ الولايات المتحدة على طريق الانحسار؟ قلة من الناس تصدق اليوم مثل هذا القول. والوحيدون الذين يصدقونه هم صقور الولايات المتحدة الذين تعلق أصواتهم منادين بسياسات تعكس مسار هذا الانحسار. وجدير بالذكر أن هذا الاعتقاد بأن نهاية الهيمنة الأمريكية قد بدأت لم يأت نتيجة ما طرأ عليها من مظاهر الضعف التي بدت واضحة للجميع بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. والواقع أن الولايات المتحدة بدأت تدوي كقوة عالمية منذ سبعينيات القرن العشرين، وكل ما أدى إليه رد الفعل الأمريكي إزاء الهجمات الإرهابية هو التعجيل بخطى هذا الانحسار.

انحسار القوة الأمريكية

الولايات المتحدة فى عالم من الفوضى

المركز القومي للترجمة

تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 1835
- انحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة في عالم من الفوضى
- إيمانويل فالرشتاين
- إيزيس قاسم
- طلعت الشايب
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014 •

هذه ترجمة كتاب:

The Decline of the American Power:

The U.S. in a Chaotic World

By: Immanuel Wallerstein

Copyright © 2003 by The New Press

The English edition published by The New Press

Arabic Translation © 2014, National Center for Translation

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

انحسار القوة الأمريكية

الولايات المتحدة فى عالم من الفوضى

تأليف: إيمانويل فالرشتاين
ترجمة: إيزيس قاسم
مراجعة: طلعت الشايب



2014

فالرشتاين، ايمانويل.

انحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة فى
عالم من الفوضى/ تأليف: ايمانويل فالرشتاين؛
ترجمة: ايزيس قاسم؛ مراجعة: طلعت الشايب.
القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.
٢٠٤ ص: ٢٤ سم.

تدمك ٥ ٨٣٧ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - الولايات المتحدة الأمريكية - الأحوال السياسية.

أ - قاسم، ايزيس (مترجم)

ب - الشايب، طلعت (مراجع)

ج - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٧١١ / ٢٠١٤

I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 837 - 5

ديوى ٩٧٢. ٣٢٠

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب
الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى
اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

إلى ولیم إتش مکنیل

الذى لن يوافقنى على كل شىء ،
والذى كانت رؤيته الواسعة المثابرة ،
وستظل إلهامًا لكل من يدرس الظرف الإنسانى .
المؤلف

إلى روح الشاعر الفارس محمد صالح
المترجمة

المحتويات

9	- مقدمة : الحلم الأمريكى بين الأمس والغد
	الجزء الأول : الفرضية
17	الفصل الأول: انحسار نفوذ الولايات المتحدة: النسرى سقط من علىائه
	الجزء الثانى : تعدد الشعارات والحقائق
33	الفصل الثانى: القرن العشرون : الظلمة فى عز الظهيرة ؟
47	الفصل الثالث: العولة : المسار الطويل المدى للنظام العالمى
69	الفصل الرابع: العنصرية : طائر القطرس المعلق فى أعناقنا
103	الفصل الخامس: لإسلام : الإسلام والغرب والعالم
125	الفصل السادس: الآخرون : من نحن ؟ من الآخرون ؟
	الفصل السابع: الديمقراطية : رطانة أم واقع ؟ الديمقراطية والنظام العالمى
149	حتى الآن
169	الفصل الثامن: المثقفون : حيادية القيم فى موضع المساءلة
193	الفصل التاسع: أمريكا والعالم : البرجان مجازًا

الجزء الثالث

- 217 الفصل العاشر: اليسار (1) : النظرية والواقع مرة أخرى
- 245 الفصل الحادى عشر: اليسار (2) : عصر التحولات
- 255 الفصل الثانى عشر: الحركات : ما معنى أن تكون حركة مناهضة للنظام اليوم ؟
- الفصل الثالث عشر: الانقسامات الجيوسياسية فى القرن الحادى والعشرين:
- 267 أى مستقبل للعالم ؟
- 289 - الخاتمة
- 289 (1) الحرب المبررة أخلاقياً
- 294 (2) الصدمة والرعب

مقدمة

الحلم الأمريكي بين الأمل والغد

كان الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 لحظة مفاجئة وصادمة فى التاريخ الأمريكى، إلا أنها، على أية حال، لم تكن لحظة فارقة. هو مجرد حدث مهم فى مسار بدأ قبل ذلك كثيرًا وسيستمر عدة عقود أخرى، فترة طويلة، قد نطلق عليها زمن اضمحلال الهيمنة الأمريكية فى ظل عالم من الفوضى. الحادى عشر من سبتمبر إذن صدمة للوعى استنكره وغضب له عدد كبير من الناس. يتعين أن يتسم رد فعل الأمريكيين بكل ما لديهم من وضوح رؤية ورصانة، يتعين علينا أن نتمسك بأفضل قيمنا وأن نحكم أمننا وسط التحولات الجذرية فى النظام العالمى، وهى تحولات قد تؤثر فيها ولكن لا سيطرة لنا عليها، ويتعين علينا أن ننضم إلى آخرين فى أماكن أخرى لبناء وإعادة بناء العالم الذى نريد العيش فيه.

يروق للساسة الأمريكيين الإشارة إلى الحلم الأمريكى، وهو كامن فى نفوس معظمنا ومتأصل فى أعماقها. إنه حلم طيب، لدرجة أن كثيرين فى العالم يتمنون لأنفسهم حلمًا مثله؛ ما هذا الحلم؟ الحلم الأمريكى هو حلم الإمكانية البشرية، حلم بمجتمع يشجع فيه كل إنسان على بذل أقصى جهده ويحقق أقصى ما يمكنه فيكافأ

بحياة هنيئة، حلم ألا تكون هناك عقبات مصطنعة في سبيل هذا التحقق الفردي، وأن تُصَب كل هذه الإنجازات الفردية في الصالح العام الأكبر، مجتمع الحرية والمساواة والتضامن المتبادل. هو حلم أن نكون منارة للعالم الذي يعاني من عدم القدرة على تحقيق هذا الحلم.

هو حلم بالطبع مثل كل الأحلام لا يعكس الواقع كما هو بالضبط، ولكنه يمثل توقنا الباطني وقيمنا الأساسية. فالأحلام ليست تحليلات علمية، إنها بالأحرى تقدم لنا الرؤية الملهمة. وعلى أية حال، لكي نفهم العالم الذي نعيش فيه، علينا أن نتجاوز الأحلام ونلقى نظرة على تاريخنا، تاريخ الولايات المتحدة وتاريخ النظام العالمي الحديث وتاريخ الولايات المتحدة في النظام العالمي، ليس كل الناس يريدون عمل ذلك، فأحيانًا نخشى أن يكون الواقع قائمًا أو على الأقل، أقل جمالًا من أحلامنا، بعضنا يفضل رؤية العالم بنظارة وردية، كما يقولون.

خيل لنا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر حطمت الأوهام ولا شك أن هذا ما فعلته بالنسبة للعديد من ولكن إدارة بوش عملت جاهدة لمنعنا من النظر بتأن إلى ما حدث لتمضى قدمًا بأجندة وضعت قبل الأحداث ولتستخدمها ذريعة للدفع بتنفيذها. وهنا أقترح أن أوضح أمرين في عجالة: ما أعتقد بشأن دلالة الحادى عشر من سبتمبر وعن أجندة إدارة بوش. أعتقد أن الحادى عشر من سبتمبر دفع إلى صدارة اهتمامنا بخمس حقائق عن الولايات المتحدة، هى حدود قوتها العسكرية، وعمق الشعور المعادى لأمريكا فى العالم، والتخمة التى أصبنا بها من البذخ الاقتصادى فى تسعينيات القرن العشرين، وضغوط القومية الأمريكية المتناقضة، وهشاشة تراثنا فى الحريات المدنية. لا شىء من ذلك كله متناغمًا مع الحلم الأمريكى كما تخيلناه، وإدارة بوش تزيد من حدة التناقضات.

لنبدأ بالوضع العسكرى؛ الكل يقول وهذا صحيح، إن الولايات المتحدة اليوم أكبر قوة عسكرية فى العالم ويفارق كبير. ومع ذلك تظل الحقيقة أن جماعة متنوعة

من المتعصين استطاعت، بأموال قليلة وعدة عسكرية أقل، أن تشن هجومًا خطيرًا على أراضي الولايات المتحدة، مودية بحياة آلاف من البشر ومدمرة بنايات رئيسية في نيويورك وواشنطن. كان هجومًا وقحًا ومؤثرًا؛ فما أهون أن ننتع هؤلاء بالـ «إرهابيين»، وأن نشن «حربًا على الإرهاب»؛ ولكن يتوجب علينا أن نبدأ بإدراك أنه، من وجهة نظر عسكرية، ما كان يجوز أن يقع الحادى عشر من سبتمبر أبدًا، وبعد مرور عام لم نمسك بمركبيه، بل كان ردنا العسكرى الأكبر، هو غزو العراق، الدولة التى لم يكن لها أى دخل بما جرى فى هجوم الحادى عشر من سبتمبر.

مشاعر الكراهية تجاه أمريكا ليست جديدة، إنها موجودة فى كل مكان وكانت كذلك منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة المهيمنة على النظام العالمى بعد عام 1945. وهى رد فعل على أصحاب القوة العظمى وعلى العجرفة التى حتّمها، كما يبدو، تصبح من طبيعة من يملكون مثل تلك القوة. مشاعر كهذه تكون مفهومة أحيانًا، وأحيانًا تكون غير عقلانية وغير مبررة، والأخيرة لا بد من أن نتقبلها. ولكن بعد كل شىء لا بد أن نتذكر أن هذه المشاعر لم تعق الولايات المتحدة كثيرًا فى شىء لمدة طويلة؛ فمن جهة وازنتها بشعور مجموعات مهمة من الناس، وبالأخص فى البلدان التى اعتبرتها الولايات المتحدة حليفة وأن الولايات المتحدة كانت تقوم بدور ضرورى فى القيادة وفى الدفاع عن قيمها فى النظام العالمى. وبالنسبة لهؤلاء كانت القوة الأمريكية مشروعة، لأنها تخدم حاجة النظام العالمى ككل. حتى فى أنحاء العالم الفقيرة والمجموعة كثيرًا ما كان هناك شعور بأن للقوة الأمريكية، رغم مساوئها، جانبًا فاضلاً إذ إنها كانت تطبق بعض القيم العالمية.

أظهر الحادى عشر من سبتمبر، على الرغم من هذه المشاعر، أن الغضب كان أعمق مما كانت الولايات المتحدة تعترف به، ومن المؤكد أن أول رد الفعل حول العالم كان يعبر عن تعاطف وتضامن مع الولايات المتحدة، ولكن بعد مرور عام بدأ التعاطف والتضامن يتلاشيان فى حين لم يخف الغاضبون التعبير عن مشاعرهم.

بدا نجاح الولايات المتحدة الاقتصادية في تسعينيات القرن العشرين استثنائياً من ناحية الإنتاجية العالية، وأداء مذهل لسوق الأسهم، ونسبة بطالة منخفضة، ومعدل تضخم ضئيل، تصفية دين أمريكي حكومي ضخمة مما أدى إلى تحقيق فائض كبير. اعتبر الأمريكيان ذلك بشكل عام تأكيداً لصحة حلمهم ولسياسات زعمائهم الاقتصادية ووعداً بمستقبل من المجد بلا نهاية؛ والآن اتضح تماماً أن ذلك لم يكن حلمًا بل وهم، وهو وهم خطير.

لم يكن الحادى عشر من سبتمبر السبب الرئيسى للصعوبات الاقتصادية الأمريكية التى تلت، رغم أنه أدى إلى تفاقمها دون شك. ما يسبب الانكماش فى المنظور للاقتصاد الأمريكى أن رخاء التسعينيات (أوآخرها بالأحرى) لم يكن فى أوجه كثيرة منه سوى فقاعة، تم الحفاظ عليها صناعياً كما اتضح مما تفشى عن طمع الشركات. الحقيقة أن أسباب الانكماش أعمق، فالاقتصاد العالمى دخل فى فترة طويلة من الركود النسبى منذ السبعينيات؛ وما حدث فى هذه الفترة، كما فى كل فترات الجمود، أن كل منطقة من المواقع الاقتصادية القوية الثلاثة، الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، كانت تحاول أن تحول خسائرها للآخر؛ ففى السبعينيات كان أداء أوروبا جيداً نسبياً، وفى الثمانينيات تفوقت اليابان، وفى التسعينيات تفوقت الولايات المتحدة؛ إلا أن الاقتصاد العالمى بأكمله لم يكن بحالة جيدة فى أى من هذه الفترات، والمعاناة الاقتصادية فى العالم كانت هائلة. والآن، نحن فى المرحلة الأخيرة من الحلزون الطويل المنحدر، ومع تفشى الإفلاسات يمكن للاقتصاد العالمى أن يتعافى مرة أخرى؛ ولا يوجد ما يشير حتى الآن إلى أن الولايات المتحدة سيسطع نجمها على أوروبا الغربية وشرق آسيا فى نهاية الانتعاش، واحتمال ذلك ضعيف. هذه المخاوف الكامنة تحت السطح الخاصة بالمستقبل الاقتصادى غير الوردى، هى ما يشكل السياسة الأمريكية اليوم.

المشكلة الرابعة هى الطبيعة التاريخية للقومية الأمريكية. لا تقل ولا تزيد الولايات المتحدة فى قوميتها على باقى الدول، ولكن لكونها قوة مهيمنة فانعدام استقرار القومية الأمريكية قد يسبب بلبلة أكبر منها فى أغلب الدول الأخرى. وقد اتخذت القومية

الأمريكية شكلين مختلفين: الأول هو الانسحاب والتفوق في الحصن الأمريكى وهو ما نسميه الانعزالية.

ولكن ما دامت الولايات المتحدة قوة توسعية كذلك - أولاً عبر القارة ثم عبر المحيط الكاريبى والهادئ، والتوسع يتضمن الغزو العسكرى - سواء للأمريكيين الأصليين أو المكسيكيين أو الفلبينيين. فقد كان للولايات المتحدة نصيبها من الانتصارات (الحرب المكسيكية والحرب العالمية الثانية وأغلب الحملات على الهنود الحمر)، كما كان لها نصيبها من الهزائم، أو على الأقل، النهايات غير المحسومة (حرب عام 1812 وحرب فيتنام). سجلنا في هذا المجال ليس بأسوأ من سجل أى قوة عسكرية كبرى أخرى، وبالطبع لا يجب أى بلد أن يتكلم عن هزائمه إن أمكن تفادى ذلك، فالهزيمة تفهم على أنها ضعف قادة من الورق. نظرية «الطعنة في الظهر» (أو الخيانة من الداخل) أساس الوجه العسكرى المتعجرف للقومية الأمريكية الذى يجد له دعماً هائلاً من جموع الناس.

على السطح تختلف الانعزالية تماماً عن العنجهية العسكرية ولكنها الشئ نفسه فى موقفها تجاه باقى العالم، أى من الآخرين - خوف وازدراء مصحوب بالافتراض أن أسلوب حياتنا نقى وينبغى ألا يندس بالدخول فى شجارات بائسة مع الآخرين، إلا إذا كنا فى موقف لنفرض عليهم «أسلوبنا فى الحياة». من ثم لا يصعب على القوميين أن يتأرجحوا بين الانعزالية والعنجهية العسكرية، حتى إن كان ما قد ينتج عن السياسات المباشرة لكليهما قد يختلف تماماً فى مواقف محددة. لقد أعطى الحادى عشر من سبتمبر زخماً جديداً لكلا وجهى هذا الموقف المتعارض؛ وبالطبع، كما يحدث كلما يتلقى البلد ضربة، أدى إلى خفوت الأصوات الأخرى كثيراً.

وأخيراً هناك تراثنا للحريات المدنية، فهو رائع مفهومٌ و ضعيف ممارسة. الحكمة من إدخال وثيقة الحقوق تعديلات فى الدستور هى تحصينها ضد الأغلبية التى تسن القوانين، التى قد تتجاهلها أو تحرقها. ومع ذلك خرقت بلا نهاية وبسفور كما حدث فى تعليق لينكولن لأمر الإحضار أمام القضاء، وغارات بالمر أو اعتقال

روزقلت للأمريكيين من أصول يابانية، ومن الوقائع الأقل بروزاً وإن كانت لا تقل أهمية، الأعمال غير الشرعية المتكررة من الوكالات الفيدرالية (وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية)، ناهيك عن الوكالات المحلية. يفترض أن تكون هذه الحقوق الدستورية تحت حماية المحكمة العليا، إلا أنها متقلبة ولا يعتمد عليها البتة.

أفادت إدارة بوش من وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر لصالح تنفيذ القضايا الخمس على أچندتها سابقة الإعداد. أنا لا أطلق اتهامات مجنونة بالتآمر، ولكنى أشير إلى أنها قفزت على الفور لتفيد من الوضع ولتحقق أچندتها التى تبنتها قلباً وقالباً قبل الحادى عشر من سبتمبر. تعاملت مع الانحسار العسكرى بزيادة لا تصدق فى الإنفاق العسكرى، وسنرى إذا ما كان هذا الأمر سينتهى باعتباره تذبذباً مروعاً أو سيكون له مفعول عكسى عسكرياً، وهو أسوأ. المؤكد أن هذا التوسع لم يكن نتيجة تحليل متعقل أو حكم سياسى قومى مدروس.

كان أول استخدام أكبر للعتاد العسكرى بعد توسعنا فيه هو غزو العراق، وأعتقد أن هذا الغزو لن يعزز الجيش ويزيده قوة إنما سيضعفه بشدة فى الأجل القصير والمتوسط والبعيد. ولكن إدارة بوش الحالية غير مستعدة عملياً لمناقشة هذه الأمور؛ كل ما تعبر عنه علانية هو استنكافها لعودة معارضى الحرب على غرار طريقة جورج ماكجفرن وأنصار بوش القدامى (المقصود الرئيس الأب ومستشاروه المقربون: برينت سكوكروفت وچيمس بيكر ولورانس إيجليبرجر). الإقدام بأقصى سرعة هو شعار الإدارة الحالية لأن أى تباطؤ سيجعلهم يبدو كاحمقى، وصدمة متأخرة أقل ضرراً من الناحية السياسية من صدمة آنية.

أما تعامل إدارة بوش مع مشاعر الكراهية لأمريكا فى العالم فعليها أن نعترف بأنها مبتكرة؛ سياسته تؤججها وتنشرها بين المجموعات التى لم تتأثر بها حتى الآن - من أصدقائنا وحلفائنا الذين قد نطلق عليهم عن قريب: أصدقاءنا وحلفاءنا السابقين.

نادرًا ما تبحث القوى الكبرى فعليًا عن استشارة، إنها تدعى على الأقل عادةً أن ذلك هو ما تفعله. أما إدارة بوش فيبدو أن مفهومها عن الاستشارة هو الإعلان عن خططها وتخيير الناس: هل أنتم معنا أم ضدنا؟ وأي تساؤل حول حكمة أو رجاحة اقتراح ما، يكون ردها عليه: هل نلوى ذراعك أكثر؟

على الصعيد الاقتصادي، يبشر بوش ومستشاروه بتفاؤل لا أساس له وعطالة حكومية والتحجج بأن أى بذخ اقتصادى كان خطأ كليتون. ويبدو أنهم يعتقدون أن الحادى عشر من سبتمبر يؤكد هذا الموقف، ولا اهتمام لهم مطلقًا بتقييم عقلانى للواقع الاقتصادى الحالى؛ أما المنظور التاريخى طويل المدى فلا يعبرونه اهتمامًا كبيرًا. الشيء الذى قدموه للمحافظين اقتصاديًا فى تحالفهم خفض ضريبى وإلغاء حماية البيئة، وهى من المقدسات الآن إذ إن المحافظين الاقتصاديين بشكل عام من أنصار بوش القدامى، وهم خلاف ذلك غير راضين بإدارة بوش الحالية، فلا يجوز استثمارهم أكثر من ذلك. لكن بالطبع من شأن التخفيضات الضريبية منع احتمال عمل أى نوع من إجراءات الإنعاش الاقتصادى اللازمة لإخراج الولايات المتحدة من التضخم الكبير الذى تنزلق فيه بسرعة.

واضح أن إدارة بوش تعقد آمالها على أن عنجهيتها العسكرية ستعوض الناجب عن وضع الاقتصاد الأمريكى المحزن، فبالإضافة إلى كل الأسباب الأخرى التى يجب من أجلها الدخول فى معركة مع كل أضلاع «محور الشر» حسبما يعتقد بوش ومستشاروه، هناك جانب سياسى صرف وهو أن الرئيس فى فترة الحرب يحدد لنفسه ولحزبه الأصوات، وهذا ما لم يرغب عن كارل روف، كبير مستشارى بوش، ولنا أن نتوقع أن تظل هذه الاعتبارات السياسية ضمن أعلى حسابات عملية اتخاذ القرار.

أما عن الحريات المدنية، فلم نر هجومًا سافرًا دون تحفظ على الحريات المدنية من مدع عام منذ ذلك الذى جاء على يد ميتشل بالمر سعى الذكر فى إدارة هاردينج. ما هو أكثر، أنهم لا يقبلون فرض أية قيود عليهم من المحاكم، حتى إذا قضت المحكمة

العليا بتسعة أصوات ضد عدم مقابل صفر، واحتماله شبه منعدم، سيجدون السبل دائماً لتجاهل أو تحدى هذه القيود. نحن مقبلون على مرحلة صعبة.

هذا الكتاب مقسم بطريقة بسيطة إلى ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأول يقدم فرضية أن الولايات المتحدة في انحسار كقوة مهيمنة وأن الحادى عشر من سبتمبر برهان إضافى على ذلك، وكان قد كتب ونشر أولاً فى عام 2002؛ الجزء الثانى سلسلة من المقالات تناقش الفرق بين الخطاب والواقع المحيط بأكثر الكلمات طنطنة فى حوارنا السياسى المعاصر: القرن العشرون، والعولمة، والإسلام، و«الآخرون»، والديمقراطية والمثقفون، هذه المقالات كتبت كلها قبل الحادى عشر من سبتمبر وكان أغلبها على شكل كلمات فى مؤتمرات، وعلى كل لم أغير منها كلمة لهذا السبب. ثم هناك مقال آخر، كتب بعد الأحداث، عن رؤية الولايات المتحدة للعالم وهى دعوة لتأمل رؤيتنا له.

وأخيراً يناقش الجزء الثالث ما يمكننا عمله حيال العالم الصعب الذى نجد أنفسنا فيه. المقالان الأولان، وقد كتبا قبل الحادى عشر من سبتمبر، يناقشان الأجنحة التى، حسب اعتقادى، يجب أن يتقدم بها اليسار اليوم، فى الولايات المتحدة وفى العالم. وآخر مقالين، وكتبا بعد الحادى عشر من سبتمبر، يتناولان ما أعتبره أسئلة محورية مغاصرة من الوجهة السياسية: ما معنى أن تكون مناهضاً للنظام اليوم؟ وأى مستقبل ينتظر الإنسانية؟

فى هذا الكتاب أتابع رؤيتى بأننا جميعاً منخرطون فى ثلاث مهام: مهمة فكرية لتحليل الواقع بعين ناقدة وبتعقل، ومهمة أخلاقية لتحديد القيم التى يجب إعطاؤها الأولوية اليوم، ومهمة سياسية لتحديد كيف يمكن أن يكون لنا إسهام مباشر فى تعزيز إمكانية أن يكون العالم الذى سينشأ من الأزمة الهيكلية الفوضوية الحالية لنظامنا الرأسمالى العالمى إلى نظام عالمى مختلف، أن يكون أفضل بشكل ملحوظ بدلاً من أن يكون أسوأ بشكل ملحوظ من النظام الحالى.

فبراير 2003

الجزء الأول - الفرضية

الفصل الأول

انحسار نفوذ الولايات المتحدة: النسر يسقط من عليائه

هل نفوذ الولايات المتحدة على طريق الانحسار؟ قلة من الناس تصدق اليوم مثل هذا القول. والوحيدون الذين يصدقونه هم صقور الولايات المتحدة الذين تعلو أصواتهم منادين بسياسات تعكس مسار هذا الانحسار. وجدير بالذكر أن هذا الاعتقاد بأن نهاية الهيمنة الأمريكية قد بدأت لم يأت نتيجة ما طرأ عليها من مظاهر الضعف التى بدت واضحة للجميع بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001. والواقع أن الولايات المتحدة بدأت تذوى كقوة عالمية منذ سبعينيات القرن العشرين وكل ما أدى إليه رد الفعل الأمريكى إزاء الهجمات الإرهابية هو التعجيل بخطى هذا الانحسار. ولكى نفهم لماذا أصبح ما يسمى السلم الأمريكى (Pax Americana) فى طريقه إلى الذبول يتعين علينا دراسة الأبعاد الجيو سياسية للقرن العشرين وخاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة. إذ تكشف لنا هذه الدراسة عن استنتاج بسيط لا مفر منه وهو أن العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى أسهمت فى ظهور الهيمنة

الأمريكية هى ذاتها التى سوف تؤدى لا محالة إلى انحسار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

كان صعود الولايات المتحدة كقوة هيمنة عالمية عملية طويلة بدأت فعليا مع الركود الذى أصاب العالم فى سنة 1873. وقد شرعت كل من الولايات المتحدة وألمانيا آنذاك فى توسيع حصتها فى الأسواق العالمية وكثيرا ما كان ذلك يتم على حساب الاقتصاد البريطانى المتراجع باطراد. وكانت كلتا الدولتين قد حصلتا مؤخرا على قاعدة سياسية وطيدة، الولايات المتحدة بإنهاءها للحرب الأهلية بنجاح وألمانيا بتحقيقها الوحدة وباتتصارها على فرنسا فى الحرب البروسية الفرنسية. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة وألمانيا فى الفترة من عام 1873 إلى عام 1914 المتجين الأساسيين لقطاعات رائدة هى صناعة الصلب وبعدها صناعة السيارات بالنسبة للولايات المتحدة والكيمياء والصناعة بالنسبة لألمانيا.

و تسجل كتب التاريخ أن الحرب العالمية الأولى اندلعت فى عام 1914 وانتهت فى عام 1918 كما أن الحرب العالمية الثانية استمرت من عام 1939 إلى عام 1945. إلا أن ما هو أكثر منطقية اعتبارهما حربًا واحدة ممتدة ثلاثين عامًا بين الولايات المتحدة وألمانيا. تخللتها فترات هدنة ومنازعات محلية اندلعت هنا وهناك فى أثنائها. وقد اتبع الصراع على خلافة الهيمنة نهجًا أيديولوجيًا فى عام 1933 عندما استولى النازيون على الحكم فى ألمانيا وعملوا على تجاوز النظام العالمى بأكمله لا سعيًا إلى هيمنة داخل النظام القائم، وإنما بالأحرى بحثًا عن الهيمنة فى شكل إمبراطورية عالمية. وهنا نستحضر الشعار النازى «إمبراطورية الألف عام» (ein tausendjaehriges Reich). ومن ناحيتها ارتدت الولايات المتحدة تباعًا رداء المدافع عن الليبرالية العالمية الوسطية - ولتذكر «الحريات الأربع» التى تكلم عنها الرئيس الأمريكى الأسبق فرانكلين روزفلت وهى حرية التعبير وحرية العبادة والتحرر من الحاجة والتحرر من الخوف - ثم دخلت الولايات المتحدة فى تحالف استراتيجى مع الاتحاد السوفيتى مما جعل هزيمة ألمانيا وحلفائها أمرًا ممكنًا.

وقد خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا هائلا في البنية التحتية في جميع أنحاء يور وآسيا من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ وما بين شعوبها حتى لم يكديسلم منها بلد واحد. وتعتبر الولايات المتحدة القوة الصناعية العظمى الوحيدة في العالم التي خرجت سالمة - بل ازدادت قوة من الناحية الاقتصادية بشكل واضح - وتحركت سريعًا لتعزيز مكانتها.

لكن هذه القوة الطموحة إلى الهيمنة واجهت بعض العراقيل السياسية العملية. ذلك لأن القوى المتحالفة اتفقت خلال الحرب على إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي ضمت بالأساس البلدان التي تحالفت ضد قوى المحور. وكان مجلس الأمن هو الهيئة الحاسمة في المنظمة والوحيدة أيضًا، التي بإمكانها إقرار استخدام القوة، فقد منح ميثاق الأمم المتحدة حق نقض قرارات مجلس الأمن لخمس دول منها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مما أدى إلى أن أصبح المجلس عمليًا دون أنياب. معنى هذا أن إنشاء الأمم المتحدة في شهر أبريل سنة 1945 لم يكن هو العامل الذي حدد القيود الجيوسياسية للنصف الثاني من القرن العشرين بل بالأحرى اجتماع يالطا الذي انعقد قبل ذلك بشهرين وحضره كل من روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا العظمى ونستون تشرشل والزعيم السوفيتي جوزيف ستالين.

على أن الاتفاقات الرسمية في يالطا كانت أقل أهمية من الاتفاقات غير المعلنة رسميًا، التي لا يسعنا إلا أن نقدرها من خلال مراقبة تصرفات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في السنوات التي تلت. فعندما انتهت الحرب في أوروبا في يوم 8 مايو 1945 كانت القوات السوفيتية والغربية (أي الأمريكية والبريطانية والفرنسية) متركزة في أماكن محددة، بشكل أساسي على الخط الشمالى الجنوبى في وسط أوروبا حول نهر الألبه وهو الخط التاريخى الفاصل لألمانيا. وبقيت القوات في هذه الأماكن باستثناء بعض التعديلات الطفيفة. وإذا نظرنا إلى الوراء ندرك أن يالطا تعنى اتفاق كلا الطرفين على إمكانية بقاء كل منهما في مواقعه وألا يلجأ طرف منهما إلى استخدام القوة لطرد الآخر. وانطبق هذا الاتفاق الضمنى كذلك على آسيا كما يتضح من احتلال

أمريكا لليابان وتقسيمها لكوريا. ولذلك فقد كانت يالطا من الناحية السياسية اتفاقاً للحفاظ على الوضع القائم حيث سيطر الاتحاد السوفيتي بموجبه على ثلث العالم وسيطرت الولايات المتحدة على الباقي.

كما واجهت واشنطن تحديات عسكرية أكثر خطورة. فقد كان الاتحاد السوفيتي يملك أضخم قوات برية في العالم بينما واجهت الولايات المتحدة ضغوطاً داخلية لتقليص حجم جيشها خاصة بعد إلغاء التجنيد الإلزامي. ولذا قررت الولايات المتحدة ألا تدعم قواتها العسكرية بالقوات البرية إنما باحتكارها للأسلحة النووية (بالإضافة إلى قوات جوية يمكن نشرها في أنحاء مختلفة من العالم). إلا أن هذا الاحتكار سرعان ما تلاشى: ذلك أنه بحلول 1949 كان الاتحاد السوفيتي أيضاً قد طور أسلحة نووية. ومنذ ذلك الحين لم يسع الولايات المتحدة أن تفعل شيئاً إلا العمل على الحيلولة دون حصول قوى أخرى على أسلحة نووية (وكيماوية وبيولوجية) وهو جهد لم يحظ بنجاح ملموس من قريب أو بعيد بحلول القرن الحادي والعشرين.

هكذا تعايشت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حتى عام 1991 في حالة من «توازن الرعب» على مدى الحرب الباردة. هذا الوضع السائد وُضع على محك الاختبار ثلاث مرات فقط: في أثناء حصار برلين من عام 1948 إلى عام 1949 وفي أثناء الحرب الكورية بين عامي 1950 و1953 ثم في أثناء أزمة صواريخ كوبا في عام 1962. وكانت النتيجة في كل من الحالات استعادة الوضع القائم. وعلاوة على ذلك لنا أن نلاحظ أنه كلما كان الاتحاد السوفيتي يواجه أزمة سياسية مع النظم التابعة التي كانت تسير في فلكه - ألمانيا الشرقية في عام 1953 والمجر في عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا في عام 1968 وبولندا في عام 1981 - كانت الولايات المتحدة لا تقدم على ما هو أكثر من بعض الدعاية بما يسمح للاتحاد السوفيتي بالتصرف في حدود ما يراه مناسباً.

و طبعاً أن هذه السلبية لم تمتد إلى الساحة الاقتصادية. فقد استفادت الولايات المتحدة من أجواء الحرب الباردة السائدة لبدء جهود ضخمة لتعمير اقتصادي واسع

أولاً في غرب أوروبا ثم في اليابان وكذلك في كوريا الشمالية وتايوان. وبدأ المبرر لهذا الجهد واضحاً: فما فائدة كل هذا التفوق الإنتاجي الساحق إذا لم يستطع باقى العالم أن يحشد الطلب الكافى؟ وبالإضافة إلى ذلك فقد ساعدت إعادة البناء الاقتصادى على فرض التزامات شرائية من جانب الدول المتلقية للمعونات الأمريكية؛ وعزز هذا الشعور بالالتزام الاستعداد للدخول في تحالفات عسكرية ومن ثم، وهو الأهم، في تبعية سياسية.

ولا يجدر بنا أخيراً أن نغض من قيمة العنصر الإيديولوجى والثقافى للهيمنة الأمريكية. ولعل الحقبة المباشرة بعد 1945 كانت تاريخياً هى ذروة شعبية الإيديولوجيا الشيوعية. ونحن ننسى بسهولة اليوم الأعداد الكبيرة من الأصوات التى حصدها الأحزاب الشيوعية في انتخابات حرة في بلدان كبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا، ناهيك عن الدعم الذى تلقته الأحزاب الشيوعية في آسيا - في فيتنام والهند واليابان - وكل أنحاء أمريكا اللاتينية، هذا دون احتساب مناطق كالصين واليونان وإيران حيث لم تجر انتخابات حرة أو أنها كانت مقيدة ومع ذلك كانت الأحزاب الشيوعية تتمتع بجاذبية واسعة. وردا على ذلك شنت الولايات المتحدة هجوماً إيديولوجياً واسعاً مناهضاً للشيوعية. وإذا عدنا بذاكرتنا إلى الماضى تبدو لنا هذه المبادرة ناجحة إلى حد بعيد: فقد روجت واشنطن لدورها زعيم «العالم الحر» بالقدر نفسه من الفاعلية التى روج بها الاتحاد السوفيتى لموقفه زعيماً للمعسكر القوى «التقدمى» و«المناهض للإمبريالية».

وأدى نجاح الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في حقبة ما بعد الحرب إلى خلق ظروف اضمحلال هيمنتها. وقد تجسدت هذه العملية في أربعة رموز هي الحرب في فيتنام وثورات 1968 وانهيار جدار برلين في عام 1989 ثم الهجمات الإرهابية في سبتمبر عام 2001. وينبنى كل رمز تأسيساً على ما سبقه ليصل الأمر في ذروته إلى الوضع الذى تجد فيه الولايات المتحدة نفسها حالياً قوة عظمى وحيدة تفتقر للتنفيذ الحقيقى، وقائداً عالمياً

لا يجد من يتبعه ولا يحترمه إلا قلة، أمة تنزلق خطاها بشكل خطير وسط فوضى عالمية لا تستطيع السيطرة عليها.

ماذا كانت حرب فيتنام؟ كانت في المقام الأول كفاح أبناء الشعب الفيتنامي للتخلص من حكم استعماري وإقامة دولة خاصة بهم. قاوم الفيتناميون الفرنسيين واليابانيين والأمريكيين وانتصر الفيتناميون أخيرا - وهذا إنجاز بكل معنى. ولكن من الناحية الجيوسياسية تمثل الحرب رفضا للوضع القائم بموجب يالطا من قبل شعوب حملت آنذاك اسم العالم الثالث. ثم أصبحت فيتنام رمزا بالغ القوة لأن واشنطن كانت حمقاء بها يكفي إذ خاضت المعركة بكامل طاقتها العسكرية ومع ذلك فقد خسرت. صحيح أن الولايات المتحدة لم تعمل على نشر الأسلحة النووية (وهو قرار طالما انتقدته بعض المجموعات اليمينية قصيرة النظر) إلا أن مثل هذه الخطوة كان من شأنها أن تنسف اتفاقات يالطا بل ربما تسببت في محرقة نووية، وتلك عاقبة لم يكن للولايات المتحدة أن تخاطر بها ببساطة.

ولكن فيتنام لم تكن مجرد هزيمة عسكرية أو انتقاص من هيبة الولايات المتحدة. لقد سددت الحرب ضربة قاصمة لقدرة الولايات المتحدة على البقاء قوة اقتصادية مهيمنة في العالم. كلف الصراع الولايات المتحدة ثمنا باهظا وكاد يستنفد احتياطيها من الذهب الذي كان وافرًا منذ 1945. وما هو أكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة تكبدت هذه التكاليف في الوقت الذي شهد فيه غرب أوروبا واليابان قفزات اقتصادية كبرى. وقد وضعت هذه الظروف نهاية للتفوق الأمريكي على ساحة الاقتصاد العالمي. وظلت منذ أواخر الستينيات أضلاع هذا المثلث متساوية اقتصاديا تقريبا بحيث يتفوق كل منها على الآخر لفترات محددة دون أن يحتل أحدها الصدارة. وعندما تفجرت ثورات سنة 1968 في كل أنحاء العالم أصبح تأييد الفيتناميين في مقدمة الشعارات البلاغية. وراجت على الألسن في طرقات كثيرة أناشيد تقول «هيا فيتنام، لا واحدة أو اثنتين بل فيتنامات كثيرة» "One, two, many Vietnams" و «مرحى هو شى منه» "Ho, Ho Chi Minh" ولم تكن طرقات الولايات المتحدة استثناء من ذلك. ولكن ثوار

عام 1968 لم يدينوا الهيمنة الأمريكية فحسب بل أدانوا التواطؤ السوفيتي مع الولايات المتحدة كما أدانوا يالطا ثم عمدوا إلى استخدام أو تطويع لغة عناصر الثورة الثقافية الصينية من حيث تقسيم العالم إلى معسكرين: هما القوتان العظميان في ناحية وبقية العالم في ناحية أخرى.

وأدى الاتهام بالتواطؤ السوفيتي منطقيا إلى اتهام القوى الوطنية المتحالفة بشكل وثيق مع الاتحاد السوفيتي وهو ما كان يعنى في أغلب الحالات الأحزاب الشيوعية التقليدية. إلا أن ثوار 1968 وجهوا ضرباتهم كذلك إلى عناصر من اليسار القديم - حركات التحرير الوطنية في العالم الثالث وحركات الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية وغناصر الصفقة الجديدة - النيو ديل (New Deal) من الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة - متهمين إياهم أيضا بالتواطؤ مع ما أطلق عليه الثوار اسما عاما هو الإمبريالية الأمريكية.

وكان من شأن الهجوم على التواطؤ السوفيتي مع واشنطن فضلا عن الهجوم على اليسار القديم أن أدى إلى مزيد من إضعاف شرعية ترتيبات يالطا التي صاغت على أساسها الولايات المتحدة النظام العالمي. وأدى أيضا إلى تقويض مركز الليبرالية الوسطية على أنها الإيديولوجية العالمية الشرعية الوحيدة. ورغم أن النتائج السياسية المباشرة لثورات 1968 العالمية كانت ضئيلة فإن عواقبها الجيوسياسية والفكرية كانت هائلة وغير قابلة للتراجع عنها. لقد سقطت ليبرالية الوسط عن عرشها الذي احتلته منذ الثورات الأوروبية في عام 1848، التي مكنتها من اختيار المحافظين مع الراديكاليين في آن واحد. ثم عادت هذه الإيديولوجيات مرة أخرى لتمثل سلسلة حقيقية من الخيارات. وهكذا يصبح المحافظون محافظين مرة أخرى ويصبح الراديكاليون راديكاليين من جديد. ولم يختف الليبراليون الوسطيون ولكن تم تحجيمهم. وفي أثناء هذه العملية بات الموقف الإيديولوجي الأمريكي الرسمي - المناهض للفاشية والشيوعية والكونولونالية - واهيا وغير مقنع لشريحة متنامية من سكان العالم.

وكان لبدا الركود الاقتصادى العالمى فى السبعينيات أثران مهمان على السلطة الأمريكية. أولاً أدى الركود إلى انهيار «مذهب التنمية» - على فكرة أن أى أمة بإمكانها أن تلحق بالركب الاقتصادى إذا ما اتبعت الدولة الخطوات اللازمة لذلك - وهو الطرح الإيديولوجى الأساسى لحركات اليسار القديم التى كانت فى السلطة آنذاك. واجهت هذه الأنظمة الواحد تلو الآخر فوضى داخلية وهبوطا فى مستوى المعيشة واعتمادا متزايدا على الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية وتآكل المصادقية الائتمانية. وما بدا فى الستينيات أنه مسيرة ناجحة لإنهاء الاستعمار فى العالم الثالث على يد الولايات المتحدة - بمعنى تقليل حجم الفوضى وتعظيم انتقال السلطة بسلاسة إلى الأنظمة الحاكمة المؤمنة بالمذهب التنموى ولكنها نادرا ما كانت ثورية - أفضى إلى نظام مفكك، وسخط أخذ فى الانتشار وتوجهات رايديكالية غير محددة المسار والهدف. وعندما حاولت الولايات المتحدة التدخل فشلت. لقد أرسل الرئيس الأمريكى رونالد ريغان فى عام 1983 جنودا إلى لبنان لإعادة النظام، ولكن تم بالفعل إخراج هذه القوات عنوة، فعوض ذلك باجتياحه جرينادا وهى بلد دون جيش. وغزا الرئيس جورج بوش الأب بنما وهى بدورها بلد دون جيش. ولكنه عندما تدخل فى الصومال من أجل استعادة النظام أجبرت الولايات المتحدة على الخروج بطريقة كانت مخزية إلى حد ما. ونظراً لأنه لم يكن لدى الولايات المتحدة ما تستطيع عمله فعليا لكى توقف اتجاه انحسار هيمنتها فقد اختارت ببساطة أن تتجاهل هذا الاتجاه - وهى السياسة السائدة منذ انسحابها من فيتنام حتى الحادى عشر من سبتمبر عام 2001.

وبدأ المحافظون الحقيقيون فى هذه الأثناء السيطرة على المؤسسات الرئيسية سواء على مستوى الولايات الأمريكية أو المؤسسات المشتركة بين الولايات. وكان هجوم الليبراليين الجدد فى الثمانينيات قد تميز بوجود نظامى ناتشر وريجان وظهور صندوق النقد الدولى لاعباً رئيسياً على الساحة الدولية. وبينما حاولت القوى المحافظة فى وقت ما (لمدة أكثر من قرن) أن تبدو فى صورة الليبراليين الأكثر حكمة إذ تبتار الوسط الليبرالى يجد نفسه مضطراً إلى الدفع بأنه محافظ على نحو أكثر فاعلية. وكانت برامج المحافظين

واضحة. فعلى الصعيد الداخلى حاول المحافظون تطبيق سياسات من شأنها خفض كلفة العمالة والحد من القيود البيئية المفروضة على المنتجين وخفض استحقاقات الضمان الاجتماعى التى تدعمها الدولة. ولكنهم حققوا فى التطبيق نجاحات متواضعة ولذلك تحوّل المحافظون بقوة إلى الساحة الدولية. ووفرت اجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس أرضية صالحة للقاءات النخب ومسئولى وسائل الإعلام. كما كان صندوق النقد الدولى بمثابة نادٍ لوزراء المال ومحافظى البنوك المركزية. ودفعت الولايات المتحدة فى اتجاه إنشاء منظمة التجارة العالمية لى تفرض قسراً حرية التدفقات التجارية عبر حدود العالم.

وفى غفلة من جانب الولايات المتحدة كان الاتحاد السوفيتى أخذاً فى الانهيار. صحيح أن رونالد ريغان أطلق على الاتحاد اسم «إمبراطورية الشر» واستخدم وابلًا بلاغيا يدعو لتدمير جدار برلين ولكن الولايات المتحدة لم تكن تقصد ما قالت فعليا ولم تكن بكل تأكيد مسئولة عن انهيار الاتحاد السوفيتى. وحقيقة الأمر أن الاتحاد السوفيتى والدول الواقعة ضمن منطقتة فى شرق أوروبا انهارت بسبب استفاقة شعبية من اليسار القديم وبسبب جهود الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف لإنقاذ نظامه بتصفية يالطا وتأسيس تحرر داخلى (بيرسترويكا وجلاسnost). صحيح أن جورباتشوف نجح فى تصفية يالطا إلا أنه لم ينجح فى إنقاذ الاتحاد السوفيتى (ويمكن القول إنه كاد ينقذه).

أصبحت الولايات المتحدة بالذهول والحيرة إزاء الانهيار المفاجئ وبدأت فاقدة للثقة فى كيفية التعامل مع نتائج هذا الانهيار. فالحقيقة أن انهيار الشيوعية كان يعنى انهيار الليبرالية بالتالى، حيث محاً التبرير الإيديولوجى الوحيد الداعم للهيمنة الأمريكية وهو تبرير دعمه فى الظاهر الخصم الإيديولوجى الزائف لليبرالية. وأدى هذا الفقدان للشريعة مباشرة إلى الغزو العراقى للكويت وهو ما لم يكن ليتجرأ الرئيس العراقى صدام حسين على القيام به فى ظل ترتيبات يالطا. وفى نظرة إلى الوراء نجد أن ما حققته الجهود الأمريكية فى حرب الخليج هو هدنة تقع أساسا عند خط البداية ذاته. ولكن

هل لقوة مهيمنة أن ترضى بتعادل في حرب مع قوة إقليمية متوسطة الحجم. لقد أثبت صدام أنه من الممكن أن يشعل حرباً مع الولايات المتحدة ثم يمضي دون أن يلحقه أذى. كان لتحدي صدام حسين السافر أثر عميق في نفس اليمين الأمريكي، أكبر من هزيمة فيتنام ذاتها وخاصة في نفوس المعروفين بالصقور مما يفسر اندفاعاتهم المحمومة ومن ثم رغبتهم في غزو العراق وتدمير نظامه.

وفي الفترة ما بين حرب الخليج والحادي عشر من سبتمبر عام 2001 كانت منطقتا البلقان والشرق الأوسط هما أكبر ساحتين في النزاع العالمي. قامت الولايات المتحدة بدور دبلوماسي في كلتا المنطقتين. وبالنظر إلى الوراثة نتساءل هل كانت النتائج ستختلف لو كانت الولايات المتحدة قد اتخذت موقفاً انعزالياً تماماً؟ إذ في البلقان تفككت يوغوسلافيا وهي دولة متعددة القوميات كانت، ناجحة اقتصادياً وتحولت إلى أعراقها الأساسية. وعلى مدار عشر سنوات انخرطت أغلبية الدول الناشئة في عمليات عرقنة شهدت خلالها اندلاع عنف يكاد يكون وحشياً وانتشار انتهاكات لحقوق الإنسان وإشعال حروب سافرة. نجح التدخل الخارجي - الذي برزت الولايات المتحدة فيه - في التوصل إلى هدنة أنهت أفظع أنواع العنف. ولكن هذا التدخل لم يمهّد لعمليات العرقنة التي ترسخت الآن مما أضفى عليها شرعية ما. هل كان لهذه الصراعات أن تنتهي بطريقة مختلفة دون تدخل الولايات المتحدة؟ ربما كان العنف سيستمر مدة أطول ولكن النتائج الأساسية لم تكن لتختلف كثيراً. وتبدو الصورة بالنسبة للشرق الأوسط أكثر قتامة فقد كان انخراط الولايات المتحدة أكثر عمقا وكانت إخفاقاتها أكثر وضوحاً. لقد فشلت الولايات المتحدة في البلقان والشرق الأوسط على حد سواء في الاضطلاع الفعال بدورها المهيمن لا لغياب رغبة حقيقية أو جهد ولكن لافتقارها لنفوذ حقيقي.

ثم جاء يوم الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 - الصدمة ورد الفعل. وتزعم وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي أي أيه) الآن، بسبب تعرضها لهجوم شرس من جانب أعضاء البرلمان الأمريكيين أنها حذرت إدارة بوش من أخطار محذقة. ولكن على الرغم من تركيز الوكالة على منظمة القاعدة وخبرتها في مجال الاستخبارات فإنه

لم يكن بإمكانها أن تتنبأ باحتمال تنفيذ ضربات إرهابية ومن ثم الحيلولة دون وقوعها. أو هكذا قال مدير الوكالة جورج تينيت. إلا أن شهادته لم تطمئن الحكومة الأمريكية ولا الشعب الأمريكي. وأياً ما سيكون حكم المؤرخين فيما بعد إلا أنه لا خلاف على أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر 2001 شكلت تحدياً للهيمنة الأمريكية. صحيح أن الأشخاص المسئولين عن تنفيذ العملية لم يمثلوا قوة عسكرية كبرى. فهم مجرد أعضاء لقوة لا تمثل دولة ويتمتعون بدرجة عالية من الإصرار وبعض التمويل وعصبة من الأتباع المخلصين وقاعدة قوية فى دولة واحدة ضعيفة. إنهم باختصار من الناحية العسكرية لم يمثلوا شيئاً، إلا أنهم نجحوا فى تنفيذ هجمة جريئة على الأراضى الأمريكية.

تسلم جورج دبليو بوش مقاليد السلطة وهو شديد الانتقاد لأسلوب معالجة إدارة كلينتون للقضايا الدولية. لم يعترف بوش ومستشاروه بأن المسار الذى انتهجه كلينتون هو ذاته الذى ظل ينتهجه كل رئيس أمريكى منذ عهد جيرالد فورد حتى رونالد ريغان ثم جورج بوش الأب. ولكنهم دون شك كانوا على وعى بذلك. بل إنه كان مسار إدارة بوش الحالية قبل واقعة الحادى عشر من سبتمبر 2001. ويكفى ملاحظة كيفية تعامل بوش مع إسقاط طائرة أمريكية قرب أراضى الصين فى أبريل 2001 لملاحظة أن التعقل والحذر كانا سيد الموقف.

وبعد الهجمات الإرهابية غير بوش من نهجه معلناً الحرب على الإرهاب، ومُطمئناً الشعب الأمريكى بأن النتيجة مضمونة، ومطالباً العالم بتحديد موقفه «إما معنا أو ضدنا». لقد وصل الصقور أخيراً إلى الحكم بعدما ظلوا الزمن طويل محبطين حتى تجاه أكثر الإدارات الأمريكية محافظة. وكان موقفهم واضحاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكم على قوة عسكرية ساحقة وعلى الرغم من أن عددا لا يحصى من القادة الأجانب يعتبر استعراض واشنطن للعضلات أمراً يتقصه الحكمة فإن هؤلاء أنفسهم لا يستطيعون عمل شىء بل لن يفعلوا شيئاً إذا ما فرضت الولايات المتحدة ببساطة إرادتها على العالم. ويعتقد الصقور أن على الولايات المتحدة أن تتصرف وكأنها قوة

إمبريالية لسبيين أولهما أن بإمكانها أن تفلت دون عواقب. وثانياً أن الولايات المتحدة ستهمش شيئاً فشيئاً إذا لم تستعرض واشنطن قوتها.

واليوم يتجلى الموقف الصقوري في ثلاث صور: الهجوم على أفغانستان والدعم الفعلي للمحاولات الإسرائيلية لتصفية السلطة الفلسطينية وغزو العراق. وبعد مرور سنة (*) على هجمات سبتمبر 2001 ربما يكون من المبكر الحكم على ما ستسفر عنه مثل هذه الإستراتيجيات. ولكن حتى الآن أدت هذه المخططات إلى الإطاحة بطالبان في أفغانستان (دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك شبكة القاعدة بالكامل أو القبض على أهم قادتها)، وإلى دمار هائل في فلسطين (دون أن ينجح في إظهار الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على أنه هامشي كما وصفه رئيس الوزراء أرييل شارون) وإلى معارضة شاسعة من حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا والشرق الأوسط على خطط غزو العراق.

وتؤكد قراءة الصقور للأحداث الجارية أن معارضة أعمال الولايات المتحدة ظلت في أغلبها معارضة لفظية رغم جديتها. ولا يبدو أن أوروبا الغربية أو روسيا أو الصين أو السعودية مستعدة جدياً أن تقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى يعتقد الصقور أن واشنطن أفلتت سالمة بالفعل. ويفترضون أنهم سيحصلون على النتيجة نفسها عندما يغزو الجيش الأمريكي العراق ثم تمارس بعد ذلك قوتها في شتى أنحاء العالم سواء كان ذلك في إيران أو كوريا الشمالية أو كولومبيا أو ربما إندونيسيا. ومن المفارقات أن قراءة الصقور أصبحت إلى حد كبير هي قراءة اليسار الدولي الذي كان يصرخ متفقاً سياسات الولايات المتحدة ويرجع ذلك بالأساس لأنه يخشى أن فرصة نجاح الولايات المتحدة كبيرة.

إلا أن تأويلات الصقور خاطئة ولن تفعل سوى أن تسهم في انحسار هيمنة الولايات المتحدة ليتحول تدريجياً إلى انحدار ثم سقوط سريع جداً ومدو. أو بمعنى أدق سوف تفشل سياسة الصقور لأسباب عسكرية واقتصادية وإيديولوجية.

(*) صدر الكتاب في عام 2003 (المترجمة).

و لا شك أن الجيش سيظل أقوى ورقة في يد الولايات المتحدة بل ورقتها الوحيدة. فالיום تمتلك الولايات المتحدة أعظم جهاز عسكري في العالم. وإذا صحت المعلومات القائلة بوجود تكنولوجيات عسكرية جديدة لا مثيل لها فإن هذا يعنى أن الفجوة الفاصلة بين الولايات المتحدة والعالم قد اتسعت بشكل كبير عما كانت عليه في العقد الماضي وحده. ولكن هل يعنى هذا إذن أن الولايات المتحدة تستطيع أن تغزو العراق وتلحق به هزيمة سريعة وتولى نظامًا صديقًا ومستقرًا؟ هذا شيء غير وارد^(*). لا يجوز أن يغيب عن بالنا أن الحروب الثلاث الحقيقية التي خاضها الجيش الأمريكى منذ عام 1945 (في كوريا وفيتنام والخليج) انتهت مرة بهزيمة ومرتين أخيرين بانسحاب - وهو سجل ليس بمجيد.

إن جيش صدام حسين ليس جيش طالبان وسيطرته عليه داخليًا أكثر تماسكًا. وغزو العراق سيتطلب قوات برية يعتد بها لتصل إلى بغداد ومن المرجح أن تتكبد خسائر لا بأس بها في صفوفها. ومثل هذه القوة تحتاج إلى قاعدة عسكرية وقد أوضحت السعودية أنها لن تقدم خدمات من هذا النوع. فهل ستساعد الكويت أو تركيا في هذه المسألة؟ هذا احتمال وارد إذا ما لعبت واشنطن كل أوراقها. وفي غضون ذلك من المتوقع أن يحشد صدام حسين جميع الأسلحة المتاحة له بينا الولايات المتحدة هى التى ينتابها القلق بشأن مدى خطورة هذا السلاح. قد يكون بإمكان الولايات المتحدة أن أذرع أنظمة المنطقة إنما الشعور الشعبى لا يرى فى هذه القضية إلا انعكاسًا للانحياز ضد العرب فى الولايات المتحدة. فهل يمكن كسب مثل هذا النزاع؟ يبدو أن هيئة أركان حرب بريطانيا أحاطت رئيس الوزراء تونى بليز علمًا بأنهم لا يعتقدون ذلك.

غير أن هناك دائمًا مسألة «الجبهات الثانوية». فبعد انتهاء حرب الخليج^(**)، سعت القوات المسلحة الأمريكية لتعد نفسها لاحتمال خوض حربين إقليميتين فى الوقت

(*) الأحداث اللاحقة كذبت توقعات المؤلف كما أشار هو نفسه فيما بعد (الترجمة)

(**) المقصود الحرب الثانية (الترجمة)

نفسه. وبعد وهلة تخلى البيتاجون عن هذه الفكرة بهدوء لأنها غير عملية ومكلفة. ولكن من يستطيع أن يضمن ألا يتم توجيه ضربة فيها تكون الولايات المتحدة غارقة في مستنقع حربها مع العراق. كما لا يجوز أن تغفل مسألة عدم تسامح الشعب الأمريكي مع الهزائم. يتأرجح الأمريكيون ما بين حماسة وطنية كانت مصدر مؤازرة لجميع الرؤساء في أثناء الحروب وبين الميل الشديد للانعزالية. ولكن منذ 1945 كانت هذه الروح الوطنية تعاني صدمة مع زيادة عدد الضحايا. ولماذا نفترض تغير رد الفعل اليوم؟ حتى إذا لم يسال الصقور (وهم في غالبيتهم من المدنيين) بالرأى العام فإن جنرالات الجيش الأمريكي الذين اکتوا بنار فيتنام لن يفعلوا ذلك.

وماذا عن الجبهة الاقتصادية؟ في الثمانينيات انتابت عددًا لا حصر له من المحللين الأمريكيين حالة هيستريا بسبب المعجزة الاقتصادية اليابانية. ثم هدأوا في التسعينيات عندما أفاض الإعلام في الحديث عن مشاكل اليابان المالية. ولكن بعد المبالغة في الحديث عن سرعة تقدم اليابان في الثمانينيات بدت السلطات الأمريكية راضية واثقة من أن اليابان تتخلف عنها. وبدت واشنطن في هذه الآونة أكثر ميلًا لإلقاء محاضرات على واضعى السياسات اليابانيين بشأن ما يقترفون من أخطاء.

تبدو مثل هذه النزعة الانتصارية غير مبررة. وحرى بنا أن نتأمل التقرير التالى المنشور فى النيو يورك تايمز فى 20 أبريل 2002: «أنشأ معمل يابانى أسرع حاسوب فى العالم، وهو آلة غاية فى قوة الأداء حيث تضاهى سرعته فى المعالجة سرعة 20 من أسرع الحواسيب الأمريكية مجتمعة ويتفوق كثيرًا على الرائد الأسبق الذى اخترعته أى بى إم. يدل هذا الإنجاز على أن سباق التكنولوجيا الذى ظن أغلب المهندسين الأمريكيين أنهم أحرزوا قصب السبق فيه بسهولة قد انتهى منذ زمن.» ويستطرد التحليل موضحًا أن هناك «أولويات علمية وتكنولوجية متباينة» فى البلدين. ذلك أن الآلة اليابانية مصممة لتحليل التغير المناخى أما الآلات الأمريكية فهى مصممة لمحاكاة الأسلحة. وتجسد هذه المفارقة أقدم قصة فى تاريخ القوى المهيمنة. إذ تركز القوة المسيطرة كل اهتمامها على المجال العسكرى وهو ما ليس فى مصلحتها، فيما تركز القوة المرشحة للخلافة على

الاقتصاد. والأخير هو دائماً الرابع. هكذا دارت الأيام في صالح الولايات المتحدة. فلم لا تفعل ذلك اليابان أيضاً بعدما تحالف مع الصين مثلاً؟

وأخيراً لا ننسى العنصر الإيديولوجى. تبدو الولايات المتحدة في الوقت الحالى ضعيفة اقتصاديا نسبيا، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار التكلفة العسكرية الفادحة الناجمة عن إستراتيجيات الصقور. وإضافة إلى ذلك تظل واشنطن معزولة سياسيًا، فلا أحد باستثناء اسرائيل متفهمًا لموقف الصقور أو يعتبرها جديرة بالتشجيع، بينما تخشى دول أخرى مواجهة الولايات المتحدة مباشرة أو أنها ليست على استعداد لذلك؛ لكن إحجامها يضر الولايات المتحدة. ومع ذلك فرد الفعل الأمريكى لا يتعدى إلى الذراع في عجرفة. ونعرف أن للعجرفة أوجهها السلبية. واستنفاد أوراق اللعب يعنى أنه لن يوجد أوراق لاستخدامها في المرات القادمة، ومما لا شك فيه أن الإذعان يولد النفور المتزايد. ولقد كسبت الولايات المتحدة على مدى مائتى عام مصداقية إيديولوجية لا بأس بها. إلا أنها تفقدها في هذه الأيام أسرع مما خسرت فائضها من الذهب في الستينيات.

وتواجه الولايات المتحدة احتمالين في العشرة الأعوام القادمة: يمكنها إما أن تستمر في مسيرة الصقور مع توابعها السلبية التى ستطال الجميع وأولهم الولايات المتحدة نفسها، أو يمكنها إدراك أن سلبية هذا المسار باهظة الثمن. وقد ذكر سايمون تيسدال في جريدة الجارديان مؤخرًا أنه حتى مع تجاهل الرأى العام العالمى «لن تتمكن الولايات المتحدة من أن تخوض حربًا ناجحة في العراق وحدها دون تكبد خسائر فادحة خاصة في مصالحها الاقتصادية ووارداتها من الطاقة. أما الرئيس بوش فلا يفعل شيئًا غير إطلاق العبارات المخيفة بينما يبدو ضعيفًا». أما إذا قامت الولايات المتحدة على الرغم من كل ذلك بغزو العراق ثم اضطرت إلى الانسحاب فسوف تبدو أكثر ضعفًا.

تبدو خيارات الرئيس بوش محدودة للغاية ولا شك أن الولايات المتحدة سوف تستمر في الانحسار كقوة حاسمة في القضايا العالمية على مدار العقد القادم. ولكن

السؤال الحقيقي ليس ما إذا كانت هيمنة الولايات المتحدة آخذة في الانحسار أم لا،
إنما هل ستمكن من ابتكار طريقة لانحسار هادئ وسلس مع إحداث الحد الأدنى من
الأضرار للعالم ولنفسها.

الجزء الثاني - تعدد الشعارات والحقائق

الفصل الثاني

القرن العشرون: الظلمة في عز الظهيرة؟

كتب آرثر كوستلر في منتصف القرن العشرين رواية عن النظام السوفيتي ومحكماته الصورية سماها «الظلمة في عز الظهيرة»، وأود أن أستخدمها كناية عن القرن العشرين بأكمله وليس فقط النظام السوفيتي، مع ملاحظة أن هذا القرن يعتبر في الوقت نفسه ومن نواح كثيرة شمسًا ساطعة في عز الليل. وفي الحقيقة أن حكمنا على القرن العشرين، الذي طالما صعب تقييمه يتوقف على مكان وزمان المراقب له. إذ كنا طوال القرن أشبه بمن كانوا يعتلون المركبة الأفغانية في حديقة الملاهي. ويجدر بنا أن نتذكر أن مثل هذه المركبة تنتهي بطريقتين لا ثالث لهما؛ إما أن تعود، وهذا هو الأعم، إلى نقطة انطلاقها أو بالقرب منها وذلك على الرغم مما قد يعتري الركاب من إثارة أو رعب، وإما أن تخرج عن المسار في بعض الأحيان.

أما هنري لوس فيصف القرن العشرين بأنه «القرن الأمريكى» وبالقطع كان على صواب وإن كان هذا ليس سوى جزء من القصة. ذلك لأن صعود الولايات المتحدة

الأمريكية للهيمنة على النظام العالمى بدأ فى 1870 تقريباً مع بداية سقوط المملكة المتحدة من قمتها السابقة. وهنا دخلت الولايات المتحدة وألمانيا فى منافسة من أجل خلافة بريطانيا العظمى. وما حدث بعد ذلك معروف وواضح، ففى الفترة من عام 1870 إلى عام 1914 وسعت كل من الولايات المتحدة وألمانيا قاعدتهما الصناعية وتجاوزتا بريطانيا العظمى ولكن واحدة منها كانت تعد قوة بحرية وجوية والأخرى قوة برية. ثم اختلف مسار التوسع الاقتصادى لكل منهما وفقاً لطبيعة الاستثمار العسكرى. كانت الولايات المتحدة متحالفة اقتصادياً وسياسياً مع القوة المهيمنة سابقاً وهى بريطانيا العظمى، ثم وقعت الحربان العالميتان، اللتان أفضل اعتبارهما حرباً واحدة دامت 30 عاماً وكانت أساساً بين الولايات المتحدة وألمانيا لتحديد من تؤول إليه الهيمنة على النظام العالمى.

حاولت ألمانيا أن تنحو منحى تحويل النظام العالمى إلى إمبراطورية عالمية وقد سمتهـا بأنها إمبراطورية الألف عام. إلا أن نهج الغزو الإمبريالى لم يؤد قط إلى السيطرة داخل إطار النظام الرأسمالى العالمى وهو الدرس الذى سبق إلى تعلّمه نابليون إذ عرف أن القوة الإمبريالية العالمية تفيد فقط على المدى القصير من الحماية والسرعة العسكرية. ولكنها على المدى المتوسط تخسر بسبب الكلفة الباهظة فضلاً عن توحيد القوى المعارضة. ومثلما اتحد النظام الملكى الدستورى شبه الليبرالى فى بريطانيا العظمى مع روسيا القيصرية الأوتوقراطية ضد نابليون، كذلك اتحدت الجمهورية شبه الليبرالية النيابية للولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى الستالينى لمواجهة هتلر - أو بالأحرى نجح كل من نابليون وهتلر فى توحيد الصف ما بين بلدين على طرفى كتلة اليابس الأوروبية ضد كيان ذى قوة وشراسة يتوسطهما.

فكيف نقيّم عواقب هذا الصراع؟ لنبدأ بالتأثير الملموس. بعدما سادت حرب شديدة الضراوة فى كل أنحاء القارة الأوروبية وبالقوة التدميرية نفسها تقريباً فى شرق آسيا - مدمرة لكل من الأرواح والمرافق - خرجت الولايات المتحدة عام 1945 بوصفها القوة الصناعية الكبرى الوحيدة السليمة اقتصادياً بل كانت أكثر قوة نتيجة التعزيزات فى أثناء الحرب. ولعدة سنوات بعد 1945 عانت المناطق كافة التى كانت

متقدمة اقتصاديًا قبل ذلك من جوع فعلى وكانت عملية إعادة البناء الأساسية صعبة على أية حال.

و في مثل هذا الوضع كان من السهل على الصناعات الأمريكية أن تسيطر على السوق العالمية. لم تكن مشكلتهم الأساسية آنذاك في وجود الكثير من المنافسين في العرض بل في ضعف الطلب الفعلي إلى حد بالغ وفي قلة عدد المشتريين عالميا بسبب انخفاض القوة الشرائية في غرب أوروبا وشرق آسيا. واستلزم هذا أكثر من مجرد توفير مساعدات بل اقتضى إعادة تعمير. ورغم أن عملية إعادة التعمير كانت مربحة للصناعة في الولايات المتحدة، فإنها كانت مكلفة لدافعي الضرائب هناك. وأدت تغطية تكلفتها على المدى القصير إلى خلق مشكلة سياسية داخلية للحكومة الأمريكية.

في الوقت ذاته ، ظهرت هناك مشكلة سياسية عسكرية أخرى. فقد ظهر الاتحاد السوفيتي في الأفق رغم الدمار الذي شمله كقوة عسكرية تحتل نصف القارة الأوروبية. وطرح نفسه دولة اشتراكية تحمل رسالة نظرية لقيادة العالم بأكمله إلى الاشتراكية (ثم بعد ذلك نظريًا أيضًا إلى الشيوعية). وفي الفترة ما بين عامي 1945 و1948 تم تأسيس ما يسمى بالديمقراطيات الشعبية واحدة تلو الأخرى برعاية الحزب الشيوعي في المناطق التي آلت إلى سيطرة الجيش الأحمر في نهاية الحرب العالمية الثانية. وبحلول عام 1946 بدأ ونستون تشرشل يتحدث عن «ستار حديدي» أسدل على أوروبا من ستيتين إلى تريستا.

علاوة على ذلك، أظهرت الأحزاب الشيوعية نفسها في السنوات التي تلت عام 1945 مباشرة أنها تتمتع بنفوذ قوى في عدد كبير من البلدان الأوروبية. فقد كسبت الأحزاب الشيوعية من 25 إلى 40 في المائة من الأصوات في الانتخابات التي جرت في السنوات الأولى ما بعد الحرب في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا، وذلك نتيجة لأمرين هما قوتها السابقة في سنوات ما بين الحربين ودورها في أثناء الحرب بتشجيعها أغلبية المقاومة ضد النازية والفاشية. وهكذا كانت الحال في آسيا. ففي

الصين زحف الحزب الشيوعي نحو شانغهاي ضد حكومة وطنية كانت قد فقدت شرعيتها. كما تمتعت الأحزاب الشيوعية و/ أو قوات حرب العصابات بقوة كبيرة في اليابان والفلبين والهند الصينية(*) وجزر الهند الشرقية الهولندية (**). شعبية فضلاً عن أنها كانت قوة يحسب لها حساب في أماكن أخرى.

كانت الظروف مواتية للحركات الشيوعية. فقد ادعوا أن التاريخ يقف بجانبهم وتصرفوا وكأنهم يؤمنون بذلك فعلاً. وكذا فعلت العديد من الحركات الأخرى ما بين محافظين إلى يسار الوسط وبالأخص أغلبية الديمقراطيين الاشتراكيين. كان أفراد هذه الحركات يخشون أن تتحول بلادهم في ظرف بضعة أعوام إلى ديمقراطيات شعبية هي الأخرى. وهو ما لا يتمنون حدوثه بل أكثر من ذلك كانوا على استعداد لمقاومة ما كان يسمى آنذاك الخطر الشيوعي على العالم الحر.

وفي الثلاثين سنة الماضية قدم اليسار، كما قدم اليمين، قدرًا كبيرًا من المراجعات التاريخية. واتجه المراجعون من الجناح اليساري إلى الادعاء أن ما يسمى الخطر الشيوعي هو الفزاعة التي اخترعتها الحكومة الأمريكية وقوى اليمين العالمية لتثبيت الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي وللقضاء على نذير اليسار والحركات العمالية في الدول الليبرالية الغربية أو على الأقل تقييدها. واتجه المراجعون من الجناح اليميني، خاصة بعد عام 1989 وإتاحة الوثائق السوفيتية إلى الزعم بوجود شبكة عالمية من الجواسيس تعمل لحساب الاتحاد السوفيتي بهدف تخريب الدول غير الشيوعية وتحويلها إلى ديمقراطيات شعبية.

الواقع أن كلا من المراجعين للتاريخ من اليمين واليسار كانوا على صواب إلى حد كبير في أحكامهم الإمبريالية وكانوا على خطأ بشكل أساسي في تأويلاتهم التاريخية. فلا شك أن كلا الجانبين كان يؤكد علانية وأكثر من ذلك سرًا ما كان المراجعون يقولون

(*) فيتنام الآن (الترجمة)

(**) إندونيسيا الآن (الترجمة)

بأنهم تحققوا منه. ومن المحتمل أن أغلبية العاملين في الوكالات الرئيسية في كلا الجانبين كانوا يؤمنون بكل ما يقال علانية أو بالكثير منه على الأقل. ومما لا شك فيه كذلك أن كلا الجانبين انخرط في أعمال في الاتجاه الذي سلكته الشعارات التي تهدف إلى تنفيذ الدعوة التوسعية. وأخيراً فلا شك أن كلا من الجانبين اعتاد أن يتجهج لمراى انهييار الطرف الآخر وكان هذا هو ما يتمنونه جميعاً.

إننا نحتاج إلى قليل من الموضوعية الباردة وشيء من السياسة الواقعية لتقييم ما جرى فعلياً. وبمراجعة ما حدث يبدو واضحاً أن الحرب الباردة كانت عملية منضبطة ومنظمة بعناية ومراقبة ولم تغفل عن السيطرة قط ولا أدت إطلاقاً إلى اندلاع الحرب العالمية التي كان الجميع يخشاهـا. ولقد سميتها رقصة المينويت المنتظمة وبطيئة الإيقاع. وإذا رجعنا إلى الوراء لاحظنا أنه لم يحدث تغيير كبير بمعنى أن الحدود التي كانت قائمة في عام 1989 هي التي كانت قائمة تقريباً في عام 1945 ولم يحدث عدوان سوفيتي على أوروبا الغربية ولا تراجع أمريكا عن موقفها إزاء أوروبا الشرقية (أى إنهاء النظم الشيوعية). لقد أيد الجانبان في مواقف كثيرة ضبطاً للنفس تجاوز ما كان مطلوباً منها في العلن. ويمكن القول بطبيعة الحال أن ذلك لم يكن مقصوداً إننا كان مجرد نتيجة مأزق وهو أمر صحيح إلى حد ما، ومع ذلك فالمازق يغذيها حالات تراخ تنتج عن نوايا يضمهرها الفرقاء.

مثل هذا السيناريو التاريخي يدعو إلى الحذر في تقييم دوافع وأولويات كل طرف. ولتندارس كلمتين كاشفتين: بالطا والاحتواء. بالنسبة إلى بالطا فقد عملت ظاهرياً على تثبيت الحدود المنظورة لمواقع رابطة القوات العسكرية خلال فترة ما بعد الحرب ومن ثم النفوذ الجيوسياسي بالإضافة إلى طرائق إقامة الحكومات في البلدان المحررة. أما الاحتواء فهو مذهب اخترعه جورج كينان بعد بضع سنوات. إذ بدا كينان وكأنه يتحدث عن نفسه وإن كان يتحدث بشكل غير مباشر باسم المؤسسة الأمريكية ودافع عن هذا الأمر ذاته على أساس أن احتواء الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي - ليس احتواء يحل محل الاستقرار بل احتواء في موقع يسمح بالتراجع في

حرب باردة لن تكون وينبغي ألا تكون حرباً ساخنة. وقبل أن يتولى جون فوستر دالاس منصب وزير الخارجية خلال رئاسة أيزنهاور في عام 1953 كان قد دافع عن التراجع عكس ما قال به كينان. ولكنه عند تقلده للمنصب مارس عملياً سياسة الاحتواء (وهو ما ظهر جلياً في 1956 فيما يتعلق بالثورة المجرية) تاركاً التصدي ليتناوله ساسة هامشيون.

إن ما أحرزته يالطا وسياسة الاحتواء كان واضحاً، ولكن من الذى يستطيع أن يعرف أساس النوايا الخفية للاعبين؟ لقد فرض الاتحاد السوفيتى سيطرة كاملة على الجزء الأكبر من المنطقة التى نسميها شرق ووسط أوروبا فى حين ادعت الولايات المتحدة بحقوقها على باقى العالم. ولم تتدخل الولايات المتحدة فى المنطقة السوفيتية (إلا بالأساليب الدعائية). ومن ناحيته لم يتدخل الاتحاد السوفيتى فعلياً فى أى منطقة خارج منطقته بأكثر من الدعاية السياسية وبعض الأموال باستثناء واحد وخطير هو أفغانستان (وكان خطأ كبيراً كما عرفوا بعد ذلك). وللدقة فقد تجاهلت بعض البلدان هذا الترتيب (الثنائى) الأمريكى السوفيتى الدقيق وهو ما سوف نعرض له.

فما علاقة يالطا إذن بموضوع الأولويات الأمريكية فى الاقتصاد العالمى فى فترة ما بعد الحرب مباشرة؟ كان على الولايات المتحدة كما قلنا سابقاً أن تخلق طلباً عالمياً فعالاً فى الأسواق؛ إلا أنها لم تكن تحوز موارد مالية بغير حدود لكى تقوم بذلك. وقد اعتادت الولايات المتحدة عند تخصيص موارد ما أن تعطى الأولوية لأوروبا الغربية وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية معاً. وتمخض ذلك عن مشروع مارشال. ومع ذلك دعونا نتذكر أن المشروع قدمه مارشال للحلفاء جميعاً. فهل كانت الولايات المتحدة تريد حقاً من الاتحاد السوفيتى أن يقبل المشروع؟ هذا ما أشك فيه كثيراً وأتذكر أنى سمعت متحدثاً باسم وزارة الخارجية الأمريكية يعترف بشيء من هذا القبيل علناً فى ذلك الوقت.

وعلى أية حال رفض الاتحاد السوفيتي أن يشارك في الاقتراح ومنع أيًا من البلدان الواقعة في منطقة نفوذه من الاستجابة له. وكان هذا في مصلحة الولايات المتحدة من الناحية المادية لسببين: لو أن الاتحاد السوفيتي اشترك في المشروع لأصبح باهظ التكلفة للغاية علاوة على أن الكونجرس الأمريكي لم يكن ليقره على الإطلاق. لقد كانت الحجة الرئيسية التي جعلت الحزبين يقدمان دعمهما للمشروع في الكونجرس هو الحاجة لاحتواء الشيوعية. فما الذي كان يحدث فعليا؟ لقد كانت معونة مشروع مارشال هي الوجه الآخر لترتيبات يالطا؛ ولهذا تركت للاتحاد السوفيتي حرية إقامة كتلة تجارية داخل الاقتصاد العالمي وفي المقابل لن يتلقى أى مساعدات اقتصادية للتعمير. لا تدخل ولكن لا معونة. واللحظة الوحيدة التي بدت فيها هذه الترتيبات الدقيقة مهددة كانت في أثناء حصار برلين. إلا أن النتيجة الصافية للحصار كانت هدنة أرجعت الأمور إلى نقطة البداية مما أعطى للولايات المتحدة مبرر الشروع في إقامة حلف شمال الأطلسي - الناتو وأن يقيم الاتحاد السوفيتي حلف وارسو. وهىأ هذا لكل طرف أن يزيد كثيرا من الإنفاق على جيشه. وهو ما كان له بالفعل فوائد اقتصادية في الأجل القصير ولكن ليس في الأجل الطويل.

وطبعى أن أغفلت الترتيبات آسيا إلى حد ما. ولكن الشيوعيين الصينيين لم يكن لديهم استعداد للقبول باستبعادهم. فكان أن زحفوا على شانغهاى خلافاً لرغبة ستالين. وقال اليمين الأمريكى أن الولايات المتحدة خسرت الصين بينما الحقيقة هي أن الاتحاد السوفيتي هو الذى خسر الصين وهو ما تأكدت أهميته أكثر على المدى الطويل. ثم قامت الحرب الكورية. وأيا كانت القصة الحقيقية عمن بدأ بهاذا ومتى، يبدو واضحاً الآن بمراجعة الأحداث أنه لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتي كانت لديهما رغبة في بدء مثل تلك الحرب. وبعد تورط طويل وبغيض في حرب خسرت خلالها الولايات المتحدة أرواحاً في حين لم يخسر الاتحاد السوفيتي أحداً، انتهت الحرب بهدنة عند نقطة بدئها تقريباً وهى النتيجة ذاتها تقريباً لحصار برلين. ومرة أخرى قدمت هذه

الحرب المبرر اللازم للولايات المتحدة لدعم الاقتصاد الياباني دعمًا هائلًا ولتوقيع حلف دفاعي. وهكذا يمكن القول إن شرق آسيا من منظور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان جزءًا من ترتيبات يالطا. واضطرت الصين بعد أزمة كيموى ماتسو في 1955 إلى قبوله أيضًا أمرًا واقعيًا.

كان القرن الأمريكي واقعًا جيوسياسيًا؛ حيث كان لما يسمى بالقوة العظمى الأخرى أى الاتحاد السوفيتي فيه دور وكلمة دون أن يكون له نفوذ حقيقى لعمل شىء سوى أن يحتال بداخل قفصه؛ ثم انهدم القفص داخليًا في سنة 1989. ولكن مع هذا الانفجار من الداخل اختفى التبرير السياسى الضمنى للهيمنة الأمريكية وأصبح لزامًا أن تتغير جيوسياسة النظام العالمى وهو موضوع سوف نعود إليه.

ثم نتحول إلى ثانى أكبر حدث في القرن العشرين وهو التقيض تمامًا لهيمنة الولايات المتحدة، وهو إنهاء السيطرة الأوروبية في العالم غير الغربى على نحو تم ببطء ولكن بخطى ثابتة. لقد وصل «توسع أوروبا» إلى قمته في حوالى عام 1900 أى منذ قرن بأكمله. حينذاك صرح دبلينو. إى. دى. دوبوا بأن «مشكلة القرن العشرين هى مشكلة النسب على أساس لون البشرة». لم يصدقه أحد آنذاك إلا أنه كان محقًا كل الحق. ونعرف أنه حتى قبل قيام الحرب العالمية الأولى كان هناك عدد مما يسمى بالثورات التى كان يتعين أن تلفت أنظار المحللين في المكسيك وأفغانستان وإيران والصين وكان أهمها هزيمة اليابان لروسيا في 1905. وقبل هذه الفترة ساد المجتمع العالمى خارج الغرب مشاعر بهجة متبادلة حيث كانت هذه الأحداث ملحوظة تمتد من أقصى المعمورة إلى أقصاها وشجعت على المزيد من الأعمال المناهضة لهيمنة أوروبا بأسرها.

حقيقةً إننى أعتقد أن الثورة الروسية لا يجوز النظر إليها على أنها ثورة للبروليتاريا - فهى لم تكن كذلك قط - إنما على أنها أنجح وأكبر جهد لصعد سيطرة القارة الأوروبية. صحيح أن كثيرًا من الروس أصروا في الحقيقة على أنهم أوروبيون. وكان موقف البلاشفة مؤيدًا لهذا الاتجاه في الجدل الدائر في روسيا منذ أمد ما بين المتغربين وبين

السلافيين. بيد أن هذا يشير فقط إلى الازدواجية التي كانت في قلب حركات المناهضة للسيطرة الأوروبية. فهم كانوا يطالبون بالفصل والدمج في الوقت ذاته وكلاهما باسم المساواة. وعلى أية حال نتيجة عدم اندلاع الثورة الألمانية التي طالما انتظرها البلاشفة، فقد أدركوا أن بقاءهم ودورهم العالمي مرتبط بالصراع العالمي المناهض للإمبريالية. وكان هذا مغزى مؤتمر باكو عام 1920.

وفي فترة ما بعد 1945 أصبح القضاء على الاستعمار جدول أعمال العصر. وتجلى هذا جزئيا فيما أقدمت عليه القوى الاستعمارية من انسحاب بذكاء في الوقت الملائم. بيد أن هذه الحكمة من جانبهم جاءت إلى خد كبير نتيجة النضال البطولي لحركات التحرير الوطنية في القارات الثلاث. والحركات الثلاث التي كان لها التأثير الجيوسياسي الأكبر هي فيتنام والجزائر وكوبا. ولا يمكن القول بأن أيًا من هذه الحركات كانت عميلة للاتحاد السوفيتي. بل على العكس تمامًا. كانت هذه الحركات في الأساس تحديا لترتيبات الطا ولفرض مجموعة أخرى من الأولويات في المضمار الجيوسياسي مما اضطر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى أن يخضعا لها في نهاية المطاف.

والآن إذا قارنا بين عامي 1900 و2000 نرى درجة النجاح الرائع الذي حققه الصراع ضد الإمبريالية ومع ذلك فبالنسبة لواقع النظام العالمي لم يتغير إلا بأقل ما تمناه المشاركون في ذلك الكفاح وما كانوا يتوقعونه. ولم يبق في عام 2000 سوى مستعمرات رسمية مهمة. وأصبح لنا أمين عام أفريقي للأمم المتحدة وأصبحت العنصرية المعترف بها رسميا أو التي يجاهر بها أحد رسميا أقرب إلى المحرمات التي يحظر الحديث عنها. ولكن من ناحية أخرى نعلم إلى أي مدى استفحل الاستعمار الجديد (بتعبير نكروما الصائب وإن كان منسياً). إذ يمكن أن يكون إفريقي أمينًا عامًا للأمم المتحدة ولكننا نجد أمريكياً يرأس البنك الدولي وهي المؤسسة الأهم كما أن رئيس صندوق النقد الدولي أوروبي غربي. فعلى الرغم من أن الخطاب العنصري هو نوع من التابو فالواقع لم يتغير وكل طرف يفهم كلمات الشفرة التي لا سبيل للتصريح بها ولكن تسمح لها أن تعمل.

وبالفعل كان صلب نجاح الحركات المناهضة للنظام هو السبب الرئيسى لتفكيك النظام. وفي أواخر القرن التاسع عشر استطاعت مختلف الحركات المناهضة للنظام، وكلها كانت ضعيفة سياسيًا، أن تطور استراتيجيتها الخاصة للتحوّل الاجتماعى وهى الخطة المشهورة والمتمثلة فى خطوتين: أولاً التعبئة للاستيلاء على مراكز السلطة فى كل دولة على حدة، ثم استخدام هذه السلطة لتحويل المجتمع. وهذه هى الإستراتيجية التى تبناها الماركسيون باسم حركات العمال. كما كانت استراتيجية القوميين السياسيين. وأكثر من هذا أنها أيضًا الاستراتيجية التى تبنتها الحركات النسائية وكذا حركات ما يسمى بالأقليات بقدر ما ركزوا على حق الاقتراع والحقوق السياسية. وبدأت هذه الاستراتيجية فى عام 1900 الطريق الوحيد المعقول لهذه الحركات وربما كانت هكذا فعلاً. حيث بدأ الأمر طريقاً صعباً بكل تأكيد. وفى ستينيات القرن العشرين نجحت التعبئة فى تحقيق المرحلة الأولى فى كل أنحاء العالم. فقد استولت الحركات المناهضة للنظام على السلطة كاملة أو بشكل جزئى على الأقل فى أغلب أنحاء العالم. وأصبح من الممكن القيام بالخطوة الثانية وهى تحويل المجتمع كما كان من الممكن تقييم نتائجها. ولكن المناضلين والجهاهير هم الذين وجدوا النتائج أقل من توقعاتهم كثيراً فبدأوا بالتعبير عن خيبة أملهم ضد الحركات نفسها وقادتها للمرة الأولى فى عام 1968 ثم خلال العقود الثلاثة التى تلت.

و توحد اتجاهها القرن العشرين فى العقود الأخيرة من القرن. فقد جاء انهيار الأنظمة الشيوعية ما بين 1989 و 1991 ذروة عملية الاستفاقة التى كانت قد لاحت بوادرها فى 1968. وفى الوقت نفسه دق ناقوس الخطر بشأن الهيمنة الأمريكية على العالم حيث أزال دعاتها السياسية بطريقتين. إذ إنها من ناحية ألغت التبرير السياسى لاستمرار خضوع منافسيها الاقتصاديين الأساسيين وهما أوروبا الغربية واليابان للقيادة الأمريكية بعد استعادتهما حيويتهما. كما رفعت من ناحية أخرى القيود التى وضعتها الحركات المناهضة للنظام على ممارسة الجماهير للنشاط السياسى الذى كانت

توجهه بل إنها أفرغته في حقيقة الأمر من مضمونه السياسى. ومن هنا يمكننا الجزم بأن عالم أوروبا في عمومها كان أضعف كثيرًا جيو سياسيا وثقافيا في عام 2000 مقارنةً بعام 1900 ولكن بقية العالم كان قد استنفد طاقته التى عبأها وبات يتخبط في مشاكله الاقتصادية والسياسية بعد أن ضاعت منه الثقة التى سبق أن تمتعت بها هذه الحركات وهى أن التاريخ في صالحهم. ومن هنا جاءت مقولة الظلام المخيم في عز الظهيرة سواء لعموم أوروبا أو باقى العالم وبعد فترة طويلة (خاصة من عام 1945 إلى عام 1970) من شمس ساطعة في منتصف الليل.

وفي سياق هذه القصة التى أروينا لم أعرض إلى الهجوم الضارى للنازية والفاشية في سنوات ما بين الحربين ولا ما يسمى التطهير العرقى الذى تعرضنا له مؤخرًا ولا عن أهوال جولاج النظم الشيوعية (والعديد من النظم الأخرى بالطبع). فهل هى غير ذات أهمية؟ قطعًا هى مهمة من حيث ضرورة الاهتمام باستمرار بمعاناة مروعة من هذا القبيل وهى دائمًا بغیضة أخلاقيا. ولكن كيف نقيّم أولاً مسببات هذه الأهوال وثانيًا مسارها؟ إن خرافة اتجاه الوسط الفكرى السائدة تقول إن هذه الفظائع وقعت من منطلق أيديولوجى إضافة إلى الانحراف الاجتماعى الجماعى عن مسار الاعتدال الثابت الذى رسمه للنظام العالمى من جانب من كانوا يتمتعون بأقوى سلطة. ويقال إن معسكر اعتقال أوسفيتش كان نتيجة لعنصرية غير عقلانية وفيها جاء معزل الجولاج نتيجة الغطرسة في فرض مدن فاضلة (وتوقع تحقيقها) وإن التطهير العرقى جاء نتيجة لمشاعر من ردة الكراهية للأجانب المتأصلة ثقافيا.

مثل هذا التحليل لا يقبله عقل حتى دون أن ننظر إلى التفاصيل. ذلك لأن معسكرات اعتقال أوسفيتش والجولاج وعمليات التطهير العرقى وقعت جميعها في إطار نظام اجتماعى تاريخى وهو الاقتصاد الرأسمالى العالمى. وعلينا أن نتساءل ما سر هذا النظام الذى يسفر عن مثل هذه الظواهر في القرن العشرين ويسمح لها أن تزدهر بطريقة وإلى درجة لم تسبق من قبل. نحن نعيش في نظام استمر على مداه صراع الطبقات، نظام

انطوى على استقطاب السكان من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحاليًا من النواحي الديموغرافية؛ نحن نعيش في نظام أدخل عنصرية العرق والجنس في صميم هياكله منذ البداية ونعيش بالطبع في نظام هو الذى أنشأ الحركات ذاتها المناهضة له، والتي تحدث شرعيته وقدرته على الاستمرار.

من السمات التى ميزت عام 1900 عن عام 1800 ومن باب أولى عن عام 1700 أو عام 1600 أن مراهنات الكازينو العالمى أصبحت أعلى كثيرًا. فأصبحت عواقب الكسب أو الخسارة بالنسبة للمتنافسين أخطر لأن إمكانية الصعود أو السقوط للأشخاص والجماعات أصبحت أكبر من أى وقت مضى كما أن الفجوة ظلت فى تسارع مطرد بوتيرة هندسية لا حسابية. ولن أحاول هنا أن أستفيض فى شرح خصائص أى من هذه الظواهر. وإنما أود فقط التأكيد أن التفسير يجب أن نلمسه فى طريقة أداء النظام وليس فى بعض الانحرافات المفترضة عن كيفية أدائه أصلًا. وأود أن أؤكد أيضًا أنه مهما كانت هذه الأحداث مروعة لمن تضرروا فإن تأثيرها على التطور التاريخى للنظام العالمى الحديث كان أقل شأنًا من الحقيقتين المركزيتين اللتين شهدهما القرن العشرون وهما صعود ثم بداية انحسار الهيمنة الأمريكية ومعاودة الحضور السياسى المشهود للعالم غير الأوروبى الذى أحدث تغييرًا أقل عما توقعه أى شخص.

وإذا قارنا الاقتصاد العالمى الرأسمالى للقرن العشرين بالاقتصاد العالمى الرأسمالى للقرن التاسع عشر نجد أن هناك فرقًا جليلاً واضحًا. كان القرن التاسع عشر قرن التقدم بدا فيه النظام الرأسمالى يعطى أخيرًا ثماره التكنولوجية وإمكاناته لتراكم رأس المال وكان قرنًا بدت فيه جيوتقافة الليبرالية الجديدة الصاعدة وكأنها تكتسح آخر الآثار الثقافية للنظام القديم. كان القرن الذى تم فيه تنويع المواطن باعتباره صاحب السيادة، وكان قرن السلم البريطانى - Pax Britannica - فى المناطق الجوهريّة (أو على الأقل تم تضليل الناس بإغفال الانقطاعات العرضية) فضلًا عما شهدته من الغزوات الإمبريالية فى المناطق البعيدة عن أوروبا. وتلك كانت الفترة البرجوازية التى شهدت

دليل الحضارة وضمائم التقدم متجسدة في الإنسان الذكر، الأبيض، المسيحي والماهر. ولهذا اعتبر اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914 صدمة ثقافية بداخل مناطق القارة الأوروبية.

كان القرن العشرون كما قلنا في البداية أشبه بقاطرة الملاهي المعروفة بالأفعوانية. فمن ناحية فاق التقدم التكنولوجي في جميع المجالات ما كان متوقعًا في القرن التاسع عشر. فقد عشنا رواية من روايات جول فيرن الخيالية ولا نزال على وعد بالمزيد في الثلاثين عامًا القادمة. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن تراكم رأس المال حتى إذا طرحنا جميع الأسهم الرأسمالية التي دمرتها الحرائق الكثيرة. كما مضت عملية ديمقراطية العالم قدمًا بمعنى أن مطالب المواطنة الكاملة شملت الجميع وتجاوزت كثيرًا خيال أجراً المدافعين عنها في القرن التاسع عشر. وهكذا سطعت الشمس في ظلمة منتصف الليل.

لكننا كما نعرف جميعًا يستبد بنا الخوف والاضطراب واليأس فقد أصابتنا أهوال القرن الحادي والعشرين بالإحباط وأكثر منه الفشل: فشل الولايات المتحدة في تحقيق وعد اليوتوبيا العالمية الليبرالية التي كان ينسج إيديولوجيتها المتكررة الأمريكيون؛ وكذا فشل الحركات المناهضة للنظام في خلق مجتمع جديد «الغد المشرق» الذي طالما وعدوا به حتى وقت قريب على الأقل. وبدا كأن نمو النظام الرأسمالي متزايد السرعة باطراد على نحو لا يصدق عقل قد خرج عن السيطرة وخلق بؤرًا سرطانية انتشرت في كل مكان.

وهكذا أصبحنا نواجه حالة من اللاتيقن. ويصح لإيليا بريجورين أن يقول لنا إن الشك هو الحقيقة المركزية للكون وليس فقط لوضعنا التاريخي الراهن. ومع ذلك فالأمر لا يروق لنا ونجد صعوبة في التعامل معه - سيكولوجيا وسياسيا. ولكن ليس أمامنا خيار غير ذلك. فنحن في المرحلة النهائية لنظام تاريخي، في «عصر الانتقال». وعلينا أن نعتني بمهامنا الفكرية والأخلاقية ومن ثم السياسية الخاصة بعصر الانتقال.

وأولى هذه المهام هى التماس رؤية واضحة عن موقعنا الراهن. وسبق أن قالت روزا لكسمبورج في بداية القرن العشرين أن التصريح عما يجرى بصوت عال هو أكثر الأعمال ثورية يستطيع أن يقوم بها المرء.

ولكن ما أن نقوم بذلك، علينا أن نناقش الأمر مع أصدقائنا وحلفائنا وكل من يريدون، فيما يبدو، عالمًا ديمقراطيًا قائمًا على المساواة ونسأل ما الهياكل الجديدة التى ننشدها فى خطوطها العامة على الأقل وما الإستراتيجيات التى قد نلجأ إليها فى هذا الصراع الحاد والمضطرب حتمًا الذى يسود مرحلة تحول تاريخية كبرى. علينا أن نقوم بمثل هذه الحوارات على أساس من التكافؤ دون وصايا من أحد وبانفتاح واسع النطاق وبقدر ما من التواضع ولكن من ناحية أخرى مع توافر قدر من الوضوح بشأن الحد الأدنى من معايير الشمول وقدر من الإصرار على التوافر على رؤية تاريخية طويلة المدى.

لن يكون ذلك يسيرًا. وبالطبع فقد بدأ مثل هذا الحوار ولكن ليس بالقدر الكافى. ونحن بحاجة إلى تجميع أصواتنا سواء فى الساحات الأكاديمية أو الساحات العامة الأوسع ونصدر فى ذلك عن منطلق الجدية والالتزام فضلًا عن سعة الخيال. إنها مهمة ليست باليسيرة ولكن كما قال هيلال منذ ألفى عام: إن لم أكن أنا فمن؟ وإن لم يكن الآن فمتى؟

الفصل الثالث

العولمة: المسار الطويل المدى للنظام العالمى

غرقت تسعينيات القرن العشرين فى طوفان من خطاب العولمة ؛ فالجميع تقريباً يقولون إننا نعيش الآن وللمرة الأولى فى عصر العولمة، كما يقال إنها غيرت كل شىء: فقد انحسرت سيادة الدول واختفت قدرة كل فرد على مقاومة قواعد السوق وألغيت عملياً إمكانية الحفاظ على استقلالنا الثقافى وأصبح استقرار هوياتنا جميعاً موضع جدل شديد، واحتفى البعض بهذه الحالة من العولمة المفترضة بينما تباكى عليها البعض الآخر.

هذا الخطاب فى الحقيقة ما هو إلا قراءة فادحة الخطأ للواقع الحالى - خداع فرضته علينا مجموعات قوية، والأسوأ هو ذلك الخداع الذى فرضناه على أنفسنا من فرط يأسنا، وهو خطاب يقودنا إلى تجاهل القضايا الحقيقية التى تواجهنا وإلى إساءة فهم الأزمة التاريخية التى نجد أنفسنا فيها. فنحن نقف بالفعل أمام لحظة تحول، ولكنها ليست خاصة بعالم معولم مؤسس حديثاً ذى قواعد واضحة. إننا بالأحرى فى عصر تحول، وهو ليس مجرد تحول عدد من الدول المتخلفة التى يجب أن تلحق بروح العولمة ولكنه تحول سيغير النظام الرأسمالى العالمى بأكمله إلى شىء آخر، وخلال له يتحدد المستقبل الذى لا بديل عنه بالإضافة إلى نتائجه غير المؤكدة.

والعمليات التي عادة ما نشير إليها عندما نتحدث عن العولمة ليست بجديدة على الإطلاق؛ فهي موجودة على مدى خمسمائة عام، وليس الخيار الذي أمامنا اليوم هو أن نخضع أو لا نخضع لهذه العمليات ولكن بالأحرى ماذا نفعل عندما تنهار كما هي الحال حاليًا؛ ومن يقرأ أغلب ما يكتب عن «العولمة» ربما عتقد أنها شىء ظهر في تسعينيات القرن العشرين - ربما مع انهيار الاتحاد السوفيتي وربما قبل ذلك بسنوات قليلة. إلا أن التسعينيات ليست مؤشرًا زمنيًا دالًا إذا ما أردنا أن نحلل ما يجري، فالأجدى أن ننظر للوضع الراهن في إطارين زمنيين آخرين: الأول من عام 1945 حتى اليوم والآخر من عام 1450 حتى اليوم.

تعتبر المرحلة من عام 1945 إلى اليوم «دورة كندراتيف» دورة نمطية في نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي تنقسم كما هي الحال دائمًا إلى جزئين: مرحلة (أ) أو حركة صاعدة أو توسع اقتصادي استمرت في هذه الحالة من عام 1945 إلى 1967 / 73؛ ومرحلة (ب) أو حركة هبوط أو انكماش اقتصادي استمرت من عام 1967 / 73 حتى اليوم وأغلب الظن أنها ستستمر لعدة سنوات أخرى. أما المرحلة من عام 1450 حتى اليوم فترسم على النقيض دورة حياة للاقتصاد الرأسمالي العالمي كان لها مرحلة تكوين تتسم ببداية نشوء ومرحلة تطورها الطبيعي ودخلت الآن في مرحلة أزماتها النهائية، ولكي نفهم الوضع الحالي علينا أن نميز بين هذين الزمنين الاجتماعيين والدليل التجريبي لكل منهما.

ومن الأسهل أن نفهم دورة كندراتيف التي نعيشها حاليًا لأسباب كثيرة، فهي تشبه كل دورات كندراتيف السابقة التي تمت دراستها جيدًا. كانت المرحلة (أ) للدورة الحالية ما سماه الفرنسيون «ثلاثينيات الرفاه»، فقد تزامنت مع قمة الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي وحدثت في إطار نظام عالمي أسسته الولايات المتحدة بعد عام 1945؛ فالولايات المتحدة كما نعلم خرجت من الحرب العالمية الثانية بمثابة القوة الصناعية الرئيسية الوحيدة: صناعاتها سليمة وأراضيها لم يمسسها دمار الحرب بأضرار كبيرة. وبالطبع ظلت تعمل على رفع كفاءة صناعاتها على مدى أكثر من قرن. هذه التنمية

الاقتصادية طويلة الأمد، مع الانهيار الفعلي للهياكل الاقتصادية لكبريات مناطق الإنتاج العالمى حققت للولايات المتحدة ميزة إنتاجية هائلة، على الأقل لفترة من الوقت، كما سهلت للمنتجات الأمريكية أن تسيطر على السوق العالمية ؛ وأتاح ذلك أكبر قدر من التوسع فى القيمة والإنتاج الفعلى حدث فى تاريخ الاقتصاد الرأسمالى العالمى مما وفر ثروة كبيرة وأوجد ضغطاً اجتماعياً كبيراً على النظام الاجتماعى العالمى فى الوقت ذاته.

ولكن بدءاً من عام 1945 واجهت الولايات المتحدة مشكلتين رئيسيتين ؛ فقد كانت فى حاجة إلى نظام عالمى مستقر نسبياً لتستفيد فى ظله من مميزاتها الاقتصادية، كما كانت فى حاجة إلى إعادة حشد طلب فعال فى باقى العالم إذا ما كانت ترغب فى زبائن لمشروعاتها الإنتاجية المزدهرة، واستطاعت فى الفترة بين عامى 1945 و 1955 أن تحل كلتا المشكلتين دونها عناء، فقد حلت مشكلة النظام العالمى على نحوين، فمن ناحية تم إنشاء مجموعة من المؤسسات ما بين الدول - بالأخص الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى - استطاعت الولايات المتحدة أن تسيطر عليها سياسياً وقدمت الإطار الرسمى للنظام، ومن ناحية أخرى وهى الأهم، توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق مع القوة العسكرية الوحيدة الحقيقية فى عالم ما بعد عام 1945 وهى الاتحاد السوفيتى.

احتوى اتفاق يالطا، الذى تم تحديد تفاصيله على مدار أكثر من عقد، على ثلاثة بنود بالأساس. أولاً : أن يقسم العالم حسب الأمر الواقع إلى منطقة أمريكية (وهى الجزء الأكبر من العالم) ومنطقة سوفيتية (وهى الجزء المتبقى) ويكون الخط الفاصل بينهما حيثما كانت قوات كليهما عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، ثانياً: يمكن للمنطقة السوفيتية، إذا ما رغبت فى ذلك، أن تخفض تعاملاتها التجارية مع المنطقة الأمريكية إلى الحد الأدنى حتى تعزز أليانها الإنتاجية، ولكن فى مقابل ذلك لا يتوقع من الولايات المتحدة أن تسهم فى إعادة البناء الاقتصادى لهذه المنطقة، وثالثاً: لكلا الطرفين مطلق الحرية بل إنها مدعوان للدخول فى سجلات عدائى متبادل وساخن كان يبدو أن الهدف الأساسى منه هو تقوية القبضة السياسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، كل

منهما على منطقته. وكان حصار برلين والحرب الكورية - اللذان انتهيا بهدنة كأكيد آخر على خطوط الفصل الأصلية - هما ذروة هذا الاتفاق العالمى.

أما مشكلة حشد طلب عالمى فعال كاف على الإنتاج الأمريكى فقد حُلت من خلال مشروع مارشال لأوروبا الغربية، ومساعدة اقتصادية مساوية لليابان، خاصة بعد اندلاع الحرب الكورية التى كانت ذريعة مواتية. لقد أفادت الولايات المتحدة من توترات الحرب الباردة لتعزيز هذه الروابط الاقتصادية بروابط عسكرية - منظمة حلف شمال الأطلسى (ناتو) بالإضافة إلى المعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية - لضمان التبعية الأكيدة لهذه المناطق لقيادة الولايات المتحدة السياسية فى القضايا الكبرى كافة على الساحة الدولية.

وللحق إن هذه الترتيبات لم ترض كل الناس، فقد كان هناك من تم إقصاؤهم من مزايا يالطا - كالعالم الثالث بأكمله والمجموعات الأقل حظًا داخل العالم الغربى والدول الصغيرة التابعة للسوفيت فى شرق ووسط أوروبا التى صبرت على النير ولكنها لم تكن سعيدة به. وقد ثار المبعدون على فترات شبه منتظمة، ويعنف استثنائى أحيانًا: فى الصين بين عامى 1945 و1948 وفى فيتنام والجزائر والمجر فى عام 1956 وفى كوبا وإفريقيا الجنوبية. كانت هذه الهبات المتتالية بمثابة مشكلات بالنسبة للنظام الأمريكى العالمى وكذلك للاتحاد السوفيتى، ولكنها كانت كالكلمات فى بطن ملاكم قوى وكان بالإمكان استيعابها وهو ما تم بالفعل باستثناء واحد كبير هو حرب فيتنام، التى بدأت تستنزف الولايات المتحدة من الناحية المالية ومن ناحية الخسائر فى الأرواح، وبالتالي أيضًا على مستوى المعنويات القومية الأمريكية.

ولكن اللطمة الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة وأصعبها على الاستيعاب كانت الانتعاشة الاقتصادية فى أوروبا الغربية واليابان التى أخذت فى الازدهار، فبحلول ستينيات القرن العشرين كانت الفجوة الإنتاجية بين هذه البلدان والولايات المتحدة قد زالت تقريبًا، واستعادت دول غرب أوروبا واليابان سيطرتها على أسواقها القومية وبدأت تنافس المنتجات الأمريكية بفاعلية فى أسواق دول أخرى، بل إنها بدأت فى

أن تكون منافسة في الأسواق الأمريكية ؛ وبذلك اختفت فاعلية الميزة الاقتصادية الأمريكية إلى حد كبير بنهاية ستينيات القرن العشرين .

وقد أدت الزيادة في الإنتاج العالمى الناتجة من انتعاش اقتصاد أوروبا الغربية واليابان وتوسعها إلى تخمة في السوق العالمية وانخفاض حاد في ربحية العديد من القطاعات الصناعية الرئيسية كالصلب والسيارات والإلكترونيات ؛ ثم برز، خلال هبوط النظام العالمى الذى تلى ذلك، حدثان رئيسيان هما ضرورة تخلى الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب وثورة عام 1968 العالمية، الأول كان سببه أن الإنفاق السياسى العسكرى اللازم لفرض الهيمنة الأمريكية فى ظل منافسة أضعف فى الأسواق العالمية ، الذى اتضح أنه مكلف، استنزف الفائض المالى الأمريكى وكان على الولايات المتحدة أن تبدأ فى عمل سياسى شاق للمحافظة على ميزاتها الاقتصادية التى تمتعت بها فى المرحلة (أ) وبدأت تشد حزامها النقدي إلى حد ما .

أما ثورة عام 1968 العالمية فقد فجرها سحق كل من استبعدوا من نظام الهيمنة الأمريكية العالمى المحكم . اختلفت تفاصيل الانتفاضات فى ساحات النظام العالمى المختلفة إلا أنها وقعت فى كل مكان : فبالإضافة إلى أحداث 1968 المعروفة فى الغرب واليابان والتى يشار إليها عادة، يمكن أيضًا إضافة الثورة الثقافية فى الصين فى بداية عام 1966 والتوجه إلى "الاشتراكية ذات الوجه الإنسانى" فى تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وكذلك الأحداث المختلفة فى كل من المكسيك والسنغال وتونس وإندونيسيا والعديد من البلدان الأخرى فى العالم الثالث، وقد تكررت فيها كلها فكرة مزدوجة أيًا كان اختلاف الوضع محليًا: أولاً معارضة الهيمنة الأمريكية وكذلك التواطؤ السوفيتى معها، وثانيًا خيبة الأمل فى اليسار القديم بكل أشكاله ؛ وكانت هذه الاستفاقة الأخيرة هى النتيجة غير المتوقعة لنجاح هذه الحركات اليسارية القديمة، فالواقع هو أن حركات اليسار القديم نجحت فى فترة الهيمنة الأمريكية على غرابة ذلك (أو عدم غرابته) فى الوصول إلى السلطة فى كل البلاد تقريبًا: كأحزاب شيوعية فى البلدان الاشتراكية من نهر الإلبه حتى البالو وأحزاب ديمقراطية اجتماعية أو مثلها فى كل غرب أوروبا وشمال أمريكا

وأستراليا، ومثل حركات التحرير الوطنى فى العالم الثالث أو ما يشبهها من الحركات الشعبية فى أمريكا اللاتينية. فقد وصلت للسلطة لكنها لم تستطع أن تحقق الخطوة الثانية كما تخيلت وهى تغيير المجتمع أو كما كان يعتقد ثوار عام 1968. هكذا كان النظر للحركات فى السلطة باعتبارها أخفقت فى الالتزام بوعودها التاريخية.

عند هذه المنطقة تحديداً، دخل الاقتصاد العالمى فى فترة كساد طويلة، والمعيار الخامس للكساد فى الاقتصاد العالمى هو انخفاض أرباح الإنتاج بشكل كبير عن مستوياتها فى المرحلة السابقة أى فى المرحلة (أ) مما يسفر عن سلسلة من النتائج الواضحة. أولاً: يحول أصحاب رأس المال نشاطهم لتحقيق الربح من المجال الإنتاجى إلى المجال المالى؛ ثانياً: تزداد البطالة بشكل ملحوظ على مستوى العالم؛ ثالثاً: تحدث تحولات ملحوظة فى مجالات الإنتاج، من المجالات ذات الأجور مرتفعة إلى المجالات ذات الأجور المنخفضة (وهى الظاهرة التى كان يطلق عليها "المصانع الهاربة"). هذه النتائج الثلاث يمكن ملاحظتها فى كل أنحاء العالم منذ نحو عام 1970، فقد شهدنا تصاعداً للمضاربات دون نهاية وهى بالطبع مربحة جداً لمجموعة صغيرة للغاية من الناس، على الأقل حين تفجر الفقاعة، كما شهدنا انتقالات كبيرة للإنتاج من أمريكا الشمالية وغرب أوروبا حتى من اليابان إلى مناطق أخرى من النظام العالمى ادعت بالتالى أنها كانت فى طور "التصنيع" ومن ثم التنمية؛ ويمكن وصف ما حدث بطريقة أخرى هى أن هذه البلدان شبه الهامشية أصبحت هى المتلقية للصناعات التى أصبحت الأقل ربحاً الآن، كما أن هناك زيادة فى البطالة فى كل مكان، فى أغلب دول بلاد الجنوب بالطبع حتى فى الشمال، ولكن هذا لا يعنى أن معدلات البطالة يجب أن تتساوى فى كل البلاد، فالواقع أن أحد الأنشطة الرئيسية لحكومات جميع الدول خلال هذه الفترة كان محاولة تحويل عبء البطالة إلى دول أخرى، ولكنه أسلوب لا ينجح إلا بشكل مؤقت.

ولنسترجع بسرعة كيف تم هذا السيناريو، كان الحدث الاقتصادى الأكثر إثارة فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، الذى يكاد أن ينسى اليوم بينما تصدر عناوين الصحافة العالمية آنذاك، هو ارتفاع أسعار نفط منظمة الدول المصدرة للبترول - الأوبك. إذ

فجأةً كونت كبرى الدول المنتجة للبتروال تكتلاً فعلياً خطيراً، ورفعت أسعار البتروال في السوق العالمية بشكل كبير، واحتفى البعض في البداية بهذا التحرك باعتباره خطوة سياسية ذكية من قبل دول العالم الثالث في وجه دول الشمال الرئيسية. ولكن ثمة شيء غريب يمكن ملاحظته على الفور وهو أن قرار الأوبك الذى طالما أيدته الدول التى توصف بالراديكالية مثل ليبيا والجزائر، لم يكن بالإمكان التوصل إليه إلا بعد الحصول على الدعم الحماسى المفاجئ من أقرب دولتين صديقتين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهما السعودية وإيران تحت حكم الشاه - ويا لها من مفارقة!

كان لارتفاع سعر البتروال أثر فوري، فقد رفع سعر كل المنتجات الأخرى تقريباً ولو بشكل متفاوت مما أدى إلى انخفاض إنتاج سلع كثيرة؛ الأمر الذى كان مفيداً نظراً لوجود تخمة. وشهدت البلدان التى كانت تعتمد على تصدير المواد الخام دخلها من هذا المصدر يتضاءل في اللحظة التى ارتفعت فيها أسعار وارداتها، مما جعلها تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات. كان أول من استفاد من زيادة دخل بيع البتروال الدول المنتجة له ثم بالطبع ما يسمى بالأخوات السبع وهى كبرى شركات الصناعات البتروولية العابرة للقوميات. وفجأةً أصبح لدى البلدان المنتجة للبتروال فائض نقدي؛ أنفق جزء منه على زيادة في المصروفات الخاصة بها، أغلبها في شكل واردات من الشمال، مما ساعد على تجديد الطلب في دول الشمال، ولكن جزءاً آخر دخل في حسابات بنكية بالأخص في الولايات المتحدة وألمانيا، وكان يجب أن يتم إقراض هذه الأموال الجديدة فقامت هذه المصارف بتوزيع قروض على وزراء مالية الدول الفقيرة التى تعاني من صعوبات في ميزان المدفوعات ومعدلات حادة في البطالة ومن اضطرابات داخلية ناتجة عنها؛ وقد أفرطت هذه الدول في الاقتراض ثم وجدت صعوبة في تسديد القروض التى تضاعفت الفائدة عليها حتى وصلت أقساط الدين في 1980 إلى مستويات لا يمكن تحملها. في هذا التوقيت ذاته بدأت الميزة التنافسية اليابانية تزدهر فجأةً مع أن الأحوال في أوروبا الغربية أيضاً لم تكن سيئة، في حين كانت الولايات المتحدة تعاني مما يسمى بالركود التضخمي.

في غضون ذلك سعت الولايات المتحدة لتثبيت قبضتها السياسية على أوروبا الغربية واليابان عبر إقامة مزيج من الهياكل الاستشارية هي: اللجنة الثلاثية ومجموعة الدول السبع الصناعية (يذكر أن إنشاءها كان فكرة فاليري جيسكار ديستان ظناً منه أنها ستحد من سلطة الولايات المتحدة ولكن ما حدث كان العكس). كان رد فعل أمريكا السياسي على إخفاقها في فيتنام أن تبنت حين "أسلوباً متواضعاً" في العالم الثالث، حيث أظهرت مزيداً من المرونة في مناطق مثل أنجولا ونيكاراجوا وإيران وكامبوديا، ولكن لم يكن الكل مستعداً للتجاوب مع هذه المرونة بأن يخفض مطالبه، فحكومة إيران الثورية الجديدة بقيادة آية الله الخميني رفضت أن تخضع لقواعد لعبة الدول ناعمة الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر (والاتحاد السوفيتي بالشيطان رقم إثنين) كما سجن دبلوماسيين أمريكيين. وفجأة لم يعد الوساطة الليبرالية والاقتصاد الكينزي هو السائد؛ وشرعت مارجريت ثاتشر في ما يسمى بالليبرالية الجديدة، التي كانت في جوهرها بالطبع نزعة محافظة شرسة من النوع الذي لم يشاهد منذ عام 1848، والتي كانت تتضمن محاولة إعادة التوزيع في دولة الرفاه لتوجهه للطبقات العليا بدلاً من الطبقات الدنيا.

وإذ كان عقد السبعينيات قد انتهى بضربة عنيفة فلم تكن الثمانينيات بعيدة عن ذلك. إذ خرجت ديون الدول الفقيرة عن السيطرة وبدأت أزمة الديون. لم تكن بدايتها في عام 1982 كما يقال عادةً عندما أعلنت المكسيك عن عدم قدرتها على تسديد ديونها، وإنما في عام 1980 عندما قررت حكومة جيريك في بولندا مواجهة مشكلة ديونها عن طريق اعتصار الطبقة العاملة، فوجه هذا التحرك بمقاومة ضخمة وأدى إلى نشأة «سوليدارنوست» (التضامن) في جدانسك. كانت أحداث بولندا بمثابة إعلان موت نظام التبعية السوفيتي في شرق ووسط أوروبا الذي كان دعامة أساسية لترتيبات يالطا رغم أن عملية التفكك لم تكتمل نهائياً إلا بعد مرور عقد كامل؛ وفي هذا التوقيت ارتكب الاتحاد السوفيتي الخطأ التكتيكي الحاسم بدخوله أفغانستان، وهكذا استنزف نفسه كما فعلت الولايات المتحدة في فيتنام مع عدم وجود مرونة اجتماعية كافية لتنجيه من العواقب.

يمكن تلخيص الثمانينيات في بضع عبارات دالة، كانت الأولى أزمة الديون التي لم تطرح أرضاً أغلب دول أمريكا اللاتينية فقط (دون ذكر أفريقيا) وإنما شرق ووسط أوروبا كذلك، فقد كشفت أزمة الديون إلى أى مدى كان الواقع الاقتصادى فى شرق ووسط أوروبا لا يختلف جذرياً عنه فى العالم الثالث. وكانت الثانية «الأوز الطائر» فى شرق آسيا - تفوق اليابان الاقتصادى المذهل فى الاقتصاد العالمى وخلفها فى البداية التنانين الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة)، ثم دول جنوب شرق آسيا وبر الصين الرئيسى كذلك. الثالثة هى الكينزية العسكرية التى ابتدعتها إدارة ريغان، التى تغلبت على تراجع فى الاقتصاد الأمريكى ومعدلات البطالة المرتفعة عن طريق اقتراض حكومى هائل بالأخص من اليابان، متذرةً فى ذلك بأنها تعزز الهياكل العسكرية، وهو ما لم يسفر سوى عن تراكم دين قومى أمريكى يفوق التصديق. الرابعة، ازدهار «السندات عديمة القيمة» فى سوق الأوراق المالية الأمريكية مما دل على اقتراض ضخمة من قبل الشركات الكبيرة لجنى أرباح سريعة من المضاربة على حساب الإنتاج الفعلى، مما تسبب فى تسريح قوى عاملة وأرغم طبقة متوسطة الدخل على قبول وظائف أقل دخلاً فى سوق العمل.

فى ثمانينيات القرن العشرين بدت حال الاقتصاد العالمى سيئة باستثناء شرق آسيا رغم أن هذا لم يمنع المضاربين الماليين من جنى مكاسب باهظة، ومع استمرار هذا الوضع ازدهرت لفترة شريحة معينة من الطبقة فوق المتوسطة ممن يسمون بـ«اليوبيز» Yuppies محدثة ضغوطاً تضخمية عالمياً فى سوق منتجات الرفاهية والعقارات، ولكن معظم العالم كان يعانى من تضائل الدخل والانكماش بسبب انهيار العملات. فى أعقاب هذه المشاكل العالمية انهار الاتحاد السوفيتى وأبداً أخرى قام جورباتشوف بمحاولة مثيرة للحيلولة دون هذا الانهيار بأن تخلص من الأحمال الزائدة، وشرع فى نزع السلاح من جانب واحد مما اضطر الولايات المتحدة إلى أن تقوم بالشئ نفسه. ثم خرج من أفغانستان وفعلياً من شرق ووسط أوروبا كذلك، كما سعى بحذر لإصلاح

النظام السياسى الداخلى، أما سقوطه المفاجئ فقد جاء لأنه أخطأ بشدة فى تقدير قوى القومية البازغة داخل الاتحاد السوفيتى لاسيما النزعة القومية الروسية.

خارت مقومات ترتيبات يالطا بسبب ضعف الولايات المتحدة وبقدر ما كان هذا أيضاً بسبب الضعف السوفيتى، فلا الولايات المتحدة ولا جورباتشوف كانا يريدان إلغاء الترتيبات لكن ما ألغتها هى فترة الركود الطويلة فى الاقتصاد العالمى ؛ وما كان من الممكن إصلاح ما انكسر مرة أخرى.

منذ سبعينيات القرن العشرين مر الاقتصاد العالمى بثلاث دورات ديون كانت كلها محاولات للحفاظ على قوة إنفاق الاقتصاد العالمى : قروض أموال البترول لدول العالم الثالث والدول الاشتراكية واقتراض الحكومة الأمريكية واقتراض الشركات الكبرى. كل موجة اقتراض كان من شأنها أن ترفع الأسعار رفعاً مصطنعاً فى بعض المناطق يفوق قيمتها السوقية ؛ وفى كل مرة كان ذلك يؤدى إلى صعوبات فى السداد وكان يتم التعامل معها من خلال أشكال مختلفة من الإفلاسات الزائفة ؛ وأخيراً، فى تسعينيات القرن العشرين، انفجرت فقاعة العقارات فى اليابان مخفضة للغاية قيمتها الورقية ؛ وهكذا تعرض الحصن الأخير للقوة الاقتصادية المنتجة فى الاقتصاد العالمى للهجوم، وكانت تلك هى قصة التسعينيات.

والآن أصبح الموقف السياسى الأمريكى تحت هجوم شديد، ليس رغماً عن انهيار الاتحاد السوفيتى بل بسببه. فقد قرر صدام حسين أن يستغل وضع ما بعد ترتيبات يالطا باجتياحه الكويت، متحدياً بذلك الولايات المتحدة عسكرياً بشكل مباشر، وقد تمكن من فعل ذلك لأن الاتحاد السوفيتى لم يعد يستطيع منعه، ثم إنه قام بهذا العمل لأنه، على المدى القصير، كان يبدو حلاً لمشاكل العراق الخاصة بمديونيته الثقيلة للكويت وسيرفع دخله من النفط. كما أنه كان يأمل على المدى المتوسط فى أن يستغل هذا الغزو أساساً لتوحيد العالم العربى عسكرياً تحت قيادته وهى الخطوة التى كان يراها لازمة لتحد عسكري مباشر للشمال عامة والولايات المتحدة خاصة.

. كان صدام حسين أمام احتمالين: إما أن تراجع الولايات المتحدة أو لا تراجع، فإذا وقع الاحتمال الأول سيتحقق نصره في الحال، ولو حدث الاحتمال الثاني فمعنى ذلك أنه سيكسب في المدى الطويل. حتى هذه اللحظة لم يثبت التاريخ أنه أخطأ حساباته. حشدت الولايات المتحدة بالطبع القوة العسكرية اللازمة لإخراج العراقيين من الكويت ثم فرضت قيودًا دولية صارمة على العراق. ولكن الثمن كان باهظًا بالنسبة للولايات المتحدة، فقد كشفت حرب الخليج أن الولايات المتحدة لا تقدر ماليًا على القيام بهذه العمليات، وتحملت السعودية والكويت واليابان وألمانيا الفاتورة العسكرية الأمريكية كاملة، كما أظهرت الحرب أن الولايات المتحدة لا تستطيع الإطاحة بصدام حسين داخليًا لأنها لم تكن مستعدة لإرسال قوات إلى العراق. القيدان المالي والعسكري المفروضان على الولايات المتحدة أملاهما الرأي العام الأمريكي الذي كان مستعدًا لأن يرحب بالنصر القومي شريطة ألا يكلف خسائر مادية أو خسائر في الأرواح. هذا هو جوهر تفسير كيف استطاع صدام حسين أن يستمر منذ ذلك الحين ولماذا لم تفلح الجهود الساعية للحد من حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل.

في تسعينيات القرن العشرين اتخذت أوروبا الغربية خطوة أساسية في اتجاه توحيدها بإطلاقها عملة اليورو، محققة بذلك الدعامة المالية اللازمة للتخلص من روابطها السياسية الوثيقة مع الولايات المتحدة، الأمر الذي سيؤدي دون شك إلى تشكيل جيش أوروبي حقيقي في العقد القادم ومن ثم انفصال عسكري عن الولايات المتحدة ؛ وقد أظهر تفسخ منطقة البلقان بوضوح حدود فاعلية حلف شمال الأطلسي (الناتو) كقوة سياسية، كما أنه زاد من توتر العلاقات الأمريكية - الأوروبية.

في هذا الخضم وقع ما يسمى الأزمة الآسيوية ؛ فالانهيار المالي لدول جنوب شرق آسيا والنمور الأربعة تبعه تدخل كارثي من قبل صندوق النقد الدولي، فاقم من عواقب كل من الأزمة الاقتصادية والسياسية، وأهم ما يجب أن نشير إليه بخصوص هذا الانهيار هو أن الانكماش أصاب في النهاية شرق آسيا والمناطق المجاورة ثم روسيا

والبرازيل كما نعلم. ويجبس العالم أنفاسه منتظرًا أن يأتي الدور على الولايات المتحدة وعندئذ سندخل في آخر مرحلة فرعية لهذه المرحلة (ب) لدورة كندراتيف.

هل سنرى بعد ذلك مرحلة (أ) جديدة من دورة كندراتيف؟ نعم بكل تأكيد، ولكنها ستكون في إطار انكماش طويل المدى كما حدث في القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر، وليس في إطار تضخم طويل المدى كما حدث في القرون السادس عشر والثامن عشر والعشرين. سنرى شيئًا آخر مختلفًا. والآن علينا أن نترك دورات كندراتيف جانبًا وأن نتنبه إلى تطور طويل المدى للنظام العالمى الحديث باعتباره نظامًا تاريخيًا.

مثل أى نظام، حافظ الاقتصاد العالمى الرأسمالى على كيانه طوال هذا الوقت من خلال آليات تعيد له توازنه في كل مرة كانت عملياته تبتعد فيها عنه. هذا التوازن أبدًا لا يستعاد على الفور، وإنما بعد حدوث انحراف كاف عن القاعدة، وبالطبع لا تتم استعادته كاملاً؛ ذلك لأن الانحرافات يجب أن تستمر لفترة ما حتى تنشأ حركات مضادة، فتكون النتيجة أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى مثله مثل أى نظام آخر تكون له إيقاعات دورية متعددة الأنواع، وقد ناقشنا أحد أهم ما طوره منها والتي تسمى بدورات كندراتيف، وهي ليست الوحيدة.

لا يستعاد التوازن إلى النقطة نفسها أبدًا لأن الحركات المضادة تتطلب بعض التغيرات في المحددات الضمنية للنظام، ومن ثم فالتوازن يتسم دائمًا بالحركة ولذلك يكون للنظام اتجاهات طويلة المدى، وهذا المزيج من الإيقاعات الدورية والاتجاهات طويلة المدى هو الذى يحدد أن النظام يسير بطريقة "عادية". إلا أن الاتجاهات طويلة المدى لا يمكن أن تستمر للأبد لأنها تصطدم بخطوط مقاربة، وعندما يحدث ذلك يصبح من المستحيل لهذه الاتجاهات أن تعيد النظام لتوازنه وهنا يبدأ النظام يضطرب، ثم يدخل في أزمتة النهائية ويتفكك - أى أنه يجد نفسه أمام خيارين أو أكثر، تؤدي إلى بنية جديدة مع توازن جديد وإيقاعات دورية جديدة واتجاهات طويلة المدى جديدة. ولكن أى من المنحنيين سيتجه إليه النظام؟ أى، ما نوع النظام

الذى سيقام؟ هذا ما لا يمكن تحديده سلفاً بطبيعة الحال لأن ذلك يخضع لعدد لا حصر له من الخيارات الخاصة التى لا يحكمها نظام، وهذا ما يحدث حالياً فى نظام الاقتصاد الرأسمالى.

ولنحسن تقدير هذا، علينا أن نتأمل الاتجاهات الثلاثة الكبرى طويلة المدى التى تقترب من خطوط المقاربة. فكل منها يضع بذلك حدوداً لتراكم رأس المال؛ حيث إن عملية تراكم رأس المال اللانهائية هى السمة المحددة للرأسمالية كنظام تاريخى، فإن أثر الضغط ثلاثى الأضلاع يعطل المحرك الأول للنظام ومن ثم يخلق أزمة هيكلية.

أول اتجاه طويل المدى هو ارتفاع مستوى الأجور الحقيقية كنسبة من تكلفة الإنتاج، واحتسابه متوسطاً عبر كامل الاقتصاد العالمى، يتضح أنه كلما انخفض هذا العامل ارتفع مستوى الربح والعكس صحيح. فما الذى يحدد مستوى الأجور الحقيقية؟ من الواضح أن الإجابة هى «العلاقة ما بين القوى»، ما بين القوة العاملة فى منطقة بعينها وبين قطاع فى الاقتصاد العالمى وأرباب العمل. وتعتمد علاقة القوى هذه أولاً على القوة السياسية التى تتمتع بها المجموعتان فيما نسميه صراع الطبقات. ومن المفضل أن نتحدث عن السوق عاملاً حاسماً فى تحديد مستوى الأجور، لأن القيمة السوقية للعمل يحددها العديد من عوامل علاقات القوى فى مناطق مختلفة فى الاقتصاد العالمى؛ وتباعاً تعتمد هذه القوى السياسية المختلفة بشكل أو آخر على فاعلية التنظيم السياسى لكل قوة عاملة بعينها والبدائل الواقعية لأرباب العمل فيما يخص نقل عملياتهم. كلا العاملين يتغيران باستمرار.

ويمكن القول إنه مع مرور الوقت وفى أى مكان جغرافى أو قطاع ستسعى القوة العاملة لإقامة شكل ما لتنظيم نقابى وعمل يمكن أعضاءه من مساومة أكثر فاعلية، إما مباشرة مع صاحب العمل أو بشكل غير مباشر مستخدمة نفوذها على الآليات السياسية ذات الصلة. قد تتلقى القوى السياسية دون شك هجوماً مضاداً من قبل مجموعات الرأسمالية فى مراكز أو أخرى، لكن من الصحيح أيضاً أن عملية «دمقرطة»

الآليات السياسية ساعدت، على مدار تاريخ النظام العالمى، على دفع منحى القوة السياسية للطبقات العاملة إلى أعلى على المدى الطويل، تقريباً فى كل الدول فى النظام العالمى.

الآلية الرئيسية التى مكنت الرأسماليين فى أنحاء العالم من كبح هذا الضغط السياسى هى ترحيل قطاعات إنتاج معينة إلى مناطق أخرى فى الاقتصاد العالمى يقل فيها متوسط الأجر، وهى عملية صعبة سياسياً كما أنها تعتمد على إدخال مستوى المهارة فى حسابات الأرباح النهائية، ومن ثم كثر حدوثها بالأساس خلال المرحلة (ب) من كندراتيف كما قلنا سابقاً. ومع ذلك فقد تكرر حدوثها خلال فترة التطور التاريخى للنظام العالمى الحديث. ولكن ما السبب أصلاً لانخفاض الأجور فى المناطق التى تنقل إليها القطاعات؟ لا يجدى القول إنها نتيجة مستويات أجور «تاريخية». من أين أتى هذا التاريخ؟

كان أهم مصدر للعمالة منخفضة الأجر دائماً المهاجرين الجدد القادمين من المناطق الريفية، الذين كانوا يدخلون سوق العمل المأجور للمرة الأولى، وكانوا على استعداد لقبول أجور تعتبر منخفضة بالمعايير العالمية لسببين: أن صافى الدخل الذى يحصلون عليه بالفعل كان أعلى مما كانوا يحصلون عليه قبل ذلك عن أعمال فى الريف. غير أنهم مقتلعون اجتماعياً وبالتالى مفككون سياسياً وغير قادرين على الدفاع عن مصالحهم بشكل فعال. ولكن مع مرور الوقت، فلنقل مثلاً بعد ثلاثين عاماً، يتلاشى كلا التفسيرين بالتأكيد ويبدأ هؤلاء العمال فى ممارسة الضغط للحصول على مستويات أجور متساوية مع عمال مناطق أخرى فى الاقتصاد العالمى. وفى هذه الحال يكون أفضل خيار للرأسماليين هو الانتقال مرة أخرى إلى أماكن أخرى.

وكما نرى تعتمد طريقة كهذه فى إدارة صراع الطبقات على دوام وجود مناطق جديدة فى النظام العالمى يمكن الانتقال إليها وهذا يعتمد على وجود قطاع ريفى كبير لم يدخل بعد سوق العمل بأجر، إلا أن هذا بالتحديد ما لبث أن تضاعف كاتجاه طويل

المدى ؛ فعملية تحضر العالم تسارع وقد استمرت على مدار خمسمائة عام ولكنها زادت بسرعة رهيبية منذ عام 1945 ؛ كما يمكن التنبؤ بانتهاء القطاع الريفي تقريبا بعد مرور نحو ربع قرن، وعندما تختفى المناطق الريفية بالكامل من النظام العالمى لن يبقى أمام الرأسماليين من خيارات سوى أن يستكملوا صراع الطبقات فى أماكن تواجههم حالياً، وحينذاك لن تكون كفة الميزان فى صالحهم حتى مع زيادة الاستحواز على مستويات الدخل الحقيقى فى النظام العالمى كلياً، بل إن الوعي السياسى والسوقى للشريحة الأدنى اجتماعياً سوف يستمر فى النمو فى داخل أكثر الدول ثراءً. وأيضاً حيث يوجد عدد كبير ممن ليس لديهم عمل فعلى ومن يستمدون دخلهم، كما هو، من الاقتصاد غير الرسمى فالبدائل الحقيقية المتاحة أمام العمال القاطنين فى باريوس والفافيلاس فى النظام العالمى تعنى أنهم فى وضع يسمح بالمطالبة بأجور مناسبة حتى يدخلوا فى اقتصاد الأجور الرسمية، والنتيجة النهائية لكل ذلك هى وجود ضغط خطير على مستويات الربح سيزيد مع الوقت.

أما التوجه طويل المدى الثانى المؤرق للرأسماليين فمختلف بعض الشيء، وهو لا علاقة له بتكلفة أجور العمال إنما بتكلفة مدخلات المواد. فما الذى يدخل فى تكلفة هذه المدخلات ؟ لا تتوقف المسألة فقط على السعر الذى تُشترى به من شركة أخرى ولكن أيضاً على تكلفة معالجتها، ففى حين أن تكلفة الشراء عادة ما تتحملها بالكامل الشركة التى سيعود عليها الربح فى النهاية، فإن تكلفة معالجة المواد عادة ما يتحملها آخرون. مثلاً إذا ما نتج عن عملية معالجة المواد الحام مخلفات سامة أو ثقيلة فإن عملية التخلص منها تدخل فى التكلفة، كما أنه إذا كانت هذه المواد سامة فيجب أن يتم ذلك بطريقة آمنة. لكن الشركات ترغب بالطبع فى تقليل تكلفة التخلص إلى أدنى حد، وإحدى الطرق التى يتم بها ذلك، وهى شائعة، هى إلقاؤها فى مكان بعيد عن موقع الشركة، مثل إلقاء المواد الكيميائية السامة فى نهر بعد معالجة السم قليلاً. وهذا ما يسميه الاقتصاديون «تحميل التكلفة على الآخرين». ولا يعنى هذا بالطبع أن تكلفة التخلص قد انتهت بذلك. ولنبق مع مثالنا، إذا ما تم إلقاء سموم فى نهر فقد يؤدي

ذلك إلى تلوثه آجلاً أو عاجلاً (حتى بعد مرور عقود) وسيقع ضرر على أشخاص أو أشياء أخرى بتكلفة حقيقية يصعب تحديدها، وربما يصدر كذلك قرار اجتماعي بإزالة السموم وفي هذه الحالة تتحمل التكلفة الهيئة التي تقوم بذلك وغالباً ما تكون الدولة. وهناك طريقة أخرى لخفض التكاليف هي استخدام مواد خام ولكن دون اتخاذ (أو بمعنى أصح دفع) الاحتياطات لتجديدها، وهي مشكلة تخص المواد العضوية ذاتها. هذا الأسلوب في تحميل التكلفة للآخرين يخفض كثيراً تكاليف المواد الخام على منتجين بأعينهم وبالتالي يرفع هامش الربح.

تمثل هذه المشكلة مشكلة النقل كحل للتحايل على تكلفة الأجور، فهي ناجحة مادامت هناك مناطق لم تستخدم لإلقاء النفايات. ولكن عاجلاً أو آجلاً ستختفى الأنهار التي يمكن تلويثها أو الأشجار التي يمكن قطعها - أو على الأقل لم يعد ذلك ممكناً دون عواقب خطيرة فورية على سلامة المحيط الحيوي، وهذا هو الوضع الذي نجد أنفسنا فيه اليوم بعد خمسمائة عام من مثل هذه الممارسات، ولذلك أصبحت هناك اليوم حركة بيئية تنمو بسرعة في كل أنحاء العالم.

ما الذي يمكن عمله؟ يمكن للحكومات العالم القيام بحملة نظافة كبرى وحملة تجديد حيوي كبرى، ولكن المشكلة هي تكلفة أى عملية فعالة وهي باهظة، وبالتالي يجب أن تمول عن طريق فرض ضريبة ما، ولا يوجد سوى مصدرين للتمويل: إما الشركات باعتبارها المتسبب في النفايات، أو نحن عامة الناس. إذا اخترنا الشركات فسيكون الضغط كبيراً على هامش الربح، أما إذا اخترنا الناس فسيرتفع عبء الضرائب وهي مشكلة سنعود إليها. ثم إنه لا جدوى من حملة نظافة وتجديد حيوي مع استمرار هذه الممارسات، فالأمر يصبح بمثابة تنظيف «إسطبيلات أو جياس» ومن ثم فالاستنتاج المنطقي هو طلب عدم تحميل أى تكلفة للآخرين. ولكن هذا أيضاً سيضيف ضغطاً على أرباح الشركات المعنية. وإذا رأى أى حل معقول لهذه المعضلة الاجتماعية في إطار الاقتصاد العالمي الرأسمالي فإنني أقترح اعتبار التكلفة الصاعدة لمواد المدخلات ضغطاً هيكلياً ثانوياً على تراكم رأس المال.

الضغط الثالث يكمن في ثنايا نظام الضرائب. إن الضرائب تدفع مقابلًا لخدمات اجتماعية ولذلك تعتبر كلفة معقولة شريطة ألا ترتفع كثيرًا. فما العوامل التي تحدد مستوى الضرائب؟ يجب ألا نغفل الطلب الأمني الدائم (المتمثل في الجيش والشرطة) وتزايد الثابت عبر القرون بسبب تكلفة وسائل الأمن المتزايدة ونطاق العمل العسكري والإحساس بالحاجة للعمل الشرطي، وكذلك استمرار زيادة حجم البيروقراطية المدنية للعالم وهي نابعة من الحاجة لجمع الضرائب أولاً ومن اتساع مهام الدول الحديثة ثانياً. كانت المهمة الأكبر الآخذة في الاتساع هي تلبية بعض المطالب الشعبية، وهي نفقة لم تكن اختيارية، فقد نما أسلوب التلبية هذا كوسيلة رئيسية لضمان استقرار سياسى نسبى، استجابة لسخط متنام بين الشرائح الدنيا بسبب الاستقطاب المتزايد للدخل الحقيقي، الذى كان من الظواهر الثابتة في النظام العالمى؛ وقد قدمت الحكومات خدمات اجتماعية نوعاً من المقايضة لترويض «الفئات الخطرة» أو لإبقاء صراع الطبقات تحت السيطرة.

إننا نسمى الاستجابة لهذه المطالب الشعبية بال«دمقرطة» وهي أيضاً اتجاه طويل المدى قائم بالفعل. وهناك ثلاثة أشكال أساسية لهذه المطالب الشعبية هي المؤسسات التعليمية والخدمات الصحية وضمان دخل للفرد مدى الحياة (خاصة إعانة البطالة والتأمين الاجتماعى للمسنين). وهنا نلاحظ أمرين بخصوص هذه المطالب فقد انتشرت في شتى مناطق النظام العالمى حتى أصبحت اليوم عالمية تقريباً كما أن مستواها يظل في ارتفاع مستمر في كل بلد دون نهاية منظورة.

أدى ذلك، بل كان يجب أن يؤدي، إلى ارتفاع مستمر لمعدلات الضريبة في كل البلاد تقريباً مع تخفيضات طفيفة عرضية. ولكن لابد أن تصل إعادة توزيع الضرائب هذه بالطبع إلى مستويات تتعارض بشكل خطير مع امكانية تراكم رأس المال، ولذلك نجد أن رد فعل الرأسماليين اليوم على ما ينظر إليه على أنه «أزمة الدول المالية» يتجه للمطالبة بتخفيضها والسعى للحصول على دعم شعبى يتأسس على أن ضرائب الأفراد أيضاً

ترتفع بشدة. والمثير للسخرية أنه في حين يوجد غالباً دعم شعبي من أجل خفض الضرائب فإننا لا نجد في مقابله أى دعم شعبي لتقليل الضمانات الاجتماعية (التعليم والصحة وضمان الدخل)، بل إنه في كل مرة ترتفع فيها شكاوى من ارتفاع الضرائب يرتفع في الوقت نفسه مستوى المطالب الشعبية من أجل المزيد من الخدمات الحكومية؛ وهنا أيضاً يوجد ضغط هيكلي على تراكم رأس المال.

هكذا نجد أن هناك ثلاثة أنواع من الضغوط الهيكلية الكبرى التي تقيد قدرة الرأسمالين على تراكم رأس المال نتيجة للاتجاهات طويلة المدى التي تتجه باستمرار إلى أعلى، وما يزيد الأزمة تعقيداً، ليس من حيث النمو بل من حيث تراكم رأس المال، وجود ظاهرة أخرى ألا وهي فقدان شرعية هياكل الدولة. فالدولة عامل حاسم بالنسبة لقدرة الرأسمالين على تراكم رأس المال، والدولة هي التي تتيح تكوين شبه الاحتكارات وهي المصدر الوحيد لمستويات عالية من الربح، وهي التي تعمل على ترويض الطبقات الخطرة بالقمع والتهدة، كما أن الدولة المصدر الأساسي للإيديولوجيات التي تقنع جماهير الشعب بأن يتحلى نسبياً بالصبر.

إن أهم حجة للدعوة للصبر هي حتمية الإصلاح، فكل شيء سيتحسن، إن لم يكن في الحال فسيتحسن لجيل الأطفال أو الأحفاد وثمة عالم أكثر رخاءً ومساواةً يلوح في الأفق. هذه بالطبع هي الإيديولوجيا الليبرالية الرسمية وقد سيطرت على فكرة الثقافة منذ القرن التاسع عشر. كما أنها كانت كذلك شعار كل الحركات المناهضة للنظام حتى الحركات التي كانت تؤكد أنها الأكثر ثورية. كانت هذه الحركات تشدد على هذا الشعار تحديداً عندما تكون في الحكم، وكانت تقول للطبقات العاملة التابعة لها إنها بصدد «تطوير» اقتصادها وإن على هذه الطبقات أن تصبر لحين تحسن أوضاعها الحياتية بفضل ثمار النمو الاقتصادي في نهاية المطاف. كانوا يعظون بالصبر فيما يخص مستوى المعيشة وكذلك غياب المساواة السياسية.

عندما كانت هذه الحركات المناهضة للنظام - سواء كانت حركات شيوعية أو ديمقراطية اجتماعية أو حركات تحرر وطني - في مرحلة الحشد ضد النظم الجائرة والعسكرية والديكتاتورية والفاشية والمستعمرة حتى النظم المحافظة، كان هذا الشعار خافتًا ولم يتدخل في قدرة الحركات المناهضة للنظام على الحصول على دعم شعبي واسع. ولكن عندما استولت هذه الحركات على الحكم كما حدث في كل مكان في العالم خلال الفترة الممتدة من عام 1945 حتى عام 1970 (وهي المرحلة كندراتيف أ التي تحدثنا عنها) خضعت للاختبار وانكشف أمرها في العالم أكمله، ولم يسجل لأنظمة ما بعد «الثورية» أنها تمكنت من خفض الاستقطاب في العالم أو حتى داخليًا بأي درجة من الدرجات أو أنها تمكنت من إرساء مساواة سياسية داخلية فعلية. صحيح أنها أنجزت إصلاحات كثيرة دون شك ولكنها كانت قد وعدت بأكثر منها، بالإضافة إلى أن النظام العالمي ظل اقتصادًا عالميًا رأسماليًا فلم تتمكن الأنظمة خارج منطقة الإنتاج الأساسية، هيكليًا، من «اللاحاق» بالدول الغنية.

المسألة لا تتعلق بمجرد التحليل الأكاديمي، فالنتيجة لهذا الواقع كانت استفاقة رهيبة أيقظت الناس على حقيقة الحركات المناهضة للنظام، لدرجة أنهم استمروا في دعمها، ليس على أنها بشير بمجتمع جديد وإنما مجموعة إصلاحية على أكثر تقدير وربما أفضل من بديل آخر أكثر يمينية، كما أن أهم نتيجة كانت سحبًا واسع النطاق للاستثمارات من مؤسسات الدولة. فقد عادت جماهير العالم إلى شك متأصل في قدرة الدول على تعزيز التحولات أو حتى الحفاظ على النظام الاجتماعي بعدما كانوا قد لجأوا للدول على أنها وكلاء التغيير.

وكان للأرتفاع العالمي المفاجئ لمذهب مناهضة الدولة أثران فوريان: أحدهما زيادة المخاوف الاجتماعية، فسحب الناس في كل مكان الدور الذي كان للدولة في توفير أمنهم الخاص، ولكن هذا بالطبع من شأنه بدء دائرة سلبية، فكلما زادوا في فعل ذلك زاد العنف الفوضوي، ووجدت الدولة نفسها غير قادرة على السيطرة على الموقف ؛

ولذلك زاد عدد الناس الذين يسحبون استثماراتهم من الدولة مما أضعف قدرتها على وقف هذه الدائرة، وقد دخلنا في هذا النوع من الدوائر بوتيرة مختلفة في بلدان مختلفة في النظام العالمى ولكن الوتيرة في تصاعد في كل مكان تقريباً.

ويعود الأثر الثانى على الرأسماليين، فالدول التى نزعّت عنهم صفة الشرعية تجد صعوبة أكبر في القيام بمهامها في تأمين شبه الاحتكارات اللازمة للرأسماليين مع عدم ذكر مقدرتهم في ترويض «الطبقات الخطرة»؛ وفي اللحظة التى يواجه فيها الرأسماليون الضغوط الهيكلية الثلاثة على معدلات الربح العالمية ومن ثم على قدرتهم على تراكم رأس المال يجدون أن الدولة لم تعد قادرة على مساعدتها كما كانت تفعل من قبل لحل هذه المعضلات.

ومن ثم نستطيع أن نقول: إن الاقتصاد العالمى الرأسمالى قد دخل في أزمتة النهائية وهى أزمة قد تدوم لمدة خمسين عاماً، والسؤال الذى يطرح نفسه حقيقة هو: ما الذى سيحدث خلال هذه الأزمة أو هذا الانتقال من النظام العالمى الحالى إلى نوع آخر من النظام أو الأنظمة التاريخية؟ من الناحية التحليلية إن المسألة الرئيسية هى العلاقة بين دورات كندراتيف الأولى التى شرحناها في البداية والأزمة في النظام التى نستعرضها الآن. أما من الناحية السياسية فهناك مسألة العمل الاجتماعى الممكن والمطلوب خلال هذا التحول في النظام.

تشكل دورات كندراتيف جزءاً من «طبيعة» عمل الاقتصاد العالمى الرأسمالى وهذه الطبيعة لن تتوقف بسبب دخول النظام في أزمة شاملة. فالآليات المختلفة المكونة لسلوك النظام الرأسمالى مازالت قائمة. وعندما تنتهى المرحلة (ب) الحالية ستبدأ دون شك مرحلة (أ) لدورة جديدة، إلا أن أزمة النظام تؤثر بشدة في مسارها. والأمر أشبه بمحاولتنا أن نهبط جبالاً بسيارة محركها سليم ولكن هيكلها وإطاراتها خربة. صحيح أن السيارة ستقدم ولكن ليس في خط مستقيم كما يتوقع عندما كانت سليمة أو عندما

كانت الفرامل تعمل بأمان، وقد بات من الصعب التنبؤ بحركتها، ومزيد من الضغط على البنزين قد تكون له عواقب غير متوقعة، فقد تنهار السيارة تمامًا.

لقد عودنا شومپتر منذ زمن على فكرة أن الرأسمالية ستتهار بسبب نجاحاتها وليس إخفاقاتها، وقد حاولنا أن نشير إلى كيف أن النجاحات (أساليب مواجهة الهبوط في الاقتصاد العالمي وأساليب تعظيم تراكم رأس المال) أوجدت مع الوقت حدودًا هيكلية لعملية تراكم رأس المال ذاتها التي كان من المطلوب تأمينها، وهذه أدلة إمبريقية ملموسة لافتراض شومپتر: لنبق مع مثال السيارة الخربة، لا شك أن السائق الحكيم سيقودها ببطء في هذه الظروف الصعبة ولكن ليس هناك سائق حكيم في الاقتصاد العالمي الرأسمالي، لا يوجد فرد (أو مجموعة) في يده وحده سلطة إصدار القرارات اللازمة، وكثرة عدد متخذي القرار وانفصال المصالح المباشرة لكل منهم عن الآخر عامل يؤكد أن السيارة لن تبطئ، بل محتمل أن تبدأ في السير أسرع فأسرع.

من ثمَّ فإن ما نتوقعه هو تهور، ومع دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من التوسع ستفاقم الظروف التي أوصلته إلى أزمته النهائية، وبالتعبير الفني ستتواتر التقلبات وتصبح أكثر «فوضوية» ولن يكون اتجاه مسارها مؤكدًا أكثر من ذي قبل لأن مسلكها سيتعرج أسرع فأسرع. في الوقت نفسه قد نتوقع انخفاض درجة الأمان الجماعي أو الفردي بشكل قد يكون مذهلاً، لأن هياكل الدولة ستفقد شرعيتها أكثر فأكثر، وهذا من شأنه دون شك أن يزيد العنف اليومي في النظام العالمي، وهي مسألة تخيف أغلبية الناس عن حق.

و سياسيًا سيكون الوضع مربكًا لأن التحليلات السياسية المعتادة التي طورناها لفهم النظام العالمي المعاصر لن تجدى مع الوضع الجديد، أو ستبدو قديمة. لن يصح هذا كلياً، ولكن سنتطرق التحليلات في المقام الأول على العمليات الجارية للنظام العالمي القائم وليس على واقع التحولات، ولذلك من الأهمية بمكان أن نبين الاختلاف الدقيق بينها والأساليب التي سينتهى إليها هذا الواقع المزدوج.

وفيما يخص الواقع الجارى فمن شبه المستحيل أن يستطيع العمل السياسى أن يؤثر فيه. لنُعَدْ لمثال السيارة الخربة التى تهبط من أعلى الجبل، فقد نشعر وعن حق بقلّة حيلة، وأكثر ما يمكن عمله هو أن نحاول قيادتها بحذر لنقلل الضرر الواقع علينا مباشرة. أما فيما يخص التحول كعملية كاملة فالعكس صحيح، لعدم إمكانية حساب عواقبه ذاتها ولشدة تقلباته، وأقل عمل سياسى سيكون له أثر عظيم. ويروق لى أن أعتبر أن هذه اللحظة فى الزمن التاريخى هى التى يكون للإرادة الحرة فيها دور حقيقى.

ويمكن أن نعتبر هذا التحول الطويل صراعاً سياسياً رهيباً بين معسكرين: معسكر من يودون الإبقاء على امتيازات النظام القائم غير المنصف، ولو فى أشكال مختلفة قد تختلف اختلافاً كبيراً، ومعسكر كل من يريد نظاماً تاريخياً مختلفاً يتسم بالديمقراطية والمساواة. ويجب ألا نتوقع أن يقدم أعضاء المعسكر الأول أنفسهم كما وصفناهم، فهم سيؤكدون أنهم يدافعون عن الحداثة والديمقراطية والحرية والتقدم وقد يزعمون، أنهم ثوريون. والحل لن يكون فى الخطاب إنما فى الواقع الحقيقى لما يتم تقديمه.

وستتوقف نتيجة هذا الصراع السياسى جزئياً على نجاح من يستطيع أن يحشد من، وأيضاً بدرجة كبيرة على القدرة التحليلية لما يجرى والبدائل التاريخية أمامنا كجماعة؛ أى أن هذه هى اللحظة التى يجب أن نوحدها فيها معرفتنا وخيالنا وممارساتنا وإلا وجدنا أنفسنا بعد قرن من الآن نقول: «كلما تغيرت الحال بقى على حاله». النتيجة - وكلى إصرار على ذلك - غير مضمونة بأى حال ولذلك فهى مفتوحة أمام تدخل الإنسان وقدراته الإبداعية.

الفصل الرابع

العنصرية: طائر القطرس المعلق في أعناقنا(*)

«ليحفظك الله أيها البحار القديم، من الأشباح التي تعذبك -

ما بك؟ لماذا تنظر هكذا؟

بنشابتي قتلت طائر القطرس»

صمويل تايلور كولريدج، من قصيدة البحار القديم

في قصيد كولريدج هذه، تعصف الرياح بسفينة في أجواء سيئة؛ والسلوان الوحيد للبحارة هو طائر القطرس الذي أتى ليتقاسم معهم الطعام، ولكن لسبب غير معروف - وربما لمجرد الغطرسة - يقتله بحار كولريدج، وتكون النتيجة أن يعاني كل من هم على السفينة. كان ذلك هو عقاب الآلهة على هذا الإثم. البحارة الآخرون علقوا الطائر حول عنق البحار، ليصبح القطرس رمزًا للذنب والخزي بعدما كان رمزًا للصداقة؛ ولا ينجو من هذه الرحلة إلا هذا البحار الذي يظل طيلة عمره يهجس بفعلته. القطرس الحى هو «الآخر» الذي أقبل علينا ونحن في بلاد غريبة وبعيدة، أما القطرس الميت

(*) ورقة قدمت في ٩ مارس ٢٠٠٠ في فيينا في لحظة حاسمة في التاريخ النمساوي. (المؤلف)

المعلق في أعناقنا فهو إرث غطرستنا وعنصريتنا، ونحن نهجس بها ولا نجد راحة البال. قبل عام طُلب منى أن أسافر إلى فيينا لأتحدث عن «العلوم الاجتماعية في عصر التحولات»، وذلك ضمن سلسلة من المحاضرات في عام 2001 بعنوان «عن ضرورة اللاضرورى - العلوم الاجتماعية والمجتمع» (Von der Notwendigkeit des Überflüssigen – Sozialwissenschaft und Gesellschaft). فقبلت بكل سرور. كنت أظن أنني آت لفيينا صاحبة الدور المجيد في بناء العلوم الاجتماعية العالمية لاسيما في عصر «الحلم والواقع» (Traum und Wirklichkeit) ما بين عامى 1870 و1930. كانت فيينا موطن سيجموند فرويد، الذى اعتبره الشخصية المتفردة الأهم في العلوم الاجتماعية في القرن العشرين، أو على الأقل كانت فيينا موطنه قبل أن يجبره النازيون على الهروب إلى لندن في عام 1939 وهو عام وفاته أيضًا؛ كما كانت فيينا موطن جوزيف ألويس شومپتر Joseph Aloïs Schumpeter وكارل پولانى Karl Polanyi لفترة مهمة في حياتهما، وقد تعارضت آراؤهما السياسية بشكل لالفت لكنهما كانا في نظرى أهم عالمين في الاقتصاد السياسى في القرن العشرين ولم ينالا حقهما من الاعتراف والتقدير، كما كانت فيينا موطن أستاذى پول لازرسفيلد، الذى بدأ الجمع بين البحث في السياسات وابتكاراته المنهجية الرائدة بدراسة "Arbeitslosen von Marienthal" (العاطلون في ماريتال) التى شاركه فيها ماريا يهودا وهانز سيزل. هذه الفيينا هى التى كنت آت إليها.

ثم جاءت الانتخابات النمساوية الأخيرة (انتخابات عام 1999) وعواقبها التى كان من الممكن تفاديها، وهى ضم حزب يورج هايدر Freiheitliche Jörg Haider (حزب الحرية النمساوى) للحكومة. و كان رد فعل دول الاتحاد الأوروبى على هذا التغيير في النظام شديدًا حيث أوقفت علاقاتها الثنائية مع النمسا. كان على أن أعيد النظر بالنسبة لمجيشى، وكنت مترددًا. وإذا كنت بينكم اليوم فذلك لسببين؛ أولهما أنني أود أن أؤكد تضامنى مع «النمسا الأخرى» التى نهضت بهذا الثبات منذ تولى الحكومة الجديدة الرئاسة، وثانيهما، وهو الأهم، أنني جئت لأتولى

مستوليتى عالم اجتماع. كلنا قتلنا القطرس، وهو معلق بأعناقنا، وعلينا أن نناضل بأرواحنا وعقولنا لنكفّر عن ذنبنا، لنعيد البناء، لخلق نظام تاريخى مختلف، يتجاوز العنصرية التى ابتلى العالم الحديث بها كل هذا البلاء. لذلك غيرت عنوان كلمتى إلى: «القطرس العنصرى: علوم الاجتماع ويورج هايدروWiderstand»^(*).

تبدو وقائع ما حدث فى النمسا بسيطة ظاهرياً، فقد حكم النمسا لعدة مرات مجلس تشريعى يضم ائتلافاً قومياً من أكبر وأعرق حزبين وهما الحزب الاشتراكى الديمقراطى (SPÖ) وحزب الشعب النمساوى (ÖVP). وأحدهما يسار وسط والآخر يمين وسط مسيحي ديمقراطى، وظل مجموع أصواتها المكتملة يراجع على مدار تسعينيات القرن العشرين بعدما كان قد وصل إلى مستوى مدهش فى وقت ما، وفى انتخابات عام 1999 احتل حزب FPÖ لأول مرة المركز الثانى متجاوزاً حزب ÖVP ولو ببضع مئات فقط من الأصوات. ولما فشلت المحادثات التى تلت بين الحزبين الأساسيين لتشكيل ائتلاف آخر، توجه حزب ÖVP لحزب FPÖ ليكون شريكه فى ائتلاف لتشكيل حكومة؛ وأحبط قرار حزب ÖVP هذا الكثيرين فى النمسا ومن بينهم الرئيس توماس كليستيل Tomas Klestil. ولكن حزب ÖVP أصر على موقفه وتم تشكيل الحكومة.

كما أحبط القرار القادة السياسيين فى دول الاتحاد الأوروبى الأخرى - بل يجب أن نضيف أنه فاجأهم - فقرروا بشكل جماعى أن يعلقوا علاقاتهم الثنائية مع النمسا، وتمسك الاتحاد الأوروبى بموقفه هذا رغم تشكيك بعض الأصوات فى حكمة هذه الخطوة التى غضب على إثرها العديد من النمساويين، ليس فقط ممن ساندوا تشكيل الحكومة الحالية بل كثيرون من المعارضين لها. كانت حجة هؤلاء المعارضين أن الاتحاد بالغ فى تقدير الخطر الذى يشكله ضم حزب FPÖ إلى الحكومة، وكانت المقولة الشائعة التى تعبر عن هذا الموقف هى أن «هايدر ليس هتلر». بينما قال آخرون إن أمثال هايدر

(*) Widerstand وتعنى المقاومة، كانت شعار المتظاهرين النمساويين ضد الحكومة الجديدة، كما كانت المصطلح المستخدم بين عامى 1933 و1945 لدى مناهضى النازية؛ أما يورج هايدر فهو الزعيم الشعبى اليميني المتطرف لحزب الحرية النمساوى. (المؤلف)

يمكن أن تجدهم في كل دول الاتحاد الأوروبي حتى في حكوماتها أحيانًا. ومن ثم حاجج هؤلاء أنه كان من التناق أن يتخذ الاتحاد الأوروبي مثل هذا الموقف. وأخيرًا حاجج بعض النمساويين (مثل آخرين من الأوروبيين) أنه كان من اللائق للاتحاد أن ينتظر ويترب، ثم إذا ما صدر عن الحكومة النمساوية ما يستحق الشجب حينذاك فقط كان يمكن أن يتخذ موقفًا وليس قبل ذلك؛ وفي الوقت نفسه انطلقت «المقاومة» داخل النمسا نفسها.

أود ألا أتخذ الـ FPÖ حزبًا وما يمثلته موضوعًا للتحليل، بل موقف الاتحاد الأوروبي القوى رد فعل على إدخال هذا الحزب في الحكومة النمساوية والفعل النمساوي المضاد وكذلك «المقاومة»؛ وكل من رد الفعل والفعل المضاد لا يمكن فهمهما إلا إذا حولنا تركيزنا في التحليل من النمسا بمفردها إلى النظام العالمي كله وإلى واقعه. لذلك أقترح أن ننظر إلى هذا السياق الموسع في أربعة إطارات زمنية: النظام العالمي الحديث منذ عام 1989، والنظام العالمي الحديث منذ عام 1945، والنظام العالمي الحديث منذ عام 1492، والنظام العالمي الحديث بعد عام 2000. هذه بالطبع تواريخ رمزية ولكن للرموز في هذا السياق أهمية بالغة، فهي تساعدنا في مناقشة الوقائع وكذلك في فهمنا لها، وهكذا أتمنى أن يكون ذلك تعبيرًا عن تضامني مع «المقاومة» النمساوية كما أتمنى أن يكون تعبيرًا عن اضطلاعي بمسؤولياتي الأخلاقية والفكرية عالم اجتماع.

النظام العالمى منذ عام 1989

فى عام 1989 انهار ما كان يسمى بكتلة الدول الاشتراكية. أكدت بلاد أوروبا الشرقية ووسطها، التى كانت مقيدة بمذهب بريجينيف (وأهم من ذلك اتفاق يالطا)، استقلالها السياسى عن الاتحاد السوفيتى ومضت كل واحدة منها فى تفكيك نظامها اللينينى. وفى غضون عامين تحلل حتى الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى بل انقسم الاتحاد نفسه إلى أجزائه المكونة الخمسة عشر، وإذا كان مجرى الأحداث فى الدول الشيوعية فى شرق آسيا وكوبا مختلفاً فإن ذلك لم يغير كثيراً من عواقب أحداث أوروبا الشرقية على جيو سياسة النظام العالمى.

منذ عام 1989 كان قدر كبير من الاهتمام العالمى منصباً على هذه الدول الأوروبية، الشيوعية سابقاً. وعقد علماء الاجتماع مؤتمرات لا آخر لها حول .. سعى تحولها لدرجة أننا بدأنا نتكلم عن «علم التحول»، واندلع فى المناطق التى كانت فى السابق تشكل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمناطق القوقازية للاتحاد السوفيتى عدد كبير من الحروب الأهلية البغيضة التى انخرطت عملياً، فى عدة حالات منها، قوى خارجية. حلل كثير من علماء الاجتماع هذا العنف تحت عناوين مثل «التطهير العرقى» مؤكدين أن الظاهرة نتيجة لعداءات عرقية دامت طويلاً. حتى البلدان التى فلتت من العنف الداخلى الشديد كالجمهورية التشيكية والمجر ودول البلطيق طرأ عليها ما يُذكر بما بدا

وكأنه توترات عرقية ناشبة بشكل مقلق، وفي الوقت نفسه وقعت حروب أهلية كاملة مشابهة أو على مستوى أقل، في أجزاء كثيرة من أفريقيا وكذا في إندونيسيا على سبيل الأمثلة الأكثر وضوحًا.

وفي العالم الأوروبي الأشمل (وأعنى بهذا المصطلح أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا ولا أقصده شرق ووسط أوروبا) ركز تحليل هذه الحروب الأهلية على ضعف مفترض في المجتمعات المدنية في هذه الدول وتدنى مستوى اهتمامها التاريخي بحقوق الإنسان، ومن تابع الصحافة في أوروبا الغربية لا يمكن أن يفوته بأى درجة، في ما يسمى بالعالم ما بعد الشيوعية، تركيز الاهتمام في هذه المناطق الشيوعية سابقًا، على «مشكلة». وقد تم تحديد «المشكلة» فعليًا على أنها غياب مستوى أرقى من الحدثة في هذه المناطق، من المفترض أنه موجود في العالم الأوروبي الأشمل.

في الوقت نفسه يثير الدهشة بالدرجة ذاتها قلة الاهتمام من قبل الصحافة والسياسة وبالأخص علماء الاجتماع لما حدث من تغيرات منذ عام 1989 في العالم الأوروبي الأشمل نفسه. فجأة اكتشفت أنظمة سياسية، كانت قد بنت منطقتها الوطنية على أساس أنها متورطة في «حرب باردة»، أن الترتيبات التي حافظت عليها طوال أربعين عامًا بدت لا معنى لها الآن للناخب وللأساسة أنفسهم. لماذا الإبقاء على نظام pentapartiti (وكذلك tangentiali) (*) في إيطاليا المبني على أغلبية دائمة لحزب Democrazia Cristiana إن لم تكن هناك حرب باردة؟ وما الذي بقي ليربط الحزب الديجولي في فرنسا أو حتى الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا؟ وما المبرر لاستمرار الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة في الالتزام بقيود «سياسية خارجية ثنائية»؟ وما الذي أسفرت عنه هذه الشكوك الذاتية؟ لقد تفتت كبرى الأحزاب المحافظة في العالم

(*) (يشار بالـ pentapartiti للأحزاب الخمسة التي اشتركت في كل الحكومات الإيطالية تقريبًا على

مدار خمسة وأربعين عامًا انتظمت جميعها حول الحزب المسيحي الديمقراطي. أما tangentiali فهو مصطلح استخدم للإشارة إلى الفساد المتفشى في كل هذه الأحزاب). (المؤلف)

الأوروبي الأشمل حيث مزقتها الانقسامات ما بين المتعصين الجدد للبرالية الاقتصادية المذهب المحافظ ذى النزعة الأكثر اجتماعية، سواء من كانوا فيه راغبين فى أن تصلح الدولة أخلاق المواطنين الآخذة فى التفسخ، أو المحتفظين بقلق أبوى خاص بشبكات الضمان الاجتماعى، فهذه الفصائل تتشاجر مع بعضها البعض بينما يخشى المؤيدون أن تتعرض أوضاعهم الاجتماعية ودخولهم للخطر وسط هذه الاضطرابات.

وماذا إذن عن أحزاب يسار الوسط وأغلبها يصف نفسه بالاشتراكية الديمقراطية؟ هذه الأحزاب أيضًا واجهت مشاكل: ففى الواقع لم يكن انهيار الشيوعية سوى ذروة الاستفاقة الآخذة فى الانتشار من اليسار القديم بكل أشكاله الرئيسية الثلاثة: الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وحركات التحرير الوطنى؛ وهى استفاقة تم التلويح بها بشدة من خلال ثورات 1968 العالمية، كما أنه من غير المستغرب أن تكون هذه الاستفاقة نتيجة النجاح السياسى لهذه الحركات، ذلك لأنها عندما وصلت إلى السلطة أثبتت هذه الحركات نفسها أنها ليست قادرة فعليا على تحقيق وعودها التاريخية التى وعدت بها فى حال توليها سلطة البلاد، وهى بناء مجتمع جديد أى تحويل المجتمع تحويلًا ملموسًا حيث يصبح أكثر مساواة وديمقراطية.

وفى أوروبا الغربية، كان اليسار القديم يعنى أساسًا فى الديمقراطيين الاجتماعيين، وما حدث منذ عام 1968 وأكثر منه فى عام 1989 هو أن الناس كان يصوتون لهذه الأحزاب على أنها الخيار الأقل ضررًا ولكنهم لم يرقصوا فى الشارع فرحًا عندما كانوا يفوزون فى انتخاب، ولم يتوقع أحد منهم أن يحدثوا ثورة ولا حتى ثورة سلمية. أكثر الذين تبدد وهمهم كانوا قادة الأحزاب أنفسهم، الذين اضطروا إلى التحدث بلغة «الطريق الثالث». وبالإضافة إلى ذلك جاءت الاستفاقة من أحزاب اليسار القديم مع الخروج من كل هياكل الدولة نفسها، فقد كانت الشعوب تتحمل حكوماتها وكانت حتى تمتدحها باعتبارها وكلاء محتملين للتحويل الاجتماعى، والآن أصبح ينظر إليها على أنها بالأساس وكلاء للفساد واستخدام قوة غير ضرورية، فهى لم تعد حصن المواطن بل أصبحت عبئًا عليه.

ويتبين من هذا الوصف أن النمسا ما هي إلا حالة من الحالات في النسيج العام للعالم الأوروبي الأشمل. لماذا إذن الحرص على ائتلاف وطني في عصر ما بعد الشيوعية؟ أو لماذا حتى انتخاب أحزاب يبدو أن اهتمامها الأساسي منصب على Proporz (نظام يتقاسم فيه حزبان كبيران المحسوبيات)؟ وفي هذا السياق حصل حزب FPÖ على نسبة 9,26% من الأصوات في 3 أكتوبر 1999، ونؤكد أنها أعلى نسبة يحصل عليها حزب يميني متطرف في أي دولة أوروبية منذ عام 1945؛ ففي عام 1995 حصل حزب الجبهة الوطنية للوبان على 15,1% في فرنسا وكانت تعتبر صدمة، ولكن في ذلك الوقت أصر الحزبان المحافظان الرئيسيان على رفض دعم الحزب على أي مستوى، وعندما جاءت نتيجة انتخابات عام 1998 المحلية حيث لم تسمح للأحزاب المحافظة بتشكيل أغليات في عدد كبير من المناطق إلا بدعم من تم انتخابهم على قوائم حزب الجبهة الوطنية، تجاهل خمسة من القادة المحليين هذا التوجيه وحصلوا على دعم حزب الجبهة الوطنية لحكوماتهم المحلية، إلا أنه تم استبعادهم على الفور من الحزبين المحافظين القوميين الرئيسيين RPR وUDR. أما في إيطاليا فقد شكل برلسكوني حكومة بمساعدة جيانفرانكو فيني وحزبه التحالف الوطني Alleanza Nazionale الذي كان يشبه حزب هايدر كثيرًا، مع فارق طفيف وهو أن فيني تبرأ من ماضيه النيو-فاشي قبل الانتخابات.

و مع ذلك، لماذا إذن، كما يصبر كثير من النمساويين، اتخذ الاتحاد الأوروبي مثل هذا الموقف المتشدد؟ الإجابة في الحقيقة، في متهى البساطة، فلأنها بالتحديد لا تختلف كثيرًا عن النمسا، خشيت دول الاتحاد الأوروبي أن تجد نفسها أمام خيارات مشابهة في المستقبل القريب وأنها قد تنساق للمضى في طريق ÖVP، فكان رد فعلها نابعًا من خوفها من نفسها. في الوقت نفسه فإن اندهاش النمساويين من أنهم تخطوا بالفعل حدودًا كانت أوروبا قد وضعتها لنفسها، ليس في عام 1999 بل في عام 1945، يفسر رد فعلهم المضاد. دعوني أوضح موقفى الشخصى بشكل كامل، فأنا مع قرار الاتحاد الأوروبي بتعليق العلاقات الثنائية مع النمسا، وأعتبر أنه إذا لم يفعل الاتحاد ذلك كنا

سنغرق في تيار إيديولوجي يمكن أن يمزق أوروبا الغربية، ولكنني لا أنكر أيضًا أن قرار الاتحاد الأوروبي خالطه كثير من النفاق أو بالأحرى خداع للنفس، ولنرى سبب ذلك علينا أن ننظر للنظام العالمي منذ عام 1945 وليس منذ عام 1989.

قبل أن أخوض في هذا دعوني أولاً أقل كلمة حول العلوم الاجتماعية في العالم منذ عام 1989، فقد كانت حالها يرثى لها؛ لقد انصب تركيز كل الناس - أيًا كانت توجهاتهم السياسية - على العولمة وكأن هذا المفهوم أكثر من مجرد أداة خطابية عابرة في صراع مستمر داخل الاقتصاد العالمي الرأسمالي حول الدرجة التي يجب ألا تعترض السيل العابر للحدود. ليس هذا سوى ذر للرماد في العيون، والحال كذلك بالنسبة للبكائيات التي لا تنتهي عن العنف العرقي، وهنا لا تقع المسؤولية فقط على علماء الاجتماع وإنما على نشطاء حقوق الإنسان كذلك. لا أعني بذلك إنكار واقع العنف العرقي البشع والمرعب، ولكن من الواضح أن هذا الوضع لا يرجع فقط لأن الآخر أقل حظًا وحكمة وتحضرًا. إنه شيء طبيعي أن تكون هذه هي نتيجة التباينات العميقة والمتزايدة في نظامنا العالمي، التي لا يمكن أن تتم مواجهتها بالحض الأخلاقي أو بالتدخل (ingérence)^(*). من قبل المعصومين والمتقدمين في مناطق المخطئين والمتأخرين. لم تقدم لنا علوم الاجتماع أي أدوات ذات نفع لتحليل ما يجري في النظام العالمي منذ عام 1989 وبالتالي لا تقدم الأدوات اللازمة لفهم الواقع النمساوي المعاصر.

(*) (le droit d'ingérence أو حق التدخل هو الشعار الذي تبنته منظمات حقوق إنسان فرنسية في تسعينيات القرن العشرين فيما يخص البلقان) (المؤلف).

النظام العالمى منذ عام 1945

فى عام 1945 انتهت التجربة النازية وأهوالها. لم يخترع هتلر ولا الألمان معاداة السامية، فطالما كانت معاداة السامية التعبير الأوروبى الداخلى الأكبر عن العنصرية المتأصلة فى العالم الأوروبى ثم استفحلت فى صورتها العنصرية على الساحة الأوروبية لمدة قرن على الأقل، وفى هذا الصدد فإن أى شخص يقارن بين باريس وبرلين بدءاً من عام 1900 لم يكن ليظن أن برلين هى الأفظع. لم يخلُ أى مكان من معاداة السامية حتى خلال الحرب العالمية الثانية، وحتى الولايات المتحدة.

فلماذا إذن انزعج الجميع من النازية على الأقل بعد عام 1945؟ الإجابة واضحة ولا يمكن أن يخطئها أحد: إنها الـ *Endlösung* - الحل النهائى. وعلى الرغم من أن كل الناس تقريباً فى العالم الأوروبى الأشمل كانوا عنصريين ومعادين للسامية بشكل صريح ودون حرج قبل عام 1945 فلا أحد تقريباً كان يريد أن تنتهى الأمر بحل كهذا. وهتلر لم يلتقط، بحله النهائى، الفكرة من العنصرية داخل النظام الرأسمالى العالمى، فالهدف من العنصرية لم يكن هو إبعاد جماعة من الناس فضلاً عن إبادتهم، بل إبقاء جماعة بداخل النظام ولكن كنوع أدنى (*Untermenschen*) يمكن استغلالهم اقتصادياً واستخدامهم كباش فداء، سياسياً، أما ما حدث من النازية فهو ما كان يطلق عليه

الفرنسيون dérapage بمعنى خطأ، زلة، انفلات زمام الأمور؛ أو لعله كان الجنى الذى خرج من القمقم.

كان من المفترض أن يكون المرء عنصرياً ولكن ليس لدرجة الحل النهائي، ولطالما كانت اللعبة دقيقة؛ وقد حدثت، دون شك، زلات قبل ذلك، ولكنها لم تحدث على هذا النطاق، أو فى ساحة مركزية كهذه من النظام العالمى، كما أنها لم تحدث أبداً بمثل هذا الوضوح. لقد اهتزت قوات الحلفاء فعلاً على المستوى الشخصى عندما دخلت معسكرات الاعتقال فى عام 1945، وكان على العالم الأوروبى الأشمل أن يتوصل جماعة إلى تفاهم مع الجنى الذى هرب من القمقم، وقد فعلوا ذلك من خلال حظر مظاهر العنصرية العلنية، ومعاداة السامية فى المقام الأول. لقد أصبحت لغة محظورة.

وانضم علماء الاجتماع إلى اللعبة، وفى السنوات التى تلت عام 1945، بدأوا تأليف كتاب تلو آخر يقلل من أهمية مفهوم الأجناس^(*) وينفى شرعية الافتراض بأن أى فوارق فى أى معيار اجتماعى حالى للمجموعات الاجتماعية يمكن إرجاعها إلى صفات جينية أصيلة، كما أصبحت ذكرى الهولوكوست موضوعاً يدرس فى المناهج المدرسية. و بعد تردد فى البداية، ثم بقدر من الشجاعة الأخلاقية، حاول الألمان تحليل الذنب الذى يحملونه مقللين بذلك خزيهم. ثم انضم إليهم بعد عام 1989، على مضض دون شك، دول أخرى من العالم الأوروبى الأشمل، وبدأت دول من الحلفاء كفرنسا وهولندا الاعتراف بذنبيها، وبأنها سمحت بحدوث هذه الزلة، وأن بعض مواطنيها، على الأقل، شاركوا فعلياً فى هذه العملية. أحد أسباب رد فعل الاتحاد الأوروبى الشديد على هايدر هو أن النمسا كبلد رفضت أن تتحمل نصيبها من الذنب، وأصرّت على كونها ضحية بالأساس. ربما لم يكن أغلبية النمساويين راغبين عملية الـ Anschluss^(*) فى عام 1938 إلا أنه من الصعب فهم ذلك من مشاهدة أشرطة الأخبار للجماهير فيينا المهللين. ولكن

(*) عملية ضم النمسا إلى الرايخ الثالث فى 13 مارس من عام 1938. (الترجمة).

ما هو أهم من ذلك هو أن كل نمساوى غير يهودى وغير غجرى لم يكن يعتبر سوى ألماني خلال الرايخ الثالث بعد Anschluss وكان الأغلبية يفخرون بذلك.

وهذا الإدراك بأن العنصرية تفككت بسبب التهادى فيها كان له عاقبتان رئيسيتان في العالم الأوروبى الأشمل بعد عام 1945: أولاً، سعت هذه الدول لتأكيد فضائلها الداخلية كدول وحدوية لم يمسنسها الاضطهاد العنصرى، دول الحرية التى تواجه «إمبراطورية الشر» الاتحاد السوفيتى، الذى أصبحت عنصريته بالتالى موضوعاً معتاداً تناولته الدعاية الغربية. انبثقت من هذه المحاولة مختلف الأفعال الاجتماعية السياسية: قرار المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى عام 1954 ببطلان الفصل العنصرى قانوناً؛ والسياسات الموالية لإسرائيل فى كل العالم الأوروبى، حتى التأكيد مجدداً على دعم التعاون بين المذاهب المسيحية بهدف التوحيد داخل العالم المسيحى الغربى، وكذا ابتداء فكرة وجود شىء مثل التراث اليهودى المسيحى المشترك.

ثانياً، على القدر نفسه من الأهمية، كانت هناك حاجة لإعادة عنصرية مقبولة لوظيفتها الأصلية، ألا وهى الاحتفاظ بالناس داخل النظام ولكن كجنس أدنى. فإذا لم يعد ممكناً أن يعامل اليهود على هذا الأساس أو الكاثوليك فى البلدان البروتستانتية فيجب النظر إلى أماكن أبعد. كانت فترة ما بعد عام 1945، فى البداية على الأقل، عصر توسع اقتصادى مذهل بالتوازى مع تحول ديموغرافى يميل إلى انخفاض حاد فى معدل الإنجاب فى العالم الأوروبى الأشمل. كان هذا العالم يحتاج لمزيد من العمال فى حين أن إنتاجه لهم كان أقل من أى وقت مضى. ومن ثم بدأ ما يسميه الألمان بحذر حقبة «العمال الضيوف» Gastarbeiter.

من كان هؤلاء العمال الضيوف؟ هم شعوب بحر متوسطية فى أوروبا غير المتوسطية، وشعوب أمريكا اللاتينية وآسيا فى أمريكا الشمالية، وشعوب جزر الهند الغربية فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا، وأفارقة سود ومن جنوب آسيا فى أوروبا، ومنذ عام 1989، من الكتلة الاشتراكية سابقاً إلى غرب أوروبا. كل هؤلاء المهاجرين تدفقوا

بأعداد كبيرة لأنهم رغبوا في المجيء وإلامكانية وجود عمل ولأن الدول الأوروبية كانت فعلاً بحاجة إليهم لتزدهر. إلا أنهم جاءوا كلهم تقريباً كأشخاص في أسفل الهرم - اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

وعندما دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة كندراتيف (ب) طويلة في السبعينيات وارتفع معدل البطالة لأول مرة منذ عام 1945 أصبح المهاجرون كبش فداء مناسباً، وبدأت القوى اليمينية المتطرفة، التي كانت منذ عام 1945 غير شرعية وهامشية تماماً، تعود فجأة؛ أحياناً في هيئة أحزاب محافظة رئيسية وأحياناً في هياكل منفصلة. وفي الحالة الأخيرة لم تستحوذ فقط على جزء من دعم الأحزاب المحافظة فقط بل من أحزاب العمال اليسارية الوسطية كذلك. ومع حلول التسعينيات بدأت هذه الأحزاب تبدو أكثر جدية لأسباب تمت الإشارة إليها.

احتارت الأحزاب الرئيسية في التعامل مع انتعاش هذه الأحزاب التي كانت تعلن عنصريتها بدرجات متفاوتة. وانتابها حالة فزع من أن يخرج الجنى مرة أخرى من القمقم فتفسد السكينة الاجتماعية في دولهم، وقال البعض إنه يمكن إضعاف هذه القوى المتطرفة يمينياً عن طريق اعتماد شعاراتهم المناهضة للمهاجرين في صيغ محسنة بعض الشيء. في حين قال آخرون إنها كانت بمثابة فيروس يجب عزله بأسرع ما يمكن.

مرة أخرى لم يسعفنا علماء الاجتماع كثيراً، فقد سعوا لتحليل الظاهرة النازية في ظل خصوصية الوضع التاريخي الألماني بدلاً من أن يروا أن النظام العالمي بأكمله كان يلعب بالنار منذ مدة طويلة، وأن المسألة كانت مجرد مسألة وقت حتى تشتعل الشرارة في مكان ما في وقت ما. كما سعى علماء الاجتماع لإظهار فضائل عالمهم الأخلاقية (وسنقيّم هذا حالاً) وإعفاء العالم الأوروبي الأشمل بسبب خطابه الحالي، والمفترض أنه غير عنصري، في حين أن عنصرية العالم الأوروبي الشامل بعد عام 1945 كانت فعلياً بدرجة الخبث نفسها التي كانت عليها قبل عام 1933 أو قبل عام 1945. كل ما

حدث ببساطة هو أنهم بدلوا الأشخاص الواقع عليهم الكراهية والخوف. ألا نناقش هذه الأيام ما يسمى بصدام الحضارات، و هو مفهوم اخترعه عالم اجتماع؟

الحقيقة أن شجب الاتحاد الأوروبي للنمسا ذاته، رغم موافقتي عليه، يفوح بالعنصرية. فما الذى يقوله الاتحاد الأوروبى؟ إنه يقول فعلياً أن أمثال هايدر موجودون، وربما كانوا عاديّين خارج العالم الأوروبى الأشمل، حتى في بلاد قريبة مثل المجر أو سلوفينيا. ولكننا لا يمكن أن نسمح بوجودهم أو نفكر فيه بداخل أوروبا المتحضرة. علينا نحن الأوروبيين أن ندافع عن تفوقنا الأخلاقى والنمسا تهدد بالحلولة دون ذلك. صحيح أن النمسا كانت تهدد بالحلولة دون ذلك وعليها أن تراجع بطريقة ما عن موقفها الحالى غير المقبول، إلا أن أساس شكوى الاتحاد الأوروبى في حد ذاتها ليست فوق كل شك وريبة. فقيم أوروبا الغربية العالمية هي ذاتها مغلفة بعنصرية العالم الأوروبى الأشمل المزمّنة والتأسيسية.

ولنحسن تقدير هذا ولنقيّم فشل العلوم الاجتماعية في كشف القناع عنه، علينا أن ننظر إلى قصة النظام العالمى الحديث بعد عام 1492.

النظام العالمى منذ عام 1492

عندما وصل الأوروبيون إلى القارتين الأمريكيتين وأدّعوا فتحها، لقوا شعوبًا أصلية كانت تبدو لهم غريبة تمامًا، كان بعضهم يعيشون ببساطة على الصيد وجمع الثمار والبعض الآخر ينتمى إلى إمبراطوريات عالمية متطورة ومنظمة بدقة، ولكن فى كلتا الحالتين لم يكن بمقدور هذه الشعوب أن تقاوم الغزاة بنجاح بما أتيح لها من أسلحة أو حصانات فسيولوجية مكتسبة (أو بالأحرى غيابها). و عليه فقد كان على الأوروبيين أن يقرروا كيف تكون معاملة هذه الشعوب. كان هناك أوروبيون ممن حصلوا على أراض شاسعة (وفى أغلب الحالات للمرة الأولى) يرغبون فى استغلالها بأسرع ما يمكن وكانوا على استعداد لاستعبادهم واستخدامهم عمالة محلية، وكان التبرير الذى قدموه لذلك أن السكان الأصليين متوحشون وغير جديرين بأى شىء سوى الأشغال الشاقة الخشنة.

ولكن كان هناك أيضًا مسيحيون إنجيليون صدموا من هول المعاملة غير الآدمية التى لقيتها الشعوب الأصلية على يد الغزاة الأوروبيين، كما أنهم أصرروا بشدة على إمكانية وأهمية كسب أرواح الهنود من أجل الخلاص المسيحى. كان أحد هؤلاء برتولومى دى لاس كازاس Bartolomé de Las Casas الذى بلغت حماسته ونضاله القمة فى مناظرة شهيرة كلاسيكية فى عام 1550 عن طبيعة «الآخر»، قبل ذلك كان قد كتب فى

عام 1547 موجزًا قصيرًا للإمبراطور شارل الخامس (وكل الآخرين) يروى لهم أهوال ما كان يجري في الأمريكتين مع بعض التفاصيل، ملخصًا ما حدث على النحو التالي:

إذا كان المسيحيون قد قتلوا ودمروا هذا العدد الكبير من الأرواح
الطيبة، فقد كان ذلك ببساطة من أجل الحصول على الذهب،
وليصبحوا شديدي الثراء في فترة وجيزة للغاية وليرتفعوا بمكانتهم بما
لا يتناسب مع أصولهم....

ليس لديهم احترام ولا اعتبار ولا تقدير لهؤلاء الناس الذين يسهل
إخضاعهم بهذه البساطة، المتواضعين والصابرين كل هذا التواضع
والصبر

... لم يعاملوهم حتى على أنهم حيوانات (ليتهم تعاملوا معهم على
هذا النحو) بل عاملوهم معاملة أسوأ من الحيوانات وكأنهم أقل من
الروث.⁽²⁾

لا شك أن لاس كازاس كان المدافع المتحمس الجسور عن حقوق الشعوب، وجدير
بالذكر أنه بهذا الصدد كان أول أسقف لشياباس، وهى الآن موطن الزاباتيين الجدد،
حيث ما زال مطلوبًا الدفاع عن القضية نفسها التى كان لاس كازاس يدافع عنها قبل
ما يقرب من خمسمائة عام، وهى حق هذه الشعوب الأصلية فى كرامتها وأرضها. هؤلاء
الناس لا يجدون أنفسهم فى وضع أفضل كثيرًا مما كانوا عليه فى زمن لاس كازاس،
ولذلك هناك من يصنف لاس كازاس وآخرين من علماء لاهوت وفلاسفة وقانونيين
وسكولاستيين جدد من الأسبان بأنهم أسلاف جروتىوس Grotius وبأنهم «المؤسسون
الحقيقيون لحقوق الإنسان الحديثة»⁽³⁾.

وقد استهوت حجج لاس كازاس الإمبراطور فى البداية حتى سمّاه حامى حمى
الهنود، ولكنه تراجع فيما بعد وعقد مجلسًا خاصًا من القضاة فى بلد الوليد عام 1550
للاستماع إلى مناظرة حول قضايا أساسية بين لاس كازاس وأحد مستشارى الإمبراطور

الآخرين وهو خوان جينيس دى سيولفيدا Juan Ginés de Sepúlveda. قدم سيولفيدا، الذى كان خصمًا عنيدًا للاس كازاس، أربع حجج لتبرير معاملة الهنود، كان لاس كازاس يعترض عليها، فقال إنهم همجيون وبالتالي كان الوضع الطبيعي هو خضوعهم لشعوب أكثر منهم تحضرًا، وإنهم وثنيون ويقدمون قرابين بشرية مما يبرر التدخل للحيلولة دون وقوع جرائم ضد قانون الطبيعة، وأن التدخل كان مبررًا لإنقاذ حياة الأبرياء، كما أن من شأن التدخل تيسير التنصير. هذه الحجج تبدو معاصرة للغاية؛ وكل ما علينا عمله هو استبدال كلمة الديمقراطية بالمسيحية.

رد لاس كازاس على هذه الحجج قائلاً: لا يصح إخضاع أى شعب لشعب آخر على أساس تفوق ثقافى ما، ولا يمكن أن نعاقب شعبًا على ارتكاب جرائم لا يعي أنها كذلك. وللمرء مبرر أخلاقى فى إنقاذ الأبرياء فقط عندما لا تكون عملية الإنقاذ هذه سببًا لضرر أكبر لآخرين، وأن المسيحية لا يمكن نشرها بالسيف. هنا أيضًا تبدو الحجج شديدة المعاصرة.

لذلك يرى البعض أنه يجب النظر إلى لاس كازاس باعتباره آخر الكومونيروس (comuneros)، تلك الحركة الاجتماعية الاحتجاجية العظيمة الأولى التى لم تنل حقها من الدراسة والتى حدثت فى أسبانيا فى الثلث الأول من القرن السادس عشر، وهى حركة اتسمت بالديمقراطية والمجتمعية فى آن واحد. ويبدو أن مضمون ما كان لاس كازاس يقوله كان سيضع أساس الإمبراطورية الإسبانية موضع المساءلة؛ وهذا هو السبب المحتمل لسحب شارل الخامس مساندته الأولية للاس كازاس.⁽⁴⁾ وبالفعل، فى مناقشته مفهوم الهمجى، أصر لاس كازاس على أنه «ما من أحد سيكون من الصعب عليه أن يجد همجياً ليفرض سيطرته عليه» مذكرًا الإسبان بمعاملة الرومان لهم.⁽⁵⁾ إلا أن هناك آخرين كانوا يقولون إن لاس كازاس لم يكن فى الحقيقة وببساطة سوى منظر «للاستعمار الطيب»، وإنه إصلاحى «ظل يطالب دون هوادة حتى مماته بحلول بديلة لمشاكل النظام الاستعماري القائم على الإنكوميوندا (encomienda) (النظام الإقطاعي)»⁽⁶⁾.

والشيء المثير في المناظرة العظيمة أمام مجلس القضاة في بلد الوليد هو أن لا أحد يستطيع أن يجزم بما أقره المجلس، ويرمز هذا، بطريقة ما، إلى النظام العالمى الحديث. هل قررنا في وقت ما؟ هل بوسعنا أن نقرر؟ هل كان لاس كازاس المعادى للعنصرية والمدافع عن المضطهدين يسعى كذلك لتأسيس استعمار «طيب»؟ هل يجب أو هل يمكن أن يتم التنصير بالسيف؟ لم نحصل في السابق على إجابات متأسكة منطقياً أو مقنعة سياسياً على هذه الأسئلة بحيث تنهى كل المناقشات، وربما لا توجد مثل هذه الإجابات.

منذ لاس كازاس، أسسنا اقتصاداً رأسمالياً عالمياً توسع ليضم الكرة الأرضية بأكملها، ودائماً ما كان في كل لحظة يبرر نظامه الطبقي على أساس من العنصرية، والمؤكد أنه كان لديه أيضاً نصيبه ممن سعوا لتخفيف أبشع مظاهر هذه العنصرية، الذين يجب الاعتراف بأنهم حققوا بعض النجاح المحدود، ولكن كثيراً كانت هناك مذابح وحشية؛ و«حلول نهائية» قبل «الحل النهائي»، وإن كانت أقل بيروقراطية وتنظيماً وإحكاماً، وبكل تأكيد أقل علانية.

حسنًا! ستقولون ثم جاءت الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان. حسنًا! هذا صحيح إلا أنه في الوقت نفسه غير صحيح! لقد جسدت الثورة الفرنسية احتجاجاً ضد النظام الطبقي، والامتيازات، والاضطهاد، وقد أسست هذا الاحتجاج على المذهب الخلاصى المساواتي، والتعبير الرمزي لإظهار هذا الاحتجاج كان رفض لقب «سيدي» (monsieur) للخطاب واستبدال «مواطن» (citoyen) به. تلك هي المشكلة كما يقول شكسبير، لأن مفهوم المواطن كان يُقصد به أن يكون شاملاً. فالافتراض أن من حق كل المواطنين، وليس فقط مجموعة محدودة من الأرستقراطيين، أن تكون لهم كلمة في حكومتهم. ولكن العقبة هي أننا عندما نريد أن يشمل مفهوم المواطنة كل من هم في المجموعة، علينا أولاً أن نحدد من هم أعضاء المجموعة، وهو ما يعنى بالضرورة أنه سيكون هناك من ليسوا أعضاء فيها.

إن مفهوم المواطن يستبعد حتمًا بالقدر نفسه الذى يشمل به. والقوة الطاردة للعضوية كان لها في الواقع أهمية بقدر ما كان للقوة الضامة في القرنين منذ قيام الثورة الفرنسية. وعندما قال عمدة فيينا كارل لوجر Karl Lueger في عام 1883 «نحن رجال، نمساويون مسيحيون»⁽⁷⁾ كان يقدم تعريفًا لحدود هذه المواطنة، وهو تعريف قدره الناخب الفيينى كما يبدو، حتى لو لم يفعل ذلك الإمبراطور. لم يكن لوجر على استعداد لضم اليهود الهنغارين⁽⁸⁾ الذين كانوا بالنسبة له غرباء غريبة الرأسمالين الأجانب الذين شجبهم. فهل كانت تلك بدايات الفاشية كما يؤكد كثيرون أم كانت مجرد «تطرف محسوب» كما يضر جون بوير John Boyer؟⁽⁹⁾ اليوم يطرح البعض السؤال نفسه عن هايدر، ولكن هل تغير الإجابة شيئًا؟ النتيجة السياسية تقريبًا متطابقة.

و في تلك اللحظة نفسها من التاريخ الحديث، عندما كانت الثورة الفرنسية تورثنا كل هذا الحقل من الألغام عن مفهوم المواطن، مر عالم المعرفة بفوران كبير. هذا الفوران واصل عملية العلمنة الناجحة للمعرفة عن طريق فصل الفلسفة عن اللاهوت، وهى عملية دامت عدة قرون. ولكن الآن أصبحت المسألة أكثر من مجرد علمنة المعرفة. وفي النصف الثانى من القرن العشرين تقريبًا، أصبح مصطلحا العلم والفلسفة، اللذان كانا حتى ذلك الوقت شديدي التداخل على الأقل إن لم يكونا مترادفين، يعرفان نقيضين في طبيعة وجودهما. وأصبح كل من الثقافتين، وهذه هى السمة المتفردة لهياكل المعرفة في النظام العالمى الحديث، يقبل على أنه الشق المحدد للمعرفة. ومع هذا الانشقاق أتى الفصل الفكرى والمؤسسى للبحث عن الحقيقة (وهو مجال العلم) من ناحية، والبحث عن الخير والجميل (وهو مجال الفلسفة والإنسانيات) من ناحية أخرى. ويفسر هذا الفصل الأساسى شكل التطور التالى لكل العلوم الاجتماعية كذلك، وعدم قدرتها، كما أعتقد، على مخاطبة العنصرية التأسيسية للاقتصاد الرأسمالى العالمى. والآن أنتقل إلى هذه القصة.

كان الإرثان الثقافيان العظيمان للثورة الفرنسية هما فكرة أن التغير السياسى شىء طبيعى وأن السيادة لا تكمن في الحاكم ولا في مجموعة من الوجهاء إنما في الشعب⁽¹⁰⁾،

ولم تكن الفكرة الأخيرة سوى تعبير عن منطق مفهوم المواطن. كلا الفكرتين كانت شديدة الراديكالية في تأثيرها، فلم يستطع سقوط النظام العنقوبي أو حتى انتهاء خلفه النابليوني وقف انتشار هذه الأفكار في النظام العالمي وأن تصبح مقبولة على نطاق واسع. وقد اضطر من هم في السلطة إلى أن يتعاملوا مع هذا الواقع الجيوثقافي الجديد. فإذا كان التغير السياسى سيعتبر طبيعياً فمن المهم أن نعرف كيف يعمل النظام حتى يتسنى السيطرة على العملية، كان ذلك هو الحافز الأساسى للنشوء المؤسسى للعلوم الاجتماعية، ذلك الفرع من المعرفة الذى يحاول تفسير الفعل الاجتماعى والتغير الاجتماعى والهياكل الاجتماعية.

لسنا هنا في مقام تحليل التاريخ المؤسسى للعلوم الاجتماعية وهو ما تم بدقة في تقرير اللجنة الدولية التى رأسها «Open the Social Sciences»⁽¹¹⁾. هناك شيان فقط أود أن أطرحهما هنا: مكانة العلوم الاجتماعية في الثقافتين والدور الذى لعبته العلوم الاجتماعية في فهم العنصرية.

وقد قسمت الثقافتان مجالات المعرفة بالطريقة التى نعتبرها اليوم بديهية على الرغم من أن أحداً في القرن السابع عشر أو ما قبله لم يكن يعتقد بذلك. استولى العلم على العالم الطبيعى كمجال خاص به، كما استولت العلوم الإنسانية على عالم الأفكار والإنتاج الثقافى والتأمل الفكرى كمجال خاص بها. ولكن بالنسبة لمجال الواقع الاجتماعى فإن الثقافتين تنازعتا عليه. وحاججت كل منهما بأن هذا المجال كان من غير ريب، يتنى إليها. وما حدث بعد ذلك عندما بدأت العلوم الاجتماعية تصبح مؤسسية في النظام الجامعى في القرن التاسع عشر، هو أنها تمزقت بسبب هذا الجدل الإستمولوجى، هذا الصراع المنهجى (Methodenstreit). فنشأت العلوم الاجتماعية في معسكرين، مع الميل الشديد لبعض الفروع، كما نعرف عنها الآن أو في بدايتها على الأقل، للمعسكر الإيديوجرافى والإنسانى (التاريخ والأنثروبولوجيا والدراسات الشرقية)، وميل الفروع الأخرى بشدة للمعسكر الموضوعى والعلمى (علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية). وفحوى هذا بالنسبة للمشكلة التى تناوئها هنا هو أن العلوم

الاجتماعية كانت منقسمة بشدة حول ما إذا كان نطاق اهتمامها يجب أن ينصب فقط على البحث عن الحقيقة أم البحث عن الخير كذلك، ولم تحل العلوم الاجتماعية هذه القضية أبدًا.

أما عن العنصرية، فأبرز ما في المعرفة الاجتماعية طوال القرن التاسع عشر بأكمله حتى عام 1945 هو أنها لم تواجه هذه القضية بشكل مباشر قط، أما سجلها غير المباشر فبيعت على الأسى. ولنبداً بالتاريخ، وهو العلم الاجتماعى الحديث الوحيد الذى كان له وجود اسمًا ومفهومًا قبل القرن التاسع عشر كثيرًا. لقد مر علم التاريخ بما يسمى بالثورة العلمية في القرن التاسع عشر، وكان شخصيته المركزية هو ليوبولد فون رانكه Leopold von Ranke. وتعرفون جميعًا أن رانكه أصر أن يكتب علماء التاريخ التاريخ كما حدث بالفعل (wie es eigentlich gewesen ist). مما كان يعنى إعادة بناء الماضي أساسًا من المادة المعاصرة للماضى قيد الدراسة. ومن ثم، أهمية السجلات ودوائر حفظ المستندات المكتوبة عن الماضي، التى كان يجب تحليلها نقديًا على أنها مصادر Quellen.

وسوف أتغاضى الآن عن الانتقادات اللاحقة لهذه الطريقة على اعتبار أنها تقيدنا حتمًا بدراسة التاريخ السياسى والدبلوماسى حصريًا، عن طريق استخدام كتابات شخصيات على صلة بالدول وحكامها مصادر. كما سأتغاضى حقيقة عن أن الإصرار على أن تكون السجلات هى المصدر الحاسم للمعلومات يمحصر التاريخ فى الماضى الذى قيدت حدوده الزمنية بمدى استعداد الدول لإتاحة السجلات للفحص. واسمحوا لى الآن أن أركز على عنصر واحد لا غير من التاريخ، على الأقل كما كان يمارس قبل عام 1945. كان التاريخ هو تاريخ ما يسمى بالأمم التاريخية فقط. وكيف يكون غير ذلك، بالنظر إلى الأساليب المستخدمة.

فى الإمبراطورية النمساوية المجرية، كما كانت الحال فى كل مكان، لم يكن مفهوم الأمم التاريخية مجرد مفهوم علمى فحسب؛ بل كان سلاحًا سياسيًا أيضًا. كان واضحًا من هم وما هى الأمم التاريخية؛ هى الأمم الموجودة فى الدول القوية الحديثة القادرة

على تمويل علماء التاريخ الذين يكتبون عنها والتحكم فيهم. وأخيراً في ستينيات القرن العشرين، جزم تريفور روبر Trevor Roper بما لا يصدق، وهو أن أفريقيا ليس لها تاريخ. ولكن السؤال الذى يمكن أن نطرحه هو: كم عدد الدورات التى قدمت فى القرن التاسع عشر فى جامعة فيينا عن التاريخ السلوفينى؟ بل كم يقدم اليوم؟ إن مصطلح «أمة تاريخية» نفسه يُدخل تصنيفاً عنصرياً إلى قلب ممارسات علم التاريخ. إذن فليس من قبيل المصادفة، إذا ما نظرنا إلى الإنتاج التاريخى العالمى قبل عام 1945، أن يكتب 95% منه (على الأقل) عن تاريخ خمس أمم أو ساحات تاريخية وهي: بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة والألمانيات (وأنا أتعمد اختيار هذا التعبير) والإيطاليات. أما الخمسة بالمائة الباقية فموزعة فى الأغلب الأعم على تاريخ بعض الدول الأوروبية الأقل قوة مثل هولندا أو السويد أو إسبانيا، ويجب أن أضيف أن نسبة صغيرة كتبت كذلك عن العصور الوسطى الأوروبية وكذلك عن المهددين المزعومين لأوروبا الحديثة وهما اليونان القديمة وروما.. ولكن لا شئ عن فارس القديمة أو حتى مصر القديمة. هل كان لعلماء التاريخ الذين كتبوا تاريخ الألمانىات أى نفع فى تفسير الجدل العام الذى أطلقه كارل لوجر Karl Lueger وآخرون فى فيينا فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر؟ لا أعتقد ذلك.

هل أحسنت العلوم الاجتماعية الأخرى صنفاً عن علم التاريخ فى تناول العنصرية؟ لقد انشغل علماء الاقتصاد بوضع نظريات عالمية عن الإنسان ككائن اقتصادى (homo economicus). وفى تعبيره الشهير قال لنا آدم سميث Adam Smith إن كل البشر يسعون «للتبادل والمقايضة والتجارة»، فالموضوع الجوهرى لكتابه «ثروة الأمم» هو إقناعنا (وإقناع الحكومة البريطانية) بأن على الجميع وقف التدخل فى هذا الميل الطبيعى فى كل البشر. وعندما جاء ديفيد ريكاردو David Ricardo بنظرية للتجارة الدولية بناءً على مفهوم الميزة النسبية استخدم، كما هو معروف كذلك، مثلاً افتراضياً توضيحياً وأدخل فيه اسمى إنجلترا والبرتغال. إلا أنه لم يقل لنا إن المثال كان مستوحى من

التاريخ الواقعي، كما لم يبين لنا إلى أى درجة فرضت القوة البريطانية ما يسمى بالميزة النسبية على دولة البرتغال الأضعف.⁽¹²⁾

صحيح أن بعض الاقتصاديين أصرّوا على أن عمليات التاريخ الإنجليزى الحديث لا تشكل توضيحاً للقوانين العالمية؛ وقد قاد جوستاف فون شمولر Gustav von Schmoller (1838 - 1917) حركة كاملة، Staatswissenschaften، كانت تسعى إلى تأريخ التحليل الاقتصادى⁽¹³⁾، وكان الاقتصادى كارل مينجر Karl Menger (1840 - 1921) من فيينا هو الذى قاد الهجوم على هذه البدعة، ليسقطها في نهاية الأمر، رغم مكانتها السابقة الراسخة في النظام الجامعى البروسى. إلا أن هناك نقدًا أكثر شدة للاقتصاد الكلاسيكى يفوق حتى ما قدمه شمولر، وهو النقد الذى قدمه كارل بولانى Karl Polanyi في كتابه «التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمنا المعاصر» الذى كتبه في إنجلترا بعدما غادر فيينا في عام 1936. ولكن الاقتصاديين لا يقرأون بولانى؛ بل إنهم لا يميلون إلى التعرض للاقتصاد السياسى قط إذا ما استطاعوا أن يتفادوه، وأكبر محاولة للتعامل مع العنصرية من قبل رجل اقتصادى عادى كانت في شكل مناقشتها خياراً للسوق.⁽¹⁴⁾

كان ازدهار رجال الاقتصاد العاديين لتحليل أى وضع خارج عوامل *ceteris paribus* (مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها) بمثابة ضمان لاعتبار السلوك الاقتصادى الذى لا يتبع معايير السوق، كما يحددها الاقتصاديون، غير جدير بالتحليل، بل أكثر من ذلك أنه يجب ألا يؤخذ بعجدية كسلوك اقتصادى بديل محتمل. هذه البراءة السياسية المختلفة النابعة من مثل هذه الافتراضات تجعل من تحليل المصادر الاقتصادية أو عواقب الحركات العنصرية أمراً مستحيلًا. إنها تمحو هذا الموضوع من نطاق التحليل العلمى. والأسوأ من ذلك أنها توحي بأن جزءاً لا بأس به من السلوك السياسى الذى يمكن تحليله باعتباره عنصرياً أو مقاوماً للعنصرية هو سلوك غير عقلانى من الناحية الاقتصادية.

أما علماء السياسة فهم كذلك لم يخدمونا أكثر. فتركيزهم الأول على القضايا الدستورية، المستمد من صلاتهم التاريخية بكلليات الحقوق، حول تحليل العنصرية إلى قضية تشريع شكلي. لقد اعتبرت جنوب أفريقيا في عصر الأبارتهايد (التمييز العنصري) عنصرية لأنها رسخت تمييزاً رسمياً في النظام القانوني. أما فرنسا فلم تكن عنصرية لأنه لم يكن بها مثل هذا التمييز القانوني، في المدينة على الأقل، وبالإضافة إلى تحليل الدساتير، طور علماء السياسة قبل عام 1945 كذلك ما سموه دراسة «الحكومة المقارنة». ولكن ما الحكومات التي قارنوها؟ إنهم أصدقاؤنا القدامى من الدول الأوروبية الخمس الكبرى: بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا، لم يكن أحد يستحق الدراسة سواهم لأن لا أحد متحضرًا بالفعل ولا حتى، كما أخشى، ذلك الوحش الغريب، الإمبراطورية النمساوية المجرية.

حسنًا إذن، على الأقل علماء الاجتماع، المشهورون بأنهم معقل الراديكالية السياسية في منظومة الجامعة، كانوا بالتأكيد أحسن عملاً. كلا، إنهم أبعد ما يكونون عن ذلك، كانوا الأسوأ على الإطلاق. لقد كان هناك نوعان من علماء الاجتماع قبل عام 1945. كان هناك، بالأخص في الولايات المتحدة، من برروا، دون تحفظ، فكرة تفوق الإنسان الأبيض. وكان هناك من أتوا ولديهم خلفية عن العمل الاجتماعي أو النشاط الديني، الذين سعوا لوصف المحرومين في المراكز الحضرية الكبيرة وشرح "انحراف" القاطنين بها. كانت نوايا الوصف طيبة، ولو أنها متعالية، ولكن الافتراض بأن هذا السلوك منحرف ويجب تقويمه ليتلاءم مع معايير الطبقة الوسطى لم يكن فيه جدال. وحيث إن الطبقات الأدنى في أغلب الحالات، وليس فقط في الولايات المتحدة، كانت مختلفة عرقياً كذلك عن الطبقات الوسطى، فإن الأسس العنصرية لهذه المجموعة كانت واضحة حتى إن لم يدركوا ذلك بأنفسهم.

الأسوأ من ذلك كله، أن الأفرع الأربعة الأساسية - علم التاريخ وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع - لم تحلل سوى العالم الأوروبي الأشمل باعتباره عالم الحداثة والحضارة. فمذهبهم الخلاصى افترض مسبقاً طبقية النظام العالمى الحديث.

أما تحليل العالم خارج أوروبا فقد تعهدته فروع علمية منفصلة وهي: الأنثروبولوجيا «للسعوب الهمجية بدون تاريخ» والدراسات الشرقية «للحضارات العليا» غير الغربية التي ليس لديها، على أية حال، القدرة لتصل إلى الحدائق بدون تدخل أوروبى وإعادة تنظيم لدينامياتها الاجتماعية. أما الإثنوجرافيا بالأخص فتفت عن «قبائلها» صفة التاريخية؛ حيث اعتبرتها لا تتغير أو على الأقل دون «احتكاك ثقافى»، أما الدراسات الشرقية فرأت أن تاريخ هذه الحضارات العليا «متجمد».

العالم خارج أوروبا كان يمثل «التراث»؛ أما العالم الأوروبى الأشمل فكان يمثل الحدائق والتطور والتقدم. الغرب فى مقابل باقى العالم. لاحظوا جيداً أن العلم الاجتماعى، فى تحليله للعالم الحديث، لم يخترع فرعاً واحداً بل ثلاثة أفرع لوصف انتظام الحاضر وهي: علم الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع. ولكن بتحليل العالم خارج أوروبا لم يجد الحاجة لا للتاريخ فحسب ولا للأسلوب الثلاثى للعالم خارج أوروبا الأشمل. و يعود ذلك إلى أن «التفرقة» بين ساحات منفصلة للعمل الاجتماعى - السوق والدولة والمجتمع المدنى - كان يعتبر من إنجازات الحدائق بل جوهرها. وبسبب هذا الفصل بين العلم والفلسفة، فإن أحداً لم يذكر الممارسين أن هذا ليس سوى افتراض لإيديولوجيا ليبرالية وليس تفسيراً معقولاً للواقع الاجتماعى، فلا عجب أن العلوم الاجتماعية لم تستطع أن تساعدنا على فهم النازية. أما تطورها بعد عام 1945، مع تصحيح الهدف إلى حد ما، فلم يكن مفيداً كثيراً فى مساعدتنا لفهم هايدر. و فوق ذلك، لم يكن هناك أى سبيل لتفسير مقاومة Widerstand، إلا باعتبارها نشاطاً يميل لأن يكون منحرفاً، قد يثير تعاطفنا بشكل فيه تعالٍ إلى حد ما.

لقد انشغل علماء الاجتماع بمعارك ولادة النظام العالمى الحديث لدرجة أنهم لم يستطيعوا خوض معارك النظام العالمى الجارى. كان بحث علماء الاجتماع عن الحيات العلمى هو صراعهم ضد الكنيسة، وبالتبعية ضد الدولة، اللتين كانت كل منهما تسعى لفرض نفسها على العلماء. وعندما تحدث ماكس فيبر Max Weber عن تحور العالم من الوهم كانت اللغة نفسها لاهوتية على الرغم من أنه كان يشجب القومية البروسية.

وفي أعقاب التدمير الرهيب لقيم البرجوازية الذي جلبته الحرب العالمية الأولى فقط، بدأ فيبر يتذكر مرة أخرى، في حديثه الشهير لطلبة جامعة مونيخ "Wissenschaft als Beruf" (العلم كمهنة) إن العلم الاجتماعي لا يمكن أن يعزل نفسه عن الأساليب التي يؤثرها العالم:

ما ينتظرنا ليس زهور الصيف بل ليلة قطبية ذات ظلمة
قارسة وقسوة، أيا كان الفريق الذي سيفوز ظاهرياً. عندما لا
يوجد أى شيء، فلن يخسر القبيصر فقط حقوقه بل البروليتارى
كذلك. وعندما ينقشع هذا الليل رويدا، من سيكون حياً ليزهر
له الربيع بكل هذا الجلاء؟ (١٥)

النظام العالمى بعد عام 2000

التصويت القوى لحزب FPÖ ورد الفعل القوى للاتحاد الأوروبى هما مؤشر، رغم أنها ليست أولى علامات أزمةنا الحالية. إن التحول من التفاؤل الضمنى فيما يخص المستقبل، بدءاً من اليقين أن الأمور ستصير إلى الأفضل بالفعل، إلى الخوف الضمنى من أن هذا قد لا يحدث، وصل إلى الجزء الغنى من العالم. فى النمسا، كما فى أوروبا الغربية وكذلك الولايات المتحدة، استُبدل بالإيمان مذهب الإصلاح العقلانى الوسطى، مهما كان بطيئاً ولكنه دائماً فى الاتجاه الصحيح، استبدل به الشك فى كل وعود القوى السياسية السائدة سواء سموا أنفسهم يسار وسط أو يمين وسط. لقد انتهى الإجماع الوسطى الذى أعطته إيديولوجيا القرن التاسع عشر الليبرالية جوهره؛ كما واجه تحدياً أساسياً فى عام 1968، ثم دُفن فى عام 1989.

لقد دخلنا فى حقبة طويلة من التغيرات الفوضوية فى النظام العالمى الذى نحن جزء منه. ولا يمكن التكهن بالنتيجة، بطبيعة الحال، ولكن (من الناحية الأخرى) يمكننا أن نؤثر فيها. هذه هى رسالة علوم التعقد.⁽¹⁶⁾ هذه هى الرسالة التى يجب أن تنقلها العلوم الاجتماعية اليوم. وهذا هو السياق الذى يجب أن نضع فيه يورج هايدر والمقاومة Widerstand.

في نظام عالمي ينهار لأن إمكاناته الهيكلية للتكيف استنفدت نفسها، لن يقف أصحاب السلطة والامتيازات مكتوف الأيدي دون أن يفعلوا شيئاً. سيعملون من أجل أن يستبدلوا بالنظام العالمي الحالي نظاماً مماثلاً في الطبقة وعدم المساواة وإن كان يقوم على مبادئ مختلفة. هؤلاء يعتبرون جورج هايدر ديماجوجياً خطراً. فهمه للواقع المعاصر على قدر من الضالة حيث إنه لا يعي أن البلد لكي يحافظ النمساويون على مستوى معيشتهم الحالية، يحتاج إلى ضعفين أو ثلاثة أو أربعة أضعاف عدد المهاجرين الذين يستقبلهم سنوياً في الخمسة والعشرين حتى الخمسين عاماً القادمة، وذلك لمجرد الحفاظ على قوة عمل كافية للإبقاء على معاشات المسنين من النمساويين.⁽¹⁷⁾ خطورة ذلك واضحة، فهذه الديماغوجية ستقود العالم الأوروبي الأشمل بسرعة أكثر إلى طريق الحروب الأهلية المدمرة، وأمامنا تلوح البوسنة ورواندا، وهو ما يراه قادة الاتحاد الأوروبي، وكذلك الرئيس كليستيل، ولكن يبدو أن قيادة حزب ÖVP لا ترى.

وفي الوقت نفسه هناك مقاومة Widerstand تمثلها قوى التحول في وسط هذه الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهي لا تختلف عن قوى FPÖ فقط، ولكنها تختلف كذلك عن قوى الاتحاد الأوروبي؛ ولكن هل لديهم رؤية واضحة لما يريدون؟ ربما بشكل مبهم لا غير. هنا قد يكون للعلوم الاجتماعية دور تلعبه، ولكن عندما ترفض فصل البحث عن الحقيقي عن البحث عن الخير؛ عندما تستطيع أن تتغلب على انقسام الثقافتين، وعندما تستطيع أن تحتوى استمرار اللابقيين وتكشف عن الإمكانات التي يتيحها مثل هذا اللابقيين للإبداع الإنساني ولعقلانية حقيقية جديدة (ماكس فيبر - Rationalität materiel).

إننا في أشد الحاجة لاستكشاف إمكانات بديلة لنظام تاريخي أكثر منطقية في جوهره لاستبداله بالنظام المجنون المحتضر الذي نعيش فيه. نحن في أشد الحاجة للكشف عن الجذور العميقة للامتيازات العنصرية التي تتخلل نظامنا العالمي القائم وتشمل جميع مؤسساته بما في ذلك الهياكل المعرفية، وبما في ذلك قوى المقاومة Widerstand نفسها. نحن نعيش في خضم تغير سريع. هل هو بهذه الدرجة من السوء؟ سنواجه الكثير

من الفوضى والكثير من التغيرات في العقود القادمة. نعم، فيينا ستتغير. لكن حجم التغير كان دائماً أكبر مما نتذكر وأسرع مما نتخيل. خذلتنا العلوم الاجتماعية كذلك في فهمها للماضي. فقد قدموا لنا صورة خاطئة لعالم تقليدي يتهادى في بقاء شديد. مثل هذا العالم لم يكن له وجود فعلي أبداً، وليس له وجود الآن لا في النمسا ولا في أى مكان آخر. ووسط هذا اللايقين الهائل عن الاتجاه الذى نسير فيه علينا أن نجاهد لنجد في ماضينا ما هو طيب وجميل وأن نبني هذه الرؤى، كما نخترعها الآن، في مستقبلنا. علينا أن نخلق عالماً أكثر صلاحية للعيش فيه، علينا أن نستخدم خيالنا، ومن خلال هذا نبداً عمو العنصرية المتأصلة فينا.

في عام 1968 خلال الانتفاضة الطلابية العظيمة في فرنسا أخطأ زعيم الطلبة دانييل كون بنديت Daniel Cohn-Bendit ، الذى كان يلقب بـ Dany le Rouge (داني الأحمر)، خطأً تكتيكياً بقيامه بزيارة قصيرة لألمانيا. وحيث إنه مواطن ألماني وليس فرنسياً كانت حكومة ديغول يمكنها أن تمنع عودته إلى فرنسا وهو ما فعلته. إثر هذا قام الطلبة بمسيرة احتجاجية في باريس تحت شعار «كلنا يهود ألمان؛ كلنا عرب فلسطينيون». كان شعاراً جيداً جداً بأن نتبناه جميعاً. ولكننا قد نضيف، بقليل من التواضع، «كلنا جورج هايدر». إذا كنا نريد أن نقاوم أمثال جورج هايدر في العالم فإن علينا أن ننظر إلى الداخل أولاً. دعوني أقصص عليكم مثلاً صغيراً لكنه ذو مغزى. عندما تشكلت الحكومة النمساوية الجديدة، سحبت الحكومة الإسرائيلية، عن حق، سفيرها احتجاجاً. إلا أنه بعد ذلك بحوالى شهر وضع الكنيست رئيس الوزراء إيهود باراك في موقف شديد الصعوبة بتمرير اقتراح يصر على أن الاستفتاء حول الانسحاب من الجولان يحتاج إلى «أغلبية خاصة»، والمقصود إضافة شرط يحرم العرب من مواطني إسرائيل من حق التصويت فعلياً. أحد المتقدمين الرئيسيين بهذا الاقتراح كان ناتان شارانسكى Natan Sharansky وحزبه المكون من المهاجرين الروس؛ الشخص نفسه الذى اشتهر بانشقاقه في الاتحاد السوفيتي احتجاجاً على السياسات الحكومية المناهضة للسامية القائمة بالفعل هناك. إن النضال ضد العنصرية لا يتجزأ ولا يمكن أن تكون

هناك قواعد مختلفة بالنسبة للنمسا أو لإسرائيل أو الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة.

دعوني أقصص نادرة أخرى، وهي غريبة. في أثناء السباق الانتخابي في عام 2000 في الولايات المتحدة، كان هناك تصويت جمهوري أولى مهم في ساوث كارولينا. كان جورج دبليو بوش في أثناء هذا السباق يسعى إلى أن يؤمن دعمًا قويًا من بين من كانوا يسمون اليمين المسيحي، وذلك بإلقاء خطبة في جامعة بوب جونز وهي مؤسسة بروتستانتية أصولية ومعتدلة لهذه القوى. المشكلة هي أن جامعة بوب جونز تشتهر بأمرين هما: شجبها للبابا باعتباره المسيح الدجال (حيث إن الجامعة مؤسسة بروتستانتية أصولية) وإنها تحرم على الطلبة مرافقة أشخاص من أصول عرقية أخرى. فيما بعد تطورت الأحداث لتصبح قضية سياسية كبرى أخرجت بوش الذي قال إنه ندم على أنه تجاهل هاتين القضيتين عندما كان يخطب في الجامعة: قضية الموقف الشرس المناهض للكاثوليكية ورفض تلاقي الشباب مختلفي الأجناس.

إحراج بوش ليس هو مربط الفرس، رغم أنه يعبر عن التابوهات التي استقرت بعد عام 1945. المثير هو رد فعل بوب جونز الثالث، رئيس الجامعة، في خضم النقاش العام. فقد ظهر بوب جونز الثالث في برنامج لاري كينج على الـ«السي إن إن». وكان أول سؤال وجهه لاري كينج لبوب جونز هو: لماذا تحرم الجامعة اللقاءات بين الشباب مختلفي الأجناس؟ وكان الجواب الذي أعطاه هو أن من يديرون المؤسسة ضد فلسفة «العالم الواحد» وأنه ليست هناك فروق، فقال لاري كينج أن الربط بين معارضة العالم الواحد ومعارضة صحة شاب وشابة تبدو له بعيدة، فتردد بوب جونز ثم أكد عدم عنصريته أو عنصرية الجامعة (وهو التابو الكبير) وأن الجامعة ألغت هذا الحظر في اليوم نفسه، حيث إنه ثانوي وغير أساسي بالنسبة لهدفها في تعزيز المسيحية. أعتقد أن هذا يبين أن الاعتراض العام يدفع ببعض العنصريين للتراجع علنيًا، على الأقل تكتيكيًا. هذا يجب أن يكون درسًا للقوى المحافظة عندما يواجهها كابوس هجوم اليمين المتطرف ضدها. ولكن بعيدًا عن التحولات التكتيكية، تظل العنصرية باقية واقعة.

ويظل طائر القطرس معلقًا في أعناقنا. إنه الشبح الذى يعذبنا. والمقاومة Widerstand التزام أخلاقى ولا يمكن أن نسعى إليه بذكاء وبشكل فعال دون تحليل؛ فهذه هى الوظيفة الأخلاقية والفكرية للعلوم الاجتماعية: أن تساعد فى تقديم هذا التحليل. ولكن بقدر ما يحتاج اقتلاع العنصرية من داخلنا دفعة عنيفة من جانبنا فإنه يتطلب دفعة عنيفة من قبل علماء الاجتماع لإلغاء نوعية العلوم الاجتماعية التى كبَلتْنا وأن يتدعوا بدلًا منها علومًا اجتماعية أكثر نفعًا. أعود لعنوانى الأصلى «العلوم الاجتماعية فى عصر التحولات». فى مثل هذا العصر يمكن لكل منا أن يكون له تأثير هائل فى ما يحدث. فى لحظات التشظى الهيكلى تكون التقلبات هوجاء ويمكن أن تكون لدفعات صغيرة توابع عظيمة على عكس الحال فى الفترات العادية والأكثر ثباتًا عندما يكون للدفعات الكبيرة تأثير بسيط على أفضل تقدير. إن هذا يوفر لنا فرصة ولكنه يخلق ضغطًا أخلاقيًا كذلك. إذا انتهى التحول إلى عالم ليس أفضل كثيرًا عما هو عليه الآن، وهذا وارد، فلا نلوم إلا أنفسنا. «نحن» أعضاء المقاومة Widerstand؛ «نحن» علماء الاجتماع و«نحن» كل الناس البسطاء المحترمين.

الهوامش

(1) مولت اليونيسكو سلسلة كاملة من هذه الكتب

Bartolomé de Las Casa, Très brèves relations de la destruction des Indes (2)

(إعادة طبع (1547; Paris: La Découverte, 1996)

Angel Losada, «Ponencia sobre Fray Bartolomé de Las Casa, in Las Casa de la (3)
politique des droits de l'homme (Aix-en-Provence: Institut d'Etudes Politique
d'Aix and Instituto de Cultura Hispanica, October 1974; Gardanne: Esmenjaud,
1976), 22

(4) انظر «Bartolomé de Las Casa, el último Comunero» Vidal Abril Castello في Las
Casa de la politique des droits de l'homme

Henry Mechoulam, «A propos de la notion de barbare chez Las Casas,» in Las (5)
Casas et la politique des droits de l'homme, 166

Alain Milhou, «Radicalisme chrétien et utopie politique, in Las Casas et la (6)
politique des droits de l'homme, 166

Helmut Andics, Ringstrassenwelt, Wien 1867-1887: Luegers Anstieg (Wien: (7)
Jugend and Volk, 1983), 271

(8) كما شجب لوجر (Jewish Freemasons, Judenfreimaurer, Judeoliberalismus, Judensozi,

John W. Boyer, Political Radicalism in Late Imperial Vienna: Origins of the (9)
Christian Social Movement, 1848-1897 (Chicago: University of Chicago Press,
,1981), xii

(10) Immanuel Wallerstein, «The French Revolution as a World-Historical Event,» in *Unthinking Social Science* (Cambridge, England: Polity Press, 1991), 7-22

Immanuel Wallerstein et al., *Open the Social Sciences: Report of the Gulbenkian Commission on the Restructuring of the Social Sciences* (Stanford: Stanford University Press, 1996).

(12) S. Sideri, *Trade and Power: Informal Colonialism in Anglo-Portuguese Relations* (Rotterdam: Rotterdam University Press, 1970)

(13) Ulf Strohmayer, «The Displaced, Deferred or was it Abandoned Middle: Another Look at the Idiographic-Nomothetic Distinction in the German Social Sciences,» *Review 20*, nos. 3 and 4 (Summer-Fall 1997): 279-344

(14) Gary S. Becker, *The Economics of Discrimination*, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1971).

(15) Max Weber, «Science as a Vocation,» in H.H. Gerth and C. Wright Mills, eds., *From Max Weber: Essays in Sociology* (New York: Oxford University Press, 1946), 128

(16) Ilya Prigogine, *The End of Certainty* (New York: Free Press, 1997) أنظر أولاً

(17) أنظر التقرير الذى نشرته الأمم المتحدة (قسم الهجرة) فى مارس عام 2000 بعنوان: «Replacement Migration: Is It a Solution to Declining and Ageing Populations?». حالة النمسا لم تناقش فى هذا التقرير. ولكن بالنسبة لألمانيا يقول التقرير إن عليها أن تدخل 500 ألف مهاجر كل عام بدءاً من الآن حتى عام 2050 وذلك فقط للمحافظة على حجم الفئة العاملة عند مستويات عام 1995.

الفصل الخامس

الإسلام: الإسلام والغرب والعالم

يحتوى هذا العنوان « الإسلام: الإسلام والغرب والعالم » على مصطلحين جغرافيين ومن ثم أعتقد أنه من الأفضل أن أبدأ بنظرة على الجغرافيا . هناك ثلاثة أديان تسمى بالأديان العالمية، وهى اليهودية والمسيحية والإسلام، لها جذور تاريخية فى منطقة واحدة صغيرة من العالم، هى بقعة فى جنوب غرب القارة الآسيوية، وجميعها يزعم أن علاقة خاصة ما تربطها بهذه المنطقة، التى تعتبرها موطنها الروحي، لكن لا ديانة واحدة ظلت محصورة فى هذه المنطقة.

فنتيجة لغزوهم وتدمير دولهم، رُحل اليهود (أو رحلوا من تلقاء أنفسهم) إلى مصر، ثم إلى بابل، ثم فى العصر الرومانى إلى مناطق متفرقة من حوض البحر الأبيض المتوسط، وفيما بعد إلى مختلف أنحاء أوروبا إلى أن استقروا فى العصر الحديث فى النصف الغربى ومناطق أخرى عديدة فى العالم؛ وهو ما أدى إلى ما يسمى بالشتات . وكما نعلم، عاد كثير من اليهود فى القرن العشرين إلى المنطقة الأصلية وأنشأوا كياناتاً سياسياً جديداً، هو دولة إسرائيل، التى تصر على كونه وطن الشعب اليهودى الذى أعيد إنشاؤه .

أما المسيحية فبدأت حركة دينية بين اليهود في هذا الوطن . لكن سرعان ما قطع المسيحيون صلاتهم بالجماعة اليهودية وانتشرت المسيحية بين غير اليهود، بالأخص في الإمبراطورية الرومانية، الشاسعة آنذاك . وبعد ثلاثة قرون فقط أصبحت المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية وانهج المسيحيون على مدار خمسمائة إلى سبعمائة عام تالية سياسة تنصير لاسيما في أنحاء القارة الأوروبية، وفيما بعد، كان بناء النظام العالمي الحديث ينطوي على ما يسمى توسع أوروبا، العسكرى والسياسى والاقتصادى والدينى فى آن؛ وفي هذا السياق كانت إرساليات التبشير المسيحى تطوف الكرة الأرضية وكان نجاحها فائقا بشكل ملحوظ فى مناطق العالم التى لم تسدها أديان عالمية أخرى، حيث ظلت أعداد المنتصرين فى المناطق الإسلامية والبوذية والهندوسية والكونفوشيوسية الطاوية فى أغلبها منخفضة نسبياً وخاصة فى المناطق الإسلامية .

وأخيراً ظهر الإسلام فى المنطقة نفسها بعد حوالى ستة قرون من ظهور المسيحية، وكان كذلك ديناً دعوتياً سرعان ما انتشر فى منطقة ما يسمى الآن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشبه جزيرة أيبيريا، وفى القرن السادس عشر أخرج من أيبيريا لكنه دخل بالتزامن فى ما يسمى الآن البلقان . طوال هذا الوقت كان يوسع منطقته الجغرافية شرقاً فى اتجاه جنوب شرق آسيا وجنوباً فى القارة الأفريقية . وفى القرن العشرين، استمرت عملية الانتشار حتى وصل، عن طريق الهجرة والاهتداء، للنصف الغربى (من الكرة الأرضية) وغرب أوروبا .

لم أقدم سوى تلخيص لمعلومات مدرسية، وقد استعرضت هذا الدرس الجغرافى لأشير إلى أننا نميل فى تفكيرنا وكلامنا إلى أن المسيحية تمثل الغرب والإسلام يمثل الشرق، رغم عالمية الأديان الثلاثة من ناحية نطاقها وادعائها، وبالأخص المسيحية والإسلام . هناك دون شك أساس جغرافى مالهذا الموجز ولكن أقل مما نتخيل كما أنه يتناقض، ومن ثم فسؤالنا هو : لماذا نصر على استخدام هذا الموجز الجغرافى ؟ من الواضح أن مغزاه السياسى أهم من مغزاه الجغرافى .

لقد جاءتنا مؤخرًا بعض الإجابات التي تعرفونها جيدًا، فصمويل هنتنجتون يرى في الغرب والإسلام «حضارتين» متناقضتين داخليتين في صراع جيوسياسي طويل المدى، أما إدوارد سعيد فيرى في الاستشراق فكرة خاطئة ابتدعها العالم الغربي لأسباب أيديولوجية، وله تأثير سريع الانتشار وضار، ومن جانبي أفضل تناول المسألة بطريقة أخرى وأن أسأل لماذا خص العالم المسيحي العالم الإسلامي، ليس مؤخرًا فحسب بل منذ ظهور الإسلام، بهذه المكانة الشريرة؟ ربما يبدو العكس صحيحًا كذلك، فالإسلام ينظر للمسيحية على أنها شيطانه الخاص، إلا أنني لا أشعر بأن لدى الكفاءة لمناقشة لماذا أو إلى أي مدى هذا صحيح.

على الرغم من أن تركيزي سيكون على العالم الحديث، لا أعتقد أننا يمكننا أن نشرح ما حدث دون الإشارة إلى العصور الوسطى في أوروبا حيث إنها الفترة التي نستمد منها أساطيرنا عن هذه العلاقة، فكما نعلم جميعًا، كان كل من المسيحية والإسلام يسيطر آنذاك على مناطق كبيرة متجاورة. ورغم أن كل منطقة كانت تميزها نزاعات داخلية من كل نوع، كانت تبدو وكأنها تعتبر نفسها وحدة ثقافية، وأنها في حالة نزاع مع الآخر بالأساس، ويكمن سبب ذلك، جزئيًا، في الأفكار السائدة في كل دين؛ أي شعور كل منهما بأنه يمثل الحقيقة الكاملة والوحيدة، وربما أيضًا لأن كليهما نبع من المنطقة الصغيرة نفسها. زعم المسيحيون أنهم أتموا الشريعة اليهودية ولذا حلوا محلها مع وحي جديد. ونهائي، وبدورهم زعم المسلمون أنهم بنوا على ما ورثوه من حكمة اليهود والمسيحيين، بشكل جديد ونهائي حقيقي من الالتزام أمام الله. جزء من النزاع عائلي إذن، يخص الإرث والحقيقة، وهو النوع الأكثر إثارة للانقسام والمرارة لأنه الأكثر جيشانًا بالمشاعر والتنافسية إلى حد ما.

كان هناك جانب آخر لهذا النزاع يتعلق بالموارد والسلطة أكثر منه بالأفكار. صحيح أنه في خضم الغزوات - دخول الأمويين وأبييريا وفرنسا في القرن الثامن عشر، ودخول المسيحيين الصليبيين الأراضي المقدسة، وتصدى المسلمين الشرقيين للحملات المسيحية، واسترداد إسبانيا على يد المسيحيين، وتوسع الإمبراطورية العثمانية في البلقان

ثم إخراجها منه - كان صراع العالم المسيحي والعالم الإسلامي من أجل السيطرة على مناطق شاسعة من الأرض - ومواردها وشعوبها - وكان كلاهما يمثل للآخر الحظر العسكري الرئيسي؛ والمؤكد أن كليهما واجه، في وقت من الأوقات، غزاة آخرين من شمال آسيا، إلا أن هؤلاء لم يتم السيطرة عليهم فحسب، بل تمت هدايتهم وبالتالي ترويضهم كخطر ثقافي .

كل ذلك هياً الساحة للنظام العالمى الحديث، حيث خرج إلى حيز الوجود اقتصاد رأسمالى عالمى فى أوروبا الغربية وبدأ يوسع حدوده الاقتصادية ليضم المزيد والمزيد من العالم . كان هذا النظام فى جوهره أوروبياً غربياً ومسيحياً، ولكن علينا أن نلاحظ هنا، أن نقطة التركيز الجغرافى الأوروبية تغيرت، فالتوسع الأولى لأوروبا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يميل لتفادى العالم الإسلامى أو على الأقل مركزه فى الشرق الأوسط؛ فاتجهت القوى الأوروبية غرباً على أنها الهند فى حين أنها وصلت إلى الأمريكيتين؛ وأبحرت حول إفريقيا، مرة أخرى للوصول إلى آسيا؛ طمعاً فيما ظنت أنه خير آسيا من جهة، ولأنه كان الأسهل من جهة أخرى . كان العالم الإسلامى يبدو صعب المراس خاصة فى ذلك الوقت، عندما كانت القوة العثمانية فى أوجها . وعلى أية حال، يبدو أن هناك فجوة أو ثغرة، فى مركزية الصراع المسيحى الإسلامى فى العصور الوسطى، لم ينس الصراع فيها، إنما بدا وكأنه قد احتل المركز الثانى مؤقتاً فى قائمة الاهتمامات الأوروبية الغربية بالنسبة للمشاريع الجيواقتصادية والجيوسياسية المباشرة

وإذا نظرنا إلى تاريخ النظام العالمى الحديث من بداياته فى القرن السادس عشر الطويل حتى بدايات القرن العشرين، سنلاحظ أن الهيمنة الأوروبية كانت تتخذ أحياناً شكل الحكم الاستعمارى المباشر وتميل فى أحيان أخرى إلى شكل غير مباشر، كان يطلق عليه أحياناً «إقامة شبه مستعمرات»، وكان يقصد بها تبعية اقتصادية مخلوطة بتدخلات سياسية عسكرية لم تصل إلى درجة حكم إمبريالى فعلى؛ ومرة أخرى قد تكون نظرة عامة سريعة أخرى على جغرافيا العالم مفيدة . كانت المناطق المستعمرة هى الأمريكيتين

وأغلب أفريقيا وأغلب جنوب وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا، أما المناطق الرئيسية التى لم تكن مستعمرة بالكامل فكانت أوروبا الشرقية والشرق الأقصى والشرق الأوسط، وهذا بالطبع يعد تلخيصًا عامًا يحتاج إلى تفصيل وتدقيق على أكثر من نحو .

لكل حالة هناك تفسيرات شديدة الوضوح: لماذا لم يكن هناك سعى للاستعمار الكامل أو لماذا لم يكن ممكنًا فى مناطق بعينها فى حين حدث ذلك فى مناطق أخرى . لن أستعرض الأسباب التى أدت للاختلاف فى المحاولات الأوروبية المختلفة لسيطرتها على مناطق مختلفة، وإنما سأسأل بالأحرى عن الفرق فى العواقب بالنسبة للشعوب فى أى منطقة حسب طبيعة علاقتها بأوروبا فى العالم الحديث، مستعمرة أم شبه مستعمرة . (بالطبع، بدءًا من القرن التاسع عشر، يجب فهم مصطلح أوروبا باعتباره مفهومًا ثقافيًا وبأنه يضم الولايات المتحدة) .

سأكتفى، فى الوقت الحالى، بملاحظة أن أشرس صراع سياسى مع أوروبا فى القرن العشرين كان منبعه بالتحديد المناطق الثلاث «شبه المستعمرة» وهى الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية (وكوريا الشمالية) و«الإسلام» . والإسلام بالطبع ليس دولة بل منطقة وعلى رأس قائمة دولها إيران والعراق وليبيا التى انخرطت فى اشتباكات شرسة مع العالم الأوروبى الأشمل، وحيث إن هذه المناطق الثلاث كانت فى أكثر الصراعات حدة مع أوروبا، فمن البديهي أن تأتى الأشباح فى خيال الخطاب الأوروبى من هناك: الشيوعية والخطر الأصفر والإرهاب الإسلامى؛ أما شبح الشيوعية فيبدو فى أوروبا اليوم وكأنه ذكرى تاريخية، كما أن الصين، وهى الصديق الصعب ولكن المتحضر، أصبحت تبدو حليفًا . يبقى فى المقام الأول الإرهاب الإسلامى - وهو الشبح الذى قتله الغرب نقاشًا ويخشاه كثيرًا، ولكنه يظل، بالأساس، بناء مبهمًا يمثل رؤية مشوشة للواقع .

كيف أصبح ما يسمى الإرهاب الإسلامى صورة مركزية على هذا النحو فى عالم اليوم وخاصة بعد انهيار الدول الشيوعية ما بين عامى 1989 و1991 ؟ كما نعلم، كان

هناك منذ عقود، حركات إسلامية اجتماعية ودينية مهمة في البلاد الإسلامية، كثيرًا ما يطلق عليها «أصولية إسلامية»، وعلى نطاق أضيق أحيانًا «شمولية إسلامية». وحسب علمي فهي لم تسم نفسها بهذه المسميات ولكنها المسميات المستخدمة في الغرب وفي وسائل الإعلام الغربية، أما في البلدان الإسلامية فهي تسمى على الأحرى بالحركات الإسلامية فحسب.

فمن أين جاءت هذه المسميات الغربية وإلى ماذا تشير؟ يجب ملاحظة أن المسمين لم يولدا في الساحة الإسلامية ولكن في العالم المسيحي، كما أن مصطلح «الأصولية» مستمد من تاريخ البروتستانتية في أوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة، حيث كانت بعض الجماعات، وخاصة من داخل الكنيسة المعمدانية، تدعو للعودة إلى «الأصول»، وكان القصد من ذلك أن يعبروا عن اعتقادهم بأن الأفكار الحديثة المختلفة، حتى العلماني منها، قد غزا اللاهوت والممارسات المسيحية حرفها، كما كانوا يدعون إلى العودة إلى معتقدات وممارسات الماضي. أما مصطلح «الشمولية» فمستمد من التاريخ الكاثوليكي في أوروبا الغربية، وخاصة فرنسا، ويشير لدعوة مشابهة إلى العقيدة «الصحيحة» دون أن تشوبها الآراء والممارسات الحداثية والقومية.

وعلى هذا النحو، أطلقت المسميات «الأصولية الإسلامية» و«الشمولية» على تلك المجموعات في العالم الإسلامي التي ترى أن الآراء والممارسات الحداثية ضللت المؤمنين وتدعو للعودة للأفكار والممارسات القديمة الأكثر نقاء وصحة. يستهدف هؤلاء «الأصوليون» دائمًا وبالأساس أهل الملة نفسها ولكنهم إما علمانيون تمامًا أو يمارسون ما يعتبره الأصوليون صورة مشوهة ومغلوبة من الدين. ويشير علماء التاريخ المتخصصون في الأفكار الدينية باستمرار إلى أن الجماعات «الأصولية» لا تمثل بدقة مطلقة الصيغة الأقدم والأكثر نقاء وصحة للإيمان والممارسات، ولا يشق على هؤلاء العلماء بيان أن هذه الجماعات المسماة الأصولية تعيد اختراع التقاليد مع اختلافات عديدة، جسيمة أحيانًا، عن معتقدات وممارسات الماضي.

لا تنتمى هذه الحركات بالطبع لعلماء التاريخ الذين يتبعون أسلوب «رانكه» للبحث عن الحقيقة الدينية «كما كانت بالفعل»، وإنما هى حركات تنتمى للحاضر، مطلبها أن يعتقد الفرد فى أشياء محددة وأن ينخرط فى ممارسات معينة، والفحص المتمعن لاحتال صدق مزاعمها التاريخية لا يهم أحداً، ولا قيمة له عند غير المتممين لهذه الجماعات الراغبين فى فهم ما يفعله «الأصوليون» وما ينادون به سبب ذلك .

وكون المصطلحات المستخدمة مأخوذة أصلاً من تاريخ الدين المسيحى يعطينا فكرة أولية عما يحدث، وأياً كانت هذه الفكرة فهى ليست خاصة بالإسلام؛ ففي القرن العشرين لم نر «أصوليين» مسيحيين وإسلاميين فحسب بل يهوداً وهندوس وبوذيين كذلك، وتبدو لهم جميعاً ملامح مشتركة هى رفض النزعات «الحدائية» والعلمانية داخل الجماعة، والإصرار على صيغة تطهيرية للممارسات الدينية احتفاء بشمولية التراث الدينى وصحته الأبدية الثابتة . إلا أنهم مشتركون فى ملمح آخر حتى فى صيغها المسيحية، وهو معارضة هياكل القوة المسيطرة فى النظام العالمى الحديث . وهذه التركيبة - المطلب الإصلاحى بالعودة للأصول داخل الجماعة الدينية مع خطاب مناهض للنظام يتعدى القضايا الدينية - تتضمن شيئين معاً: الملمح المحدد ومفتاح تحليل أهميتها فى تاريخ النظام العالمى الحديث الآخذ فى التطور .

ولنترك مؤقتاً القضايا الدينية وننظر إلى الاقتصاد السياسى للنظام العالمى؛ فماذا نرى؟ إن الاقتصاد الرأسمالى العالمى نظام تاريخى جمع بين تقسيم محورى للعمالة موحد من خلال سوق عالمية مستقلة لا تتسم بالكمال على الإطلاق، وبين نظام قائم على علاقات بين دول يفترض أنها ذات سيادة، وهى جيوتقافة أجازت روح العلم دعامة لتحولاتها الاقتصادية والتربح والإصلاح الليبرالى طريقة لاحتواء السخط الشعبى، مع استقطاب اجتماعى اقتصادى يتزايد باطراد، يفرضه التطور الرأسمالى . هذا النظام نشأ فى غرب أوروبا ثم توسع على مر القرون ليشمل العالم بأكمله .

في القرن التاسع عشر ظهرت داخل هذا النظام حركات مناهضة له، كانت تستند إلى مصالح المجموعات المضطهدة داخل هذا النظام، وقد عازمت هذه الحركات على تحويل النظام إلى شيء آخر أكثر ديمقراطية ومساواة، واتخذت شكلين أساسيين هما الشكل الاجتماعي والشكل القومي . ومع بدء فترة ما بعد 1945، كانت هذه الحركات قد وصلت إلى مستوى تنظيمي عال في أنحاء العالم، وبدأ وكأن تقسيمًا جغرافيًا ثلاثيًا قد قام بالفعل، ومع حلول الحرب العالمية الأولى كانت ما تسمى الحركات الاجتماعية قد انقسمت إلى معسكرين أساسيين: ديمقراطي اجتماعي وشيوعي، نظما نفسيهما دوليًا كأممية ثانية وثالثة . وكلا هذين الشكلين للحركات الاجتماعية كان يزعم أنه يمثل مصالح الطبقات العاملة، وكلاهما كان مختلفًا عن الحركات القومية داخل "الإمبراطوريات" التي كانت تتحدث باسم شعوب غير معترف بهويتها القومية وكانت تسعى لإقامة دول قومية .

كانت الحركات الثلاث المختلفة قد ظهرت في الفترة بين 1850 و 1945 وكانت ضعيفة سياسيًا في البداية، إلا أنها كانت تؤمن بأن التاريخ كان في صالحها وأن قضيتها ستتحقق بالكامل . وكلها استقرت، بعد مداولات داخلية كثيرة، على انتهاج إستراتيجية تاريخية ذات مرحلتين: أولاً السيطرة على هيكل الدولة ثم تغيير العالم؛ على مدى خمسة وعشرين عامًا بعد 1945 يمكن القول إن الحركات الثلاث حققت المرحلة الأولى من إستراتيجيتها، وهو إنجاز ربما يكون قد أذهل المراقبين في بداية القرن العشرين، إلا أنه بدا وكأنه يؤكد ثقتهم بأن التاريخ سيكون في صالحهم .

جغرافيًا، قسمت الحركات الثلاث المختلفة العالم؛ فالحركات الشيوعية وصلت للسلطة في المنطقة الممتدة من وسط أوروبا حتى شمال المحيط الهادى وشملت تقريبًا ثلث مساحة العالم؛ والحركات الديمقراطية الاجتماعية وصلت للسلطة (أو على الأقل تداولت على السلطة) في العالم الغربي - غرب أوروبا وشمال أمريكا (إذا اعتبرنا

ديمقراطيى البرنامج الجديد^(*) واجتماعيين) وأستراليا وآسيا؛ ووصلت الحركات القومية، التى يشيع الآن تسميتها حركات التحرير الوطنى، للسلطة فى آسيا وأفريقيا، كما وصلت حركات شعبية مشابهة إلى حد ما للسلطة فى أمريكا اللاتينية .

ثمة ملاحظتان بخصوص هذه الطفرة السياسية للحركات المناهضة للنظام؛ فقد حدثت فى توقيت متزامن كانت فيه قوة الولايات المتحدة فى النظام العالمى فى قمته ومن ثم فى توقيت كانت فيه القوى المؤيدة للنظام فى أفضل حالاتها تنسيقاً وتماسكاً والأرجح قوة . ثانيًا، كانت كل هذه الحركات قد حققت، عمليًا، المرحلة الأولى للإستراتيجية - الوصول لسلطة الدول - ومن ثم، بعد الوصول للسلطة أصبح من الممكن الحكم عليها بمقدار التغيرات الموعودة التى تمكنت من تحقيقها كمرحلة ثانية من إستراتيجيتها المعلنة، وهى تحويل العالم .

كانت ثورات عام 1968 العالمية تمثل رد فعل العالم على هذا الواقع المزدوج: هيمنة الولايات المتحدة على العالم وبناء نظامها العالمى من ناحية؛ ومن ناحية أخرى وصول الحركات المناهضة للنظام إلى المرحلة الأولى على مستوى العالم، ووصول حركات مختلفة للسلطة، غالبًا مجموعات تحت اسم اليسار القديم . أدان الثوار الفاعل الأول، الولايات المتحدة، لظلمه، كما أدانوا الفاعل الثانى، أو حركات اليسار القديم، لعدم كفايتها حركات معارضة فى وجه مشروع الهيمنة، إن لم يكن لتواطئها الفعل معه . وعلى الرغم من أن اتهامهم للأول يعتبر بديهيًا بالنسبة لحركة راديكالية عالمية، فإن الاتهام الثانى المعلن، الخاص بالحركات التقليدية المناهضة للنظام، كان له الأثر الأكبر .

الاتهام الثانى كان صرخة الخديعة؛ ولنفهم معنى الخديعة علينا أن نقيّم التوقعات، وربما الأوهام . من وجهة نظر ثوار 1968 كان العالم يسترجع تاريخًا من الصراع المناهض للنظام يرجع، فى الخيال الشعبى على الأقل، للثورة الفرنسية رغم أن الصراعات ربما

(*) New Deal : البرنامج الجديد الذى وصفه الرئيس الأمريكى روزفلت للإنعاش الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى فى أربعينيات القرن الماضى (المترجمة).

تكون قد بدأت محليا فيما بعد وفي بعض الحالات في بدايات القرن العشرين، فهناك ذاكرة تاريخية طويلة على أية حال .

فماذا كانت العناصر الرئيسية لهذه الذاكرة ؟ بداية، كان هناك صراع صعب بدأت فيه الحركات الفعلية كقوى ضعيفة ثم اكتسبت قوة ببطء من خلال حشد الدعم الشعبي محليًا ومن الخارج مع إخوانهم . وإلى جانب ذلك لم تختص الذاكرة فقط بالصراع وإنما بالقمع أيضًا، وكثيرًا ما كان حادًا، وهو قمع كانت تمارسه القوى صاحبة السلطة في المناطق المحلية وتحرص عليه، وساندته القوى العالمية صاحبة السلطة عمليًا - وعلى وجه الخصوص حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

الذاكرة الثانية كانت خاصة بالتكتيكات المضادة لقوى الاضطهاد، وهو الخيار الذي قسم الحركات تاريخيًا بين من جنوا ثمار هذا الخيار ومن حرّموا منه حتّى . غَضِبَ الذين حرّموا منه، إن لم ينتبهم الاكتئاب، وسعوا لمن يمثلهم بشكل أكثر راديكالية . ولكن بما أن عملية الخيار والتنازلات التي كان من شأنها تحسين قدر البعض وليس الكل، كانت مستمرة ومتكررة فإنها كانت مربكة كذلك؛ لأن الدروس المستفادة منها كان يجب أن يعاد تلقينها للأجيال التالية مما أضعف قدرة الفئات المختلفة من المضطهدين على الاتحاد من أجل قضية مشتركة والعمل من أجل تغيير جذري .

ثم كانت هناك الذاكرة الثالثة التي حيدت الذاكرتين الأوليين، ذاكرتى القمع والخيار؛ هذه الذاكرة الثالثة هي الإنجاز، الإنجاز الذي يقاس بقوة الحركات الصاعدة ذاتها من حيث عدد الأفراد الذين استطاعت أن تحشدهم، وبالنظر إلى الاعتراف العلني بها لاحقًا في المجال السياسى؛ وكذلك الإنجاز الذى يقاس بمدى التنازلات المتراكمة التى كانت تشكل جزءًا من عمليات الخيار .

كانت الذاكرة الثالثة هي منبع الأمل السياسى والتاريخى - التوقع الأكيد بأن «التاريخ كان في صفهم» وأن حياة أفضل كانت في انتظار أبناء وأحفاد جيل اليوم .

كانت هذه الذاكرة الثالثة تعتمد على ما يمكن تسميته بالقراءة الكمية للتاريخ الحديث - زيادة عدد أعضاء الاتحادات والتحسينات التي تطرأ على مستوى المعيشة (أى مزيد من المال على مدى الحياة ومزيد من مستلزمات الحياة) . وهذا الشعور بالأمل العميق في المستقبل، وهذه الثقة بأنه ستكون هناك مساواة أكثر وديمقراطية أكثر، خاصة عندما يكون ذلك كله يعتمد على حقيقة كونه على كفاح المضطهدين يسعون من أجل الوصول إليه وأن كفاحهم هو المسئول عن تحقيقه، كان، على عكس ما يبدو، من أكثر الرؤى تحييداً لصفة السياسة، مما يسمح باستبعاد النتائج التافهة للحاضر في ضوء النتائج المهمة المنتظر تحقيقها في المستقبل .

هذه الرؤية هي التي شكلت الرسالة الأساسية للمذهب الإصلاحى الليبرالى، كما روجت له الحركات المناهضة للنظام نفسها، بشكل يدعو للاستغراب ولكنه فعال؛ وكلما كانت هذه الحركات تدعى «الراдикаلية» كانت تنجح أكثر في إقناع الحشود بأن يتحلوا بالصبر حتى تتحقق النتائج التي كانوا يتظاهرون من أجلها بإلحاح وقوة . ومن المفارقة أن مختلف حركات اليسار القديم المناهضة للنظام استطاعت أن تلعب بهذه الطريقة دور الضامن الأهم من أجل الاستقرار السياسى للنظام العالمى على المدى الطويل، رغم المناادة المتكررة بالتمرد .

كان هناك أمر واحد سلبى فى هذه الدعوة للسلبية الكامنة تحت قناع النشاط الجلى، الدعوة التى كان يبررها حجم الإنجازات، على المستويين المحلى والعالمى . كان قد أصبح بالإمكان حساب وتقييم مدى أهمية التغيرات المحققة والوتيرة الحقيقية لهذا التغير؛ وفى لحظة الإنجاز الأكثر وضوحاً للحركات المناهضة للنظام، وبالتحديد عندما لاحت فى الأفق لحظة الحساب الشامل . كانت ثورات عام 1968 نتاجاً لهذا التقييم لفاعلية إستراتيجية القرن، فجاء الحكم عليها بالسلب، وتبع وهم النجاح استفاقة . اعتبر النجاح غير حقيقى، وكان المستفيدون من التغيرات مجموعة صغيرة (ما سُمى فى الاتحاد السوفيتى النوميكلاتورا) والفجوة الحقيقية بين أصحاب الامتيازات ومن هم أسفل زادت استقطاباً عن ذى قبل رغم كل إصلاحات ونجاحات اليسار القديم المزعومة .

لندع الآن التقييم العالمى العام نَعُدُّ إلى العالم الإسلامى . هذه العمليات التى وصفناها تنطبق بالطبع على أغلب مناطق العالم خارج المناطق الأساسية - لا أكثر ولا أقل، ولكن كل منطقة لها خصائصها التاريخية، كما أن ردود أفعالها كانت تأخذ طابعاً محلياً؛ فماذا كانت الخصائص التاريخية للعالم الإسلامى وخاصة فى الجزء العربى التاريخى منه ؟

إذا نظرنا إلى كل الحركات المتتالية فى مختلف البلدان العربية، ولنقل بدءاً من 1900، ودعوات النهضة والتمرد والصحو القومية، فإن الخطاب فيها كلها كان ذا نزعة حديثة . قامت هذه الحركات بعملية تحليل للاضطهاد الذى كانت تشعر به على أنه فى جزء منه نتيجة سيطرة خارجية (إمبريالية) وفى جزء آخر «نزعة تقليدية» داخلية، ولذلك كانت تنادى برفض السيطرة الخارجية بالتوازى مع التغيير الثقافى الداخلى . تلازمت الحجتان ودعما بعضهما بعضاً، بل يمكن القول إن كليهما جعلت الأخرى ممكنة . بالتأكيد كانت الحركات، التى أثارها هذه المشاعر، متشعبة على مستوى قواعدها الاجتماعية ومتنوعة فى رؤيتها للمستقبل الاجتماعى، وكان لبعضها رؤى عن المجتمع الفاضل تميل للمحافظة فى حين كانت الأخرى تميل للراديكالية .

بشكل عام لعب الإسلام ديناً بالنسبة لكل هذه الحركات على الرغم من ذلك دوراً صغيراً فحسب كان سلبياً نوعاً ما بالنسبة لكثير منها . بالتأكد قد يكونون أصروا على كونهم مسلمين ولكن كنوع من الرابطة الثقافية، وهو ما قد يكون زعماً ضرورياً لاسترضاء الأتباع المحتملين الأقل تنويراً . المستقبل الذى تصوره كان ذا طابع حدائى، أى علمانى، وقد اشتركت مختلف الحركات العربية فى كثير من منطلقات الكمالية فى تركيا ولم تكن رابطة عموم مسلمى الهند المستعمرة مختلفة عن ذلك كثيراً .

بشكل عام نجحت الحركات، وخاصة الأكثر راديكالية منها، فى الفترة ما بعد عام 1945 فوصلت للسلطة فى أشكال مختلفة: الناصرية فى مصر والبعث فى سوريا والعراق والحزب الدستورى الجديد فى تونس وجبهة التحرير الوطنى فى الجزائر . واتجهت هذه الأنظمة للانضمام إلى حركات موازية فى أنحاء أخرى مما أصبح يسمى آنذاك العالم

الثالث، في حركات ما سمي دول عدم الانحياز، وهى حركات ألهمها مؤعمر باندونج . كما نعلم بالفعل، فقد لعب جمال عبد الناصر شخصيًا دورًا مهمًا في إنشاء هذه الشبكة العالمية كما قدمت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية نموذجًا ملهمًا في هذه الشبكة، يائثل النموذج الذى قدمته الحركة الثيتنامية .

من جانب آخر، شهدت فترة ما بعد عام 1945 بعض المشكلات الكبرى بالنسبة للعالم العربى، ومن ثم العالم الإسلامى كله، كان أكبرها قيام دولة إسرائيل، وهنا لا أود أن أخوض في تاريخ القصة الكاملة والحكم عليها، وإنما أود التأكيد على بعض الحقائق فحسب: نشأت الحركة الصهيونية تقريبًا في وقت صعود الحركات العربية، عند منعطف القرن العشرين، واشتركتا في الكثير من أسلوب الخطاب مثل الحاجة إلى إقامة دولة مستقلة والشعور بالاضطهاد من قبل أصحاب السلطة في النظام العالمى والإحساس بأنه يجب أن يحدث تحول داخلى في نفسية الشعب اليهودى والعلاقة الملتبسة (والمتحفظة) مع اليهودية ديانة؛ ولم يلعب العرب، في التصور الصهيونى، دورًا حقيقيًا قبل عام 1948؛ فقد كان العدو هو العالم المسيحى، وبالطبع بريطانيا العظمى بالتحديد بعد عام 1918 .

لكن هذا التصور تغير جذريًا مع قيام دولة إسرائيل؛ فمقاومة الدول العربية العسكرية لقيام إسرائيل كانت تعنى للصهاينة أن العالم العربى، أغلبه إسلامى، هو الذى أصبح المعارض الأساسى . هذا الموقف دعمه بشدة الانتصار الإسرائيلى في حرب عام 1967 الذى فرض الحكم الإسرائيلى على قطاع عريض من السكان العرب، وعندئذ أصبح للحركة القومية الفلسطينية الحديثة، وهى منظمة التحرير الفلسطينية، أهمية . كان لمنظمة التحرير الفلسطينية الطابع نفسه وشىء الخطاب نفسه مثل الحركات القومية الحديثة الأخرى التى ذكرناها، كما كان لها العلاقة نفسها الصامتة والملتبسة مع الإسلام باعتباره ديانة، خاصة أنه كانت في فلسطين فئة عربية مسيحية ذات شأن، وهى حقيقة تدعم المنظمة .

ودون أن نستعرض التاريخ العربى الإسرائيلى والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ عام 1948 حتى اليوم، يمكن القول إن اليد العليا عسكريا وسياسيا كانت للإسرائيليين بشكل عام، ولكن يمكننا القول أيضًا إن عملية الحشد الفلسطينى نجحت بالقدر الكافى لإجبار الإسرائيليين، ولو على مضض إجبالاً، على الدخول فى ما سسمى مفاوضات للسلام، كانت شديدة الماطلة والإحباط ولم تفرض إلى شىء ثم انهارت تمامًا. مثل وجود إسرائيل مشكلة بالنسبة للقومية العربية حيث إنه أوجد عدوًا محليًا بالإضافة إلى العالم الغربى البعيد، عدوًا كان أقل استعدادًا من الغرب بأجمعه لتقديم تنازلات. والمثيل الحقيقى الوحيد فى العالم غير الغربى فى القرن العشرين كان وجود دولة اضطهاد عنصرى فى جنوب أفريقيا، وهو الوضع الذى تم حله مع تغيير الدستور ووصول حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى للسلطة.

كان للعالم العربى، بالإضافة إلى ذلك، مشكلة خاصة أخرى توازى حجم مشكلة إسرائيل تقريبًا تداخلت معها، وهى كونه مكانًا لجزء كبير من نفط العالم، وهو الأمر الذى لم يكن معروفًا فى القرن التاسع عشر ولم يوضع فى الاعتبار إلا بعد الحرب العالمية الأولى ولكنه أصبح منذ ذلك الحين حقيقة جيوسياسية مركزية وخاصة منذ عام 1945. لهذا السبب لم تكن الولايات المتحدة لتتغاضى عن سياسات المنطقة؛ وكذا روسيا وغرب أوروبا، فالحفاظ على تدفق مستمر لإمدادات النفط وحد معقول لسعره هما شغل القوى العظمى الشاغل، وهو ما وفر لها سببًا إضافيًا لدعم إسرائيل ولبذل الجهد من أجل تشجيع ودعم استقرار الأنظمة الأكثر ميلًا للمحافظة نسبيًا فى البلاد العربية.

وإذا نظرنا للحركات الإسلامية فى العالم العربى نجد أن تاريخها يمتد بامتداد الحركات القومية وفى بعض البلاد يتم الخلط بينهما؛ فقد تقاسمت الحركة الوهابية فى الصحراء العربية والحركة السنوسية فى برقة (ليبيا) بعض السمات مع الحركات العلمانية القومية، فهما أيضًا كان يؤرقهما الاضطهاد الخارجى، كلاهما كان ينادى كذلك بتجديد داخلى يركز على النقاء والالتزام فى السلوك؛ كما تحركتا فى اتجاه إقامة هيكل دولة حديثة،

ولكنهما، بالطبع، كانتا تستخدمان خطاباً دينياً على عكس الحركات العلمانية، وهما أيضاً وصلتا للسلطة، أما النظام السنوسى فقد حل محله نظام أكثر علمانية في عام 1969 بينما تقادم النظام السعودى مثل هذا المصير بنجاح إلى الآن .

أما إذا نظرنا إلى الحركات المسماة الإسلامية، فماذا نرى ؟ نرى جماعات تقول شيئين: تقول، أولاً وقبل كل شيء إن كل هذه الحركات التى وصلت للسلطة فى مختلف البلاد لم تنجح فى إبعاد أو إبطال دور القوى الخارجية فى شئونها الداخلية، حتى إن كانت الدول مستقلة من الناحية الشكلية، كما يلاحظون دور الولايات المتحدة المستمر فى المنطقة والوجود القوى لإسرائيل، التى يعتبرونها قاعدة أمامية للغرب، ودولة مستوطنة كما كانت الدول الصليبية فى العصور الوسطى . وتقول ثانياً: إن من يدعم هذا الوضع بل يجعله ممكنًا هو تلك الأنظمة نفسها التى تؤكد معارضتها لهذا، وليس الأنظمة العلمانية فحسب، وإنما الأنظمة المفترض أنها تقوم على أساس دينى مثل السعودية أيضاً .

ومن ثم، فإن ما يقوله الإسلاميون هو أنه إذا كنا نريد الإطاحة بالاضطهاد الخارجى وتعزيز التجدد الداخلى فلا بد من أن يتم التخلص من هذه الأنظمة العربية الحديثة، بما فيها الوهابية . وبالطبع فإن هذا هو نفسه ما قاله آية الله الخمينى عن نظام الشاه فى إيران وما قالته طالبان عن النظام الشيوعى الزائف فى أفغانستان والأنظمة التى جاءت بعده؛ وحتى الآن لم ينجح نظام إسلامى واحد فى العالم العربى فى أن يصل إلى السلطة، باستثناء السودان .

وإذا نظرنا، بالإضافة إلى ذلك، إلى الطرق التى كانت تحتشد بها الجماعات الإسلامية سياسياً، نستطيع أن نرى أنهم لم يطوروا فقط خطاباً بديلاً ومن ثم تحليلاً بديلاً لأسلوب عمل النظام العالمى الحديث للحركات الحديثة التى كانوا يعارضونها، بل إنهم يقولون أيضاً إن هذه الأنظمة الحديثة فشلت فى الاضطلاع بالمهام الأولية للدول الحديثة وهى توفير الحد الأدنى من الرفاه والأمان للمواطنين . من المعروف أن المنظمات الإسلامية توفر خدمات اجتماعية واسعة للمحتاجين وتسد فجوات خطيرة فى وظائف الدولة،

وهناك سمة أخرى يمكن ملاحظتها في الحركات الإسلامية وهي ناجحة في تجنيد أعداد كبيرة من الطلبة في الأقسام الفنية والعلمية في الجامعات وتستغل مهاراتهم للدفع بقضيتها .

هاتان السمتان - وظيفة الخدمات الاجتماعية وجاذبية النزعة الإسلامية لشباب المهندسين والعلماء - تبين أن الإسلاميين ليسوا رومانسيين يحنون إلى الماضي، يحملون بمجتمع زراعي عفى عليه الزمن، إنهم بالأحرى دعاة لشكل بديل للحدثة، منفتح على التقدم التكنولوجي ولكنه رافض للعلمانية وقيمها الملازمة . بالنسبة لهما كل الدولة فهم غير واضحين، على أنهم وهم، خارج السلطة، يمثلون قوة شديدة مناهضة للدولة، ليس سياسياً فقط وإنما إيديولوجياً كذلك؛ إنهم رافضون للحدثة العلمانية ركيزة، والمركزية الدولة الجامعة والمفترض أنها محايدة كمحور أخلاقي وسياسي، وهم يصرون على أن تكون الأولوية لمجموعة من القيم الروحية حسب ما تشرحها مجموعة من المفسرين . هذه الأولوية تخلق مشاكل عندما يحصل إسلاميون فعلاً على سلطة سياسية، كما هي الحال في إيران اليوم على سبيل المثال، ومن المحتمل أن تخلق توتراً مستمراً بين الدولة والسلطات الدينية، وهي المشكلة بعينها التي أرادت الدولة العلمانية الحديثة أن تحلها . وحتى الآن، فإن المذهب الإسلامي، كقوة سياسية مستمر في إعطاء الأولوية للخطاب الخارج على الدولة .

كيف لنا إذن أن نفرس ما حدث في البلاد الإسلامية في العشرين سنة الماضية ؟ أعتقد أن العامل الأساسي كان تحرر الصفوة المتعلمة والشعوب من الوهم بصفة عامة، مع أداء الحركات التاريخية المناهضة للنظام وحركات التجديد والتحرير القومية التي كانت أكبر تعبير عن الصراع الشعبي في القرن العشرين . لقد وجد هؤلاء أن هذه الحركات، بكل ألوانها كانت ناقصة، وهي مدانة لاتباعها إستراتيجية غير مجدية، ولسماعها لمجموعة صغيرة بأن تفيد من الصراع على نحو فاسد، ولفشلها في هدفها الأول وهو تمكين شعوب المنطقة من الحصول إما على استقلال سياسي حقيقي أو تقدم اقتصادي

حقيقى مقارنةً بمناطق العالم المهيمنة . ولا يهم ما إذا كانت الإداة تمثل حكمًا متزنًا على نشاط هذه الحركات أو لا؛ فالواقع هو أن هذا التحرر من الوهم كان كبيرًا .

نتيجة لهذا التحرر كانت الإستراتيجية الإصلاحية الضمنية طويلة المدى للحركات المناهضة للنظام تبدو وكأنها بلا معنى، وخاصة في اثنين من تكتيكاتها المركزية: تحويل الأعراف من خلال العلمنة وخلق هياكل متينة للدولة؛ كان الطريق مشرعا أمام رؤية بديلة، رؤية لا تلجأ لتكتيك من هذين التكتيكين المزعومين الفارغين . في العالم الإسلامى أصبحت الرؤية البديلة هى التأسلم، وفي أنحاء أخرى من العالم ولد هذا التحرر من الوهم رؤى مختلفة؛ وكلها على أية حال، تشترك في سمة رفضها لهذه التكتيكات التى يزعم أنها فارغة .

ومن وجهة نظر أصحاب القوة في النظام العالمى، تعتبر هذه الرؤى البديلة أفضل وأسوأ في الوقت نفسه من التكتيكات العتيقة لحركات التحرير الوطنى؛ فهى أفضل بالمعنى الذى يشير إليه اليسار القديم دائمًا، إذ إنها تبعد الناس عن تحليل ثاقب لهياكل النظام العالمى الحالية ومن ثم يسهل على أصحاب الامتيازات في النظام العالمى الحفاظ على هذه الهياكل يومًا بعد يوم . فهم يهتمون أصحاب الرؤى البديلة كالتأسلم عندما يصلون لسلطة الدولة بأنهم لن تكون لهم سياسة خارجية حقيقية أو أنها ستكون غير فعالة أو أنه في الحقيقة يسهل عليها خيار العمل من داخل إطار النظام، وهذا الاتهام صحيح إلى حد ما .

ومن جانب آخر، إن صعود قوى أصحاب الرؤى البديلة أمر بالغ السوء بالنسبة لأصحاب القوة في النظام العالمى، وذلك لسبب واحد بسيط: إحدى أهم السمات المثبتة للنظام العالمى الحديث هى ثقة الشعوب الموضوعة في هياكل الدولة كدفاعات سياسية فعالة في وجه سلسلة كاملة من القوى الخارجية تعتدى على حياتهم اليومية؛ وبهذا المعنى فإن هياكل الدولة هذه، وخاصة بعد وصول الحركات المناهضة للنظام لسلطة الدولة، هادمة سياسيًا في الحقيقة لأنها تدعو إلى الثقة في القيادة ومن ثم تدعو إلى

التحلى بالصبر، فعندما تهدم الحركات البديلة الثقة في هياكل الدولة فإنها بذلك تزيل القيد الذى تسبب فى الهدم السياسى .

تفسر كثيرًا حسبة الإيجابيات والسلبيات لصعود الحركات البديلة، من وجهة نظر الأقوياء فى النظام العالمى الحديث، التشويه الجارى للإسلام فى الغرب . وعلى الرغم من أن إمكانية الخيار التعاونى للقوى الإسلامية دائمًا ما يتم التلاعب به من قبل الغرب، يؤكد أصحاب القوة الغربيون بشكل عام على مخاطر انهيار الثقة فى هياكل دولهم هم، وهذا ما تم تأكيده فى حالة العالم الإسلامى للعاملين الخاصين بالبلاد الإسلامية: وجود إسرائيل، ودورها كموقع للنقط . هذان العاملان الأخيران وحدهما لا يقدمان كثيرًا من الشرح ولكنها يعتبران حاسمين بالنسبة لتعزيز خيار رد الفعل التكتيكى على المذهب الإسلامى .

وإذا كان وجود موارد نفطية نعمة ونقمة معًا بالنسبة للعالم العربى فهو واقع خارج سيطرتهم، حتى إذا كان واقعًا فإنه لن يدوم للأبد . أما وجود إسرائيل، فهو واقع تاريخى مشروط، أى أنه قابل للتغيير ومن ثم كان مركزًا للصراع ضار . علينا إذن أن ننظر سريعًا إلى سبب الدعم الغربى الكبير جدًا لدولة إسرائيل؛ فهو لم يكن حتميًا أبدًا، وأذكركم بأنه كان غير مؤكد حتى عام 1945 ولا أعتقد حقيقة أنه كان أولوية سياسية ثابتة، لا فى الولايات المتحدة الأمريكية ولا فى أوروبا الغربية حتى عام 1967 .

هناك ثلاثة عناصر لهذه السياسة: العنصر الأول هو معاداة العالم المسيحى التاريخية للسامية، التى انتشرت فعليًا مع بداية المسيحية ووصلت لقمة بغیضة أخلاقيًا مع النازية والهولوكوست، وهذا ما سبب شعورًا عميقًا بالذنب . من الخطأ أن نقلل الدور الذى يلعبه هذا الشعور بالذنب المسيحى فى وضع اليوم، فقد أدى إلى تغيرات مثيرة فى خطاب عدد من جماعات اجتماعية كبرى فى الغرب منهم مثقفون علمانيون والكنيسة الكاثوليكية وطوائف بروتستانتية أصولية يتحدث بعضها الآن عن ضرورة وجود إسرائيل شرطًا للقدوم الثانى للمسيح .

وربما لم يكن لعقدة الذنب أن تصمد أمام اعتبارات جيوسياسية أخرى لولا الانتصار الإسرائيلي في حروب عام 1967؛ فقد أدى هذا الانتصار إلى شيئين: فمن ناحية خلق دعماً ساحقاً لإسرائيل بين جماعة يهود العالم على مستوى غير مسبوق، فقد كان لهذا النصر أثر نفسي على العرب، كونه تعويضاً عن المحرقة، وفي الوقت نفسه كان اعتقاداً بأن العالم العربي كان يهدد ببدء نسخة أخرى لها . ومرة أخرىؤكد عدم رغبتى في مناقشة إلى أى درجة مثل هذه الرواية مبررة، ولكنى أصر على حدوثها .

وكان الشئ الثانى دون شك هو أن العالم الغربى اقتنع بأن إسرائيل قد تحقق غرضاً عسكرياً فى السيطرة على البلاد العربية الضجرة، فأدخلها فى إستراتيجياته الجيوسياسية، وقد ارتفع ثمن هذا القرار الثانى بشدة عندما بدأت الانتفاضة فى ديسمبر عام 1989، مما يفسر انشغال الغرب بما يسمى عملية السلام واستياء القوى الغربية المتزايد من الحكومة الإسرائيلية، إلا أن الدعم الأساسى لإسرائيل لم يختف بعد .

وعلى أية حال، إن مزيج الذنب المسيحى بسبب معاداة السامية، والدعم اليهودى العالمى لإسرائيل، والرأى الغربى بفائدة إسرائيل عنصراً للاستقرار السياسى فى أكبر منطقة للنفط فى العالم، نتج عنه التسليط الإعلامى على ما يسمى الإرهاب الإسلامى، باعتباره الشيطان الأكبر فى التسعينيات، وتفاقم ذلك بعدما بدأ شبحا الشيوعية السوفيتية والخطر الأصفر يزولان . كما أنه يسهل تشويه الإسلام لأنه على خلاف البوذية والهندوسية، ابن عم المسيحية ثقافياً، ونبرة العداء العائلى تضيف إلى لاعقلانية واستمرار هذا التشويه . عنصر آخر يضاف إلى اختيار الإسلام كـشيطان، هو كونه الجزء الأكبر من مركز العالم الإسلامى لم يستعمر أبداً بشكل فعلى؛ ويشعر الغرب، بطريقة ما، بثقة فى التعامل مع مستعمراته السابقة، فهم قد فتحوا هذه المناطق عسكرياً يوماً ما وحكموها ويعتقدون أنهم يعرفون مواطن ضعفها . أما المناطق غير المستعمرة أو شبه المستعمرة فتحفظ بهالة من الغموض ومن ثم الخطر .

دعونى ألخص حججى: من ناحية ما يحدث فى العالم الإسلامى، فيما يخص صعود المذهب الإسلامى كقوة اجتماعية وسياسية، هو ببساطة شكل مما يحدث فى كل المناطق

الهامشية في النظام العالمي . والتفسير الأساسى لهذه الأحداث يجب أن يدور حول الصعود التاريخى للحركات المناهضة للنظام ونجاحها الظاهرى وفشلها السياسى الفعلى والتحرر من الوهم الذى تبع ذلك والبحث عن إستراتيجيات بديلة، وذلك كله جزء لا يتجزأ من تطور النظام العالمى الحديث كنظام اجتماعى تاريخى .

أما من الناحية الأخرى، فإن علاقة الغرب بالإسلام تتسم ببعض العناصر الخاصة، ينتج عنها تشويه للإسلام فى الغرب يفوق المعتاد حقاً، وقد حاولت أن أوضح تشابك هذه العناصر: علاقة الألف عام بين المسيحية والإسلام وبين المسيحية واليهودية وكذلك كون هذه الديانات الثلاث مرتبطة بها يمكن أن يسمى أواصر العائلة الممتدة، وأضفت حقيقة جيواقتصادية غير قابلة للتغيير ولكنها نظرياً مصادقة وهى موقع النفط، وأخيراً أضيف اختفاء أشباح أخرى محتملة بديلة من المناطق التى لم تستعمر فى العالم .

وهذا ما يقودنى إلى موضوعى الأخير: هل يستطيع الغرب أن يستغنى عن شياطين؟ أشك فى ذلك بالنسبة للوقت الحالى؛ فالغرب يواجه أزمة ضخمة لا تتعلق فقط بالاقتصاد ولكنها أزمة سياسية واجتماعية بالأساس . فالاقتصاد الرأسمالى العالمى فى أزمة كنظام اجتماعى تاريخى . لا يسعنى فى هذا المقام استعراض الأزمة بالتفصيل، وهذا ما فعلته فى مواضع أخرى فى العديد من المناسبات^(١)، لكننى أثير هذه القضايا للإصرار على أن عاقبة ذلك هى كثير من التخبط والشك فى الذات وهذا الوضع دائماً يستدعى الحاجة للشياطين . هذا التخبط وعدم الثقة بالذات نفسه يتخلل العالم الإسلامى كذلك كما هو واضح من تخبط تكتيكات كل الفاعلين الأساسيين، فالقوى العلمانية فى حالة فوضى والقوى الإسلامية ليست واضحة كل الوضوح وغير متفقة مع بعضها البعض حول برنامجها السياسى الحقيقى أو ما يجب أن يكون عليه .

مرة أخرى، يجب أن نضع هذا فى سياق النظام العالمى كله ولا نحصر اهتمامنا بالعالم الإسلامى فحسب . فالأنظمة المأزومة تدخل فى مرحلة فوضوية ينبثق منها فى الأخير نظام جديد ويتشعب مسارها ويستحيل بطبيعة الحال التنبؤ أى من الروافد سيسود،

وعلى أرض الواقع فإن هذا سيعنى أمرين: أنه حتى الدفعات الصغيرة في اتجاه أو آخر قد تكون حاسمة حيث إن النظام غير متزن بالمرّة، وثانيًا أن الصراع الاجتماعى سيكون بالتالى حادًا للغاية . ولذلك فالسؤال المطروح هو كيف ستصطف الأطراف في صراع تشكيل النظام الاجتماعى القادم .

عندما تكون الصراعات أقل حدة تبدو الخطوط قاطعة، ولذلك نستطيع أن نتحدث عن حركات مناهضة للنظام بداخل النظام العالمى الحديث . هذه الحركات كانت تعتقد أنها تعرف ماهيتها وتعرف من هم أعداؤها الرئيسيون؛ كذلك كانت تعتقد القوى المدافعة عن النظام القائم . أما ما تعلمناه جميعًا من الخمسة وعشرين عامًا الماضية - وأعتقد أنه كان درس ثورات عام 1968 العالمية - أن رؤيتنا للصراع كانت مشوبة بالأخطاء، وأن الخصوم لم يكونوا حقًا خصومًا وأن الحلفاء لم يكونوا حقًا حلفاء أيًا كان الجانب الذى كنا نقف عليه . من هذا المنطلق، أصاب الإسلاميون في قولهم إن علينا أن نعيد تقييم فهمنا للقضايا التى تقسم النظام التاريخى القائم والاحتمالات التاريخية البديلة لنظام عالمى محتمل يعاد بناؤه .

ونقدمهم في محله، ولكن ماذا عن الحلول التى يطرحونها ؟ وكما قلت أنا لا أعتقد أنهم متأكدون من نوع الحلول التى ينوون الاستقرار عليها؛ والذين لا يشاركونهم منا بعض أو أغلب فروضهم ويحملون إرثًا يميل للعلمانية يجدون صعوبة في تقبل أكثر ما يقدمونه خطوة أولية لمستقبل أفضل . وما أشعر به هو أن هناك حاجة لحوار صريح، حوار متعدد الأطراف عن الحدود الأساسية لنظامنا العالمى القائم ومتغيرات بدائلنا التاريخية، وأنا شخصيًا أعتقد أن النزاع الأساسى هو بين من يسعون لإقامة أو إعادة تثبيت نظام عالمى طبقى، يحظى البعض فيه بامتيازات لا تتمتع بها الأغلبية، وبين من يرغبون في بناء نظام يتسم بأكبر قدر من الديمقراطية والمساواة . أعتقد أن الهدف يستلزم أنواعًا مختلفة من نظم القيم لدعمه معنويًا وأن الديانات العالمية التاريخية قد يكون لديها الكثير الذى تعلمنا إياه عما هو مهم في مثل هذه النظم الخاصة بالقيم .

والمشكلة الحقيقية هي أنه في المعسكرين العلماني والأصولي في كل أنحاء العالم هناك أشخاص ممن أتوقع أنهم سيكونون على جانبي صراع سياسى اجتماعى عظيم في الخمسين عامًا القادمة، وأنا نفسى أعتقد أن عرض القضية على أنها مواجهة بين العلمانية والأصولية يصرفنا عن وضوح الرؤية؛ فأكثر ما نحتاجه في الوقت الحالى هو وضوح الرؤية وليس الشياطين.

(1) انظر بالأخص

Utopistics, or Historical Choices for the Twenty-first Century (New York: New Press, 1998)

الفصل السادس

الآخرون: من نحن؟ من الآخرون؟

إدراك قوة علم الأعراق، وهو مصطلح نستخدمه في هذا المقام لنشير به إلى مجموعة متنوعة من سبل التفكير الأساسية والمختزلة تتسم بأنها بيولوجية وثقافية، عامل أساسي في مواجهة نفوذ الـ«عرق» المستمر من أجل تنسيق خبرتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية(*).

منذ زمن ليس ببعيد كانت هناك حرب باردة. كان الجميع يتكلم عنها على أنها معركة إيديولوجية، كانت بالنسبة للبعض معركة العالم الحر ضد الإمبراطورية الشيوعية الشريرة في حين كانت بالنسبة للبعض الآخر معركة بين الطبقة الرأسمالية المستغلة وعمال العالم، إلا أن الجميع كان يدعى أنه يعتقد بأنها صراع الحياة والموت حول قيم سياسية أساسية.

انتهت الحرب الباردة ذات يوم، وكانت في الواقع نهاية سريعة وغير متوقعة تمامًا؛ فقد اختفت تقريبًا كل النظم الأوروبية التي كانت تدعى أنها ماركسية لينينية من

(*) Paul Gilroy, Against Race

الوجود. صحيح أن البلدان الآسيوية التي تحكمها أحزاب شيوعية وكوبا استمرت في ارتداء هذا الزي الأيديولوجي، إلا أن العالم، بشكل عام، بدأ يتقبل ببعض الارتياح، أنه لم تعد هناك «حرب باردة».

استقبل البعض هذا الوضع الجديد مهللين باعتباره «نهاية التاريخ» رغم أن غالبية الناس بدت تعتقد أن التاريخ مستمر في مساره غير المنقطع، وانتشرت كلمة جديدة، وهي العولة، لتصف العالم الجديد المدهش الذي أوشك أن يبدأ، أو من المفترض أنه قد بدأ بالفعل، والذي «لا بديل عنه» (على حد تعبير السيدة ثاتشر بعبارتها التي لا تنسى (there is no alternative – TINA). هذه اللحظة ذاتها من التاريخ شهدت بلورة اتجاه أكاديمي جديد قوى، كان قد بدأ في سبعينيات هذا القرن إلا أنه وصل ذروته في التسعينيات وعرف بشكل عام بالدراسات الثقافية.

كانت الثقافة كلمة لطيفة في الماضي، أما الثقافة العليا فكانت شيئاً يدعو للتباهى به ولم يكن هناك أحد يريد أن يوصف بأنه عديم الثقافة، فالثقافة تعني الانضباط والتحضر والذوق. إلا أن مجال الدراسات الثقافية الجديد كان يخفى مزاجاً أكثر عصبية. كانت قفزة أكاديمية أعلنت بعبارة صريحة أنها تعالج إهمالاً كبيراً في هياكل المعرفة. وكثيراً ما ارتبطت الدراسات الثقافية بالبحث عما يسمى بالتعددية الثقافية. كانت التعددية الثقافية مطلباً سياسياً لمجموعات شعرت بالاضطهاد والإهمال والقمع؛ وفي الوقت ذاته، في معسكر آخر من داخل المؤسسة العالمية، كانت هناك أصوات تستخدم مفهوم الثقافة بطريقة مختلفة: كانت تقول لنا إن القرن الحادى والعشرين سيشهد «صدماً بين الحضارات» وإن علينا أن نستعد سياسياً (وضمنياً عسكرياً) لمواجهة التحدى. وما يعتبره مؤيدو التعددية الثقافية أملاً مبهجاً، وخاصة نجاح إعادة اعتبارهم من قبل الثقافات غير الغربية، كان مؤيدو صدام الحضارات يعتبرونه تهديداً رئيسياً.

فما الذى يحدث؟ وقبل كل شىء بأى صفة أنكلم عنه؟^(*) أتحدث بصفتى أمريكيا- مواطننا من أقوى دولة فى النظام العالمى حاليا يتحدث فى الصين إلى جمهور ينتمى إلى أقدم حضارة فى العالم؟ أم أنا من العالم الأوروبى الأشمل أتحدث إلى جمهور غير متم للعالم الغربى، أى رجل أبيض فى وسط من غير البيض؟ أم أنا من العالم الحديث يخاطب جمهورًا فى جامعة - جامعة العلم والتكنولوجيا - يدل سمها فى حد ذاته على الحداثة؟ أم أنا مجرد دارس أكاديمى بين نظرائه الذين يعملون ويدرسون فى هونج كونج؟ أم أنا عالم اجتماع يحاول أن يتعامل مع مفهوم ينتمى أولاً للعلوم الإنسانية، وهو مفهوم الثقافة؟

لكى أكون صريحًا، لست واثقًا من أن أيًا من هذه الأدوار يصفنى أو يصفنى الوصف الأفضل، هذا إذا كانت تصفنى أصلاً. كما أنى لست واثقًا أى من هذه الأدوار أرغب فى القيام به. إن سيطرتنا على سير حياتنا أقل كثيرًا مما يروق لنا أن نعتقد، وقد نجد صعوبة شديدة فى أن نكون «موضوعيين» فى تحليلنا إذا كان ذلك يعنى أن المطلوب منا أن نصب بها فى عملنا الدراسى. كما أن تصنيف أى منا ليس بهذه السهولة، فالسير الحياتية تراكيب معقدة وأهمية المواضع المختلفة التى نجد أنفسنا فيها ليست بالضرورة سهلة الاستبيان، بالنسبة للآخرين أو بالنسبة لنا. وهى لا تظل على حالها مع مرور الوقت؛ فما أنا عليه اليوم لا يتطابق بالضرورة مع ما كنته بالأمس.

أعتقد أننى آت إليكم الآن بصفتى عالم اجتماع يحاول أن يفهم العالم الذى نعيش فيه، مهتم بشدة بمسار هذا العالم ويؤمن بأن عليه واجبًا أخلاقيًا بالعمل من داخله وعليه، وأعتقد أننى آت بصفتى مواطنًا من العالم الحديث رغم تحفظاتى الشديدة على هذا العالم الحديث، ولم أعد متأكدًا على الإطلاق أنه جاء بتقدم مقارنة بالنظم السابقة. وأغلب الظن أننى لا أستطيع أن أتهرب من كونى أمريكياً وأوروبياً ولم أعد أرى سبباً

(*) قدمت هذه الورقة للمرة الأولى كمحاضرة الرئيس الشرقى يو كونج باو فى مركز الدراسات الثقافية لجامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا فى 20 سبتمبر 2002. (المؤلف).

وجيئها لذلك. وفي سنى هذه أتحمل، بكل تأكيد، ذنوب حياة الدارس كما أشارك في فضائلها.

سأتحدث عن الزمن وعن العالمية وعن الخصوصية، ثم أستفيد من هذه المناقشة لأحدثكم عن من هم «نحن» ومن هم «الآخرون» في أفكارنا وفي سياساتنا، إلا أن على أن أعدل هذا فوراً لأنى سأحدث عن الزمن والعالمية والخصوصية فقط بصيغة الجمع حيث إنى لا أؤمن بأن لهذه الكلمات معنى آخر: هناك العديد من الأزمنة والعديد من العالميات والعديد من الخصوصيات؛ وقد كبر من اللبس في مناقشة الثقافة يأتي من قمع هذه التعددية في التحليل.

دعونا نبدأ بما هو زمنى. لقد افتتحت ملاحظاتي بالإشارة إلى الحرب الباردة، التى يؤرخ لها عادة بالفترة من عام 1945 حتى 1989. وفي الواقع قد أصر أندريه فونتين، منذ زمن بعيد، أنها بدأت فى عام 1917⁽²⁾، وتاريخ بدء الحرب بعام 1917 يغير التحليل بشكل كبير. ولكن أينما كان، فمن المفترض أنها قد انتهت. إلا أننا إذا استمعنا إلى بعض الأصوات فى الولايات المتحدة أو فى الصين وروسيا فلا يبدو أنها انتهت بالنسبة لكل الناس. يبدو أن هذه الأصوات تعتبر خطاب الحرب الباردة الأيديولوجى علامة مستمرة لكيفية تحديدهم لواقع العالم الحالى. ربما يجب ألا نأخذهم بكل هذه الجدية؛ فطالما كان مؤيدو السياسة الواقعية Realpolitik يجاجون أن الإيديولوجيا ما هى سوى خطاب لحجب المبرر السياسى للدول وأن الطبقة الحاكمة لم تبال أبداً بالإيديولوجيا التى اقترنت بها رسمياً. لم يكن لدى شارل ديغول أدنى شك فى أن الاتحاد السوفيتى هو أولاً وأخيراً الإمبراطورية الروسية وأن الولايات المتحدة هى الإمبراطورية الأمريكية وقد قام بتحليلاته وحساباته على هذا الأساس. هل كان مخطئاً؟ عندما ذهب ريتشارد نيكسون إلى الصين ليلتقى ماو تسى تونج، هل كان كلاهما يخضع الإيديولوجيا للمبرر السياسى أو هل كان كلاهما ببساطة يسعى لأهداف أيديولوجية على المدى الأطول. لا شك فى أن جدل علماء التاريخ حول هذا سيستمر قروناً قادمة.

و اليوم يبدو أن الولايات المتحدة والصين تتقاسمان التزامًا مشتركًا في تشجيع الإنتاج من أجل السوق العالمية. إلا أن كليهما يجد جذور أسباب هذا الالتزام بشكل مختلف. يصف الساسة والنقاد الأمريكيون الولايات المتحدة بإصرار بأنها بلد ملتزم بالراسمالية القائمة على الأعمال الحرة في حين يصر الساسة والنقاد الصينيون على وصف الصين بأنها بلد ملتزم بالاشتراكية التي تسمى الآن أحيانًا اشتراكية السوق، فهل ننساق نحن علماء الاجتماع وراء هذه التوصيفات الذاتية دون مساءلة؟ وإن لم نفعل، فكيف لنا أن نصف هياكل كل بلد فعلًا؟

وبالطبع إن أحد العوامل في هذا التوصيف الذاتى هو تقسيم التاريخ إلى عصور وقرون مع محاولة ترتيبها زمنيًا⁽³⁾ كما هو معروف لكل بلد أو على الأقل لقادته وأغلبية مواطنيه. فكل بلد ملتزم بتفاضل طويل المدى قائم على افتراض بأن التقدم يمضى في خط مستقيم؛ وكل منها يبدو واثقًا من أنه في الطريق إلى مجتمع أكثر كمالًا، إلا أن هذه التوصيفات الذاتية هي كذلك، وعلى نحو ما، تصريحات عن أهداف غائية تتجه إليها هذه البلدان تحليلًا للحاضر. ولكن هناك تقسيمات أخرى ستعطى لنا أزمنة مختلفة؛ حتى بداخل أى تقسيم هناك تقسيم مرحلى سيعطى لنا كذلك أزمنة مختلفة.

إن أهم ما يجب أن نتذكره هو أننا نعيش العديد من هذه الأزمنة الاجتماعية في آن واحد، حيث يمكننا مثلاً أن نحلل العالم بمصطلحات النظام العالمى الحديث باعتباره نظامًا تاريخيًا، مما يقودنا إلى اتخاذ القرن السادس عشر الطويل حتى الحاضر حدودًا زمنية له، كما أن إحدى الطرق العديدة التي يمكن أن نصف بها هذا النظام هي تحول المركزية الدورى، أى رؤية النظام على أنه خلافة قوى مهيمنة وهيمنتها دائماً مؤقتة، وإذا فعلنا ذلك يمكننا أن نتحدث عن صعود الهيمنة الأمريكية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر ثم الوصول للذروة في الفترة بين عامى 1945 و 1970 الآن في أولى مراحل الهبوط. ويمكننا بالطبع أن نطرح سؤالاً يتكرر طرحه في الواقع: من ستكون القوة المهيمنة القادمة. البعض يقولون اليابان وقلة تقول الصين وهناك آخرون يعتقدون أن الهيمنة الأمريكية مازالت شديدة الحضور حتى يتسنى لنا أن نفكر في مثل هذه القضية بوضوح.

أو، إذا بقينا في حدود النظام العالمى الحديث، قد نرى تاريخ القرنين الماضيين باعتباره مشروعاً أوروبياً أشمل للسيطرة على العالم (توسع أوروبا) ونجادل حول ذروة هذا التوسع، إذا كان في عام 1900 أم 1945 أم 1989؟ ومتى بدأ الانسحاب، هل مع هزيمة اليابان على يد روسيا في عام 1905؛ أم مع دخول الشيوعيين الصينيين شانغهاى في عام 1949؛ أم مع مؤتمر باندونج في عام 1955؛ أم مع هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام في عام 1973؟ ثم يمكننا مناقشة سؤال ما إذا كان هذا الانسحاب علامة على أزمة هيكلية في النظام العالمى الحديث أو أنه (حسب رأى البعض) لا شئ سوى نهاية مرحلة في عملية تاريخية أطول كثيراً، تم فيها تبديل المركزية العالمية الآسيوية بلحظة غربية أو أوروبية قصيرة.

وهذه الأزمنة المتعددة التى نعيش فيها قد تسبب لنا بعض التخبیط التحليلى إلا أنها أسهل فى التفكير فيها والتعامل معها من العالَميات المتعددة. «العالَميات المتعددة» إرداف خلفى بالطبع، فمن المفترض أن تعنى الـ«عالمية» نظرة بأن هناك قوانين وحقائق تنطبق على كل الأشخاص وكل المجموعات وكل النظم الاجتماعية التاريخية «فى كل زمان ومكان»؛ ومن ثم هو مفهوم وحدوى وفريد ومتوحد. فكيف يمكن أن يكون هناك نسخ مختلفة لما هو واحد؟ بإمكانى أن أشير إلى بعض النسخ فى لاهوت المسيحية التى طالما حاججت أن هناك ثالثاً، الله فيه واحد وثلاثة معاً أو أن أشير إلى الفكرة الهندوسية حيث للآلهة تجسيدات متعددة. هذه أفكار دينية وليست علمية، ولكنها تشير إلى نوع من الحكمة طالما تجاهلها العلم - مما أضرب به - وكثيراً ما تأكد من صحتها فيما بعد مع تطوره نفسه.

ولكنى لا أريد أن أناشد الفطرة الدينية. فمن الواضح تماماً أن هناك عالَميات متعددة على كلا صعيدى المطالب الشعبية المجتمعية والتوكيدات الدراسية؛ وحيث إننا نتحدث من داخل إطار أحد هذه المطالب يمكننا بالطبع أن نرفض المطالب الأخرى على أنها خاطئة تماماً أو على الأقل مصاغة بطريقة سيئة وهذا ما يتم عمله بطريقة منتظمة، فكل العلوم الاجتماعية التى تبحث عن مبادئ عالمية مجردة تقوم على هذه العملية ذاتها.

وهناك العديد ممن يصرون على أن مصطلح «العلم» يقتصر على من هم يعملون، في أى مجال من مجالات العلم، من أجل بناء عالمية فريدة. أود أن أقول إنه لا وجود لعالمية فريدة بل لا يمكن أن يكون لها وجود أبدًا، كما أن العلم هو البحث عن طريقة لكيفية توجيه العالميات المتعددة في كون يتسم أساسًا بعدم اليقين ولذلك هو، كما نأمل، خلاق⁽⁴⁾.

كان العالم الحديث على مدى معظم تاريخه سجينًا لمذهب أرسطو المنافي للوسطية: الشيء إما أن يكون «أ» أو «ليس أ»؛ ولا يوجد احتمال ثالث. إلا أن ميكانيكا الكم ألقت لدينا فكرة أن الأشياء يمكن أن تكون شيئين مختلفين في آن واحد أو على الأقل يمكن أن تقاس بطريقتين مختلفتين تمامًا أو أن تقيم معادلتين مختلفتين: الضوء هو مجموعة من الجزيئات وهو كذلك موجة مستمرة. ليس مطلوبًا منا أن نختار بل إننا لا نستطيع أن نختار.

المشكلة نفسها نواجهها في العلوم الاجتماعية. في ساحة السياسات العامة، تتبارى المجموعات باستمرار حول ما يسمى القيم الأساسية المختلفة أو حول أولوياتها، بل إننا نواجه مثل هذه القضايا في حياتنا الشخصية. قرأت في الصحف عن حالة مأسوية لطفلين أوروبيين وهما توءمان سيامي. يقول الأطباء: بما أن التوءمين ليس لهما سوى قلب واحد ورثة واحدة - فإنه لا يمكنهم فصلها إلا بإنقاذ طفل واحد وموت الآخر، كما قالوا إنه إذا لم يتم الفصل سيموت الاثنان خلال أشهر؛ أما الأهل فيقولون إنهم لا يمكن أن يسمحوا بقتل طفل لكي يعيش الآخر، والمطلوب من المحاكم البريطانية حل هذا المأزق الأخلاقي قضائيًا، وحسم هذا الاختلاف في الأولويات الأخلاقية.

ليست كل الاختيارات بهذه المأسوية، ولا تتطلب كلها أن نفاضل بين حقوق متنافسة على الحياة؛ إلا أن القضايا الأساسية دائمة الحضور ومطلوب منا جميعًا باستمرار أن نقوم باختيارات تاريخية. كل النقاشات الجارية حول التدخل الخارجي في «الشأن الداخلي» لأى بلد تثير مزاعم حول حقوق الإنسان العالمية من ناحية وحقوق الدول ألا

تخضع لفرض إمبريالى ومتغطرس لقيم الآخرين عليهم من ناحية أخرى، وكان هذا النقاش الأخير مركزياً بالنسبة للنظام العالمى الحديث منذ بدايته ليعود مرة أخرى إلى مركز الاهتمام فى العقد الأخير.

حقيقة النظام العالمى الحديث أو الاقتصاد العالمى الرأسمالى، هو أنه نظام تراتبى وغير مساو ومستقطب، تعتمد بنيته السياسية على نظام علاقات الدول حيث بعضها أقوى كثيراً من غيرها. وتعزيزاً لعملية التراكم الذى لا يتوقف لرأس المال تفرض الدول القوية باستمرار إرادتها على الدول الأضعف بقدر ما تستطيع. هذا ما يسمى بالإمبريالية وهو متأصل فى بنية النظام العالمى. إلا أن الإمبريالية لديها، مادام لديها، دفاعها الأخلاقى، فقد بررت نفسها بأن لديها «مهمة تحضير» وهى ضرورة أخلاقية مفترضة لإجبار الآخرين على الاتساق مع معايير القيم العالمية، وتبدو مصادفة طريفة أن القيم التى يقال عنها إنها عالمية كانت دائماً هى تلك التى تتبعها أساساً القوة الإمبريالية؛ فتبدو مقاومة الضحايا لهذه المثل الأخلاقية الخادعة فضيلة واضحة.

ولكن من ناحية أخرى، دائماً ما كانت النظم الاستبدادية المحلية تزدهر لإمكانها إغلاق حدودها ورفض كل «التدخلات الخارجية» من أى نوع فى أعمالهم الشائنة. وقد أصبحنا شديدي الحساسية لمساوى عدم التدخل نظراً لشناعة الجرائم التى يتم ارتكابها أحياناً تحت غطاء السيادة. فى هذا العصر الذى يعتذر فيه هذا العدد من الحكومات والكنايس عن ذنوب ماضية، يتم تذكيرنا باستمرار، خاصة ممن يبدو أن لهم النفوذ، بمن لم يحتجوا (وبالتالى لم يمنعوا) جرم الآخرين. بدءاً بالهولوكوست حتى رواندا فالذنب معلق فى أعناقنا، ولكن بالطبع لم يكن الهولوكوست هو بداية ذنب عدم التدخل، فقبله كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسى ومذابح لا تحصى لسكان أصليين إلى جانب عمالة الأطفال المتفشية فى الكوكب حتى يومنا هذا.

إذن لا يسعنا إلا أن نواجه تقييمات الماضى والحاضر هذه بأن نتظاهر أنها عمل من أعمال السياسة وليس من أعمال العلم، ففى كل الأحوال هى مناقشة حول العالميات

المتعددة التى طالما حاولنا أن نتفادها. إلا أنه نظرًا لوجود عدد كبير جدًا من العالميات فهل علينا أن نعطيها كلها وزنًا ومكانة متساوية؟ هذه طريقة أخرى لسؤال إذا كان علينا أن نتبع مذهب النسبية اتباعًا كاملاً، والجواب بالطبع «لا». لأنه إذا كانت هناك طريقة للتوفيق بين كثير من العالميات فإنه صحيح كذلك أن هناك بعض العالميات التى لا تتوافق مطلقًا مع غيرها؛ وبذلك نضطر للدخول فيما بعد المناقشة: هل هناك تراتبية هرمية واحدة للعالميات حيث يكون بعضها معقولاً ومقبولاً وبعضها الآخر منقرًا بشدة؟ وإذا كان الجواب بـ«نعم»، حسبما أظن، أفلا يكون هذا ببساطة طريقة أخرى للعودة إلى العالمية الفريدة التى نحاول أن نهرب منها؟ على أية حال، أن نقول إن هناك تراتبية هرمية للعالميات لا يحل شيئًا لأننا مازال علينا أن نقرر الأساسى الذى بموجبه يمكن استبعاد أى من هذه المزاعم.

لا يوجد جواب سهل أو مباشر لمثل هذا السؤال والبديل الوحيد الحقيقى هو محاولة رسم خطوط غائمة. إنه بحث مستمر من أجل توحيد الحقيقى مع الجيد. والعمل الإيجابى بالأحرى هو الرحلة وليس الوصول إلى نقطة خيالية. إنه عمل أخلاقى ولكنه فكرى كذلك، بالإضافة إلى أنه عمل لا يمكن أن يقوم به بشكل عقلانى إلا جمع عالمى حقيقى من المشاركين فى هذا البحث. سيقدم كل منهم سيرة حياتية مختلفة وخبرة مختلفة ذات أولويات للبحث وبصيرة مختلفة عن التوابع المحتملة للطرق البديلة، وكل قد يكبح أسوأ الاندفاعات أو أضعف أحكام لدى الآخر.

عمليًا هناك ثلاثة أشكال كبرى للعالميات تسيطر على العقل الحديث؛ هناك تلك المستمدة من الأديان العالمية (وهناك أديان كثيرة بالطبع)، والمستمدة من مثل التنوير العلمانية التى كانت مركزية بالنسبة للحدثة، ثم هناك تلك التى تعبر بلسان أصحاب النفوذ عن أن قاعدة سلطانهم هى أعمالهم الصالحة ومن ثم فالتوسع الإمبريالى فضيلة وليس إثمًا.

لقد تعلمنا مرة أخرى خلال العقدين الماضيين ألا نستعين بسيطرة الأديان على عقول الناس وبالتالي على سياسات النظام العالمى. تكاد الأديان تعرف بأنها عالمية،

حتى إن كانت أصولها شديدة المحلية فهي تصر تقريبًا دائمًا على أنها حقيقة عالمية تنطبق على كل البشر؛ إلا أنه كثيرًا ما يعتقد أن العالميات الدينية تتسم بأشياء أكثر من مجرد أنها تنطبق على الجميع، إنها تكليف للجميع. وحتى عندما تكون نبرة الخطاب أقل إلزامًا فكل الديانات تقريبًا تقول إنها الطريق الوحيد للحق والخلاص. بعض الأديان أكثر إقصاءً من غيرها ولكنها كلها تصر على فضيلة الطريق الخاص بمبادئها وممارساتها، والديانات الثلاث الأكثر انتشارًا في العالم - المسيحية والإسلام والبوذية - كلها تسعى للهداية والأوليان بشكل نشط، ولا شك أن هذا هو سبب انتشارهما أو على الأقل هذه رؤية المراقب غير الملزم.

ما الذى تقوله لنا ديانات العالم إذن؟ أن نحب بعضنا الآخر، وأن نحب كل الناس، خاصة من هم من ديننا أو عقيدتنا. لا يمكن أن نقول: إن تلك رسالة غامضة، وبالطبع كانت النتائج شديدة الإبهام. ذلك لأنه على الرغم من أنه واضح أن السلطات الدينية دائمًا ما كانت قوة من أجل السلام والتسامح فإنه من الواضح كذلك إنها كانت دائمًا قوة تدفع للعنف وعدم التسامح، ولا شك أن هناك أشياء كثيرة نجهلها ولكننا بشر بسطاء قد نشعر برغبة في محاولة الفهم، فهل لى أن أقترح، أن نستخرج استنتاجات أكثر تناسقًا من عقائدنا وعلومنا بدلًا من مجرد الإيمان بالقضاء والقدر!

بالطبع كان من باب التمرد على سيطرة الأديان أن يزعم مذهب تنوير الإنسانية العلمية أنه عالمية عامة بحق وأن لكل شخص حقًا مساويًا في الدخول فيه من خلال بصيرته العقلانية وفهمه للحقائق الخالدة عن طريق تبينه لها بطريقة يمكن لكل الناس أن يكرروها. والمشكلة هنا، كما نعلم، أنه عندما يمارس كل الناس بصيرتهم وفهمهم يخرجون بقوائم مختلفة للحقائق. وبالطبع يمكن قول (وذلك ما قيل بالفعل) أن هذا الوضع مؤقت ويمكن حله بالمناقشة العقلانية، ولكن يبدو أن هذا الحل لم يقض على هذه المشكلة. فاضطر مذهب تنوير الإنسانية العلمية أن يصنع تراتبية للبشر وفقًا لدرجة عقلانيتهم، فقد كان البعض أعقل كثيرًا من الآخرين سواء كان يرجع ذلك لتعليمهم أو خبراتهم أو موهبة ذهنية طبيعية. هؤلاء اعتبروا متخصصين في المعرفة. كما بدا أن

عالمًا أكثر عقلانية يتطلب فرض المضامين العملية للحقائق الخالدة التي أدركوها. إذن بدأ تنوير الانسانية العلمية في الطريق المبهم نفسه الذي كانت عليه الأديان العالمية. فهو من ناحية يريدنا أن نعتبر كل البشر عقلانيين ومن ناحية أخرى يريدنا أن نحترم التفوق والأسبقية السياسية لمن هم أكثر عقلانية منا. يناشدنا أن نحترم بعضنا البعض وأن نحترم الجميع وأن نحترم على وجه الخصوص من يشاركنا مهارة الانتقائية والمكانة المميزة المستحقة؛ ومرة أخرى ما زالت الرسالة مبهمّة.

أما الذين أسسوا عالمياتهم على قاعدة أن القوة تصنع حقًا فقد كانوا على الأقل أكثر صراحة، فجوهر ما كانوا يقولونه لنا هو أن الواقع حتمي وأن استقطاب المراتب لا بد أن يكون نتيجة لتفاوت المهارات والخبرات والفضائل الأخلاقية. هذا ما تم تنظيره في القرن التاسع عشر على أنه أصولاً بيولوجية إلى حد ما. لم يعد للتفسير القائمة على أسس بيولوجية قبول بعدما استخدم النازيون هذه النظريات لاستخلاص نتائجهم المنطقية ولكن لا داعي للخوف، فقد كان من السهل أن نستبدل بالتفسيرات البيولوجية تفسيرات ثقافية، فقليل عن أصحاب النفوذ والامتيازات إنهم حصلوا عليها لأنهم ورثة ثقافة وفرت لهم المهارة والحكمة والفضيلة، ثم لاحظوا في هذا السياق أيضًا تصدر مفهوم الثقافة.

إلا أن ما لم تقدمه العالميات الثلاث - الدينية والإنسانية العلمية والإمبريالية - هو نظرية عن تعدد العالميات أو حتى نظرية عن تربيها. وبدا الأمر سباقًا تنافسيًا للقمة لكل منها، وهذا قد يفسر لماذا كان القرن العشرون، وهو أكثر القرون ميلًا للعالمية في تاريخ الإنسانية، هو الأكثر قسوة على البشر وتدميرًا لهم.

عندما تستخدم العالميات للتدمير أو للقمع يلجأ الناس للخصوصية. إنها وسيلة دفاع واضحة، وكثيرًا ما تكون ضرورية كما أنها فعالة وإن بدرجة محدودة. تتنافى الخصوصية - من حيث تعريفها - مع العالمية. مضمونها الفعلي هو «نحن مختلفون والاختلاف فضيلة؛ قواعدهم لا تنطبق علينا أو لها تأثير سيئ علينا أو مصممة خصيصًا

للضرر بنا، ولذلك نعدّها أو نرفضها صراحةً، وأقل ما يقال أن لرفضنا مكانة أخلاقية متساوية مع تأكيدكم على صحة القواعد العالمية». إلا أنه يتضح أن هناك مواقف متعددة يمكن أن تؤكد الخصوصيات من خلالها. والمطالب الثقافية التي أطلقت باسم الخصوصيات المتعددة قد يكون لها معان سياسية مختلفة للغاية.

هناك أولاً الخصوصيات التي يؤكد عليها الخاسرون في هذه السباقات العالمية وهم بشكل عام من نشير إليهم بـ«الأقليات». و«الأقلية» بالأساس ليس مفهوماً عددياً ولكنه متعلق بالمكانة الاجتماعية؛ هم من يعرفون على أساس اختلافهم (اختلافًا محددًا) عن المجموعة السائدة - المسيطرة على مستوى النظام العالمى وفي أى هيكل مؤسسى بداخل النظام العالمى كالنظام الدولى أو الهيكل الطبقي، وفي ميزان أصحاب الاستحقاق أو الفئات العرقية - الإثنية التي نجدها في كل مكان. لا تبدأ الأقليات بالضرورة بالإعلان عن الخصوصيات، فكثيراً ما يحاولون أولاً أن يناشدوا المعايير العالمية التابعة للفائزين مطالبين بحقوق متساوية، ثم يجدون باستمرار أن هذه المعايير تطبق بطريقة يخسرون فيها في كل الأحوال فيتحولون للخصوصيات ليواجهوا بها ما يسمى الأغلبية.

إن آليات هذه الخصوصيات الصدامية مألوفة إلى حد بعيد، فهي من أجل الجزم بأن الخاسرين كانوا بالفعل متقدمين على الفائزين فيما يخص المعايير العالمية على المدى الطويل ولكن تم عرقلتهم مؤقتاً بطريقة ما غير شرعية وأنه من المحتم أن يعاد الترتيب مرة أخرى، أو من أجل الجزم بأن المعايير العالمية هي في حقيقتها معايير خصوصية، وأنها ليست أفضل (بل أسوأ) من معايير الأقلية الخصوصية ولذلك فالترتيب سيتم قلبه لا محالة، أو من أجل نفى إمكانية وجود أى معيار عالمى حقيقى، وأن الترتيب دائماً ما يكون مفروضاً بالقوة، وبما أن الأقليات أغلبية عددية فالترتيب سيقرب لا محالة، أو من أجل إعلان كل هذه النظريات في آن واحد. والتشديد في هذا التنوع من الخصوصيات هو دائماً «للحاق» بالمجموعة السائدة حالياً وغالباً «لتجاوزها». ونادراً ما يكون بحثاً عن عالمية جديدة إلا إذا كان يمكن تحقيقها عن طريق نحو كامل للمجموعة السائدة حالياً.

ثم إن هناك خصوصيات الوسيطيات المنحدرة، وقد كتبت العلوم الاجتماعية كثيرًا عن هذا. قد تعرف هذه المجموعات أنفسها بشتى الطرق: طبقياً وعرقياً واثنيًا ولغويًا ودينيًا. ونظرًا للضغط الدافعة للاستقطاب المستمر للاقتصاد الرأسمالى العالمى هناك دائمًا مجموعات من الناس تنحدر هويتهم ومستواهم المعيشى مقارنة بالماضى القريب، ومن الطبيعى أن يكون هؤلاء قلقين ومتمعضين ومستنفزين. وأحيانًا قد يوجهون غضبهم إلى المسئولين عن هذا الانحدار الذين سيدافعون عن أنفسهم مشيرين إلى حتمية التغيير فيما يخص تعظيم الفاعلية الاقتصادية الكلية للإنتاج. لكن كثيرًا ما يصعب فهم الأعمال التى أدت بأصحاب النفوذ للانحدار، ومن ثم فالذين يعانون هذا الانحدار يجعلون من المجموعات الأضعف منهم كبش فداء (لأنهم يرونهم يُحسنون مكانتهم ومستويات دخولهم وكثيرًا ما يكون هذا غير صحيح).

هذه قصة أصبحت مألوفة حول العالم على مدار القرون الماضية لدرجة أنها لا تكاد تستحق أن نضيع الوقت فى الخوض فيها. إلا أنه تجب ملاحظة أننا، فى ظل هذه الأوضاع، نرى خصوصيات شرسة ذات طابع شديد البغض فى كثير من الأحيان. ومن ثم تستجيب المجموعات المستهدفة بهذه المشاعر من الغضب والكراهية بتشكيل خصوصيات قوية خاصة بها. فندخل فى دائرة من العنف المنفلت الذى يمكن أن يدوم مدة طويلة حتى تنهك المجموعات وكذلك باقى العالم فتفرض نوعًا من الهدنة على الأطراف المتنازعة. فى أثناء هذه العملية تصبح عملية إيجاد كبش فداء هى لعبة الأطراف الثالثة هى أيضًا، فهم يعرفون النزاع على أنه نتيجة لعداءات أزلية. وكثيرًا ما تكون هذه المزاعم تأكيدات بينة الخطأ إلا أن نتيجتها هى إلقاء اللوم المتبادل لجانبى الضحايا - المجموعة الأصلية الآخذة فى الانحدار بسبب معطيات تراكم رأس المال والمجموعة الأضعف الملقى عليها اللوم فى هذا - وتحد من قدرتنا على تحليل الأسباب ذات الصلة للمعارك الضروس. إن استحضار الخصوصيات الثقافية فى مثل هذه الحالات لا يعد عملًا إيجابيًا حتى إذا تفهمنا كيف نشأت هذه الخصوصيات. وفى الأخير لا يمكننا أن نخرج من هذه الدائرة المفرغة باللجوء إلى العالمية ذات الصلة.

هناك نوع ثالث من الخصوصيات وهو الخاص بمجموعات القاع المستديمة، حسبما يتم تعريفهم على أية حال. أساس التعريفات الاجتماعية للهوية بالطبع هو أن نعتبر أن لهذه المجموعات خصوصية، وأن يعتبروا أنفسهم كذلك. هم المنبوذون في نظامنا: السود والغجر والهاريجان والبوراكومين والهنود الحمر في أمريكا اللاتينية وسكان أستراليا الأصليين والأقزام. وقد كان التأكيد على هويتهم الخاصة في القرن العشرين، وبالأخص في أواخره، عنصرًا أساسيا في حشدهم سياسيًا للحصول على أدنى حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. و تبدو مغالاتهم في حججهم في بعض الحالات وانغماسهم في عنصرية مضادة أحيانًا أقل أهمية من حقيقة أنه رغم كل جهودهم لم ينجحوا إلا نجاحًا متواضعًا في الخروج من تصنيف المنبوذين. فالواقع أن اللعبة الاجتماعية لاتزال متحاملة ضد كل هذه المجموعات. وأحد أكبر الأسلحة المستخدمة لإبقائهم في القاع هو تأكيد صدارة القواعد العالمية في كل مرة يطلبون فيها تدخلًا تعويضيًا أو مساعدة للتغلب على الآثار السلبية التي تراكمت على مدار القرون (إن لم يكن أكثر من ذلك) من المعاملات التمييزية وما يسمى في الولايات المتحدة بالسياسات الإيجابية؛ وبشكل عام فإن كثيرًا من الخصوصيات التابعة للفئات المتوسطة الآخذة في الانحدار كان له توابع اجتماعية مدمرة، وخصوصيات القاع المستديم تميل إلى أن يكون لها توابع إيجابية لكل الشرائح وليس فقط لشريحتهم. وأكبر المستفيدين من العمل الإيجابي في الأجل الطويل سيكون ما يسمى بالأغليات.

وهناك نوع رابع من الخصوصيات معروف لنا جميعًا وهو خصوصية المتكبرين المدللين الذين يفتخرون بثقافتهم العليا (ها هي عادت الكلمة) ويشجبون سوقية الجماهير. والمقصود ليس نفى سوقية الجماهير، فأصل معنى كلمة «vulgar» في اللاتينية «عامية الشعب». في زمن مضى كانت الأرستقراطية تعرف سلوكياتها الخاصة بأنها ثقافة عليا وتحرم على عامة الشعب أن تنغمس في ممارستها، فكانت هناك مثلًا قواعد للزى. ولكن النظام العالمى الحديث صنع ديمقراطية سطحية للثقافة فكلنا مسموح لنا أن نقوم بهذه الممارسات ويفعل ذلك عدد أكبر من الناس في كل مكان.

يتمى المتكبرون المدللون حقيقة إلى فئة من الشريحة العليا، وأحياناً تجدهم من بين من تقلص ثروتهم تحديداً، عازمين على التمسك بانفصالهم الثقافي عن الجماهير، وهذا يؤدي إلى لعبة طريفة، حيث يقلد عامة الشعب كل ممارسة وصناعة ثقافية تعرف على أنها «عليا» أو ينغمس فيها فيعاد تعريفها على أنها سوقية، فيسارع المتكبرون المدللون لإيجاد ممارسات وصناعات جديدة. وأحد الأماكن التي يجدون فيها مثل هذه الممارسات تحديداً هو الاحتجاج على ممارسات مناهضة للنظام لمجموعات القاع المستديمة، وهو ما يخلق ضغطاً مستمراً لأن الكل يعيد باستمرار تقييم مثل هذه الأعمال والممارسات وسط كثير من الإرباك مع إعادة التسميات وكثير من النزاعات لتخصيص الحقوق لهم.

وهناك نوع خامس من الخصوصية هو الخاص بالنخب السيادة التي لا تستوى مع المتكبرين المدللين لأنها لا ترتدى زى الثقافة العليا وإنما حزمة أساسية من الافتراضات الثقافية التي سميتها الجيوثقافة، «الجانب الآخر للجيو سياسة»⁽⁵⁾. يختبئ هذا النوع من الخصوصية وراء ستر العالمية - في عالم اليوم، كعالمية العقلانية. هذا النوع من الخصوصية يستخدم شجب الخصوصية وسيلة هي الأكثر فعالية لتأكيد تفوقه. في الولايات المتحدة أصبحنا نسمى المناقشات الناتجة عنها «حروب الثقافة» - ها هي الكلمة مرة أخرى.

وبالطبع لا يحكم قانون الوسط المبعد هذه الأنواع المختلفة من الخصوصيات كما لا يحكم أنواع العالميات المتعددة؛ كلنا نتأرجح بين كل هذه التنوعات باستمرار ونرافق عدداً منها في أى زمان ومكان. كما أن المضامين السياسية لكل منها ليست منقوشة على الحجر، فدورها مترتب على الوضع الاجتماعى الشامل الذى تحدث فيه والتى يتم إدراكها فيه، ولكن يمكننا بالطبع أن نقيم هذه الأدوار بأن ندعمها أو نتجاهلها أو نعارضها وفقاً لأولويات قيمنا.

وإذا نظرنا إلى التطور التاريخي الطويل للنظام العالمى نرى أن الخيارات بين الأزمة والعالميات والخصوصيات قد شكلت بؤرة مركزية لصراعاتنا السياسية؛ وأحد الأسلحة

في أيدي أصحاب النفوذ كان سوء تعريف هذه المناقشات لتصبح غامضة باستخدام صور توحي بأن الزمان والمكان هما مجرد سياقات نعيش بداخلها بدلاً من أن تكون بنى تشكل حياتنا. تعرف العمليات والخصوصيات باعتبارها تناقضاً حاسماً يمكن استخدامه لتحليل كل الأعمال الاجتماعية التي علينا أن نختار بينها وفقاً للأولويات وبشكل نهائي، وقد كان ذلك مفيداً بالنسبة للفائزين وغير مفيد على الإطلاق بالنسبة للخاسرين وهو السبب الأكثر إلحاحاً لمحو هذا التناقض، تعميق تقديرنا للخيارات المتاحة لنا جميعاً أكثر فأكثر.

الثقافة أيضاً ليست شيئاً موجوداً فحسب، فمجرد تعريفها نفسه ساحة للعراك كما قلت سابقاً⁽⁶⁾؛ غير أن استخدامات مفهوم الثقافة متعددة كما حاولت أن أبين في هذا النقاش؛ وإحدى أكثر مهام الدراسات الثقافية إلحاحاً اليوم هي اتخاذ مسافة عاطفية أكبر من الثقافة واعتبار مفهوم الثقافة نفسه، وكذلك دارسى المفهوم، موضوعاً للدراسة. وبالدرجة نفسها يجب أن نعمق فهمنا عن سياسات واقتصاديات الثقافة. إن ثالوث الإيديولوجيا الليبرالية المقدس - السياسي والاقتصادى والاجتماعى الثقافى - هو أحد الأسلحة الأكثر قمعاً لخصوصية الشريحة السائدة. وربما يكون هذا الثالوث هو المفهوم الأكثر صعوبة في محوه. ولو كان بإمكانى إلغاء الصفات الثلاث من القاموس لفعلت ذلك، ولكنى لا أظن أن هذا باستطاعتي وهذا لأنى لا أعرف بم أستبدلها.

هل الثقافات في صراع إذن؟ دون شك، ولكن قول ذلك لا يفصح لنا عن شىء. علينا أن نعى أن النظام التاريخى الذى نعيش بداخله يتعش بجهد ترمى لتحويل كل شىء إلى سلعة، وقد ظلت الثقافة العليا تحول إلى سلعة على مدار القرنين الماضيين ثم شهد نصف القرن الأخير ارتفاعاً مذهلاً في درجة ربحية مشروعات الثقافة العليا التى تعود بها على كل أصحاب المشاريع الذين يعملون فيها: صناعات المنتجات الثقافية والفنانين الذين يتم تغليف منتجاتهم.

وقد رأينا في العشرين سنة الماضية كيف يتم تحويل ثقافة الاحتجاج إلى سلعة كذلك، فالشخص لا يؤكد هويته بل يدفع ليؤكدها ويدفع حتى يلاحظ الآخرين وهم يؤكدون هويتهم، وبعض الناس حتى يبيعون لنا هوياتنا⁽⁷⁾. فالثقافة لها حقوق ملكية. هذه الأيام هناك نزاعات جارية بين منتجى الموسيقى في شكل الأقراص المضغوطة الذين يسعون لبيعها وبين من يعملون على مواقع الإنترنت التى تمكن المستهلك من تحميلها مجاناً، ولكن أصحاب المواقع بالطبع يحسبون مكسبهم من الإعلانات التى ستوضع على المواقع. ولا أحد تقريباً فى هذا النزاع يتحدث فعلياً لصالح التحويل الحقيقى للمنتجات الثقافية إلى سلعة.

هل الثقافة التى ندفع لعرضها هى تعبير عن تراثنا أو أرواحنا أو حتى مطالبنا السياسية أم هى تأصيل قيم تفرض علينا من أجل مكسب من يترجى من إيجار تحويل هذه المعروضات؟ أم هل نستطيع أن نميز بينهما؟ ولا الفولكلور، المعروف تقليدياً أنه ليس سلعة، يستطيع أن يفلت من التورط فى عملية تراكم المال اللانهائية.

من نحن إذن؟ ومن هم الآخرون؟ تعتمد الإجابة على المعركة التى نحارب فيها. هل هى محلية أم قومية أم عالمية؟ كما تعتمد كذلك على تقييمنا لما يحدث بداخل نظامنا التاريخى. لقد كنت لمدة طويلة أقول إن نظامنا التاريخى، وهو النظام الرأسمالى العالمى، فى أزمة هيكلية؛ وقد قلت إننا فى خضم فترة فوضوية وإن عملية طرد تحدث وإنه على مدار الخمسين عاماً القادمة لن يختفى نظامنا الحالى فحسب بل سيكون هناك نظام جديد. وأخيراً قلت إن طبيعة النظام الجديد لا يمكن معرفتها مسبقاً ولكن مع ذلك فأعمالنا، فى عصر التحولات هذا، هى التى ستشكلها بالأساس حيث تكون «الإرادة الحرة» فى أفضل موقع لها. وأخيراً قلت إن النهاية غير المؤكدة بطبيعتها قد تنتج نظاماً تاريخياً أفضل أخلاقياً أو أسوأ أو مساوياً للنظام الحالى، ولكن من واجبنا الأخلاقى والسياسى أن نسعى إلى تحسينه.

لن أكرر في هذا المقام الحجة التي قدمتها لوجود مثل هذه الأزمة الهيكلية ولا تقسيم التاريخ إلى حقبة وعصور مرتبة زمنياً، التي أستخدمها. بل أود بالأحرى أن أبين الـ«نحن» الممكنة و«الآخر» المقابلة في هذه المرحلة الحاسمة من الصراع التي تتسم بأنها سياسية واقتصادية وثقافية في آن واحد.

دعوني أبدأ بنبذ بعض الـ«نحن» الممكنة. أنا لا أعتقد أننا نعيش فعلاً، أو أننا يجب أن نعيش، في صدام بين الحضارات نجد فيه العالم الغربي والعالم الإسلامي والعالم الشرق آسيوى مصطفىين متأهين أمام بعض. وهناك بعض من يودون تصديق هذا حتى يضعفنا في المعارك الحقيقية، كما أنى لا أرى براهين حقيقية كثيرة تدل على صدام كهذا إلا في خطاب السياسيين والمعلقين. أما العالميات والخصوصيات المتعددة التي يبيتها فهي قائمة في كل ساحة من الساحات الحضارية المفترضة وبتناسبات لا تختلف بشكل كبير.

من المؤكد أن صدام الحضارات صياغة من الصياغات لتحديد النزاعات بين الجنوب والشمال. وفي حين أنى أعتقد أن نزاعات الجنوب والشمال حقيقة سياسية أساسية لعالمنا المعاصر - كيف لها ألا تكون هكذا في نظام عالمى دائم الاستقطاب؟ - ولا أستتج أن الفضيلة منبثقة من الجغرافيا أو أن المتحدث على كل جانب يعكس في أى لحظة بالضرورة مصالح المجموعة الكبرى التي يزعم تمثيلها. فعدد المصالح المتضاربة في اللعبة، والحقائق التكتيكية زائدة على الحد حتى يلتزم الشخص بجانب أو آخر دون تحفظ في مناقشات لا نهاية لها. إلا أنى أشعر أنه بالنسبة للموضوع الأساسى وهو ضرورة وضع نهاية لعملية الاستقطاب وتحرك حاسم في اتجاه استفادة عادلة من موارد العالم لا يمكن أن يكون هناك أى غموض؛ فهذه بالنسبة لى أولوية أخلاقية وسياسية.

فهل الـ«نحن» هم المفصلون في الصراع؟ بالطبع نعم ولكن ما معنى هذا بالضبط؟ يمكننا أن نرسم خطأ بين من يعيشون على القيمة الإضافية التي يتتبعها الآخرون والذين لا يحتفظون بكل الفائض الذى يتجونه ويمكننا أن نسمى هذا الفاصل بين

البرجوازية والبروليتاريا أو مصطلحات مشابهة. ولكن الواقع بالطبع أنه بداخل كل من هذه التقسيمات يوجد ترتيب معقد ومتشابك داخليا. فالنظام القائم لم يخلق طبقتين متجانستين (وبدرجة أقل إنسانية متجانسة) ولكنه تضافر دقيق من الامتيازات والاستغلال، وهذا هو سبب تنوع الخصوصيات بهذا الشكل. وتلخيص هذه الصورة في معسكرين ليس مهمة سهلة كما بين كارل ماركس بنفسه في تحليله السياسي الكلاسيكي «البرومير الثامن عشر للويس نابليون» The Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon، وإذا أصر ماوتسى دونج على أن صراع الطبقات مستمر في المجتمع الاشتراكي، يتم تنبيهنا إلى أى درجة يجب أن نحترس في تحديد الـ "نحن" على أساس الطبقات.

ثم إن هناك «نحن» على أساس الأمة، فقد أثبتت الوطنية في القرنين الماضيين أن لها جاذبية شديدة للتضامن وليست هناك إشارة إلى أن هذه الجاذبية غابت عن الأفق، فكلنا على علم بالصراعات التي دسستها الوطنية بين الدول، إلا أنى أود التذكير بتلك التي دسستها الوطنية بداخل الدول؛ فالوطنية ليست سلعة تأتي دون ثمن.

انظروا إلى اليابان. في الفترة ما بعد عصر مييجي أصبحت الوطنية سلاحاً مهماً في بناء دولة حديثة؛ دولة تتسم بالقوة وتحقق أهدافها الخاصة بالارتقاء بمكانة اليابان النسبية في النظام العالمي. هذا ما أدى في النهاية إلى الاستيلاء على كوريا واجتياح الصين وفتح جنوب شرق آسيا والهجوم على بيرل هاربر. لقد خسرت اليابان الحرب العالمية الثانية ودفعت ثمن هيروشيما المروغ. بعد الحرب أصبحت الوطنية نفسها عامل نزاع داخلي في اليابان. كان هناك من يخشى أن عودة رموز الوطنية ستشجع إعادة نظام عسكري شرس وقامع داخلياً؛ وهناك من كان يشعر بأن اليابان وحدها تحرم من هويتها الوطنية (المنادية لها) مما يضر بها يسمى القيم التقليدية.

اليابان ليست الوحيدة التي تتنازع حول منفعة الوطنية. فكل من الصين والولايات المتحدة مبتلى بنفس الصراع الكامن (أو اللا كامن)، ولكن هكذا الحال مع قائمة طويلة

من الدول حول العالم. ومن هذا أستنتج أن اللجوء إلى الهوية الوطنية يئاثل عملية جراحية، قد تكون ضرورية من أجل البقاء (أو لمجرد صحة أفضل) في بعض الحالات ولكن حذار من الجراح (أى القائد السياسى) الذى تفلت يده، أو من الأعراض الجانبية التى لا يمكن لأحد أن يتفادها.

وإذا كنت من ثم أرفض الحضارة والطبقات والأمة على أنها معايير سهلة وواضحة للـ«نحن» (دون ذكر العرق وهو معيار فى منتهى الشر ومختلق) فماذا بقى لنا للإبحار به فى المياه العاصفة للتحوّل الفوضوى فى الخمسين عامًا القادمة من النظام التاريخى الذى نعيش فيه إلى نظام بديل سيعيش فيه خلفاؤنا؟ شىء ليس من السهل تحديده.

دعونا نبدأ بتأكيد أهداف أخلاقية وسياسية. عندما يكون نظام تاريخى ما فى أزمة، يبدو لى أنه يمكن التحرك فى اتجاه من اتجاهين أساسيين: اتجاه محاولة المحافظة على هيكل التراتبية للنظام العالمى القائم حتى لو فى أشكال جديدة أو ربما على أسس جديدة. أو يمكن محاولة خفض، أو حتى محو التفاوتات فى المساواة بالقدر الممكن كلية. وستكون النتيجة أن يختار أغلبنا (وليس جميعنا) بديلاً من الاثنين بناء على قدر الامتيازات التى يتمتع بها فى النظام الحالى، ومن ثم قد ينشأ معسكران عامان من البشر لا يحددهما حضارة أو أمة أو تعريفات حالية للمكانة الطبقيّة.

ليس من الصعب التنبؤ بالسياسات التى سيتبعها المعسكران. المعسكر الذى يفضل الطبقات سيتمتع بمزايا ثرائه الحالى ومن ثم قوته فى التحكم فى المعلومات والحجّة، دون ذكر الأسلحة. ومع ذلك فقوته، مع وضوحها، مقيدة بمدى رؤيتها. وبما أن هذا المعسكر يمثّل، من حيث تعريفه، أقلية عددية بالنسبة لسكان العالم فعليه أن يجذب الآخرين بمناشدة موضوعات غير متعلقة بالطبقات، عليه ألا يوضح أولوياته كل الوضوح. وهو ليس أمراً سهلاً دائماً، وبحسب درجة نجاحه، قد يسبب تحبطاً ويقلل من تضامن الأعضاء الأساسيين؛ فالنصر إذن ليس مضموناً.

والمعسكر المقابل له هو الأغلبية العددية؛ ولكن هذا المعسكر شديد الانقسام، تقسمه الخصوصيات المتعددة وربما العالميات المتعددة. وقد تم بالفعل الإعلان عن الصيغة

التي يمكن أن تتجاوز هذا الانشقاق: وهى صيغة تحالف فى شكل قوس القزح. إلا أن القول أسهل كثيراً من التنفيذ. فميزات أى مشاركون فى مثل هذه الصيغة متوسطة المدى فى حين أن الاعتبارات قصيرة المدى تفرض نفسها علينا بانتظام شديد؛ ونادراً ما يتوافر لدينا الانضباط أو الموارد لتجاهل المصلحة القريبة؛ فنحن فى النهاية نعيش زمناً قصيراً كأفراد ولا نعيش فى زمن متوسط إلا كجماعة ونستطيع أن نضع هذه الزمنية المتعاقبة على جدول أولوياتنا. وعندما نفكر فى تكوين تحالف لا قومى قزحى، بل عالمى، ندرك كم هى مهمة سياسية هائلة وكم هو قصير ذلك الوقت المتاح لنا لتشكيل مثل هذا التحالف.

كيف إذن نمضى فى محاولة عمل ذلك؟ هذه، جزئياً، مهمة سياسية يجب أن تنفذ على المستوى المحلى والوطنى والإقليمى والعالمى معاً، ومن أجل النجاح فى جذب تحالف له معنى، يجب التركيز على سؤال المدى المتوسط كالتخصص بتبديل النظام الذى نرغب فى بنائه مع عدم تجاهل مشكلة المدى القصير الخاصة بتخفيف المعاناة التى يسببها النظام القائم. أشعر بأنه ليس من وظيفتى أن أستفيض أكثر من ذلك فى رسم استراتيجية سياسية، وأود، بالأحرى، أن أركز على الإسهامات الفكرية التى يمكن أن يقدمها علم الاجتماع فى هذه المرحلة من التحولات.

أعتقد أن أول شىء يمكن أن نقوم به هو إلغاء تصنيفات علم الاجتماع التى أورتها لنا النظام العالمى القائم والتى كبلتنا فى تحليلاتنا للواقع الحالى بل للبدائل الممكنة التى قد نبنيها. إن إدراك وجود الأزمنة المتعددة والعالميات المتعددة والخصوصيات المتعددة هو الخطوة الأولى. ولكن علينا أن نفعل ما هو أكثر من مجرد إدراك وجودها. علينا أن نكتشف تركيباتها وتحديد المزيج الأمثل لكل وضع. إنه جدول أعمال لإعادة بناء كبرى لنظم معرفتنا.

لم أتحدث حتى الآن عن «الثقافتين» - هذا الفصل الأساسى والمعرفى المفترض بين الإنسانى والعلوم. هذا الفصل، الذى نجده بداخل العلوم الاجتماعية فى شكل الصراع النهجى بين النهج الإيديولوجى والمناهج التومثية هو فى الحقيقة ابتكار

جديد، لا يتعدى المائتين إلى مائتين وخمسين عامًا وفي حد ذاته أصلًا ابتداع للنظام العالمى الحديث. كما أنه شديد اللاعقلانية حيث إن العلم ظاهرة ثقافية وسجين سياقه الثقافى والعلوم الإنسانية ليس لها لغة إلا اللغة العلمية وإلا لما أمكن أن توصل رسالتها بوضوح إلى أى شخص⁽⁸⁾.

إن الشئ الذى يجب أن نقوم به جميعًا هو توسيع مجال قراءتنا؛ فالقراءة جزء من عملية الاكتشاف النظرى والكشف عن المفاتيح والروابط المدفونة تحت ركام منتجات المعرفة، علينا أن نحث طلابنا على التمعن فى القضايا المعرفية الأساسية، علينا أن نكف عن أن نخاف سواء من الفلسفة أو من العلم لأنها فى النهاية الشئ ذاته ولا يمكن أن نمارس أحدهما دون الآخر أو إدراك أنهما مشروع واحد. فى أثناء هذه العملية سنصبح واعين تمامًا للعالميات المتعددة التى تحكم العالم وسنبداً للمرة الأولى فى أن نكون فعلاً عقلانيين أى أن نصل إلى إجماع فى الرأى، أياً كانت مدته، بخصوص أولوياتنا بالنسبة لقيم وحقائق فى عالم يجبرنا باستمرار على الاختيار ومن ثم على الإبداع.

إذا نجح علماء الاجتماع - بل كل العلماء فى أى مجال كان - فى إعادة بناء مشروعهم بهذا الشكل، وهذا شئ غير مؤكد على الإطلاق، سنكون قد أسهمنا بقدر كبير فى الخيارات التاريخية التى يجب أن نقوم بها جميعًا فى هذه الفترة من التحولات، ولن تكون تلك هى نهاية التاريخ وإنما سوف يمكننا الاستمرار على أرضية أكثر صلابة.

يقال إن لسلالة تشينج قولاً مأثورًا: «الناس يهابون الحكام والحكام يهابون الشياطين الغربية والشياطين الغربية تهاب الناس»، وقد كان لتشينج بالطبع خبرة مع النظام العالمى الحديث، ولكن نحن الناس نعتبر شياطين غريبة كذلك؛ ففى النهاية ليس هناك آخرون أو على الأقل من لا يمكن أن نسيطر عليه إذا نحن عقدنا العزم، جماعة، على ذلك وأبدعنا فى مناقشته وتقييم بدائله واختياره. فى عالم مبنى اجتماعيًا، نحن من يقوم بالبناء.

(1) اقتباس من Paul Gilroy , *Against Race: Imagining Political Culture Beyond the Color Line*

Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2000), 72)

(2) (André Fontaine, *Histoire de la guerre froide*, 2 vols. (Paris: Fayard, 1983

(3) حول مفهوم الـ chronosphy انظر: Krzysztof Pomian .

The Secular Evolution of the Concept of Cycles,» Review 2, no. 4 (Spring 1979): 563-646

يستخدم بوميان المصطلح مقابلًا لكل من «chronometry» و«chronology» قائلاً «إنه يتحدث عن الزمن؛ جاعلاً منه موضوع نقاش أو بالأحرى عن النقاش بشكل عام». (568-69)

(4) انظر: (Ilya Prigogine, *The End of Certainty* (New York: Free Press, 1997

يلاحظ أن العنوان الفرنسي La Fin des certitudes يستخدم صيغة الجمع لكلمة «اليقين».

(5) عنوان الجزء الثاني من Immanuel Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-System* (Cambridge; England: Cambridge University Press, 1991).

(6) «Culture as the Ideological Battleground of the Modern World-System» (6) 1989): 5-22 . Hitosubashi Journal of Social Studies 21, no. 1 (August.

إعادة الطبع في 158-83 Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture*,

(7) للتناول الممتاز لهذه الظاهرة انظر Gilroy, *Against Race*, الفصل السابع ومواضع أخرى.

(8) حجتي في الاستفاضة في هذه الأطروحة موجودة في الجزء الثاني «The World of Knowledge»
Immanuel Wallerstein, The End of the World As We Know It: Social Science for
University of Minnesota Press, 1999): the Twenty-first Century (Minneapolis

الفصل السابع

الديمقراطية: رطانة أم واقع؟

الديمقراطية والنظام العالمى حتى الآن

أصبحت الديمقراطية اليوم شعار كل الناس. فمن ذا الذى لا يقول إن الديمقراطية شىء جيد، وأين السياسى الذى لا يؤكد أن الحكومة التى يتبنى إليها تمارسها وأن الحزب الذى يمثلها يرغب فى الحفاظ عليها وتوسيع قاعدتها؟ من الصعب أن نتذكر أنه من زمن ليس ببعيد، فى الفترة من الثورة الفرنسية حتى عام 1848 على الأقل، لم يستخدم كلمة «الديمقراطية» إلا الراديكاليون⁽¹⁾ الخطرون. وكان توصيف «ديمقراطى» يطلق على العديد من المنظمات اليمينية المتطرفة فى ثلاثينيات وأربعينيات⁽²⁾ القرن التاسع عشر، فبالنسبة لقوى عصر الحلف المقدس كان اتهام شخص ما بأنه ديمقراطى أشبه باتهامه بأنه شيوعى فى العالم الغربى فى فترة ما بعد 1945.

وعندما وقع ماتزىنى Mazzini (الذى وصف نفسه بالديمقراطى)، بعد عام 1848، فى شجار كبير مع الاشتراكيين، أضاف هؤلاء كلمة «اشتراكي» لشعارهم؛ فقد تحدثوا عن تأييدهم «الجمهورية عالمية ديمقراطية واشتراكية»⁽³⁾، وأغلب الظن أن هذا أصل

المصطلح «الديمقراطيون الاشتراكيون» الذى صك فيما بعد، حيث إن إضافة كلمة «اشتراكي» للتمييز اعتبرت الآن ضرورية لأن كلمة «ديمقراطي» وحدها لم تعد تفيد الراديكالية بعد أن استخدمها كذلك آخرون كانت سياساتهم تميل للوسطية. ومر على الأقل نصف قرن قبل أن يطوع المحافظون الكلمة كذلك.

إن كل شىء يعتمد على المضمون الذى نضعه فى كلمة ما، أيا كانت. فاستخدام من استخدامات كلمة «الديمقراطية»، وهو تعريف منتشر اليوم، هو الاستقلال عن القوة السياسية الاستبدادية. وحسب هذا التعريف تعتبر الديمقراطية، بشكل ما، تحققًا لأجندة سياسية ليبرالية فردانية، وأصبح المعيار الظاهري للديمقراطية التى وصل إليها بلد ما هو ما إذا كان يجرى انتخابات حرة تتنافس فيها أحزاب متعددة، وما إذا كان هناك إعلام للتواصل لا يقع تحت السيطرة السياسية المباشرة للحكومة، وما إذا كان مسموحًا باتباع عقيدة دينية دون تدخل الدولة، أو باختصار درجة ممارسة كل هذه الأشياء فعليًا التى توجز عادة فى أنها «حريات مدنية» داخل حدود دولة بعينها.

هناك ميل لوصف التطور التاريخي للديمقراطية، باستخدام هذا التعريف، أنه اتبع منحنى خطيًا. ودائمًا ما يبدأ النموذج النظرى الشائع عند لحظة «الحاكم المطلق» أو شبيهه، وانتزاع عملية القرار من السلطة الرئيسية أو على الأقل إجبارها على إشراك هيئة تشريعية فى صلاحياتها هو جانب من القصة. الجانب الآخر هو تحديد درجة السماح للدولة بالتدخل فيما يسمى الساحة الشخصية وكذلك ضمان عدم إسكات أصوات المعارضين ولا يتم معاقبتهم. إذا طبقنا هذه المعايير نجد أن الصورة فى العالم الأوروبى الأشمل (أوروبا الغربية وشمال أمريكا وأستراليا) اليوم هى الأزهى وتميل أن تكون أقل من ذلك وبدرجات شديدة التفاوت، فى أنحاء أخرى من العالم. والضجة التى أثارها ضم حزب يورج هايدر Jörg Haider إلى الحكومة النمساوية العام الماضى نابعة جزئيًا من الخوف بأن ينخفض مستوى إحراز النمسا للوحدة هذه القياسات⁽⁴⁾. وعندما يتحدث القادة الغربيون اليوم عن مدى ديمقراطية بلد ما عادة ما تكون هذه هى طريقة القياس؛ وبالفعل تصدر حكومة الولايات المتحدة سنويًا، منذ عدة سنوات حتى الآن، لوحة رسمية لإحرازات حكومات أخرى باستخدام هذه المعايير تحديدًا.

ولا شك أن الحريات المدنية مهمة جدًا، وإدراك أهميتها يتأكد كلما تقلصت بشكل خطير، كما أنه يوجد، بكل تأكيد، في ظل الأنظمة التي تقلص الحريات المدنية وتوصف عادة بأنها «ديكتاتوريات»، قدر معين من المقاومة، خاصة من قبل من يريدون أن يرفعوا أصواتهم علنًا (كالمثقفين والصحفيين والسياسيين والطلاب)، وهى معارضة قد تمارس في سرية شديدة إذا ما كان القمع شديدًا. وعندما يضعف النظام لأى سبب ويتم إسقاطه بطريقة ما يحتفل الناس، ضمن ما يحتفلون به، بنهاية هذه الأنواع من القمع. إذن فنحن نعلم أن لهذه الحريات المدنية قيمتها وتقديرها واستخداماتها أينما ووقتها وجدت.

ولكننا نعلم كذلك أنها نادرًا ما تحتل قمة أجندة الشخص العادى السياسية، حتى إن رأى أنها مرغوب فيها. وفي الدول التى تحترم أنظمتها الحريات المدنية بشكل عام، نادرًا ما تبدو هذه الحريات كافية لتفى شعور الشخص العادى بها يجب أن يكون عليه مجتمع ديمقراطى. وإذا ما كان الأمر كذلك لما كان لدينا كل هذا القدر من اللامبالاة والعزوف السياسى. وعندما ننظر للدول المسماة الليبرالية، التى تتمتع نسبيًا بمستويات عالية من الحريات المدنية، نكتشف سلسلة كاملة من القضايا الأخرى التى تشغل أغلب الناس ويشكون منها وتنعكس على أولوياتهم السياسية.

ويمكن تقسيم الشكاوى، كما يبدو، إلى ثلاث فئات رئيسية: شكاوى خاصة بالفساد وشكاوى خاصة بعدم مساواة مادية وشكاوى خاصة بعدم كفاية شمولية المواطن. ولنبدأ بالفساد؛ فهناك قدر لا يصدق من الملاحظات الموجبة للسخرية فى ما يخص هذا الموضوع وعن حق. فمن الصعب أن نسمى حكومة واحدة فى العالم فى المائة عام الماضية لم تعرف فضيحة فساد واحدة أو أكثر. وبالطبع ترجع المسألة هنا أيضًا إلى حد ما إلى كيفية التعريف. إذا كنا نقصد بالفساد شراء خدمات أو قرارات شخصية عامة أو سياسية أو موظفة لحساب فهذا بالطبع يحدث طوال الوقت وكثيرًا ما يحدث فى شكل رشاوى من عقود حكومية، وهذا قد يحدث كثيرًا فى البلدان الفقيرة أو يتم الإبلاغ عنه أكثر. وفى حالة الدول الفقيرة كثيرًا ما يكون من يقومون بهذه الأعمال

من غير مواطنيها أشخاصًا من دول غنية من رأسماليين أو ممثلي حكومات أخرى، إلا أن الرشاوى المكشوفة هي أقل القليل في هذه القصة.

هناك قضية أكثر أهمية وهي الدرجة التي يستطيع المال أن يشتري الامتيازات. يشتري هذا النوع من الفساد في عمليات نظم الدول الغنية، تحديدًا عند أصحاب سجلات الحريات المدنية الأكثر نظافة. فالسياسة لعبة مكلفة في نظام متعدد الأحزاب وتزداد كلفة طوال الوقت حيث إن لأغلب السياسيين والأحزاب حاجات مالية تتعدى كثيرًا ما يمكن أن تقدمه إسهامات الجماهير المؤيدة القليلة نسبيًا، وكلنا نعلم ما يحدث نتيجة لذلك. يقدم المساهمون الأكثر ثراءً (من الأفراد أو مجموعات الشركات) مبالغ كبيرة من الأموال وأحيانًا يقدمونها لعدة أحزاب متنافسة في آن واحد. وفي المقابل يتوقعون قدرًا من التعاطف الصامت مع احتياجاتهم وسهولة لتمرير ضغوطهم.

نظريًا يعمل الرأسماليون من خلال السوق ويتمنون أن ترفع الحكومات أيديها عنها. أما عمليًا، فإن الحكومات كما يعرف كل رأسمالي، تستطيع أن تحسم نجاحها في السوق بطرق متعددة: عن طريق إتاحة تكوين احتكارات أو الحيلولة دون تكوينها، وكمشتر شبه منفرد لبضائع غالية الثمن، وكمخذ لقرارات خاصة بالاقتصاد الكلي بما في ذلك بالطبع فرض الضرائب. فلا يمكن لرأسمالي جاد أن يتجاهل الحكومات، سواء حكومته أو حكومة أى بلد آخر يعمل فيه. ولكن نظرًا إلى أن السياسة عليهم أن يعطوا أولوية للوصول للسلطة أو البقاء فيها وأن لديهم احتياجات مالية كبيرة، فلا يمكن لرأسمالي جاد أن يتجاهل هذا المصدر الواضح للضغط على الحكومات وإلا خسر أمام منافسيه أو أصحاب المصالح المعادية. ولذلك فإن أى رأسمالي جاد لا يتجاهل الحكومات، كما أن كل الرأسماليين الجادين يحملون في مقدمة وعيهم حقيقة أن للسياسيين احتياجات مالية كبيرة، ومن ثم فالفساد شىء عادي تمامًا وغير قابل للمحو من الحياة السياسية الجارية للاقتصاد العالمى الرأسمالى.

ومع ذلك، فالفساد ليس غير قانوني فحسب، بل إنه مناف لمبادئ الحكومة الآمنة والبيروقراطية المحايدة المعلنة باستمرار. وعندما يُحرق مبدأ مهم كل يوم تكون النتيجة الوحيدة هي انتشار السخرية وهو ما حدث؛ وقد تؤدي السخرية إلى ردود أفعال متباينة، أحدها هو أن نزع برجالنا داخل النظام والآخر أن نعلن الحرب للحد من خسائر الفساد، ورد فعل ثالث هو الانسحاب من المشاركة الإيجابية في السياسة. ولكل رد فعل حدوده. فمشكلة «الزج برجالنا داخل النظام» أنها نادراً ما تغير الفجوة بين المبدأ والواقع، ومشكلة الحد من الخسائر هي أنها عملية شديدة الصعوبة - بل تكاد تكون مستحيلة - وكثيراً ما تبدو أنها لا تستحق مشقة المحاولة، وهذا ما يدفع المزيد من الناس للخيار الثالث، وهو الانسحاب، مما يفسح المجال للفاستدين ليعملوا دون إزعاج.

إلا أن هناك احتمالاً آخر وهو إعادة صياغة معنى الديمقراطية، مع توسيع التعريف السابق والإصرار على نتائج واقعية بالإضافة إلى مجرد عملية انتخابية، وقد شهدت العملية الانتخابية بالطبع تطوراً مهماً في القرنين الماضيين، فقد وصلنا فعلاً في كل دولة إلى شكل ما من أشكال الاقتراع العام للبالغين. هذا تغير هيكلي كبير إذا ما قارنا وضع العالم بما كان عليه من مائتي عام. وكما سبق أن لاحظنا يُحتفى بحق الاقتراع العام للبالغين بانتظام على أنه مجيء الديمقراطية. وإذا نظرنا إلى تاريخ توسيع حق الاقتراع⁽⁵⁾ سرعان ما نرى أنه كان دائماً نتيجة لصراع سياسى كما نرى أن انتشاره كان في الغالب تنازلاً من أصحاب السلطة لحركات قادها من لم يكونوا يتمتعون بهذا الحق.

وكلما طرأ نقاش حول توسيع نطاق حق الاقتراع بين من سيطروا على الآلة السياسية كان يدور أساساً بين الخائفين (الذين كانوا يتظاهرون بالتشدد) والمتطورين. الخائفون هم الذين حاجوا أن السماح بتوسيع قاعدة حق الاقتراع سيؤدي إلى تغيرات سيئة للغاية في السيطرة على آلة الدولة حيث سيضع قوة سياسية في أيدي أشخاص سيعملون على إنهاء النظام الاجتماعي القائم. تلك كانت فكرة «عامّة الناس» الذين يهددون بإزاحة أصحاب المكانة الاجتماعية؛ أما المتطورون فهم من حاجوا بأن التقيض صحيح،

فمجرد إعطائها حق الاقتراع ستصبح «الطبقات الخطرة»، بسبب دمجها بالاسم في العملية السياسية، أقل خطورة والتغيرات السياسية التي يُخشى حدوثها لن تقع أو ستكون ضئيلة الأثر.

ثم تم تبنى التنازلات التدريجية التي أيدها المتطورون على نطاق واسع وظهر فعلاً أن توقعاتهم كانت صائبة وأن حق الاقتراع الموسع لم يؤد إلى قلب النظام، بل على العكس، كان يبدو أن التنازلات تحديداً هي التي تحت رغبة «عامة الناس» في الثورة. ولكن هذا يرجع بالطبع جزئياً إلى أن التنازلات تعدت كثيراً حق الاقتراع وحده. فمجموعة التنازلات الثانية هي ما نسميها بشكل عام «دولة الرفاه». وإذا عرفناها تعريفاً فضفاضاً، بأنها مجموع أعمال الدولة التي دعمت وأتاحت الزيادات في مستوى الأجور بالإضافة إلى استخدام الدولة لمبلغ معين لإعادة توزيع الفائض العالمي، في هذه الحالة بالطبع يكون لدينا دولة رفاه بدرجة ما لما يزيد على قرن في كل أنحاء العالم بالفعل (مع اختلاف الدرجات طبعاً).

وبالفعل يمكننا تقسيم مزايا إعادة توزيع دولة الرفاه إلى ثلاث فئات رئيسية وهي استجابة لثلاثة مطالب أساسية للشخص العادي من الدولة: الصحة والتعليم وضمان دخل مدى الحياة. ما من أحد لا يرغب في مد حياته والتمتع بصحة جيدة أطول مدة ممكنة له ولأسرته، وما من أحد لا يرغب في الحصول على تعليم لنفسه ولأطفاله وذلك، في المقام الأول، لتحسين فرصه في الحياة. كل الناس تقريباً يقلقها التغيرات في الدخل الفعلي على مدار حياتها ولا ترغب في زيادة دخلها الحالي فحسب وإنما تقليل التذبذبات الشديدة للحد الأدنى أيضاً، وكلها بالطبع تطلعات معقولة تماماً، وتنعكس على البرامج السياسية الجارية بانتظام.

وفعلاً تم إنجاز قدر لا بأس به في هذا الصدد على مدار المائتي عام الماضية. في مجال الصحة كان لدينا حكومات نشطة في تحسين الصحة العامة وتوفير الطب الوقائي

(كاللقاحات) ودعم المستشفيات والعيادات وتوسيع نطاق التعليم الطبي وتوفير أنواع مختلفة من التأمين الصحي وكذا أنواع معينة من الخدمات المجانية. وفي مجال التعليم، في حين لم يكن أحد يتلقى فعلياً أى تعليم رسمى من مائتى عام، أصبح التعليم الأساسى اليوم متاحاً تقريباً في كل مكان، والتعليم الثانوى منتشرًا (حتى إن لم يكن بشكل متساو) وحتى التعليم العالى أصبح متاحاً بالنسبة لعدد كبير من الناس على الأقل في البلدان الغنية. أما بالنسبة للدخل مدى الحياة، فلدينا برامج للتأمين ضد البطالة، ومعاشات لكبار السن وطرق أخرى عديدة لتسوية التذبذبات في حياة الشخص. ولا شك أنه، مقارنة بالصحة والتعليم، البرامج الخاصة بالدخل مدى الحياة موزعة بتساوٍ أقل في النظام العالمى.

يفضل أن نتوخى الحذر عند تقييمنا لمزايا دولة الرفاه. فمن ناحية تشكل فرق هيكلى مدهش مقارنة عما كان الوضع عليه من مائتى عام عندما لم يكن أى من هذه البرامج والآليات معروفاً تقريباً وغير متصور سياسياً. ومن ناحية أخرى، فإن أول من استفاد من هذه البرامج هم أولئك الذين يمكن أن يطلق عليهم نواة كوادى النظام أو الطبقات المتوسطة من سكان العالم. ومن المهم أن نلاحظ أن مثل هذه الطبقات المتوسطة ليست موزعة بشكل متساوٍ على مستوى النظام العالمى؛ ففي بلدان العالم الثالث يوجد خمسة في المائة على الأكثر ضمن هذه الفئة في حين قد تتراوح النسبة بين 40% و 60% من السكان المنتمين لمثل هذه الفئة في الدول الأكثر ثراءً.

فالوضع إذن، من خلال عدسة الإحصاءات القومية، هو أنه في القليل من الدول يتمتع أغلبية السكان اليوم بظروف أفضل من أسلافهم قبل مائتى عام؛ مع استمرار استقطاب اجتماعى سريع في النظام العالمى في الوقت نفسه، ليس بين البلاد فحسب بل بداخلها. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاستقطاب ليس نسبياً فقط ولكنه مطلق بالنسبة لجزء مهم من سكان العالم، الأمر الذى يصعب قياسه وإن كان واضحاً ويمكن ملاحظته.

ومع ذلك على الرغم من أن تأثير إعادة التوزيع في دولة الرفاه كان أقل فائدة مما اعتدنا أن نعتقد أو كما يقول لنا دعاة النظام العالمي مرارًا وتكرارًا فإنه صحيح كذلك أن تكلفة إعادة التوزيع كانت باهظة مما ينعكس على معدلات الضرائب العالية نسبيًا في الدول الغنية. من تُفرض عليهم الضرائب عادة ما يشكون من أنها زائدة على الحد، إلا أن فاتورة الضرائب فعلاً أعلى كثيرًا اليوم مما كانت عليه من 50 و100 و200 سنة ، وذلك بالنسبة لكل من الطبقة العليا والمتوسطة من سكان العالم وللشركات الرأسمالية.

المؤكد أن هناك ميزات تعود على الرأسماليين من إعادة التوزيع حيث إنها ترفع الطلب الفعلي، ولكن غير المؤكد على الإطلاق هو ما إذا كانت زيادة الطلب الفعلي أكبر من الاستقطاع الضريبي عند حسابها على المدى الطويل. وهذا صحيح لسبب بسيط ؛ فسياسيًا، تحول المطلب الشعبي بالتحول إلى الديمقراطية إلى منحني يرتفع دون توقف في مستوى طلب إعادة التوزيع، حيث لا يرتفع في داخل البلاد فحسب ولكن كذلك للخارج إلى عدد أكبر فأكثر من البلاد وبذلك يرتفع بداخل النظام العالمي كله.

هذا النوع من التحول الديمقراطي الآن أقل انتشارًا بين الرأسماليين من الحريات المدنية وأساس عمل البرامج السياسية المحافظة هو الصراع للحد من عملية إعادة التوزيع ووقف نمطه وخفض معدله بقدر المستطاع. ولا أشك في أن انتصارات القوى المحافظة المتكررة تمكنها من وقف الزيادة في إعادة التوزيع أو خفض مستوياته. ولكن عند تأمل الصورة على مدار حوالى مائتى عام، يبدو واضحًا أن عملية فرض الضرائب ظلت في ازدياد، وكل توقف كان صغيرًا مقارنة بالتقدم الذى جاء بعده. وما كان الهجوم الليبرالى الجديد في ثمانينيات القرن العشرين (الريجانية الثاشرية) وخطاب العولمة في تسعينيات القرن العشرين إلا محاولة لوقف هذه الزيادة ؛ وفعلاً نجح إلى حد ما ولكن أقل كثيرًا مما كان يأمل مؤيدو هذه الأفكار كما أن رد الفعل السياسى كان قد أخذ في الانتشار حول العالم.

والآن دعونى أقدم المجموعة الثانية للشكاوى وهى تخص عدم كفاية شمولية المواطنة. إن مصطلح «مواطن» أقحمته، كما نعلم، الثورة الفرنسية على قاموس العالم السياسى، بفكرة أن يرمز لرفض نظام الطبقات حيث كانت للنبل مكانة اجتماعية وحقوق سياسية تختلف عن مكانة وحقوق العامة. كان القصد إذن هو الإدماج، ليدخل العامة وكذا النبلاء فى العملية السياسية وليتساوى كل الناس، أى كل المواطنين، وليكون لهم حقوق.

وعلى الفور تطرح مشكلة ما يمكن إدراجه تحت «حقوق» المواطنين، فالمحاولات المختلفة لتحديد هذه الحقوق تحديداً فضفاضة مرة واحدة ردعتها «الثورات المضادة»، ومع ذلك شهدت توسعاً بطيئاً على مدى المائتى عام الماضية مع تسارع هذا التوسع فى الخمسين عاماً الأخيرة تحديداً، وكان أحد العناصر هو توسيع حق الاقتراع من أصحاب الأملاك إلى من لا يملكون، من المسن للشباب، من الرجل للمرأة، من الفئات العرقية الأساسية إلى ما يسمى بالأقليات. الجبهة الثانية كانت الصراع ضد الرق وكل صور العبودية الأخرى. والجبهة الثالثة كانت الجهود الرامية لإنهاء التمييز الرسمى من خلال محوه من ممارسات الدولة وتحريمه فى الممارسات الشخصية. واليوم لدينا قائمة طويلة لمصادر التمييز التى أصبحت غير شرعية اجتماعياً: الطبقة الاجتماعية والعرق والاثنية وانتهاء للأصل العرقى للبلد والنوع والسن والتوجه الجنسى والإعاقة البدنية، والقائمة تطول.

يجب أن نشير إلى مستوى أخير من الشكاوى بخصوص الديمقراطية، وهى أننا نظرياً محدودون بالشكاوى والعمل من أجل التغيير بالنسبة لقدر ديمقراطية البلاد التى نتمنى إليها نحن المواطنين. ودائماً كان هناك أشخاص متضامنون مع حركات فى بلدان أخرى من أجل العدالة الاجتماعية أو حقوق المواطنة أو التحرير الوطنى، وكان هناك دائماً أفراد كوزموبوليتانيون ذهبوا إلى بلدان أخرى ليشاركوا صراعاها وثوراتها. ولكن الدول مقيدة، وقيدت نفسها، من الانخراط فى صراعات الدول الأخرى بناءً على مبدأ الاعتراف المتبادل بالسيادة.

في القرن التاسع عشر، لم يمنح الاعتراف المتبادل بالسيادة إلا للدول التي اعتبرت جزءاً من النظام الدولي والتي تُعرّف بأنها دول «متحضرة». أما مناطق العالم التي لم تكن تعتبر «متحضرة» فكانت خاضعة لحق الدول التي تعتبر نفسها كذلك بالشروع في «مهام تمدين» كانت تتضمن الغزو والإدارة وتغيير بعض العادات بالقوة. في أوج الإمبريالية، في آخر القرن التاسع عشر، كانت «الإمبريالية» مصطلحاً يدل على الشرف، على الأقل في البلدان التي شكلت فيها أساس سياستها.

تغير الموقف من شرعية الإمبريالية حدث بعد الحرب العالمية الثانية. فجأة أصبحت كلمة سيئة ودخلنا عصر حركات التحرير الوطني، التي نجحت في كل مكان تقريباً في فترة ما بعد عام 1945 في تحقيق هدفها الأول وهو فرض السيادة المحلية لدولها. وما أن حدث ذلك حتى نشأت حركة جديدة، بالأساس في العالم الغربي، تناصر «حقوق الإنسان» التي تُعرف بثتى أنواع الحقوق الديمقراطية التي نتحدث عنها، من الحريات المدنية إلى حقوق المواطنة.

حاولت منظمات، أسست خارج البلدان المتهمة، أن تخلق ضغطاً سياسياً يوجه مباشرة إلى حكومات الدول التي تُعرف بأن مستوى حقوق الإنسان فيها غير كاف ويشكل غير مباشر من خلال حكومات الدول التي تتواجد بها هذه المنظمات، وقد يتخذ الضغط أشكالاً عدة من الدعوة للمقاطعة إلى «حق التدخل» في النهاية. والأعمال الأخيرة كلها لدول حلف شمال الأطلسي في البلقان تم تنفيذها كلها بدعوى «حقوق الإنسان» و«حق التدخل».

فأين نحن إذن من هذا النقاش حول الديمقراطية؟ هل هي حقيقة أم سراب أم شيء ما بينهما؟ هل هي قابلة للتحقيق إلا أنه لم يحدث حتى الآن؟ يؤكد المدافعون عن التقدم التدريجي أن قدرًا كبيرًا قد أنجز؛ أما الناطقون باسم المجموعات المتعددة التي ظهرت من أجل الكفاح لمزيد من الديمقراطية فيغلب عليهم القول، بمختلف الطرق، إن هدف الحقوق المتساوية لم يتم الاقتراب منه. أعتقد أن علينا، إذا كنا سنتخذ

موقفًا من هذه التقييمات المتنافرة، وفي ضوء الحقائق التاريخية التي قمت بتلخيصها، أن نفحص الأمر مرة ثانية، بشكل أكثر تحليلًا، مع تقسيم تقييمنا لعملية الديمقراطية إلى ثلاث فئات: الديمقراطية خطابيًا والديمقراطية ممارسة والديمقراطية إمكانية.

الديمقراطية خطابيًا

لماذا تحول مصطلح «الديمقراطية» من تعبير عن آمال ثورية إلى عبارة فارغة عالية. المعنى الأصلي للديمقراطية، في الفلسفة السياسية الغربية، من الإغريق حتى القرن الثامن عشر، كان دائمًا كما تشير جذوره اليونانية هو: حكم الشعب - أى، حكم الناس بدلًا من حكم شخص واحد ولكن بالأحرى خيرة الناس أى الأرسطوقراطية. فالديمقراطية كانت في المقام الأول مفهومًا كميًا، فقد عبرت عن دعوة للمساواة في ظروف لا مساواة فيها أساسًا، فما دام هناك من هم «الأفضل» فهناك من هم دون ذلك: رعا يتسمون بالجهل والفجاجة والفقر.

لا يهم حقيقة من هم الأفضل، فقد تم تعريفهم على أساس السلالة والأصل والألقاب الرسمية، وقد تم تعريفهم على أساس الثراء والأموال والدور الإداري الاقتصادي، وقد تم تعريفهم على أساس التعليم والذكاء والمهارات الرفيعة. كل هذه الطرق لتصنيف الأفضل دائمًا ما كان يلزمها افتراض بأن حسن السلوك والرقى في أسلوب الحياة وسمعة «التحضر» صفات للأفضلية، ودائمًا ما كان العنصر الحاسم هو التمييز بين المجموعتين، المجموعة القادرة على الاشتراك في عملية صنع القرار الجماعي والمجموعة المدعى أنها غير قادرة على ذلك. أما الديمقراطية فكرة وحركة فكان القصد منها في الأصل هو رفض هذا التمييز أساسًا لتنظيم الحياة السياسية.

لم تجر أبدًا مناقشة ذات أهمية حول هذا الموضوع؛ ولم يكن ذلك ممكنًا قبل أن يشيع مفهوم «المواطنة» في النقاش السياسى الجارى. هذه النقطة الثقافية هي الإرث البياني العظيم للثورة الفرنسية، فكلنا الآن مواطنون.

السنا كذلك؟ فالتقاش الأساسى حول تداعيات مفهوم المواطنة نشأ فى لحظتين زمنيّتين متتاليتين. فى بداية القرن التاسع عشر أخذ شكل نقاش وطنى داخلى فى بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة وبضعة بلدان أخرى حول قضية حق الاقتراع⁽⁶⁾. فالخيار الأساسى كان بين حق أصحاب الأملاك فى الاقتراع، ما سماه الفرنسيون الحق المحدود للاقتراع *suffrage censitaire*، وبين حق الاقتراع العام. ونحن نعلم أن حق الاقتراع العام انتصر فى آخر الأمر فى هذه البلدان وغيرها كما تم توسيع مضمون كلمة «عام» باستمرار.

ولكن بعد أن أصبح مبدأ حق الاقتراع العام مقبولا (حتى إن لم يطبق كاملا) انتقلت المناقشة إلى نقطة أخرى. فمع توسيع حق الاقتراع فى البلدان الغربية (وانتشار عناصر أخرى من الحريات المدنية كذلك فى هذه البلدان ذاتها) أصبحت كلمة «مواطن» أكثر شريعة فى هذه البلدان واستخدمت لتؤدى غرضها الشامل. ومع ذلك، فمفهوم المواطن يقصى بقدر ما يشمل، لأن كلمة المواطن تدل بالضرورة ضمئيا على غير المواطن. فإذا كانت الفئات الخطرة لم تعد كذلك، وإذا كنا قد تقبلنا الطبقات العاملة غير المتحضرة باعتبارهم مواطنين فإن الخط البياني بين المتحضر وغير المتحضر ينتقل إذن ليفصل بين البلاد المتحضرة وغير المتحضرة، وهو ما أصبح مبرر الخطاب الرئيسى للحكم الإمبريالى وأساس خطاب المطالبة بمشاركة الطبقة العاملة فى أمجاد رسالة التمدين والحصول عليها.

كان استخدام «الديمقراطية» مصطلحا للتعبير عن مطالب الطبقات الدنيا فى صراع الطبقات الوطنى قد بطل فى ذلك الوقت، ولكنها كانت تستخدم بالأحرى مصطلحا لتبرير سياسات القوى المسيطرة فى الصراع العالمى بين من يسمون المتحضرين ضد غير المتحضرين أى بين الغرب والباقي، ومن ثم بسبب تغيير نبرة مفهوم الديمقراطية باتت المجموعات، التى كانت تحشى هذه الكلمة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، هى نفسها التى تتبناها بنهاية القرن وتستخدمها موضوعا رئيسيا فى النصف الثانى من القرن العشرين، وعندئذ أصبح مفهوم الديمقراطية رمزا أوليا ونتيجة وبرهانا

على التحضر، فالغرب ديمقراطى أما الباقي فلا. وبذلك أظهرت القوى المهيمنة على اقتصاد العالم نفسها كقيادة أخلاقية، فهيمنتها هى أساس التقدم فى كل العالم، تقدم الديمقراطية باعتبارها «كأساً مقدسة» ؛ وعليه فهم يجسدون الفضيلة.

الديموقراطية مُحَقَّقًا

لم يكن الخطاب الجديد لينجح لو لم يكن هناك أسس تجريبية لهذه المزاعم، فما هى؟ لكى نقدرها التقدير الصحيح علينا أن نتمعن الفرق الأساسى بين النظام الرأسمالى والنظام ما قبل الرأسمالى من ناحية التقسيم إلى طبقات اجتماعية. ففى النظام ما قبل الرأسمالى كانت السلطة تتركز فى أيدي الطبقة العليا لأنها كانت تسيطر على سبل البطش، ومن ثم كانت تطالب بنصيب أكبر من الثروة. أما الذين كانوا يحصلون على الثروة عن طرق أخرى غير الاستيلاء العسكرى - ولنقل عن طريق السوق مثلاً - فلم يُحَسَّبوا من الطبقة العليا ومن ثم عاشوا فى خوف أبدي من مصادرة أملاكهم، فسعوا لتفادى هذا المصير عن طريق شراء مكانة بين الأرسطوقراطية وهو ما استغرق وقتاً طويلاً، وصل أحياناً لمدة أربعة أجيال، حتى انتهت هذه العملية.

إن الاقتصاد الرأسمالى العالمى مقسم طبقياً بشدة بقدر ما كان النظام قبل الرأسمالى مقسماً مع الفرق فى العلاقات ما بين الطبقات. احتفاظ الطبقة العليا بمكانتها يرجع لبراعتها الاقتصادية السابقة وليس العسكرية. من لا يتبأون القمة ولكن يتمتعون بمهارات، ونسميهم الكوادر أو الطبقة الوسطى للنظام، لا يعيشون فى خوف من المصادرة بل على العكس، يتم باستمرار استرضائهم وتهديتهم من قبل الطبقة العليا التى تحتاج إلى مساعدتهم لتحافظ على التوازن السياسى للنظام العالمى الكلى أى للسيطرة على الطبقات الخطرة.

إن توسيع قاعدة حق الاقتراع ومزايا دولة الرفاه والاعتراف بالهويات الفردية كلها جزء من برنامج تهدئة هذه الكوادر، لضمان ولائها للنظام بشكل عام، وقبل كل شئ

للحصول على مساعدتها لإبقاء غالبية سكان العالم في مكانهم. دعونا نعتبر النظام الرأسمالي العالمي نظامًا ثلاثيًا من الناحية الاجتماعية، مقسمًا (رمزيًا) إلى 1٪ على القمة و19٪ من الكوادر و80٪ في القاع. ثم دعونا نصف العنصر المكانى الذى قد أشرنا إليه. بداخل حدود النظام الواحد، وهو الاقتصاد الرأسمالى العالمى، لا تتوزع نسبة الـ 19٪ بشكل متساو على كل الوحدات السياسية بل إنها بالأحرى مركزة في قلة منها.

إذا افترضنا هذين الافتراضين - التقسيم الثلاثى للنظام مع تركيز جغرافى - عندئذ يبدو جليًا أن شعار «الديمقراطية» كان له معنى كبير بالنسبة للـ 19٪، حيث إنها تتضمن تحسينًا حقيقيًا في وضعهم السياسى والاقتصادى والاجتماعى. لكننا نرى كذلك أن المعنى بالنسبة للـ 80٪ ضئيل حيث لم يحصلوا سوى على القليل جدًا من المزايا المفترضة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. حقيقة إن هناك عددًا صغيرًا من البلدان يتمتع بثراء أكبر ووضع أكثر ليبرالية وتعددية حزبية تعمل بنجاح ما - وباختصار حقيقة إن قلة من البلدان تعتبر متحضرة - ليس هو السبب ولكنه تحديدًا نتيجة التفاوتات الكبيرة في النظام العالمى كله. ولهذا يبدو الخطاب حقيقيًا في بعض أنحاء النظام العالمى وخطأ من المعنى في أنحاء أخرى، وهى الأنحاء الأكبر.

هل هى ديمقراطية غير متحققة إذن؟ بالطبع. وليس ثمة حاجة لإثبات - رغم إمكانية ذلك - أن الديمقراطية، كيفما تعرف، مقيدة وعرجاء حتى في ما يسمى بالدول الليبرالية. ويكفى ملاحظة أنها لا تعمل على الإطلاق، بأى درجة ذات أهمية، في أغلب أنحاء العالم. وعندما يعظ القادة الغربيون عن فضائل الديمقراطية لدولة من العالم الثالث، وهذا ما يفعلونه بانتظام، فإما أنهم يتجاهلون حقائق النظام العالمى عن عمد أو أنهم يسخرون أو أنهم يدعون تفوق بلدانهم الأخلاقى. أنا لا أدافع بأى حال من الأحوال عن دكتاتوريات العالم أو أبررها، فالقمع ليس بفضيلة في أى مكان ناهيك عن المذابح الجماعية؛ إنها هى مجرد الإشارة إلى أن هذه الظواهر ليست بمصادفة ولا نتيجة لأن بعض البلدان صاحبة ثقافات غير متحضرة؛ وبكل تأكيد ليست نتيجة عدم كفاية انفتاح هذه البلدان لتدفقات رأس المال. ثلثا شعوب العالم محرومة من الأوضاع

الليبرالية بسبب هيكل الاقتصاد العالمى الرأسمالى الذى يجعل من إقامة مثل هذه الأنظمة السياسية أمراً مستحيلاً.

الديمقراطية إمكانية

إذا كانت الديمقراطية فى نظرى غير محققة فى عالمنا المعاصر إلى حد بعيد، فهل يمكن تحقيقها؟ يمكن الرد بإجابتين، إما «نعم، مع مزيد من التحسينات» أو «لا». هناك كثيرون يقولون «نعم، مع مزيد من التحسينات»، والفكرة هى أن المزايا التى منحت لـ 19٪ يمكن أن تمنح بعد ذلك لـ 21٪ ثم 25٪ إلخ. وما يلزم هو، حسبما يقولون، مزيد من الضغط المنظم - من قبل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمتقنين المستيرين، أو عن طريق إعادة التشكيل الثقافى للشعوب غير المتحضرة.

والحجة الرئيسية لدى من يشرون بذلك هى أن ذلك ما قد حدث على مدار المائتى عام الماضية حيث فزنا بالتنازلات التى قد نسميها التحول الديمقراطى عن طريق الكفاح وتدرجياً. ما تسقطه هذه التكهّنات من الحساب هو الأثر التراكمى للتغير التدريجى على عمل النظام. فالسبب الأساسى لتقديم التنازلات من قبل أصحاب الامتيازات لمطالب التحول الديمقراطى هو استعاب الغضب وإدماج الثوريين ولكن دائماً من أجل إنفاذ إطار العمل الأساسى للنظام؛ وهذه الاستراتيجية تجسد مبدأ دى لامبيدوسا di Lampedusa أن «كل شىء يجب أن يتغير حتى لا يتغير شىء».

إن مبدأ دى لامبيدوسا فعال جداً ولكن حتى نقطة محددة يتقلب عندها. فالمطالب بمزيد من الديمقراطية وإعادة توزيع الكعكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لم تستنفد قط، وهى لانهائية حتى إن اتخذت شكل تحسينات تدريجية؛ وعملية التحول الديمقراطى التى جرت فى المائتى عام الماضية، حتى إن لم تغد سوى الـ 19٪ من سكان العالم التى افترضها، كانت مكلفة بالنسبة للواحد فى المائة والتهمت حصّة كبيرة من الكعكة. فإذا زادت نسبة الـ 19٪ لتصل إلى 29٪ ناهيك عن 89٪ لن يتبقى شىء

لأصحاب الامتيازات. ولنكون محددين، فإن عملية تراكم المال اللانهائية، التي هى روح الاقتصاد الرأسمالى العالمى لن تكون ممكنة. فإما أن تتوقف عملية التحول الديمقراطي، وهذا صعب سياسيًا، أو أن تنتقل إلى نظام من نوع آخر يحافظ على الواقع الطبقي غير العادل.

وهذا النوع من التحول هو ما نتوجه إليه اليوم كما اعتقد. لن أكرر في هذا المقام تحليلي المفصل لكل العوامل التي أدت لما اعتبره الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالى العالمى. والتحول الديمقراطي عمليًا ما هو إلا عامل من العوامل التي أدت بالنظام لحالة الفوضى الحالية والتشتت. وما أراه، نتيجة لذلك، هو صراع سياسى حاد في الخمس والعشرين إلى الخمسين سنة القادمة حول النظام الذى سيخلف الاقتصاد الرأسمالى العالمى؛ وفي نظري سيدور بين من يريدون أن يكون نظامًا ديمقراطيًا في صميمه ومن لا يريدون ذلك. ولذلك فأنا لست سعيدًا برأى البعض بأن الديمقراطية «مشروع لم يكتمل في جوهره». مثل هذه الصياغة تستحضر صورة لحالة البشرية المحزنة وعيوبها وعدم قابليتها الأبدية للتحسين. مثل هذه الصورة لا يمكن مجادلتها بالطبع. لكن الصياغة تسقط من حسابها احتمال وقوع لحظات خيار تاريخي يمكن أن تُحدث فرقًا رهيبًا؛ وعصور التحول من نظام اجتماعي تاريخي إلى آخر هى بالضبط لحظات لهذا النوع من الخيار التاريخي.

حتى إن لم نحصل أبدًا على نظام ديمقراطي مثالي، فأنا مؤمن بأنه من الممكن أن يكون لدينا نظام يقارب الديمقراطية إلى حد بعيد. لا أعتقد أننا نعيش حاليًا في نظام ديمقراطي ولكن يمكننا أن نحصل عليه. إذن من المهم أن نعود للوحة الرسم ونفسر ما الذى يدور الصراع حوله. إنها ليست الحريات المدنية، على الرغم من أن مجتمعًا ديمقراطيًا ستكون به حريات مدنية ليفرح قلب جون ستوارت ميل John Stuart Mill؛ ومن المفروض أن يكون له. وإنما ليست نظم متعددة الأحزاب، وهو أسلوب خيار ديمقراطي واسع النطاق لا يشكل إلا إمكانية من بين إمكانيات كثيرة، ولا يتشر استخدامه في أى مجال اليوم إلا في الاقتراعات القومية والمحلية الدورية.

يجب الإقرار بأن الديمقراطية في الأساس هي المساواة، وهي نقيض العنصرية، العاطفة التي تتخلل الحياة السياسية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. دون مساواة في كل مجالات الحياة الاجتماعية لن تكون هناك مساواة ممكنة في أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، لن يكون سوى سراجها. ولن تتحقق الحرية دون مساواة حيث إن أصحاب السلطة سيفوزون دائماً في نظام غير عادل. لهذا تستشري شكاوى الفساد كالوباء في نظامنا وكذلك شكاوى عدم تحقق متساو للمواطنة، وهذا هو سبب السخرية، إن النظام القائم على المساواة قد يكون غير ميسر نسبياً ولكن لن يكون مدعاة للسخرية؛ فالسخرية هي الدفاع النفسى للضعيف أمام السلطة.

يشير النداء بإقامة نظام يجمع بين المساواة النسبية وسياسة ديمقراطية نسبياً سؤال ما إذا كان ذلك ممكناً؟ والحجة الرئيسية المناهضة لهذا الاحتمال هي أن التاريخ لم يشهد مثل ذلك الأمر؛ وهي حجة تبدو لي واهنة. ففي النهاية لم توجد المجتمعات الإنسانية إلا لفترة قصيرة من الزمن. لا يمكننا أن نبدأ باستبعاد احتمالات مستقبلية بناءً على ماضينا التاريخي القصير. وفي كل الأحوال، فإن الاستنتاج الوحيد الذى يمكن استخلاصه من التشاؤم هو الاستسلام. والحجة الكبرى الثانية المناهضة للمساواة هي ضعف أداء النظم اللينينية. ولكن هذه الأنظمة لم تكن بالطبع، عادلة في أى وقت من الأوقات على الرغم من أنها تبنت في البدايات الأولى خطاباً كان ينادى بالمساواة آمن به البعض إلى حد ما. ولكن ممارساتها اتسمت بعدم مساواة شديدة، فقد كانت مجرد شكل آخر لأنظمة المناطق الهامشية وشبه الهامشية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فخيراتهم لا تفيدنا إطلاقاً في تقييم إمكانية إقامة نظام اجتماعي قائم على المساواة.

إن القضية الأساسية اليوم، وفي هذا التوقيت من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي العالمي الآخذ في التطور، هي أن المزيد من التحسينات لم تعد مطروحة كخيار حقيقى. لقد وصلنا، كما يبدو لي إلى آخر مدى بداخل الإطار نظامنا الاجتماعي التاريخي الحالي. النظام في أزمة وسيتغير حتماً، ولكن التغير لن يكون بالضرورة للأفضل. هذا هو الخيار السياسى والأخلاقي لهذا العصر من التحولات، ولا أعتقد أن هناك ما يدعو لافتراض حتمية التقدم السياسى أو الأخلاقى، غير أنى أو من بنظرية التقدم المحتمل.

فما عسانا أن نفعل؟ قبل كل شيء علينا أن ندرك أين نحن وأن لدينا خيارات لأن النظام في حالة تشعب ومن ثم يقترب من نهايته. وثانيًا، علينا أن نتحاور فيما بيننا (نحن الذين نرغب في خلافة نظام قائم على المساواة) عما يمكن أن تقدمه لنا التكتيكات السياسية لإقامة مثل هذا النظام، وكيف لنا أن نعقد الاتحادات اللازمة لتحقيق هذا؛ وثالثًا، يجب ألاّ ننقاد لنداء من يودون إقامة نظام جديد يظل طبقياً لا يتسم بالمساواة تحت مظلة شيء متقدم. هذا كله ليس سهلاً، ولا يوجد ضمان بأننا سننجح، ولكن ما يمكن أن نكون متأكدين منه هو أن أصحاب الامتيازات عازمون على الاحتفاظ بامتيازاتهم بشكل أو آخر وسيحاربون بضراوة وبذكاء من أجل ذلك.

الديمقراطية؟ إن شعوري تجاهها كما قال المهاتما غاندي ردًا على سؤال عن الحضارة الغربية: «أعتقد أنها ستكون فكرة جيدة».

هوامش

(1) انظر المناقشة حول الديمقراطية ككلمة تعويذية لحشد اليمين الثورى فى James Billington،

Fire in the Minds of Man (New York: Basic Books, 1980), 244-46

حديث بيلنجتون تطور هذه اللغة الثورية من «ديمقراطية» إلى «شيوعية» فى الحقبة من 1789-

1848

(2) أغلب هذه المجموعات كانت زائلة وصغيرة ولكن انظر للأساء التى اختاروها: الأصدقاء الديمقراطيون لكل الأمم والديمقراطيون الأخويون والاتحاد الديمقراطى واللجنة المركزية الأوروبية الديمقراطية. انظر كذلك لأساء المجلات: الدليل الديمقراطى للشعب الألمانى وحوار المجتمع كهيئة الديمقراطية. عندما انفصلت فى إنجلترا مجموعة عن اتحاد الرجال العاملين فى عام 1837 لأنه مسالم زيادة عن اللزوم فأطلقوا على أنفسهم اسم الاتحاد الديمقراطى. انظر A. Müller Lehning، الاتحاد الدولى، 1855-1859: A Contribution to the Preliminary History of the First International، 1859-1855، 4، 11-18، (Leiden: E.J.Brill, 1938). وفى عام 1872، كان Fustel de Coulanges الذى اتبع سياسات محافظة ولكن جمهورية، يفسر أصول الإمبراطورية الثانية كما يلي: «إذا لم يكن الجمهوريون الذين طاردوا لوى فيليب (من على عرشه) ديمقراطيين، بسذاجة، ولم يدخلوا حق الاقتراع العام، لكان احتمال استمرار الجمهورية فى فرنسا على مدار 24 عامًا ماضية كبيراً» (Coulanges, Considération sur la France", François Hartog). Le XIX siècle et l'histoire: Le Cas Fustel de Coulanges, Paris: Presses (Universitaires de France, 1988, 238)

(3) انظر لينينج، الاتحاد الدولى، 24-25 والملحق رقم 10، ص 90-96

(4) هذا ليس سوى جزء من القصة الخاصة بيورج هايدر، انظر الفصل 14

(5) انظر مثلاً أعمال Stein Rokkan، والمقال عن توسيع حق الاقتراع، «النظم الانتخابية» فى

Citizens, Elections, Parties: Approaches to the Comparative Study of the Process of 147-68. (Development (Oslo: Universitetsforlaget, 1979

(6) انظر Stuart Woolf في التمييز بين الأمة والشعب في فكر التنوير حيث غذى الفكر في الحقبة النابليونية: «كانت 'الأمة' تفهم بطريقة حصرية على أنها النخبة 'المتعلمة' أو على أنها أكثر شمولاً باعتبارها النخبة الحاكمة... كان الكتاب التنويريون دائمًا يميزون بشدة بين المتعلمين، الذين يوجهون رسالتهم، والذين يشكلون، الجزء الأكثر وفرة وإفادة من الأمة. 'الشعب' ليس محروماً ولكن يسهل التأثير عليه ويحتاج إلى تقويم أخلاقي وفني (ويدنى) بما يتناسب مع مكانته وما يؤهله لحياة العامل على الوجه الأفضل.

Woolf, «French Civilization and Ethnicity in the Napoleonic Empire,» Past and
(Present, no. 124 [August 1989]:106

الفصل الثامن

المثقفون: حيادية القيم في موضع المساءلة

لقد قلت في كتاب⁽¹⁾ صدر لي مؤخراً إن النظام العالمي الحديث يقترب من نهايته ويدخل عصر تحول إلى نظام تاريخي جديد لم نتعرف بعد على ملامحه - ولا يمكن أن نعرفه سلفاً - وإن كنا نستطيع أن نسهم عملياً في تشكيله. العالم الذي عرفناه (بمعنى الإدراك cognoscere) كان اقتصاداً رأسمالياً عالمياً وقد وقعت عليه ضغوط هيكلية لم يعد قادراً على التعامل معها.

لا يسعني في هذا المقام إلا إعطاء فكرة عامة مختصرة للغاية عن مصدر هذه الضغوط وكيفية عملها وهي ثلاثة ضغوط: أولاً نتيجة انحسار المناطق الريفية في العالم التي وصلت إلى مرحلة متقدمة وأغلب الظن أنها ستكون قد انتهت إلى حد كبير في خلال الخمس والعشرين سنة القادمة؛ وهي عملية ترفع دون هوادة تكلفة العمالة كنسبة من إجمالي القيمة المولدة، والثانية نتيجة طول تحميل التكلفة على الغير التي أدت إلى إنهاك بيئي، فهي ترفع تكلفة المدخلات كنسبة من إجمالي القيمة المولدة، والثالثة نتيجة تحول العالم إلى الديمقراطية الأمر الذي أدى إلى مطالب تزايد باطراد على الإنفاق العام على

التعليم والرعاية الصحية وضمان الدخل مدى الحياة، بما يرفع تكلفة الضرائب كنسبة من إجمالي القيمة المولدة.

الضغوط الثلاثة مجتمعة تضع أرباح الإنتاج في مأزق هيكل ثقيل طويل المدى، وتحد من ربحية النظام الرأسمالي بالنسبة للرأسماليين. لن أجادل في قضية هذا المزيج من الضغوط في هذا النص لأنني فعلت ذلك في مواضع أخرى⁽²⁾، ولكنني سأفترض صحته لأغراض القضايا التي أود مناقشتها.

جزء من الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي هو أننا نرى أيضًا نهاية الطريقة التي «عرفنا» العالم بها (معرفة بمعنى العلم scire)، أي نهاية نفع الأطر الحالية لنظامنا المعرفي، وخاصة مفهوم الاختلاف الجذري بين المعرفة العلمية والمعرفة الفلسفية / الإنسانية وأنها طريقتان متناقضتان فكريًا للتعرف على العالم - ونشير إلى هذا المفهوم في بعض الأحيان بالـ «ثقافتين» - لم يعد غير مناسب لمهمة تفسير التحول الاجتماعي الرهيب الذي نعيشه فحسب بل أصبح عقبة كبرى في حد ذاته بالنسبة لقدرتنا على التعامل مع الأزمة بذكاء. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن مفهوم «الثقافتين» لم ينشأ إلا منذ قرنين كما أنه لم يكن موجودًا في أي نظام تاريخي آخر.

وقد تم اختراع المفهوم جزءًا من تأطير النظام العالمي الحديث وقد ينتهي مع النهاية المرتقبة لهذا النظام؛ فالتحول من نظام تاريخي إلى آخر على أثر تشعب في مسارنا، تكون نتيجته حتمًا غير مؤكدة إذ يأخذ شكل دوامة فوضوية تدمر كل ما هو مألوف وتضاعف الدفعات في كل الاتجاهات وتربكنا كلنا بالطبع في أثناء هذه العملية⁽³⁾. ومن ثم يجدر السؤال عن دور المثقفين أو ما يمكن أو ما ينبغي أن يكون وسط هذه التحولات السريعة غير المؤكدة والمهمة لعالمنا، التي نعيشها جميعًا.

طالما عرفنا أن السعي للمعرفة الاجتماعية لا يشمل مسائل فكرية فحسب، بل مسائل أخلاقية وكذا سياسية، إلا أن العالم الحديث شهد مناقشات موسعة عن طبيعة علاقة هذه المسائل بعضها ببعض؛ وقد تركز النقاش بالأخص، لمدة قرنين على الأقل حتى

الآن، حول موضوع ما إذا كان من الممكن أو المستحب أن نبقى على الفصل القاطع بين المسائل الفكرية والأخلاقية والسياسية؛ وفي هذا النقاش تتأجج المشاعر دائماً.

كان هذا النقاش يشغل مساحة أقل، في ثقافات متعددة سبقت بناء النظام العالمى الحديث، ودائماً ما كان هناك تقبل لفكرة عدم قابلية الفصل بين المسائل الثلاث - الفكرية والأخلاقية والسياسية - وأن للاعتبارات الأخلاقية، على أية حال، الأسبقية إذا ما حدث تعارض بينها فهي التى تحدد النتائج. أما مفهوم الفصل بين هذه المسائل، كمفهوم الثقافتين، فهو من اختراع النظام العالمى الحديث. وبالفعل هناك رابط منطقي بين هذين المفهومين. فى العالم الحديث، أكد من سموا أنفسهم العلماء أن العلم هو المجال الوحيد للسعى وراء ما هو حقيقى، وتركوا للفلسفة والآداب والإنسانيات دور السعى وراء ما هو طيب وجميل؛ وكان هذا التقسيم للأهداف المعرفية مقبولاً من الطرفين بشكل عام، وبالفعل كان يُستشهد بانتظام بهذه المعتقدات على أنها من إنجازات الحضارة العظيمة، ومن سماتها المميزة.

يتبين مدى اختلاف هذا المفهوم عن رؤية عالمية سابقة بتأمل اليونان القديم، فكثيراً ما يؤكد المفكرون الغربيون أن الثقافة اليونانية هى معينهم الفكرى وأنها على أية حال شديدة التشابه بميتافيزيقيتها بحكم مركزية مكانة «المذهب العقلي» فى الفكر اليونانى. ومن بين كل الحضارات التى سبقت الحضارة يُزعم أن اليونان القديم هو الأقرب للعالم الغربى الحديث، ومع ذلك ما هى اللحظة الرمزية العظيمة فى تاريخ الثقافة اليونانية ذات الصلة بقضية الفصل بين السعى وراء الحقيقة والسعى وراء الخير؟ هى عندما أجبر سقراط على شرب الشوكران السام لأنه اتهم بإفساد شباب أثينا. لم يطلب منه شرب السم فحسب بل إنه شربه دون مقاومة وكأنه يعترف بشرعية الحكم. فى المسيرة الثقافية الغربية يمكن اعتبار محاكم التفتيش تكملة لوجهة النظر العالمية التى أدت إلى الحكم الأثينى على سقراط، وقد كان المثقفون هدفًا مفضلاً بالنسبة لمحاكم التفتيش.

والحقيقة أن المثقفين في العالم الحديث، رغم «الخدائة»، مازال يفرض عليهم شرب السم كثيرًا؛ ومازال يحكم عليهم بالموت حرقًا. ولكن اليوم لم يعد الضحايا يتقبلون هذا النوع من القمع باعتباره شرعيًا وأغلب الظن أن الأكثرية من الناس لا يقبلونه؛ فموضوع التسامح الفكرى يسيطر بشدة على خيال العالم الحديث؛ وقد حاول المثقفون استخدام المصادقة النظرية على التسامح ليجدوا لأنفسهم مساحة أكبر، ولكن الصورة بها كثير من النفاق حيث إن الممارسة بعيدة كل البعد عن النظرية. والواقع أن المثقفين تحت ضغط مستمر من السلطة.

في الخمسينات عام الماضية، وبالأخص في المائة والخمسين عامًا الأخيرة منها، كان المثقفون يتبعون أسلوبين مختلفين للكفاح ضد قمع حريتهم في التعبير عن أنفسهم؛ أسلوبين يختلفان تمامًا ويعكسان مواقف سياسية مختلفة تمامًا.

بُنى أسلوب المحاجة الأساسية داخل العلوم الاجتماعية على أساس التمييز الافتراضى بين العلم الذى هو مجال الحقيقة، وبين السياسة التى هى مجال القيم. ويدفع أغلبية العلماء الاجتماعيين اليوم بحجة أنهم علماء لا يتحدثون إلا فى المجال العلمى تاركين للساحة العامة كل النقاش المتعلق بالقيم والاستنتاجات التى يجب أن تستوحى من صورة الواقع التى رسمها علماء الاجتماع، ويقولون إنهم يدافعون عن «حيادية القيم» وهى، كما يؤكدون، الموقف الوحيد الملائم للمثقفين بشكل عام وللعلماء الاجتماعيين التجريبيين بشكل خاص، كما يقال إن مثل هذه الحيادية تبرر التسامح الاجتماعى والسياسى للعلوم الاجتماعية الذى يطالب به المثقفون فى المقابل.

التعريف المحدد لحيادية القيم موضع كثير من الجدل، ولكن الفكرة الأساسية هى أن مهمة تجميع البيانات وتفسيرها يجب أن تتم بغض النظر عن توافقها أو تعارضها مع قيم الباحث أو المجتمع أو الدولة؛ فيقال إن مدى صحة أو حقيقة وصف ما لا علاقة له بما إذا كان مضمون هذا الوصف مرغوبًا فيه أو لا؛ أى إنه يتم تأكيد أن «الواقع» و«ما نتمنى أن يكون عليه هذا الواقع» شيان مختلفان. وحجة فرعية إضافية هى أنه يصبح

بالتالى واجباً أخلاقياً على الدارس أن يقدم كل نتائج بحثه للناس بوضوح أيّاً كانت تداعياتها على الشأن العام. وعلى العكس، فمن سمات المجتمع الليبرالى أنه لا يضع عوائق أمام ما يقدمه المثقفون والدارسون والعلماء من نتائج بسبب ضيق الآخرين بها من جراء تداعياتها الأخلاقية أو السياسية.

ومن التعبيرات الأكثر تأثيراً لهذا المنظور الأساسى بداخل العلوم الاجتماعية الذى دائماً ما يستشهد به ما يقوله ماكس فيبر Max Weber فى مناقشاته لـ «حرية القيمة» و«الموضوعية»:

يمكن القول، دون أدنى شك، إنه مع أول محاولة لاستخلاص توجهات محددة من التقييمات السياسية العملية (بالأخص الاقتصادية والاجتماعية السياسية) إن كل ما يمكن لفرع معرفى تجريبى أن يثبتها بالسبل المتاحة له هى! (1) الأساليب التى لا يمكن الاستغناء عنها، و(2) التداعيات الحتمية، وبالتالى (3) التنافس المشروط بين التقييمات العديدة المحتملة وعواقبها العملية. للمجالات المعرفية الفلسفية أن تخطو خطوة أبعد وتكشف عن «معنى» التقييمات، أى بنيتها الأساسية وعواقبها المهمة... أما العلوم الاجتماعية، التى هى تجريبية بحتة، فهى آخر العلوم التى يمكن أن تفترض أنها مهيئة لمحو عبء اتخاذ القرار ومن ثم يجب عليها ألا تعطى انطباعاً بأن ذلك فى مقدورها. (4)

لاحظ اللغة التى يستخدمها فيبر عندما يقول إن العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تمحو عبء اتخاذ القرار. يبدو أنه هو نفسه واع لمدى العذاب الذى يسببه هذا الإنكار الشديد للذات بالنسبة للعالم. ففى خطابه الشهير أمام طلاب ميونخ بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، الذى كان يتناول فيه موضوع العلوم «مهنة»، ذكرنا بما كان تولستوى

يقوله من أن «العلم لا معنى له لأنه لا يجيب على السؤال الوحيد الذي يهمنا ألا وهو: «ماذا سنفعل وكيف سنحيا؟» ويعترف فيبر بأنه «لا جدال في أن العلم لا يعطينا جوابًا عن ذلك»

ولكن ما الذى يستتجه إذن؟

إن قَدَرَ زمننا هذا هو إضفاء صفة العقل والفكر، وقبل كل شئ، «تحرر العالم من الوهم»....

أما من لا يحتمل هذا القدر برجولة فيجب أن نقول له أن يعود في صمت دون ضجيج المرتدين وإنما ببساطة ووضوح؛ فأبواب الكنيسة القديمة مفتوحة أمامه وترحب به....

لكن النزاهة [الفكرية] تضطرننا إلى أن نبين للعديد من الذين ينتظرون اليوم أنبياء ومنقذين جددًا أن الوضع كما هو في أغنية الحارس الأدومى الجميلة في فترة المهجر التى دخلت سفر إشعيا:

«صوت صارخ من سعير»^(*) «يا حارس ماذا بقى من الليل؟ يا حارس ماذا بقى من الليل؟». فيجيب الحارس «يحيى الصبح والليل يعود، إن أردتم فاطلبوا. تعالوا، ارجعوا واطلبوا»

فالناس الذين وجه لهم هذا الكلام ترقبوا وتوانوا لأكثر من ألفيتين، ونهتز عندما ندرك قدرهم. ونود أن نستخلص من ذلك درسًا وهو أن لا شئ يأتى من وراء التمنى والتوانى فقط؛ علينا أن نعمل بشكل مختلف.⁽⁵⁾

(*) سعير منطقة وسط أدوم تقع جنوبي شرق البحر الميت.

هذا نص رزين بل متشائم، ولكن فيبر يصر على التمسك برؤيته عن العالم «المتحرر من الوهم» رغم كل المحن، و متمسك برفع شأن مثالية العلوم الموضوعية.

وبالطبع تبين نظرة مدققة فيما قاله فيبر مدى تعقد الموقف، ليس موقفه الشخصي فحسب، بل الموقف بشكل عام. وكما يشير رونسيان Runciman إلى أن «فيبر استمر، رغم دفاعه فيما بعد عن علوم إجتماعية خالية من القيم، في استخدامه لنفوذه أينما أمكن في شئون السياسات الاجتماعية... مما لا يعتبر تعارضاً... حيث إنه... كتب في افتتاحية في عام 1904، أن الموضوعية العلمية وغياب القناعات الشخصية أمران منفصلان تمامًا».⁽⁶⁾

ومع ذلك، فأياً كانت تعقيدات الجدلية الخاصة بفيبر فموقفه الأساسي يتجلى بوضوح في النهاية: «...إن الحكم على صحة... القيم هو مسألة إيمان. وقد تكون تلك مهمة يتولاها المفسر المتأمل للحياة والكون بحثاً عن معناها، ولكنها بكل تأكيد لا تدخل في دائرة اختصاص العلوم التجريبية... إن الواقع المثبت بالتجربة والقابل للبيان بأن هذه الغايات النهائية تمر بتغيرات تاريخية وأنها قابلة للنقاش لا يؤثر على التمييز بين العلم التجريبي والأحكام القائمة على القيم».⁽⁷⁾

وقد قلت إن الموقف المعروف هنا يمثل وقفة ضد القمع الفكري؛ وتتجلى هذه الوقفة بأوضح صورها الباكورة في النظام العالمي الحديث، فالدفاع عن حيادية القيم لم ينشأ على يد علماء الاجتماع، ولكن علماء الطبيعة وفلاسفة آخرين كانوا يترددون على وطأة اللاهوت المسيحي الثقيلة على حياتهم وأعمالهم.

كان بطل هذا التمرد الأسطوري الكلاسيكي هو جاليليو الذي أجبرته محاكم التفتيش على سحب مقولته العلمية عن دوران الأرض حول الشمس ويقال عنه، بشيء من الرومانسية، وإن كان ذلك غير مؤكد، أنه رجع عن هذا الانسحاب بغمغمة Eppur si muove! «ولكنها تدور»، ويتواصل لدى العلوم الطبيعية حتى يومنا الشعور بأن عليها أن تبعد ما تعتبره تطفلاً سياسياً في عملها.

أما فيبر، فإن آراءه كما كتب رونسيان عنه في 1972 قد تكون هي المألوفة في وسط «الأغلبية العظمى» في العالم ما بعد عام 1945 ولكن ذلك لم يكن الوضع في نهاية حياته: «قد شعر العديد ممن قرأوا مقاله حول «معنى الخلو من القيم» بالفعل، كما شعر هالبتاكس Halbwachs، أن فيبر أثار ضجة لا لزوم لها حول قضية بديية. إلا أن هناك ردا فوريا على هذا، فرغم بديية القضية فقد كان فيبر من الفريق الخاسر وليس الرابع في المجمع المغلق Verein für Sozialpolitik (جمعية السياسة الاجتماعية) الذي كتب من أجله المقال».⁽⁸⁾

وتعددت التفسيرات حول من استهدفهم فيبر مباشرة... فالهدف الأكثر بروزًا كان هاينريش فون ترايتشكه Heinrich von Treitschke وهؤلاء الأساتذة اليمينيون في الجامعات الألمانية الذين شعروا أن انتهاءهم الأولي لم يكن للحقيقة العلمية بشكل عام وإنما للرايخ الألماني.⁽⁹⁾ وكان الهدف الثانوي بالطبع هو الماركسيون بشكل واضح في معظم الأحيان.

إلا أن ما نراه هو أن الموقف المؤيد لحيدة القيم متسق جدًا مع الحجج السياسية والافتراضات المسبقة للوسط الليبرالي، كما أنه يعزز كلا من التأكيد على دور المتخصصين في السياسات العامة والرغبة السياسية في التوصل إلى إجماع في الرأي عبر المناقشات بداخل حدود معينة. مثل هذه الليبرالية الوسطية تجمع بين نطاق واسع من المواقف وتستطيع أن تتوافق مع أي شيء تقريبًا بقوله أو يفعله الدارسون و/أو العلماء، ما داموا لا يعبرون في أعمالهم عن التزام سياسى بما يحدد على أنه «متطرف» عن البانوراما السياسية في أى لحظة؛ أما التعبير عن التزام بالقيم المتفق عليها فهو شيء طبيعي بل إجبارى.

ومن ثم يقدم المدافعون عن حيادية القيم أنفسهم باعتبارهم الذين صنعوا مساحة للسعى وراء المعرفة بكل أشكالها، مدافعين عن ممارستها ضد النظم المنشئة للكنيسة والدولة والمجتمع وضد النظم المضادة للحركات المناهضة للنظام، وهذا التبرير

لحيادية القيم ذاتي الإشارة. ويقال إن ممارستها لا تمثل الطريق المفضل فحسب بل الطريق الوحيد للتوصل للحقيقة، فالدفاع عنها يعتبر من ثم بذاته صانعاً لكل ما هو صالح للمجتمع والدولة والنظام العالمي؛ كما يقال بالإضافة إلى ذلك إن من الأفضل لهذا الصالح أن تبقى كل سبل السيطرة على الانتهاكات الممكنة لمزايا النظام في أيدي المتخصصين بداخل المجلس نفسه.

أما الوقفة الثانية المحتملة بخصوص القمع الفكرى فتختلف تمامًا لأنها ترفض مفهوم حيادية القيم، وقد جاءت هذه النظرة تاريخياً من كلا اليسار واليمين السياسى وتمثل زعمًا بأن حيادية القيم هي ورقة التوت لستر سيطرة الليبرالية الوسطية داخل مجال الأفكار. والصيغة الأكثر تأثيراً لهذه الحجة كانت لأنتونيو جرامشى Antonio Gramsci الذى قال إن المثقفين كلهم متجذرون بالضرورة في التزامهم الطبقي، والأهم من ذلك أن الطبقات تشعر بالحاجة لخلق مجموعة بداخلها يسميها جرامشى «المثقفين العضويين»:

تخلق كل طبقة اجتماعية، نشأت في الأصل على أساس تأديتها
لوظيفة مهمة في الإنتاج الاقتصادى للعالم، بداخلها بشكل
عضوى، مجموعة أو أكثر من المثقفين يعطونها التجانس والوعى
بوظيفتها، ليس في المجال الاقتصادى فحسب بل الاجتماعى
والسياسى كذلك...

ويمكن أن نرى أن مجموعة المثقفين «العضويين» التي تخلقها
كل طبقة جديدة بداخلها وتتطور بحسب تطورها التقدمى هي
في غالب الأعم «تخصصات» لجوانب جزئية من النشاط البدائى
للتنوع الاجتماعى الجديد الذى جاءت به الطبقة الجديدة إلى
النور⁽¹⁰⁾

تجدد ملاحظة ما فعله جرامشي؛ فقد وضع حيادية المثقفين المحايدون موضع المساءلة إذ أصر على أنهم مرتبطون عضوياً بطبقتهم. مما يطرح بالطبع سؤال ما الذى يمثل قيمة الحقيقة، إذا وجد، وقبل كل شيء، من الذى يمثلها. وكما نعلم هذا الأسلوب فى تحديد دور المثقف استخدمته أحزاب العالم الشيوعية وهو بالإصرار على أن يُخضع المثقفين تحليلاتهم الشخصية لتحليلات الجماعة المتمثلة فى الحزب الذى يزعم أنه يمثل مصالح الطبقة العاملة. حافظ دارسو ما بعد الحداثة على العوامل الجوهرية من زعم جرامشي عن العضوانية، ولكن مع اشتغال مجموعات غير «الطبقات» بينما رفضوا فى الوقت نفسه الاعتراف بوجود مجموعات سياسية لها الحق فى السيطرة على تعبيراتها.

بمعنى ما أدى مفهوم جرامشي تاريخياً للقفز من سيئ إلى أسوأ. للهروب من سيطرة المثقفين القوميين اليمينيين فى الحياة الأكاديمية الألمانية أصر فيبر على شرعية حيادية القيم، وللهروب من سيطرة ساحة المثقفين الإيطاليين من الليبرالية الوسطية، الممثلة لحيادية القيم، أصر جرامشي على عضوانية المثقفين التى فُسرَت لتعنى خضوعهم للقيادة السياسية. وإذا كان اضطهاد جاليليو يقدم حكاية أخلاقية لدعم مطالبة المثقفين بالتححرر عن يقال عنهم إنهم يحسدون المؤسسة الأخلاقية (المسيحية) فاضطهاد علماء الأحياء السوفيت على يد ليسينكو/ ستالين قدم حكاية أخلاقية تدعم مطلب التحرر من الحزب الذى قيل عنه إنه يجسد الأخلاقية المناهضة للنظام.

وهكذا توقف النقاش عند هذه النقطة طوال القرن التاسع عشر والقرن العشرين خاصة؛ حوار بين الطرشان بمعنى الكلمة، وسط صراع داخلى يزداد ضراوة كما أظهرت لنا مؤخراً «الحروب الثقافية». (11) هذا النوع من الشجار الفكرى انعكاس طبيعى للتوترات الداخلية فى نظام تاريخى مستمر إلا أنه لا يفيد عند مواجهة تحول نظامى ملء بعدم اليقين عن نتائجه ولكن ملء باليقين بأننا نحيا فى وسط تشعب فوضوى سيؤدى إلى تفكك أو اختفاء نظامنا العالمى القائم. إذا أردنا أن نحصل على أفضل نتائج من هذا التحول لابد لنا من مزيد من السيطرة على ما هو ممكن وما هو غير ممكن، ما هو مرغوب وما هو غير مرغوب.

للنظام العالمى الحديث خاصية شديدة الغرابة. فهو يقدم سلسلة من التحليلات النظرية الذاتية من المفترض أن تكون وصفًا واقعيًا وفي الوقت نفسه توجيهيًا ولكنها مع ذلك غير دقيقة. نقول إن أساس الرأسمالية هو المنافسة في سوق حرة، وهكذا يجب أن تكون؛ نقول إن الدول، وهى إطارنا السياسى الإلزامى، سيادية، وهكذا يجب أن تكون؛ نقول إن أساس المواطنة هو المساواة فى الحقوق السياسية، وهكذا يجب أن تكون؛ ونقول إن الدارسين و/ أو العلماء يمارسون حيادية القيم، وهذا ما يجب أن يمارسوه. كل من هذه العبارات وصف وكل منها توجيه؛ إلا أنه لا عبارة واحدة منها تقترب من أن تكون وصفًا «دقيقًا» وأغلبية شعوب العالم حتى النخبة المدافعة عن النظام نادرًا ما يمارسون ما يعطونه. دعونا نراجع هذه الوصفات/ التوجيهات.

السوق الحرة (أو التنافسية) هى الشعار العظيم للاقتصاد الرأسمالى العالمى، وهى كذلك سميتها المحددة المفترضة، ومع ذلك لا يوجد رأسمالى يعمل فى السوق إلا ويعرف أن السوق لو كانت فعلاً حرة حسب تحديد آدم سميث للحرية - عدد من الباعة ومن المشترين وشفافية كاملة للعمليات بما فيها معرفة كل الباعة والمشتريين بحالة السوق الحقيقية - لكان من المستحيل تمامًا أن يحقق أحد أى ربح على الإطلاق؛ لأن المشتريين سيضغطون على البائعين دائمًا لخفض السعر لما يزيد بقدر ضئيل على تكلفة الإنتاج إن لم يكن أقل منها (على الأقل لفترة معينة).

لتحقيق الربح يلزم نوع من التقييد الجزئى على الأقل للسوق، تلزم درجة ما من الاحتكار. كلما زاد التقييد أو الاحتكار زاد الربح المحتمل المتاح للباعة. وبالتأكيد فإن للاحتكارات سلبياتها التى يتم إبرازها لنا دائمًا؛ ولكن ما يضع نهاية للاحتكارات ليس الوعى الاجتماعى بسلبياتها وإنما لأنها تدمر نفسها بنفسها عن طريق محاولات منطقية لا يمكن تفاديها من قبل باعة ومشتريين جدد للدخول فى أسواق عالية الربح. هذه الجهود تنجح عاجلاً أو آجلاً ولكنها فى أثناء ذلك تخفض ربحية تلك السوق التى دخلوها.

تلاعب السوق بالفعل إذن دورًا مهمًا في عمل الرأسمالية ولكن فقط كآلية يسعى من خلالها بعض المنتجين والباعة، باستمرار، لإنهاء احتكارات الغير. إلا أن النتيجة النهائية هي أن الذين تربحوا في سوق الاحتكار، عندما يواجهون النهاية المتوقعة لميزتهم، يأخذون أرباحهم ويستمرون أو يحاولون الاستمرار عن طريق إيجاد سوق احتكارية أخرى، كثيرًا ما تكون حديثة الاحتكار. في هذا التحرك جيئة وذهابًا يكون دور الدولة مركزياً لتحركات اللاعبين بصفتها الضامن للاحتكار أو المسببة له وكذلك كمشرع «محاييد» للممارسات الاحتكارية وبصفتها هادماً لها. فمن تكتن الدولة في صفه يتربح من أوسع الأبواب، أما إذا كانت الدولة تقف في صف الآخرين فيكون أول مسعى لرجل الأعمال أن يغير سياسة الدولة. الرأسماليون يحتاجون للدولة لجنى الأرباح الكبيرة، ولكن للدولة التي تقف بجانبهم وليس بجانب الآخرين.

أما السيادة فهي شعار النظام بين الدول، فكل دولة في العالم الحديث تؤكد سيادتها، وكل دولة تدعى أنها تحترم سيادة الآخرين. ولكن كما نعلم وكما سيؤكد لنا أى مدافع عن الواقعية السياسية، فإن هذا ليس ما يحدث بالفعل؛ فهناك الدول القوية والدول الضعيفة، حيث يكون القوة أو الضعف هو معيار العلاقة المتبادلة بين الدول. وتتدخل الدول الأقوى باستمرار في الشأن الداخلى للدول الأضعف في حين تحاول الدول الأضعف باستمرار أن تصبح أقوى لتقاوم هذا التدخل. حتى الدول الأضعف يمكنها أن تقحم نفسها في سياسات الدول الأقوى وإن بصعوبة أكبر. كل الدول، بما فيها الأقوى على الإطلاق، تقيد بها «الجماعية» أى النظام بين الدول، كما تشير عبارة «توازن القوى» لهذه القيود تحديداً.

ولو كانت كل الدول ذات سيادة حقيقية لما كان بها جهاز استخبارات ولما كانت في حاجة إليه ولا لقوات مسلحة، ولكن كل ذلك موجود في جميع الدول وكلها تحتاج إلى تلك الأجهزة إذا ما أرادت أن يكون لها الحد الأدنى من السيطرة على ما يحدث بداخل حدودها؛ ولا يعنى ذلك أن السيادة شعار لا معنى له؛ فهو يضع حدًا معياريًا لدرجة التدخل ونوعه ومن ثم يمكن أن تستخدمه الدول الأضعف - إلى حد ما - لتحذ من

الدمار الذى تسبب فيه الدول الأقوى؛ وتعتبر الأمم المتحدة الجهاز الرئيسى الذى يتم من خلاله وضع هذه القيود. ولكن إلى أى مدى تنظر إليها وزارات الخارجية فى العالم نظرة جدية؟

منذ الثورة الفرنسية أصبح لكل دولة «مواطنون» وليس «رعايا»، وللمواطنين حقوق، فهم مشاركون على قدم المساواة فى اتخاذ القرارات السياسية فى دولهم. إلا أنه، منذ إطلاق المفهوم، حاولت الدول دون استثناء، أن تحد وبشدة من تنفيذ المفهوم فى الواقع؛ ومن الطرق التى تم بها ذلك إطلاق النظام العالمى سلسلة كاملة من المقابلات الثنائية وأعطائها أهمية سياسية وصلت إلى درجة غير مسبوقة: الطبقة الوسطى البرجوازية مقابل طبقة البروليتاريا، الرجل مقابل المرأة، الأبيض مقابل الأسود (أو الشخص الملون بشكل عام)، الشخص المعيل مقابل ربة المنزل، العامل المنتج مقابل الشخص غير المنتج، المستقيم جنسيًا مقابل الشاذ جنسيًا، المتعلمون مقابل الرعا، المواطن الصالح مقابل المجرم، الإنسان الطبيعى مقابل غير الطبيعى ذهنيًا، البالغ قانونًا مقابل القاصر، المتحضر مقابل غير المتحضر، والقائمة تطول.

ما يجب أن نلاحظه فى هذه التميزات الثنائية، التى تمت دراستها نظريًا بدقة فى القرن التاسع عشر، هى أنها تأسست على تميزات قديمة ولكن مع إعطاء أهمية وترباط وجمود، نادرًا ما كانت تتسم به. كما يجب أن نلاحظ كذلك أن كل تمييز ثنائى تم إبرازه كانت نتيجته تقييد المواطنة الفعلية. فالمواطنة، نظريًا، مفهوم يشمل كل الناس ولكن هذه الثنائيات من شأنها تقليل هذا العدد إلى أقلية من الناس صغيرة نسبيًا. وهذا ما يتبين بسهولة من قياس حقوق الاقتراع، وأكثر من ذلك، درجة تقبل المشاركة السياسية الحقيقية.

وأخيرًا نأتى لحياذية القيم. لقد خلق هذا المفهوم لكبح تلك الجماعة عالية الصوت صعبة المراس زائفة الذكاء وهى «المثقفون». نظريًا يلتزم الدارسون والعلماء كلهم بالحقيقة المجردة وينقلونها كما هى فعلًا، كما يفهمون العالم من خلال أبحاثهم.

ويزعمون أنهم يختارون موضوعات البحث على أساس اهتماماتهم الدراسية أو العلمية الحقيقية لا غير، ويتخبرون أساليب البحث على أساس صحتها ودرجة التعويل عليها ولا يخرجون باستنتاجات صالحة للساحة العامة. لا يخشون الضغوط الاجتماعية؛ ولا يضعون الضغوط، مالية كانت أو سياسية، في الاعتبار لتعديل نتائجهم أو تقاريرهم عنها.

يألها من قصة طريفة ولكن أى شخص يتردد على جامعة أو مؤسسة بحثية لفترة ما ويستمر في تصديق هذا بوعى أو بغير وعى هو ساذج، فالضغط المادى رهيب وكذلك الضغط الوظيفى، كما أن الضغط السياسى لا يغيب إذا لم تنجح الضغوط الأخرى. هذا لا يعنى أنه لم يعد هناك أبطال مثل جاليليو. هناك كثيرون، وبعضهم يفعل أكثر من مجرد الغمغمة: «Eppur si muove»، ولكن المعارضة عمل يتطلب شجاعة حتى في أكثر الدول ليبرالية.

يسهل تقديم تفسير لأهمية هذه الأساطير الأربع - السوق الحرة والدول ذات السيادة والحقوق المتساوية للمواطنين والعلماء والدارسين محايدى القيم - بالنسبة لعمل النظام العالمى الحديث وسبب إذاعتها على هذا النحو وتصديقها على هذا النطاق (على الأقل ظاهرياً). ولكن ذلك ليس موضوعنا. ما يهمنى هو مناقشة ما يحدث عندما يدخل النظام التاريخى الذى نعيش فيه فى أزمة هيكلية ويبدأ بالتشعب، وهو الوضع الذى أعتقد أننا نعيشه اليوم، ثم ما يحدث على وجه الخصوص للعلماء والدارسين محايدى القيم وما المفروض أن يحدث لهم.

أعتقد أن أول ما يجب أن نفعله، نحن المثقفين، هو نبذ الأساطير والتأكيد بوضوح على الوضع الحقيقى وهو أن كل النقاشات فكرية وأخلاقية وسياسية فى آن واحد؛ وهذا من أجل إدراك الحدود الحقيقية لموقف فيبر المعقد ولكن دون الإقرار بموقف جرامشى المفرط فى بساطته. لقد تعمدت استخدام الكلمات الثلاث - ثقافى وأخلاقى وسياسى - لوصف هذا النوع من القضايا التى يتعامل معها المثقفون لأنى أعتقد أنه، رغم أن

النقاشات تشمل الأساليب الثلاثة للتحليل في آن فإنها غير متطابقة وأن لكل أسلوب متطلباته. بالإضافة إلى ذلك أعتقد أن الأكثر فائدة هو تناول هذه المزايم الثلاثة حسب ترتيب معين: أولاً، تقييم فكري لتوجهنا (مسارنا الذي اتخذناه)؛ ثانياً، تقييم أخلاقي للتوجه الذي نرغب فيه؛ وثالثاً، تقييم سياسى كيف نصل للهدف المنشود. كل منها عملية صعبة؛ القيام بالتقييمات الثلاثة معاً أو بالتسلسل المذكور أمر أكثر صعوبة، ولكن إذ لم نعتبر أنفسنا معنيين بالقيام بهذه المهمة فعلياً أن نبحت عن مجال آخر.

فإلى أين نحن متجهون إذن؟ لنجيب على هذا السؤال نحتاج إلى فلسفة لتخطيط زمنى ووحدة تحليل ومنظور تحليلي⁽¹²⁾. أدواتى واضحة: منظورى التحليل هو ما أسميه «تحليل النظم العالمية» ووحدة التحليلية هى نظام تاريخى اجتماعى وفلسفتى تقوم على الافتراض بوجود سهم زمنى، فى شكل تشعبات منحدره، تحدث تطوراً (وهو مفهوم أخلاقى) ولكنه ليس على الإطلاق حتمياً. وهذا ما أسميه نظرية التطور المحتمل. اسمحوالى أن أترجم هذا تحديداً إلى لغة أكثر وضوحاً.

نظامنا التاريخى الاجتماعى القائم هو النظام العالمى الحديث وهو اقتصاد رأسمالى عالمى، وهو قائم منذ القرن السادس عشر على امتداده. وقد توسع هذا النظام جغرافياً ليشمل الكوكب كله باستيعاب كل النظم الاجتماعية التاريخية الأخرى على الأرض أو إدماجها بحلول الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. ومثله مثل كل الأنظمة التاريخية بدأ بعد نشأته يعمل بقواعد معينة يمكن بيانها وتنعكس على إيقاعاتها الدورية واتجاهاتها العلمانية. ومثل كل الأنظمة، فإن الخطوط المستقيمة لاتجاهاته تصل لحدود معينة يجد النظام نفسه فيها بعيداً عن التوازن ويبدأ فى التشعب. وعند هذه النقطة يمكن أن نقول: إن النظام فى أزمة ويمر بمرحلة فوضى يبحث فى أثنائها عن حالة جديدة ومختلفة، أى أن يتحول من نظام إلى آخر. أما هذا النظام الجديد ومتى سيستقر فتلك أشياء لا يمكن التنبؤ بها ولكن الخيار يتأثر كثيراً بأعمال كل الفاعلين خلال عملية التحول، وهذه هى النقطة التى نحن عندها اليوم.

إن دور الدارس العالم هو أن يحشد كل طاقاته ليؤثر في طبيعة هذا التحول، والأهم هو أن يطرح الخيارات التاريخية التي يتيحها لنا جميعاً، أفراداً أو جماعة. وبما أنها مرحلة فوضى ومن المستحيل أن نتنبأ بنتيجتها، فالمهمة الفكرية بتحليل التحول والخيارات التي يتيحها لنا ليست سهلة أو بديهية، فأصحاب النوايا الحسنة قد يختلفون، وهو ما سيحدث، حول التحليلات الفكرية التي قد تكون عميقة. هذه العملية تستلزم نقاشاً فكرياً على أساس القواعد الحاكمة لذلك. لقد سعت للدخول في هذا النقاش كما سعى غيرى بالطبع.⁽¹³⁾

فهل سؤال «إلى أين نحن متجهون؟» هو السؤال الفكرى الوحيد الذى يمكن أن نطرحه؟ لا، ولكن فى أثناء تحول نظامى ربما يكون ذلك هو السؤال الأكثر حسماً بالنسبة لمستقبلنا الجماعى، فمن المستحسن إذن بل لعله من المحتم أن يصبح هو مركز اهتمامنا الفكرى الجماعى. وبالطبع يفترض ذلك أن يوفر المذهب ووحدة التحليل والمنظور التحليلى التى قمت باختيارها أساساً نقطة انطلاق صحيحة. هذا ما قد ينكره البعض وربما الكثيرون؛ كما أن قدرنا من طاقتنا سيوجه إلى خوض نقاش حول ما يمكن أن يسمى الأسئلة قبل التحليلية، ولكن بصراحة يجب ألا يستنفد الكثير منها. لأن البعض منا الذين يعتقدون أن لديهم قدرًا معقولاً من القناعة بأنهم يستخدمون مجموعة المقدمات الصحيحة، ليس بإمكانهم أن يقضوا كل هذا الوقت فى الدفاع عن تلك المقدمات الأساسية لكى يصلوا للمشاكل المعقدة لتشخيص الواقع المعاصر.

وعند وصولنا للنقاش حول طبيعة التحول، علينا أن ندخل فى مهمة صعبة لتوضيح القوى المتداخلة فى المسار والعوامل التى تعمل بداخلها والدروب البديلة المرجحة التى قد تتخذها، واضعين فى الاعتبار دائماً أنه فى وضع فوضى ستكون هناك مفاجآت كثيرة وتقلبات مفاجئة. أصعب شئ هو التمييز بين ما هو مجرد استمرار أنماط دورية تعد جزءاً من النظام القديم وما هو جديد فعلاً؛ وما يزيد الأمر صعوبة هو أن إحدى خواص نظامنا العالمى القائم هى إيديولوجيته الخاصة بالجدّة، ومن تعبيراته ميل الدارسين والعلماء وكذلك وكلاء الدعاية إلى أن يحتفلوا بكل تغير بسيط فى العالم

الحقيقى باعتباره «جديداً» فيوصف إما بالـ«رائع» أو بالـ«فظيع». نحن في حاجة لنوع من الهدوء في تقدير اتنا.

والشئ الذى لا ريب فيه هو أنه في وضع فوضوى ما ستقدم لنا طرق جديدة ويطلب منا واقعياً أن نختار بينها، وهنا تدخل القضايا الأخلاقية التى لا يمكن تجنبها أو إهمالها، والخيار لا يكون فنياً أبداً ولا يكون خاصاً بالعقلانية الرسمية إنما يدخل فيه ما يطلق عليه فيبر «العقلانية الواقعية» التى تعنى الخيار بين الأهداف وليس السبل. عندما أقول «أهداف» فأنا لا أعنى بها تلك المحددة تحديداً ضيقاً وفنياً وإنما الشكل الكلى والقيم الأساسية للنظام التاريخى الجديد الذى نفضل بناءه.

هذه بالطبع قضية تهم الناس جميعاً وليس الدارسين والعلماء فحسب أو حتى في المقام الأول، ولكنها ليست بالقضية التى يمكن أن يتفادها الدارسون والعلماء زاعمين أن مثل تلك الاختيارات من مهام «المواطنين» أو أى شخصيات اجتماعية أخرى خارج مجال الفكر. لأن الخيارات تفرض علينا الطريق الذى سنسلكه في سعيها للمهام الفكرية؛ فهى متضادة بلا مفر. وخياراتنا يحددها ما هو عقلانى رسمياً، وهو المجال الداخلى للدارس والعالم، وهو ما يعنى أن علينا أن نظهر خارجياً عدد العوالم التى يجب أن ندخلها في تحليلاتنا وكذلك في وصفاتنا، فأن يقال مثلاً عن سياسة بيئية أو صناعية ما أنها مفيدة أو معقولة، فذلك يعتمد جزئياً على نطاق عواقبها وما إذا كنا جماعة مستعدين أن ندفع ثمن هذه السياسات أياً كان هذا الثمن. وعلى الفور يطرح سؤال: من هم «نحن» الذين يدفعون الثمن؟ علينا أن نوسع نطاق الناس داخل هذه الـ«نحن» الذين يدفعون الثمن ليشمل كل المجموعات الاجتماعية بداخل النظام على المستوى الجغرافى ومستوى الأجيال، حتى من لم يولد بعد. إنها مهمة ليست سهلة.

ثم علينا أن نواجه الواقع، وهو أن هناك اليوم من يتمتع بامتيازات أكبر من غيره، وأنه من الطبيعى أن نتوقع أن يرغب أصحاب الامتيازات الأكبر في الاحتفاظ بها في خضم التغيرات التى ينطوى عليها بالضرورة عصر التحول. إنها باختصار ليست

مباراة رياضية ودية وإنما صراع ضار من أجل المستقبل، سيؤدي إلى انقسامات حادة بيننا. وعندما نسأل ما القضية الأخلاقية الكبرى التي تواجهنا في عصر التحولات؟ تكون الإجابة دون شك بسيطة جدًا: هل سيحافظ النظام التاريخي القادم (أو النظم) على النماذج الموجودة والقديمة من طبقية وتفاوت أم سيكون ديمقراطيًا وعادلًا نسبيًا؟ على الفور يتبين لنا أنها قضية أخلاقية: ما المجتمع السليم؟ ولكنها كذلك قضية فكرية: ما نوع المجتمع الممكن إقامته؟ وممكن بناءً على ماذا؟ هل بناءً على علم النفس الإنساني المقبول؟ بناءً على مستوى معين من التكنولوجيا؟ كل قضية علمية اجتماعية كبرى في القرنين الماضيين كان وراءها القضية الأخلاقية التالية: ما المجتمع السليم؟ لم نتقرب من إجماع في الرأي اليوم أكثر مما كان في الأعوام 1989 و1968 و1914-1918 و1870 و1848 و1789- إن كان لنا أن نذكر عددًا قليلًا من لحظات الانقسام الاجتماعى الكبير في النظام العالمى الحديث.

ولذا علينا أن نتوقع صراعًا خطيرًا بين المعسكرين الأخلاقيين اللذين سيصيغان مطالبهما بلغة فكرية وأخلاقية؛ بالإضافة إلى ذلك إن اللغة الفكرية لن تكون بالضرورة صادقة، بمعنى أن يؤمن المدافعون أن تلك هى الطريقة التى تسير بها الأمور فعلاً وليس كما يجب عليها أن تسير، فالمدافعون أنفسهم لا يعرفون دائمًا متى يكونون صادقين تمام الصدق بهذا المعنى، ومن ثم فالوضوح الفكرى جزء من الصراع الأخلاقى وينطوى على جهد فى رسم تشوهات التحليل التى تسببت فيها متطلبات الدعاية، بالمعنى الفضفاض لهذه الكلمة.

وإذا نجحنا، بالمصادفة، فى اجتياز المواجهة بين القضايا الفكرية والأخلاقية، مع إعطاء كل حقه، تبقى أمامنا أكبر العقبات وهى القضايا السياسية. لا يكفى أن نرى بوضوح ما هو الرهان على المستوى الفكرى لكى نقيس بوضوح التداعيات الأخلاقية ونؤكد الأفضليات الأخلاقية؛ كما أننا يجب أن نفهم ما يحدث فى المجال السياسى وكيف يمكن أن نكون فعلاً عقلانيين حقيقيين، أى: كيف نطبق فعليًا رؤيتنا عن

الحقيقى والسليم. مضمون الفاشية كان وما زال إيديولوجية رفض لكل المطالب الفكرية والأخلاقية باسم حقوق القوة. «كلما سمعت كلمة 'ثقافة' تحسست مسدسي» هى مقولة القادة النازيين، ولا يزال هناك من لديه مسدسات ويتصرف بالطريقة نفسها. الخيارات التاريخية ليست نزهة وقد تصبح عملية قبيحة، أيًا كانت عقلانية تحليل الدارسين والعلماء.

عند هذه النقطة نأتى لسؤال عن كيف ننظم أنفسنا فى عصر التحولات؛ ومرة أخرى، هذا سؤال لا يخص المثقفين وحدهم أو حتى فى المقام الأول، إنما أكرر أنه سؤال لا يمكنهم أن يرفضوا مواجهته، ومن يُقَلِّ إنه ممتنع عن مواجهته مباشرة فإنما يخدعنا أو يخدع نفسه. ألا إن المشكلة الكبرى بالنسبة لمن اختار أن يناضل من أجل عالم أكثر ديمقراطية ومساواة هى إرث الاستفاقة الناشئة عن إنجازات وإخفاقات حركات العالم الحديث المناهضة للنظام فى المائة والخمسين عامًا الماضية وبالأخص فى الخمسين الأخيرة. أصبحنا حذرين من هذه الحركات - من المباشرة بالانتصارات والمركزية والتعصب الحاد الذى أظهرته.

فما الذى يمكن أن يقال إذن عن سياسات التحول؟ أولاً وقبل كل شىء، أن الاستبصار يسبق عملية التعبئة. فإذا قمنا بهذه العملية علينا أن نعرف لماذا وليس مجرد كيف. ولماذا يكون السؤال فكريًا وأخلاقيًا فى الوقت نفسه وليس سؤالًا سياسيًا فحسب. لا يكفينى التشديد على هذه النقطة. هذه هى المساهمة الخاصة التى يمكن أن يقدمها المثقفون. فمن المفترض أن المثقفين هم الذين بذلوا جهدًا أكبر من غيرهم ليتمكنوا من مهارات التحليل التى توفر أسس الاستبصار، وسعيًا لهذا الاستبصار تصيغ القضايا الفكرية مطالبها فى وسط دوامة من النشاطات.

إحدى الحقائق الفكرية للعالم الحديث هى أن المجموعات التى نعتبر أنفسنا جزءًا منها متعددة وتتطابق جزئيًا وتبرز ثم تهبط، بالنسبة لنا وللنظام العالمى، وهذا يرجع جزئيًا لنتيجة الثنائيات التمييزية التى أسسها النظام العالمى فى القرن التاسع عشر والتى

لن نتحرر منها ببساطة أو سهولة. في الوقت الحالى علينا أن نتعايش معها حتى إن كنا نستعجن مبالغتها. إن المركزية، مهما كانت درجة ديمقراطيتها، لا يمكن أن تنجح. هذا ما أوضحه درس ثورات عام 1968 وتعلمته واستوعبته الحركات إلى حد ما منذ ذلك الحين وإن على نحو جزئى.

هؤلاء الذين يرغبون فى الإبقاء على الطبقية والامتيازات فى النظام الاجتماعى التاريخى القادم الذى سنخلقه يتمتعون بميزتين عظيمتين لا تتمتع بهما، فلديهم ثروة هائلة وسلطة، ولديهم القدرة على شراء الخبرات التى يحتاجون إليها، كما أنهم أذكىاء وأصحاب حنكة، ويستطيعون التنظيم بأى قدر من المركزية. أما الذين يفضلون أن يكون النظام الاجتماعى التاريخى القادم الذى سنخلقه ديمقراطياً نسبياً وعادلاً نسبياً فهم أقل حظاً على هذين الصعيدين، فثراؤهم ونفوذهم الحالى أقل. كما أنهم لا يجيدون إدارة هياكل مركزية.

وبالتالى فإن فرصتهم الوحيدة هى تحويل القيد إلى ميزة. عليهم أن يعتمدوا على تنوعهم. سواء سميناه «تحالف قوس القزح» أو «اليسار المتعدد» أو «الجبهة العريضة» فذلك لا يهم بقدر ما المهم هو أن الفكرة الأساسية أننا لا نستطيع أن نتهرب من خلق أسرة عالمية من الحركات المناهضة للنظام لا يمكن أن يكون لها هيكل طبقى أو هيكل طبقى بسيط على أى حال. وهذا صعب من الناحية التنظيمية لسببين: مثل هذا الهيكل غير المحكم قد لا يكون قادراً على وضع استراتيجية متناسقة قابلة للتطبيق، ومثل هذه الاستراتيجية المفككة كثيراً ما تكون مفتوحة أمام التسلل وعرضة للتمزق من الداخل.

بالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذه الاستراتيجية، إن كان لها أن تبقى، تتطلب تفاهماً واحتراماً متبادلاً، وهنا أيضاً دور يلعبه المثقف. بقدر ما يستطيع المثقفون أن يناوؤا بأنفسهم عن عاطفة اللحظة قد يقومون بالترجمة بين الحركات المختلفة، يترجمون أولويات كل حركة إلى لغة الآخر، وإلى لغة مشتركة تمكن الجميع من فهم القضايا الفكرية والأخلاقية ثم القضايا السياسية التى يواجهونها.

أعتقد أننا في القرن الحادى والعشرين يمكن أن نقنع جرامشى بحكمة مثل هذه النظرية المراجعة. كما أعتقد أننا قد ننجح حتى فى إقناع فيبر، ولو أن ذلك أكثر صعوبة. ولكن علينا أن نحاول بجدية. من غير المؤكد أننا إذا فشلنا فى إقناع أتباع ماكس فيبر فى هذا العالم أننا قد نصل لنوع التحول الاجتماعى الذى نرغب فيه.

نتيجة الصراع غير مؤكدة بالمرّة؛ ولكن فى عصور التحولات فإن أحداً لا يملك ترف الجلوس على الهامش.

الهوامش

(1) The End of the World As We Know It: Social Science for the Twenty-first Century, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999.

(2) لعرض أكثر تفصيلاً لهذه الحجج انظر الفصل الثالث

(3) انظر: (Ilya Prigogine, The End of Certainty (New York: Free Press, 1997

(4) The Meaning of "Ethical Neutrality" in Sociology and "Economics" Max Weber.

في (Weber, The Methodology of Social Sciences (New York: Free Press, 1949), 18-19 .

(5) "Max Weber, "Science as a Vocation.

From Max Weber: Essays in Sociology (London: Routledge & Kegan Paul, 1948), 155-156

(6) W.C. Runciman, A Critique of Max Weber's Philosophy of Social Science (Cambridge: At the University Press, 1972) 6-7, n 7)

(7) «Max Weber» ,Objectivity» in Social Science and Social Policy,

Weber, Methodology of Social Sciences, 55

(8) Runciman, Critique of Max Weber's Philosophy, 49

(9) انظر أرنولد بريخت: إن أتباع المذهب النسبي الأصليين من الألمان كانوا دارسين أصحاب ميول ديمقراطية وليبرالية واشتراكية، وكانوا يعيشون في بلد تحت حكومة ملكية شبه استبدادية، كما كانوا محاطين بأغلبية عظمى من دارسين آخرين قبلوا هذا النوع من الحكومات على أنها مثالية وكثيراً ما أدخلوا عواطفهم الوطنية والمحافظة في محاضراتهم وكتاباتهم العلمية. نفوراً من الانحناء أمام

الأشكال والقيم الاستبدادية في أعمالهم، انغمسوا في دراسة علاقة العلم الفعلية بالتقنيات السياسية دفاعاً عن النفس بحرص أكبر من زملائهم من البلدان التي كانت تحكمها ديمقراطيات ولم يكن لديهم هذا الدافع القوي.

Brecht, Political Theory [Princeton University Press, 1959], 239)

Antonio Gramsci. «The Formation of Intellectuals,» in The Modern Prince, (10) and Other Writings (New York: International Publishers, 1957), 118.

في هامش بعد هذه الجملة لم يترجم في النسخة الإنجليزية، يحدد جرامشي ما يعنيه بهذا التصريح الأخير مستخدماً مثال جاتانو موسكا: «... The Elements of Political Science of Mosca يجب أن تفحص تحت هذا العنوان. ما يسمى الطبقة السياسية لموسكا ما هي إلا فصيلة مثقفة للمجموعة الاجتماعية السائدة؛ ومفهوم 'الطبقة السياسية' يشبه مفهوم 'النخب' عند پاريتو... كتاب موسكا مزيج كبير من العناصر العلمية الاجتماعية والإيجابية، مع ميل للإشارة السياسية المعاصرة مما يسهل الفهم ويتمتع بأسلوب شديد الحيوية» (Gramsci, Gli Intellettuali e l'organizzazione della cultura [Torino: Einaudi, 1949], 4)

(11) انظر: Lingua Franca, ed., The Sokal Hoax: The Sham That Shook the Academy (Lincoln, Neb.: University of Nebraska Press, 2000).

(12) عن الـ chronosophy انظر الفصل السادس، 3

(13) انظر الفصل الثالث.

الفصل التاسع أمريكا والعالم : البرجان مجازًا

أولاً : أمريكا الجميلة

أيتها الجميلة... من أجل الحلم الوطني

الذى يرى ما وراء السنوات...

مدنك المرمية تومض

لا تطمسها دموع البشر

أمريكا ! أمريكا !

لقد وهبك الله نعمته

وتوجك بالأخوة

من البحر إلى البحر المشرق بالضياء

KATHERINE LEE BALES, "AMERICA THE
BEAUTIFUL"

في 24 أكتوبر 1990 كنت مدعوًا لإلقاء المحاضرة الافتتاحية لسلسلة المتحدثين المتميزين احتفالًا بالذكرى المئوية الثانية لجامعة فيرمونت، واخترت لها عنوانًا «أمريكا والعالم : اليوم والأمس والغد»،⁽¹⁾ وفيها تحدثت عن النعم التي حباها الله بها أمريكا : في الحاضر رخاء وفي الماضي حرية وفي المستقبل مساواة، وإن كان لم يمن هذه النعم على كل الناس في كل مكان. أشرت إلى أن الأمريكيين مدركون تمامًا لهذا التفاوت في نعم الله، وقلت إن الولايات المتحدة طالما عرفت نفسها وطالما قيمت هذه النعم عن طريق مقارنة نفسها بالعالم. نحن الأفضل، كما كنا الأفضل في الماضي، وكما سنكون الأفضل في المستقبل. ربما لا تعتبر النعم التي تعم على الجميع نعمًا حقيقية، وربما كنا نطرب من الله ألا ينتقد سوى قلة.

واليوم نعيش في ظل حدث هز أغلبنا وهو تدمير برجى مركز التجارة العالمى في الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 على يد جماعة من الأفراد ملتزمين بفكرهم وغضبهم الأخلاقى تجاه الولايات المتحدة، فتأمروا سنوات ليجدوا سببًا لتوجيه چيو سياسىة قاتلة لأمريكا ولمن يعتبرونهم معاونين لها حول العالم، وفعلوا ذلك مضحين بحياتهم. اتسم رد فعل أغلب الأمريكيين على الأحداث بالغضب الشديد والعزم الوطنى وأيضًا الدهول المستمر حىال شىئين: لماذا حدث ذلك؟ وكيف حدث؟ وخالط الحيرة قدر كبير من اللايقين: ما الواجب فعله، ماذا يمكن فعله حتى لا يتكرر مثل هذا الحدث، أو حتى يستحيل تكراره؟

عندما أتأمل ما قلته منذ 11 عامًا، لا أود تغيير أى شىء، إلا أنه يتابنى بعض الانزعاج حىال الموقف الذى تحدثت منه. لقد كتبت وكأنتى عالم أعراق من مكان آخر، من المريخ ربما، يحاول أن يفهم هذا المخلوق الغربى، الإنسان الأمريكى humanus americanus. واليوم أعتقد أن هذا غير شاف، فأنا بلا شك كائن بشرى منشغل بمصير البشرية، ولكنى أيضًا مواطن أمريكى، فقد ولدت هنا وعشت هنا أغلب حياتى، وأتحمل مسئولية كاملة مع كل من هم معى عما حدث وسيحدث هنا. لدى التزام أخلاقى بأن أرى أمريكا من الداخل.

لذا أريد أن ألقى نظرة ثانية على أمريكا والعالم، ولكن هذه المرة لا أريد أن أنظر إلى صورة محرفة يراها الأمريكيون لأنفسهم من خلال موشور العالم، ولكن بالأحرى إلى كيف كان الأمريكيون يرون العالم وكيف قد يودون رؤيته بدءاً من هذه اللحظة، وأنا أعى تماماً بأننى أطأ أرضاً غير ثابتة.

نادرًا ما كان للولايات المتحدة الأمريكية رئيس، في القرن العشرين على الأقل، إلا وصرح في وقت من الأوقات بأن الولايات المتحدة هي أعظم بلد في العالم. لست متأكدًا ما إذا سبق لمراكز قياس الرأي العام أن طرحت هذا السؤال مباشرة على الجمهور الأمريكي، ولكنى أظن أن نسبة الأمريكيين الذين سيوافقون على هذه المقولة كبيرة فعلاً. فرجاء أن تتأملوا وقع هذه المقولة، لا على أناس من بلاد فقيرة لها ثقافات تختلف كثيرًا عن ثقافتنا فحسب ولكن كذلك على أصدقائنا وحلفائنا المقربين - الكنديين والإنجليز وبالطبع الفرنسيين. هل يعتقد توني بلير أن الولايات المتحدة هي أعظم بلد في العالم؟ أى أعظم من بريطانيا؟ هل يجرؤ على التفكير هكذا؟ هل يفكر البابا يوحنا بولس الثاني هكذا؟ من غير الأمريكيان والراغبين في الهجرة إلى الولايات المتحدة يؤمن بذلك؟

الوطنية ليست ظاهرة مقصورة بالطبع على الناس في الولايات المتحدة، فأبناء كل البلاد تقريبًا وطنيون وكثيرًا ما يكونون متعصبين، والأمريكيون يعون ذلك بلا شك؛ إلا أنهم يلاحظون أن العديد من الناس حول العالم يرغبون في الهجرة إلى الولايات المتحدة، وأنه لا يوجد مقصد هجرة في العالم يتمتع بهذا الإقبال، وهي ملاحظة تؤكد لهم اعتقادهم بأن لأمريكا مميزات فائقة كدولة.

لكن ما هذه المميزات التى نعتبرها فائقة؟ أعتقد أن الأمريكيين يميلون للاعتقاد بأن الآخرين يفتقرون إلى أشياء كثيرة نمتلكها نحن وأن هذا علامة امتياز، لذا فسوف أحاول استعراض المجالات العديدة التى من المعتقد أن يوجد بها مفهوم هذا «النقص». سأبدأ بالمجال الذى يبدو أن أغلب الأمريكيين متأكدون منه: البلاد الأخرى أقل

حادثة، الحداثة بمعنى مستوى التطور التكنولوجى ؛ فالولايات المتحدة تمتلك التكنولوجيا الأكثر تقدمًا في العالم. هذه التكنولوجيا نجدها في الأجهزة الموجودة في منازلنا على مستوى البلد وفي شبكات الاتصال والمواصلات والبنية الأساسية للبلد وأدوات استكشاف الفضاء وبالطبع العتاد العسكرى المتاح لقواتنا المسلحة. نتيجة لهذا الكم من التكنولوجيا، يرى الأمريكيون أن الحياة في الولايات المتحدة أكثر راحة وأن منتجاتنا أكثر نجاحًا في التنافس في السوق العالمية، ولذلك فنحن على ثقة بأننا سنتصر في أى حرب قد يجرنا إليها الآخرون.

. كذلك يعتبر الأمريكيون مجتمعهم أكثر فاعلية ؛ فالأمور تسير بسلاسة أكثر في أماكن العمل وفي المجال العام، والعلاقات الاجتماعية وتعاملاتنا مع الجهات الحكومية. معها زادت شكوانا من أى من هذه المعاملات، يبدو أننا نجد، عندما نجول في أماكن أخرى، أن الآخرين أسوأ إدارة لها. يبدو أن الآخرين لا يتمتعون بالهمة الأمريكية، فهم أقل ابتكارًا في إيجاد حلول لمشاكل كبرت أو صغرت. إنهم مغرورون في منوال طقوسهم التقليدية أو الرسمية ؛ وهو ما يكبل الآخرين في حين تنطلق أمريكا. لذلك نحن على أتم استعداد لإسداء النصح الودى للقاصى والدانى - للنيجيريين واليابانيين والإيطاليين - عن كيفية تحسين أدائهم لإنجاز الأعمال ؛ كما أن تمثل الآخرين للأسلوب الأمريكى، ينظر إليه بشكل شديد الإيجابية عندما يقيم الأمريكيون ما يجرى في بلدان أخرى. ويشكل دانييل بون وفيلق السلام أساسًا لتقييم الاقتصاد السياسى المقارن.

ولكن أغلب الأمريكيين سينفون بالطبع أن نقائص الآخرين مادية فحسب، فهى روحية كذلك، أما إذا بدا أن مصطلح «روحى» يستبعد العلبانين فهو ثقافى كذلك، فروساؤنا يقولون لنا، كما تذكرنا أغانينا الوطنية بأننا أرض الحرية. الآخرون أقل منا حرية ؛ فتمثال الحرية يمد يده لكل تلك «الجهالير المحتشدة التى تتوق للتنفس بحرية».

قدر الحرية يمكن تصوره بعدة طرق. أى بلد آخر له ميثاق حقوق ؟ فى أى مكان آخر تحترم حرية الصحافة والعقيدة والتعبير ؟ أين نجد المهاجرين مندجين فى النظام

السياسى إلى هذا الحد؟ هل لنا أن نسمى بلدًا يمكن لشخص ما جاء إليه فى سن المراهقة، يتحدث الإنجليزية حتى يومنا هذا بلكنة ألمانية ثقيلة أن يصبح وزير خارجيتها، أى ممثل الأمريكين الرئيسى أمام العالم؟ هل يوجد بلد آخر يتمتع أصحاب الجدارة فيه بهذا الحراك الاجتماعى وبهذه السرعة؟ أى بلد يضاهينا فى ديمقراطيتنا؟ ديمقراطية ليس فقط فيما يخص الانفتاح المستمر فى هياكلنا السياسية ومركزية نظام الحزبين ولكن أيضًا فى أخلاقياتنا اليومية؟ أليست الولايات المتحدة هى البلد الأكثر تمسكًا بمبدأ «الخدمة لمن أتى أولاً» first come, first served، فى ممارساتنا اليومية على عكس نظام يعطى الأولوية لأصحاب الامتيازات. هذه الأخلاقيات الديمقراطية، فى الساحة العامة والحياة الاجتماعية، تعود إلى مائتى سنة إن لم يكن أربعائة تقريبًا.

طالما تفاخرنا، من بوتقة الانصهار إلى التعددية الثقافية، بالمزيج العرقى المذهل فى واقع الحياة الأمريكية، فى المطاعم والجامعات والقيادة السياسية. نعم، كان لنا عيوبنا ولكننا بذلنا جهدًا أكبر من أى بلد آخر للتغلب عليها. ألم نتزعم فى العقود الماضية عمليات هدم حواجز النوع والجنس فى البحث المتجدد باستمرار عن النظام المثالى القائم على الاستحقاق؟ حتى حركاتنا الاحتجاجية مصدر فخر لنا. فأين نجد حركات بهذا الإصرار وهذا التنوع وهذه الشرعية؟

أما الساحة التى كنا نعترف، إلى حد ما، حتى عام 1945، أننا لسنا رواد العالم فيها، وهى ساحة الخضارة العليا، أفلم يتغير كل شىء الآن؟ أليست نيويورك اليوم هى مركز العالم فى الفن والمسرح والعروض الموسيقية والرقص والأوبرا؟ أفلامنا السينمائية فائقة النجاح بما يضطر الحكومة الفرنسية إلى فرض تدابير حماية لمنع الجمهور الفرنسى من مشاهدة المزيد فالزريد منها.

يمكننا إجمال ذلك كله فى عبارة لم يستخدمها الأمريكيون كثيرًا، على الأقل قبل الحادى عشر من سبتمبر، وإن كانوا يكتونها فى قلوبهم: نحن أكثر تحضرًا من بقية العالم، «العالم القديم»، كما كنا نقول ازدراءً. نحن نمثل أعلى التطلعات للجميع وليس

للأمريكيين فحسب. نحن زعامة العالم الحر لأننا أكثر البلاد حرية والآخرين يتطلعون إلينا كزعامة لرفع لواء الحرية والحضارة.

لا أقول شيئاً من ذلك كله تهكماً. فلدى قناعة أكيدة بأن الصورة عن نقائص العالم محفورة في النفسية الأمريكية مهما كان عدد من سيشعرون بالخرج من كلامي وسيصرون أنهم لا يتقاسمون رأى الأغلبية هذا وإنهم، لنقل، أكثر عالمية في آرائهم. بهذا المعنى، بداية فإن برجى مركز التجارة العالمى مجاز دقيق، فقد كانا يشيران إلى تطلعات لا حدود لها ويدلان على إنجاز تكنولوجياي وأنها كانا بمثابة منارة للعالم.

ثانياً : الهجوم على أمريكا

وما تذوقه أمريكا اليوم هو شيءٌ يسيرٌ مما ذقناه عشرات السنين!، فإن أمتنا منذ أكثر من ثمانين عاماً تذوق هذا الذلّ وتذوق هذه المهانة!

فإذا نزل السيفُ! بعد ثمانين عاماً على أمريكا، ظهرَ واشراًبُ النفاق برأسه! يتحسّر ويتحسّف على هؤلاء القتلة!، الذين عبثوا بدماء وأعراض ومقدّسات المسلمين!، فهؤلاء أقلّ ما يقال فيهم فسقة!

من نص خطاب أسامة بن لادن 20 رجب 1422 هـ - 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2001 م

أسامة بن لادن لا يرى أمريكا جميلة؛ إنه يرى الأمريكيين فسقة. هناك بالطبع بعض الأمريكيين الذين يرون أن أغلب الأمريكان فسقة كذلك. هذه النغمة نسمعها بمن يمكن أن نسميهم اليمين الثقافى فى الولايات المتحدة. ولكن فى حين تتطابق انتقادات اليمين الثقافى الأمريكى وانتقادات أسامة بن لادن عند نقطة ما فيها يخص الأخلاقيات

اليومية، يشجب بن لادن أساسًا ما يسميه التفاق الأمريكي في الساحة العالمية، وعندما يتعلق الأمر بأمريكا ودورها في الساحة العالمية، فلن يوافق سوى قلة من الأمريكيين على هذا التوصيف، حتى من يقولون شيئًا من هذا القبيل سيكون لهم تعديلات على هذا الرأي لن تلقى اهتمام بن لادن ولا قبوله.

كانت تلك إحدى صدمتي أمريكا الكبيرتين بعد الحادى عشر من سبتمبر؛ كان هناك أشخاص في العالم ينكرون أى نية حسنة لأعمال ودوافع أمريكا في الساحة العالمية. فكيف لأناس يفتقرون لكل ما هو جدير بالامتلاك أن يشكوا في أن الذين يمتلكون الكثير من كل شيء قد حصلوا عليه بجدارتهم؟ دُهِش الأمريكيان لوقاحة بن لادن الأخلاقية وبدت لهم مستفزة.

من المؤكد أن بن لادن لم يكن أبدًا أول من أطلق مثل هذا النوع من الهجوم اللفظي، ولكنه كان أول من استطاع أن يترجمه إلى هجوم فعلى على أراضي الولايات المتحدة؛ هجوم فاجأ الأمريكيين وأشعرهم، ولو للحظات، بالعجز. قبل أن يحدث ذلك، كان بإمكان الأمريكيين تجاهل الهجوم اللفظي المنتشر في العالم باعتباره ثرثرة حمقى. ولكن الآن أصبح الحمقى أشرارًا، ثم إن الأشرار نجحوا من البداية وكانت تلك هى الصدمة الكبرى الثانية. كان من المفترض أن نكون في وضع من يمكنه تجاهل مثل هذه الانتقادات لأننا غير معرضين لهذا الخطر بالضرورة، ولكننا اكتشفنا أن الأمر ليس كذلك.

كثيرًا ما تردد أن العالم لن يعود أبدًا إلى ما كان عليه قبل الحادى عشر من سبتمبر؛ وأعتقد أنها مبالغة بلهاء، ولكن ما هو صحيح هو أن نفسية الأمريكيين قد لا تعود أبدًا كما كانت عليه، فحدوث ما لم يكن متصورًا، يجعل بالإمكان تصور أى شيء، والاعتداء المباشر على البر الأمريكي الرئيسى على يد حفنة من الأفراد لم يكن أبدًا أمرًا يمكن تصوره. الآن قد اضطررنا لفتح مكتب للأمن الداخلى؛ والآن يناقش البيتاجون ضرورة إنشاء

ما يسمونه منطقة قيادة، وهى هيكل عسكري كان حتى اليوم يعنى بحدود المناطق خارج الولايات المتحدة يغطى بقية بها يغطى الولايات المتحدة نفسها.

و فوق ذلك أننا قد أدخلنا الآن كلمة «الإرهابيين» إلى قاموسنا. فى الخمسينيات كان مصطلح «الشيوعيين» مستخدماً استخداماً واسعاً ولم يكن يشمل أعضاء الأحزاب الشيوعية ومن يعتبرون أنفسهم أو يعتبرهم الآخرون «رفاق طريق» فحسب بل حتى من لم يكونوا يظهرون «حماسة» كافية لتطوير قنبلة هيدروجينية. كان ذلك هو المهمة الخاصة التى دفعت لجنة الطاقة الذرية الأمريكية فى عام 1953 إلى تعليق الحصانة الأمنية لجاي روبرت أوبنهايمر، وهو الشخص نفسه الذى كان يعرف ويلقب حتى ذلك الحين شرفياً بـ «أبو القنبلة الذرية».

أصبح الآن لمصطلح «الإرهاب» المعنى الموسع نفسه. فى نوفمبر عام 2001 كنت أشاهد المسلسل التليفزيونى Law and Order (القانون والنظام)، وكانت حبكة الحلقة تدور عن إحراق مبنى كان تحت الإنشاء. القصة هى أن المقاتل كان قد تسلم قطعة الأرض من المدينة وكانت فى الأصل حديقة يتولى سكان الحى العناية بها. كانت هناك معارضة من الأهالى لإقامة المبنى؛ فقررت مجموعة من الشباب تعرف بـ «نشطاء البيئة» أن تقوم بإحراق المبنى احتجاجاً؛ لكن ما عقد الأمر أنهم لم يكونوا على علم بوجود شخص ما بداخله فمات فى الحريق، وينتهى الأمر بالقبض على المحرقين وإدانتهم. ما هو مثير فى هذه القصة التافهة هو أنه طوال الحلقة تتكرر الإشارة للمحرقين بالإرهابيين. بأى تعريف لمصطلح «إرهابى» فإن استخدامه فى هذه الحالة يعتبر تزيّداً. ولكن لا يهم! تم استخدامه وسوف يستمر.

نحن أرض الحرية، ولكننا نسمع اليوم أصواتاً - فى الحكومة والصحافة ومن بين أفراد الشعب عامة - تقول إننا أسرفنا فى منح الحرية لغير المواطنين خاصة أن الإرهابيين استغلوا حريتنا، ولذلك يقال إن امتيازات الحرية لا بد من أن تفسح الطريق أمام

متطلباتنا الأمنية. على سبيل المثال، يقلقنا أننا إذا قبضنا على «إرهابيين» وحاكمتناهم فيسكون لهم بذلك منبر علني، فقد لا يدانون وإذا أدينوا ريباً لا يحكم عليهم بالإعدام، ولذلك بهدف ضمان عدم وقوع أى من هذه الاحتمالات أقمنا محاكم عسكرية نتعقد بأمر من الرئيس ويحدد قواعدها وحده. فى الأصل لم يكن للمتهم حق الاستئناف أمام أى جهة وكانت المحاكم ستعقد فى سرية تامة وستمكن مع ذلك من التوصل إلى حكم سريع، ويفترض أن يكون بالإعدام. أما درجة ضمان الحفاظ على حقوق الدفاع العادية فهازالت مفتوحة، وهذا يلقي استحساناً كبيراً فى بلادنا، أرض الحرية.

كما صرحنا علناً أننا نعتبر أن الاعتداء على أمريكا اعتداء على مثلنا وعلى الحضارة ذاتها. ونرى أن اعتداء كهذا لا يتفق مع الضمير. نحن مصممون على أن نتصرف فى الحرب العالمية ضد الإرهاب، ضد الإرهابيين وكل أولئك الذين يقدمون لهم المأوى والدعم. نحن عاقدون العزم على أن نبين أننا وسوف نظل، رغم هذا الاعتداء، أعظم بلد فى العالم، ولكى نثبت ذلك، لا يطلب رئيسنا منا تقديم توضيحات فردية ولا توضيحية بسيطة كدفع مزيد من الضرائب، بل أن نستمر بالأحرى فى حياتنا كالمعتاد، والمتوقع منا أن نوافق دون تحفظ على أى عمل تقوم به حكومتنا أو قواتنا المسلحة، حتى إذا كان أمراً غير عادى.

مدى «عدم التحفظ» هذا، يمكن أن نراه فى الشجب الواسع لمن يحاولون «شرح» أسباب وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فالشرح يعتبر تبريراً وتأييداً فعلياً للإرهاب. أصدر المجلس الأمريكى للأمناء والخريجين (ACTA)، وهى منظمة أسستها لين تشينى والسيناتور جوزيف ليبرمان، فى نوفمبر عام 2001 كتيباً بعنوان «الدفاع عن الحضارة: كيف نخذل جامعاتنا أمريكا وما يمكن عمله حيال ذلك»⁽²⁾. إنه كتيب صغير يطرح فكرته بإيجاز لافت. يقول إن «أساتذة كليتنا وجامعاتنا هم الحلقة الضعيفة فى رد أمريكا على الاعتداء»، ويمضى فى تحليله: «نادرًا ما ذكر الأساتذة علناً البطولة، نادرًا

ما ناقشوا الفوارق بين الخير والشر وطبيعة النظام السياسى الغربى أو حسنات المجتمع الحر. رسالتهم العامة عن الوطنية مقتضبة ومستفيضة فى جلد الذات، لقد كانت رسالة الأكاديميين: ألقوا اللوم على أمريكا أولاً!

والجزء الأكبر من الكتيب ملحق به 117 اقتباساً، يستشهد بها المؤلفون توضيحاً لوجهة نظرهم، وهى لا تضم تصريحات لأشخاص مثل نعوم تشومسكى وچيسى چاكسون فحسب ولكن تستهدف كذلك أناساً أقل استهدافاً لمثل هذا الشجب، كعميد كلية ودرو ويلسون بجامعة پرينستون وهو نائب وزير خارجية سابق. باختصار فإن مؤلفى الكتاب كانوا يستهدفون فئة عريضة.

اتضح الآن أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر وإن لم تغير الحقائق الجيوسياسية الأساسية للعالم المعاصر، فقد يكون لها أثر باق على الهياكل السياسية الأمريكية، وسيتبين مدى هذا الأثر مع الوقت. إلا أنه يبدو أن دهشة الأمريكيين التى تحدثت عنها والمتمثلة فى أسئلة لماذا حدث ما حدث؟ وكيف كان له أن يحدث؟ هى دهشة لا نشجع أن نتفاعل معها، ليس فى الوقت الحالى على الأقل.

كما أن برجى مركز التجارة العالمى مجاز للاعتداء على أمريكا. لقد بنيا بمهارة هندسية عالية. كان من المفترض أن يكونا محصنين ضد أى نوع من التخريب عن طريق الخطأ أو القصد يمكن أن يطرا على البال. ومع ذلك واضح أنه لم يكن لأحد أن يتخيل أبداً أن طيارتين مزدوتين بالوقود يمكن أن تصطدما عمداً بالبرجين وأن تصيبا المبنيين بدقة عند نقطة هى 20% من طولها هبوطاً من أعلى، لتحدث أكبر قدر من الدمار. كما لم يتوقع أحد أن ينهار المبنيان ببطء على مرأى من الجميع آخذين معهما مباني أخرى مجاورة. لم يتوقع أحد أبداً أن النيران التى أشعلها الانهيار ستظل مشتعلة شهوراً بعدها. قد تستطيع الولايات المتحدة أن تتأثر للاعتداء ولكنها لن تستطيع أن تلغيه من ذاكرتها. هكذا يتضح أن التكنولوجيا ليست درعاً واقية.

ثالثاً : أمريكا والنفوذ العالمى

كانت مناهضة الكاثوليكية إبان تطورها (فى القرن الثامن عشر فى بريطانيا العظمى) تؤدى وظيفة جدلية، لافتة الانتباه لاستبداد الأنظمة الكاثوليكية وخرافاتها وقمعها العسكرى وقررها المادى لتلقى مزيداً من الضوء على الحريات الأنجلو بريطانية المقترضة وكذا التفوق البحرى والرخاء الزراعى والتجارى وبالتالى شكل أكثر تفوقاً للإمبراطورية.

LINDA COLLEY,

«Multiple Kingdoms»

أبدأ بهذا الاقتباس من ليندا كولى⁽³⁾ لىذكرنا بأن الولايات المتحدة ليست هى أول قوة مهيمنة فى تاريخ النظام العالمى الحديث بل لعلها الثالثة، وأن للهيمنة قواعدها الثقافية كما أن لها نقاط ضعفها. إحدى القواعد الثقافية هى أن الخط من شأن الآخرين لا غنى عنه لطمأننة الذات الداخلية لتمكنها من الممارسة الفعالة للنفوذ العالمى.

لا شىء يعمى البصر كالنجاح، وقد كان للولايات المتحدة نصيبها من النجاح على مدار المائتى عام الماضية، ويبدو من توابع النجاح المؤذية أنه يؤدى حتماً إلى قناعة بأنه حتماً سيدوم. النجاح ليس مرشداً جيداً إلى سياسة حكيمة، فالفشل على الأقل كثيراً ما يحث على التأمل؛ وهذا ما لا يفعله النجاح إلا نادراً.

قبل خمسين عاماً كانت الهيمنة الأمريكية فى النظام العالمى مؤسسة على اقتران كفاءة إنتاجية تفوق كفاءة أى من المنافسين كثيراً، بأجندة سياسية عالمية صادق عليها بشدة حلفاؤها فى أوروبا وآسيا، بتفوق عسكرى. واليوم تواجه الكفاءة الإنتاجية للشركات الأمريكية منافسة واسعة وبالأخص من شركات أقرب حلفاؤها؛ ونتيجة لذلك لم تعد أجندة الولايات المتحدة السياسية العالمية تلقى هذا التأييد، وكثيراً ما يعارضها

حلفائها علناً وبخاصة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي. المتبقى في الوقت الحالى هو التفوق العسكرى.

يجدر تأمل أهداف السياسة الأمريكية الخارجية التى اتبعتها الحكومات الأمريكية المتعاقبة فى الخمسين عامًا الماضية، فمن الواضح أن الولايات المتحدة انشغلت بأخطار من حكومات كانت تعتبرها معادية للمصالح الأمريكية أو على الأقل غير ودية. لا عيب فى ذلك ولا هو شىء غير عادى، فهو متسق مع السياسة الخارجية لأى دولة فى النظام العالمى الحديث وخاصة إذا كانت دولة قوية، ولكن السؤال هو كيف ارتأت الولايات المتحدة أن تتعامل مع مثل هذه الأخطار.

فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة تبدو من القوة حيث تستطيع، دون مشقة وباستخدام أقل قدر من العنف، إما أن تحيد الحكومات التى لا تروق لها (ما نسميه الاحتواء)، أو إذا كانت الحكومات ضعيفة أن تسقطها بواسطة قوى داخلية تدعمها حكومة الولايات المتحدة سرًا، ومع اللجوء أحيانًا إلى قليل من دبلوماسية التهديد القديمة.

كان التحديد هو الوسيلة المستخدمة فى مواجهة العالم الشيوعى. لم تسع الولايات المتحدة لقلب الاتحاد السوفيتي أو أى من النظم التابعة له فى شرق ووسط أوروبا، لم تحاول ذلك أساسًا لأنها لم تكن فى وضع عسكرى يسمح لها بتنفيذ ذلك دون مقاومة متوقعة من حكومة الاتحاد السوفيتي. دخلت الولايات المتحدة، بدلًا من ذلك، فى اتفاق ضمنى مع الاتحاد السوفيتي، وهو اتفاق بالطاء، بأنها لن تحاول ذلك، فى مقابل تعهد من الاتحاد السوفيتي بأنه لن يحاول أن يوسع منطقته. إلا أن الاتفاق لم يكن لينطبق على شرق آسيا حيث لم تكن هناك قوات سوفيتية بسبب إصرار الأنظمة الشيوعية فى الصين وكوريا الشمالية على ذلك فى المقام الأول. الولايات المتحدة حاولت بالفعل أن تسقط هذه الأنظمة وكذا النظام فى فيتنام ولكنها لم تفعل وتركزت هذه المحاولات الفاشلة ندبة كبيرة على الرأى الأمريكى العام.

إلا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تفرض إرادتها في باقى العالم، وهذا ما فعلته دون مبالاة. تذكروا إيران فى عام 1953 وجواتيمالا فى عام 1954 ولبنان فى عام 1956 وجمهورية الدومينيكان فى عام 1965 وتشيلي فى عام 1973، فانقلاب الجنرال بينوشيه ضد حكومة سلفادور الليندى، المنتخب فى اقتراع حر، بمساندة فعالة من الحكومة الأمريكية وقع فى الحادى عشر من سبتمبر. لا أدرى ما إذا كان أسامة بن لادن وأتباعه على دراية بهذه المصادفة فى التواريخ إلا أنها تحمل رمزية سيلا حظها العديدون، وبالأخص فى أمريكا اللاتينية، كما أنها تشير لمجاز آخر لبرجى مركز التجارة العالمى ؛ فالبرجان إنجاز تكنولوجى رائع ولكن الإنجازات التكنولوجية قابلة للاستنساخ وهو ما يحدث، فقد قلد الماليزيون البرجين هندسيًا بالفعل ويجرى حاليًا بناء ناطحة سحاب أكبر فى شانغهاى. الرموز أيضًا يمكن أن تستنسخ، فالآن أصبح لنا مناسبتان ينعيهما الضحايا فى الحادى عشر من سبتمبر.

فى سبعينيات القرن العشرين تغيرت أساليب السياسة الأمريكية الخارجية بل كان لابد لها من أن تتغير. كانت تشيلي هى الواقعة الكبرى الأخيرة التى استطاعت فيها الولايات المتحدة أن تبدل الحكومات حسب ذوقها بكل تلك الاستهانة. (ولم أحص حالة جرينادا ولا حالة باناما وهى بلاد صغيرة جدًا لا تملك آلية جادة للدفاع العسكرى). كان السبب وراء هذا التغير هو نهاية السيطرة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد العالمى المقرونة بالهزيمة العسكرية للولايات المتحدة فى فيتنام ؛ فالواقع الجيو سياسى كان قد تغير ولم يعد بإمكان الحكومة الأمريكية أن تركز على المحافظة على نفوذها ناهيك عن توسيعه، وبدلًا من ذلك أصبح هدفها الرئيسى هو الحيلولة دون تآكل قوتها بوتيرة أسرع من اللازم - سواء فى الاقتصاد العالمى أو الناحية العسكرية.

على صعيد الاقتصاد العالمى، لم تواجه الولايات المتحدة خطى منافسيها المتسارعة فى أوروبا الغربية واليابان فحسب، ولكن أيضًا ذلك النجاح البادى للسياسات التنموية فى معظم أنحاء العالم ؛ وهى سياسات صممت خصيصًا لكبح قدرة بلاد منطقة المركز لتراكم رأس المال على حساب، كما كان ينظر للأمر، دول الأطراف. الجدير بالذكر أن

الأمم المتحدة أعلنت السبعينيات «عقدًا للتنمية» وكثر الكلام آنذاك عن قيام «نظام اقتصادى عالمى جديد» وتحديث اليونيسكو عن إقامة «نظام معلومات عالمى جديد». كما شهدت السبعينيات أيضًا الارتفاعين الشهيرين فى أسعار نفط الأوبك اللذين أثارا موجات فزع بين الجمهور الأمريكى.

كان الموقف الأمريكى حيال كل هذه التحركات إما الشعور بقلق مبهم أو المعارضة الصريحة. عالميًا، أطلقت تحركات مضادة، من بينها التشدد الصارم للنيلولبراليين وما يسمى توافق واشنطن وتحويل الجات GATT (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة) إلى منظمة التجارة العالمية ومؤتمرات دافوس ونشر مفهوم العولمة ومعه بالتالى شعار TINA (there is no alternative) «لا بديل». جماع كل هذه الجهود وصل إلى تفكيك السياسات «التنمية» حول العالم وخصوصًا فى المناطق الطرفية للاقتصاد العالمى. وفى الأجل القصير، أى من الثمانينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين، بدت هذه التحركات المضادة، التى قادتها الحكومة الأمريكية، ناجحة.

هذه السياسات على صعيد الاقتصاد العالمى كانت متلائمة مع سياسة عسكرية عالمية متشبثة يمكن تلخيصها فى سياسة «عدم الانتشار». عزمت الولايات المتحدة، بعد نجاحها فى صنع أول قنبلة ذرية فى عام 1945، على أن تظل محتكرة لهذه الأسلحة الفتاكة، وكانت مستعدة لتدخل فى هذا الاحتكار شريكها الصغرى الوفية بريطانيا العظمى ولكن لا أحد سواها. ونعلم بالطبع أن «القوى العظمى» الأخرى تجاهلت ذلك ببساطة، فطور أولًا الاتحاد السوفيتى ثم فرنسا ثم الصين قدرات نووية؛ ثم لحقت بها الهند وبعد ذلك باكستان وكذا جنوب أفريقيا. ولم تعترف حكومة الفصل العنصرى بذلك إلا بعد خروجها من السلطة، وحرصت على تفكيك ترسانتها قبل أن تسلم السلطة خلفها، الأكثر ديمقراطية، وهى حكومة الأغلبية السوداء الأفريقية. وكذلك فعلت إسرائيل رغم إنكارها الدائم علنًا. ثم هناك القوى «شبه» النووية،

هذا إذا كان بالإمكان تصنيفها كذلك - كوريا الشمالية وإيران والعراق (التي قصفت إسرائيل منشآتها في الثمانينيات حتى نقيها ضمن هذه الفئة) وليبيا وربما الأرجنتين، بالإضافة إلى الدول السوفيتية السابقة التي ورثت قدرات نووية - أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. بجانب هذا لابد أن تضاف تكنولوجيا قاتلة أخرى من أسلحة بيولوجية وكيميائية وهي أسهل كثيرًا في التصنيع والتخزين والاستخدام، حتى إننا لا نعرف العدد الأكيد للبلدان التي تمتلك بعض هذه القدرات أو الكثير منها، في هذه المجالات.

كان للولايات المتحدة سياسة بسيطة وصريحة، فقد تريد بكل الطرق، بالقوة أو بالرشوة، أن تنكر على كل الناس حق حيازة هذه الأسلحة. يبدو جليًا أنها لم تنجح، ولكن الجهود التي بذلتها على مدى السنوات الماضية قد أبطأت على الأقل عملية الانتشار. إلا أن هناك حيلة أخرى في السياسة الأمريكية ؛ فبقدر ما تحاول أن توظف اتفاقات دولية للحد من الانتشار، تحاول في الوقت نفسه ألا تربط نفسها بمثل هذه القيود أو أن يكون ذلك بأقل قدر ممكن ؛ فقد أوضحت الحكومة الأمريكية أنها سوف تستنكر أيًا من هذه القيود كلما ارتأت ذلك ضروريًا، في حين أنها تشجب أي حكومة أخرى تسعى لفعل الشيء نفسه.

يبدو أن عدم الانتشار، سياسة، محكوم عليها بالفشل على المدى الطويل وربما على المدى المتوسط. أقصى ما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله في الخمسة والعشرين عامًا المقبلة هو إبطاء العملية بعض الشيء. إلا أن هناك مسألة أخلاقية وسياسية كذلك ؛ الولايات المتحدة تثق في نفسها ولا تثق في سواها، وتريد حكومتها أن تفتش مواقع كوريا الشمالية لترى ما إذا كانت تحرق هذه القواعد، ولكنها لا تعطي الأمم المتحدة ولا أي جهة أخرى حق تفتيش المواقع الأمريكية. الولايات المتحدة تثق في حكمتها هي في الاستخدام الحكيم لهذه الأسلحة دفاعًا عن الحرية (وهو مفهوم يتطابق فيها يبدو مع المصالح القومية الأمريكية)، وتفترض أن غيرها قد ينوى استخدامها ضد الحرية (وهنا أيضًا يتطابق المفهوم مع المصالح القومية الأمريكية).

وأنا شخصيًا لا أثق في أن حكومة يمكن أن تستخدم هذه الأسلحة استخدامًا حكيماً ؛ ويسعدني حظرها كلها ولكنى لا أعتقد أن هذا يمكن تنفيذه فعلاً في ظل النظام الحالي بين الدول. ولذلك أمتنع عن إضفاء صفة أخلاقية على هذا الموضوع، لأن هذا يفتح باب النفاق. وفي حين يقول أحد الواقعيين الجدد (وأغلب الظن أنى منهم) على سبيل السخرية أن كل الحكومات منافقة، إلا أن الأعداء الأخلاقية لها أثر سلبي جدًا إذا أريد الحصول على دعم الدول الأخرى بناءً على مقارنة حسنات نسبية.

رابعاً : أمريكا : المثل مقابل الامتيازات

«أن نقول إن الحضارة العالمية قائمة بالفعل، فذلك عدم رؤية متعمد للواقع الحالي، وما هو أسوأ هو تنفيه الغاية وعرقلة تحقق عالمية حقيقية في المستقبل».

CHINUA ACHEBE ⁽⁴⁾

«من الخطأ المقابلة بين العولمة والأعراف المحلية : فالعولمة تحيى التقاليد المحلية بطريقة مباشرة، إنها تزدهر بها بمعنى الكلمة، ولذا فعكس العولمة ليس المحلية وإنما العالمية».

SLAVOJ ZIZEK ⁽⁵⁾

إن قصة الولايات المتحدة مع النفوذ العالمى يمكن تلخيصها ببساطة شديدة في هذا التوقيت : أنا لا أعتقد أن أمريكا والأمريكيين هم سبب كل المأسى والظلم في العالم ؛ ما أعتقد أنه المستفيد الأول منها، وهذه هى مشكلة الولايات المتحدة الأساسية كدولة وسط عالم من الدول.

يجلو للأمريكيين وخاصة الساسة ووكلاء الدعاية الكلام عن مثلنا. في إعلان عن الكتاب «الأكثر مبيعاً» لمضيف برنامج كريس ماثيوز وعنوانه «والآن دعونى أقل لكم ما أظنه بالفعل» تقدم هذه النبذة : «عندما تفكر في الأمر نجد أننا، نحن الأمريكيين، مختلفون. ف «الحرية» ليست مجرد كلمة تجدها في وثائقنا ؛ إنها في روحنا، روح رعاية

البقر»⁽⁶⁾. - «روح رعاة البقر» لم أجد تعبيرًا أفضل، قد تكون مثلنا خاصة، ولكن هؤلاء الذين يذكروننا بها لا يحبون التحدث عن مزاياها التي قد تكون خاصة أيضًا. بل إنهم يشجبون من يتحدث عنها. ولكن المثل ملازمة للامتيازات؛ قد تبدو متعارضة، إلا أنها تفترض بعضها البعض مسبقًا.

لست واحدًا ممن يزرون بالمثل الأمريكية، فأنا أجدها رائعة، بل منعشة. أعتز وأستشهد بها وأؤيدها. عندك مثلًا التعديل الأول للدستور الأمريكي - وهو شيء يتم التذكير به عن حق في كل الاحتفالات المناسبة باعتباره تجسيدًا للمثل الأمريكية. ولكن دعونا نستدع شيئين عن التعديل: أولاً، أنه لم يكن جزءًا أصليًا في الدستور، بمعنى أنه لم يعتبر مبدأ تأسيسيًا، وكثيرًا ما أظهرت استفتاءات الرأي أن أغلبية الجمهور الأمريكي قد يرغب في تغيير هذه الضمانات أو الإنقاص منها أو إلغاؤها، كليًا أو جزئيًا، أيضًا في الأوقات الطبيعية المزعومة. عندما نكون في حالة «حرب» مثل «الحرب على الإرهاب» لن نعول على الحكومة الأمريكية ولا الشعب الأمريكي ليدافعوا عن هذه المثل؛ ولا المحكمة العليا يمكن الاعتماد عليها للتمسك بها في حالة «طوارئ». مثل هذا الدفاع متروك بشكل كبير لاتحاد الحريات المدنية الأمريكية، وهي منظمة مهيبة يدعمها، في أفضل أحوالها، أقلية من بين الرأي العام والعضوية فيها لمرشح في انتخاب عام، كثيرًا ما يعتبر سببًا لعدم التصويت لهذا المرشح. لذا فأنا مع حرية التعبير وحرية العقيدة وسائر الحريات الأخرى ولكنني أحيانًا أتساءل ما إذا كانت أمريكا كذلك؟

والسبب ليس أن روحًا قولتيرية^(*) تنقص الشعب الأمريكي، وإنما لأننا نخشى أحيانًا تعرض امتيازاتنا لخطر التآكل أو الاختفاء. في مثل هذه الحالات يضع أغلب الناس الامتيازات قبل المثل. مرة أخرى الأمريكيون ليسوا بمختلفين في هذا عن غيرهم ولكنهم ببساطة أكثر نفوذًا ولديهم امتيازات أكثر. الأمريكيون لديهم حرية أكبر في التحلي بالمثل لأنهم أكثر حرية في تجاهلها. لديهم القدرة على سحق روح رعاة البقر في داخلهم.

(*) نسبة إلى فولتير.

السؤال المطروح على الأمريكيين في الحقيقة هو الآتي : إذا كانت الهيمنة الأمريكية في انحسار بطيء، وهذا ما أعتقد دون شك، فهل سنخسر المثل لأن نفوذنا في سحقتها أصبح أقل؟ هل سنقيم، بروح رعاة البقر، أسلاكًا شائكة حول مزرعتنا القومية لحماية امتيازاتنا المهددة بالتقلص وكأنها لا تستطيع أن تهرب من بين الأسلاك الشائكة؟ دعوني أقترح مجازًا آخر من وحى البرجين. الأبراج المدمرة يمكن أن يعاد بناؤها. ولكن هل نعيد بناءها كما كانت؟ - بالثقة ذاتها من أننا سنصل للنجوم وأنا على صواب؟ بالقدر نفسه من اليقين بأنه سينظر إليها باعتبارها منارة العالم؟ أم هل سنعيد البناء بطرق أخرى، بعد تفكير متأن فيما نحتاجه حقًا، وما هو ممكن فعليًا بالنسبة لنا وما هو مرغوب فعليًا؟

ومن هم «نحن»؟ إذا ما تابع أحد التصريحات التي أدلى بها المدعى العام چون أشكروفت، والتي أيدها آخرون كثيرون في الحكومة الأمريكية والصحافة ومن بين الرأي العام، يجد أن «نحن» لم تعد عائدة على كل واحد في الولايات المتحدة ولا على كل من لديه إقامة قانونية بها، إنما على المواطنين الأمريكيين فقط؛ ولنا أن نتساءل ما إذا كانت «نحن» قد تشهد مزيدًا من التضيق في المستقبل القريب؟ فكما يشير سلافوج زيزيك العولة ليست نقيض المحلية، إنها تزدهر بها، بالأخص محلية الأقوياء. فالـ «نحن» لا يعد ضربًا من خيال الإنسان العاقل؛ فهل الإنسان إذن على هذا القدر من العقل؟

خامسًا : أمريكا من اليقين إلى اللايقين

«يجب النظر إلى ثورة داروين كنموذج لتبديل التنوع بالجوهر على أنها الفئة المركزية للحقيقة المحايدة.

...وما قد يكون أكثر إثارة من الانقلاب الكامل

أو «التغير الكبير»، في مفهومنا عن الواقع : التغير، في

عالم أفلاطون، صدفة في حين أن الجوهر يسجل واقعاً
أعلى ؛ وفي انقلاب داروين نقدر التغيير باعتباره واقعاً
حاسماً (دنيوياً محسوساً) في حين أن المتوسطات (وهي
أقرب مقارنة عملية للـ «جواهر») تصبح تجريداً عقلياً.

STEPHEN J. GOULD⁽⁷⁾

«حقاً إن الطبيعة مقترنة بخلق جديد غير متوقع
حيث يكون الممكن أكثر ثراء من الواقعي.»

ILYA PRIGOGINE⁽⁸⁾

ظل الرئيس بوش يطمئن الشعب الأمريكي بشأن يقين مستقبله، وهو الشيء الخارج
عن يديه تماماً، فمستقبل الولايات المتحدة ومستقبل العالم على المدى القصير وأكثر منه
على المدى المتوسط لا يقين فيه على الإطلاق. قد نرغب في التيقن من امتيازاتنا ؛ ولكن
اليقين يصبح غير مرغوب فيه إذا شعرنا أن الامتيازات مصيرها الاضمحلال وربما
الزوال. ولو أنه كان من المؤكد أن أمثال أسامة بن لادن في العالم سيتشرون في كل
المعسكرات، فمن سيفرح بمثل هذا اليقين؟

أعود للسؤال الذي طرحته من قبل كأحد الألفاظ التي تحير الأمريكيين في هذه
اللحظة : ما الذي يجب عمله وما الذي يمكن عمله حتى لا يتكرر حادث مثل الحادي
عشر من سبتمبر بل لكي يستحيل تكراره؟ الإجابة المقدمة هي أن ما سيؤ من هذا هو
استخدام الحكومة الأمريكية لقوتها الساحقة والقوة العسكرية في الأساس. صحيح أن
قادتنا من الحصافة بحيث إنهم يذكروننا أن هذا سوف يستغرق بعض الوقت، لكنهم
لا يترددون في تقديم التأكيدات على المدى المتوسط. حتى هذه اللحظة يبدو أن الشعب
الأمريكي مستعد لاختبار هذه الفرضية. فإذا كانت الحكومة الأمريكية قد تلقت أي
نقد بعد الحادي عشر من سبتمبر مباشرة، فإن أغلبية جاء ممن يعتقدون أن استعراضها
لقوتها العسكرية لم يكن كافياً. هناك مجموعات ذات شأن كانت تمارس الضغوط على

الحكومة الأمريكية لتتجراً أكثر - أن تقوم بعمليات عسكرية ضد العراق، وقد يضيف البعض إيران وسوريا والسودان وفلسطين وكوريا الشمالية. ولماذا لا تكون كوبا هي التالية؟ وهناك أيضاً البعض ممن يقولون إن على الجنرالات المترددين أن يتقاعدوا ليفسحوا الطريق لمحاربين أكثر شباباً وعنفواناً. وهناك من يعتقدون أن من دورهم أن يعجلوا بهر مجدودن.

ثمة حجتان يمكن أن نتصدى بهما لهذا؛ إحداهما أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تنصرف في حرب عسكرية عالمية كهذه، وثانيهما أن الولايات المتحدة لا ترغب بالتأكيد، لنفسها أولاً، في تحمل التبعات الأخلاقية التي ستتبع محاولة إشعال نيران الحرب، ولحسن الحظ لسنا مضطرين للاختيار بين الواقعية والمثالية، فليس مما يقلل من شأن قيمنا الأخلاقية أنها تستند إلى فطرة سليمة.

بعد الحرب الأهلية، قضت الولايات المتحدة نحو ثمانين عاماً في سعى وراء قدرها الجلى. طوال ذلك الوقت، لم تحدد ما إذا كانت تفضل أن تكون قوة انعزالية أو إمبريالية، بعد وصولها أخيراً، في عام 1945، للهيمنة على النظام العالمى، عندما (بتعبير شكسبير) لم تحقق العظمة بل إن العظمة فرضت عليها فرضاً، لم يكن الشعب الأمريكى مهياً تماماً للدور الذى أصبح عليه أن يلعبه. لقد قضينا ثلاثين عاماً نتعلم كيف «نتولى مسئولياتنا» في العالم، وبعد أن تعلمنا بشكل معقول، بدأت هيمنتنا تهبط من قمته.

بقينا مصريين في الثلاثين عاماً الماضية وبصوت عال، أننا مازلنا مهيمينين وأن على الكل أن يستمر في الاعتراف بذلك. إذا كان المرء حقاً مهيمناً فلن يكون بحاجة إلى أن يطلب ذلك. لقد أضعنا الثلاثين عاماً الماضية وما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله الآن هو أن تتعلم كيف تتكيف مع الواقع الجديد، واقع أنها لم يعد لديها القدرة على أن تقرر بمفردها ما هو صالح للجميع. ربما لا تكون حتى في موقف يمكنها من أن تقرر بمفردها ما هو صالح لها. عليها أن تتفاهم مع العالم. أسامة بن لادن ليس هو من يجب أن نقيم حواراً معه. علينا أن نبدأ بأصدقائنا وحلفائنا المقربين، مع كندا والمكسيك ومع

أوروبا ومع اليابان، ويعد أن ندرب أنفسنا على الاستماع إليهم وأن نصدق أنهم أيضًا لهم مثل ومصالح وأنهم أيضًا لديهم أفكار وآمال وتطلعات، عندئذ، وليس قبل ذلك، سنكون مستعدين للحوار مع بقية العالم أو بمعنى أدق أغلبية العالم.

لن يكون هذا الحوار، عندما ندخل فيه، حوارًا سهلاً أو حتى سارًا؛ فهم سيطلبون منا أن نتخلى عن بعض الامتيازات، سيطلبون منا أن نطبق مثلنا، سيطلبون منا أن نتعلم. قبل خمسين عامًا دعا الشاعر والسياسي الإفريقي العظيم ليوبولد سيدار سنغور العالم أن يأتي إلى «ملتقى العطاء والاستقبال». الأمريكيون يعرفون الذي عليهم أن يعطوه في مثل هذا الملتقى. ولكن هل على بالهم شيء يجبون أن يتلقوه؟

نُدعى هذه الأيام إلى العودة للقيم الروحية، وكأننا التزمنا بها يومًا. ولكن ما هذه القيم؟ دعوني أذكركم: في التعاليم المسيحية مقولة (إنجيل متى 19:24) «إن مرور جمل من ثقب إبرة أسير من أن يدخل غنى إلى ملكوت الله» وفي التعاليم اليهودية يقول لنا هيليل: تفعل بالآخرين ما عملتم لهم القيام لكم. وفي التعاليم الإسلامية يقول لنا القرآن (52. 36) ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُؤْقِنُونَ﴾. فهل هذه هي قيمنا؟

ليس هناك موروث أمريكي واحد أو حتى مجموعة قيم أمريكية واحدة. هناك، منذ الأبد، أكثر من أمريكا. وكل منا يتذكر أمريكا التي يفضلها وتستهو به. أمريكا العبودية والعنصرية موروث أمريكي أصيل ولا يزال في أعماقنا. أمريكا الفردانية الحدودية والمتهورين حاملي السلاح موروث أمريكي أصيل ولا يزال في أعماقنا. أمريكا بارونات اللصوص وأعمالهم الخيرية للأطفال موروث أمريكي أصيل ولا يزال في أعماقنا. أمريكا عمال العالم الصناعيين وقضاياها ياركت^(*)، وهي مناسبة يحتفى بها حول العالم إلا في أمريكا، موروث أمريكي أصيل ولا يزال في أعماقنا.

خطبة سوچورنر تروث «أألسن امرأة؟» التي ألقته في عام 1851 في مؤتمر لحقوق المرأة هي من التراث الأمريكي، وهكذا المنادون بمنح المرأة حق الاقتراع في أواخر

(*) المقصود عيد العمال. (الترجمة)

القرن التاسع عشر حتى لا تميل كفة الأصوات لصالح السود والمهاجرين. أمريكا التي ترحب بالمهاجرين وأمريكا التي ترفضهم تراث أمريكي. أمريكا التي توحد الإرادة الوطنية وأمريكا التي ترفض الاشتباكات الحربية كلاهما تراث أمريكي. أمريكا المساواة وأمريكا التفرقة كلاهما تراث أمريكي. لا منطق ولا فهم. وكما يذكرنا جولد إن التنوع، وليس الجوهر، هو لب الحقيقة. والسؤال هو هل سيقبل التنوع بينما أم سيزيد أم سيقى على حاله، فهو يبدو لي عاليًا على نحو استثنائي في هذه اللحظة.

أسامة بن لادن سينسى قريبًا، ولكن هذا النوع من العنف السياسى الذى نسميه الإرهاب من المؤكد أنه سيعطل معنا في الثلاثين إلى الخمسين عامًا الآتية. إن الإرهاب، بلا شك، طريقة غير فعالة لتغيير العالم. فهو لا يحقق شيئًا ويؤدى إلى عنف مضاد وكثيرًا ما يمكن أن يمحو مجموعة الفاعلين المباشرين، ومع ذلك سيتكرر حدوثه. أمريكا التي تستمر في التواصل مع العالم من منطلق تأكيد أحادى الجانب بأنها تمثل الحضارة، سواء فعلت ذلك بالانسحاب الانعزالي، أو بالتدخلية النشيطة، لا يمكن لها أن تعيش في سلام مع العالم ومن ثم لن تعيش في سلام مع نفسها. إن ما نفعله بالعالم، نفعله بأنفسنا. هل لأرض الحرية والامتيازات أن تتعلم، حتى في هبوطها، أن تكون البلد الذى يعامل كل الناس في كل مكان أندادًا؟ وهل لنا أن نتعامل ندًا لند في النظام العالمى إذا كنا لا نتعامل مع أنداد لنا بداخل حدودنا؟

ماذا نختار أن نفعل الآن؟ لدى خياراتي المفضلة ولكنتى لا أستطيع، ولا أنتم، أن نتنبأ بما سنفعله. من حسن طالعنا حقًا أننا لا يمكن أن نكون متيقنين من أى من هذه التنبؤات في المستقبل. هذا ما يحفظ لنا خيارًا أخلاقيًا. هذا ما يحفظ لنا المحتمل الأكثر ثراء من الحقيقى، والجلديد غير المتوقع. لقد دخلنا عصرًا فظيعة، عصرًا من النزاعات والشرور يصعب أن نتخيله، ولكننا، مع أسف، يمكن أن نعتاده بسرعة. من السهل أن نسمح لمشاعرنا بأن تتجمد في الصراع من أجل الحياة. ولكن من الأصعب كثيرًا إنقاذ روح رعاة البقر. ولكن في نهاية المطاف هناك الاحتمال، وهو ليس بيقين، لتحقيق عالم

أكثر عقلانية، عالم أكثر مساواة، أكثر ديمقراطية - كونية نتيجة الأخذ والعطاء - كونية تكون عكس العولمة.

آخر مجاز مقرون ببرجى التجارة هو أن هذه الهياكل كانت وتكون وستكون خيارًا. نحن اخترنا أن نبنيها. نحن نختار ما إذا كنا سنعيد بناءها. العوامل التى تدخل فى هذه الخيارات متعددة جدًا، هكذا كانت وهكذا ستكون. نحن نعيد بناء أمريكا. العالم يعيد بناء نفسه. العوامل التى تدخل فى هذه الخيارات متعددة جدًا جدًا، هكذا كانت وهكذا ستكون. هل يمكننا مواصلة تحمل عبئنا الأخلاقى فى خضم لا يقين بأن العالم الذى أقمناه حتى الآن ما هو إلا واحد من ألوف العوالم البديلة الأخرى التى كان يمكن أن نقيمها، وأن العالم الذى سنقيمه فى الثلاثين إلى الخمسين عامًا القادمة الذى قد يكون أو قد لا يكون أفضل، قد يقلل أو قد لا يقلل من التناقض بين مثلنا وامتيازاتنا؟ إن شاء الله.

ملاحظات الكاتب

- (1) Published in *Theory and Society* 21, no. 1 (February 1992):1-28.
- (2) The authors are Jerry L. Martin and Anne Neal.
- (3) " Multiple Kingdoms," *London Review of Books*, 19 July 2001), 91.
- (4) Chinua Achebe, *Home and Exile* (New York: Anchor Books, 2000), 91.
- (5) Slavoj Zizek, *On Belief* (New York: Routledge, 2001), 152.
- (6) *New York Times*, 28 November 2001, E 8.
- (7) *Full House: The Spread of Excellence from Plato to Darwin* (New York: Three Rivers Press, 1996), 41.
- (8) Ilya Prigogine, *The End of Certainty: Time, Chaos, and the New Laws of Nature* (New York: Free Press, 1997), 72.

الجزء الثالث

الفصل العاشر

اليسار (1) : النظرية والواقع مرة أخرى

هناك حكمة يوغسلافية تقول إن «الشيء الوحيد المؤكد هو المستقبل حيث إن الماضي في تغير مستمر»⁽¹⁾. يعيش اليسار العالمى اليوم ماضيين كادا أن يختفيا تمامًا وبشكل مفاجئ، وهذا شيء مقلق للغاية. أول ماضٍ اختفى هو مسار الثورة الفرنسية، والثانى هو مسار الثورة الروسية؛ كلاهما اختفيا معًا في وقت واحد تقريبًا من ثمانينيات القرن العشرين. دعونى أشرح بدقة ما أعنيه بذلك.

الثورة الفرنسية بالطبع رمز لنظرية عن التاريخ كانت شديدة الانتشار قرنين من الزمن إذ تعدى الإيمان بها حدود اليسار العالمى كثيرًا، كما شاطر نظرية التاريخ هذه أغلب الوسط الليبرالى العالمى واليوم يشاطرها جزءاً من اليمين العالمى، ويمكن القول إنها كانت الرؤية السائدة داخل النظام العالمى خلال معظم القرنين التاسع عشر والعشرين. استندت فكرة النظرية على الإيمان بالتقدم والعقلانية الإنسانية الأساسية وأفادت بأنه يمكن رؤية التاريخ باعتبارها عملية خطية صاعدة؛ فقد كان العالم فى

طريقه إلى المجتمع الفاضل، وشكلت الثورة الفرنسية قفزة كبيرة إلى الأمام في هذه العملية وكانت رمزاً لها.

عُرِضَت هذه النظرية بصياغات متنوعة عديدة، فبعض الأشخاص، خاصة في الولايات المتحدة، رغبوا في تبديل الثورة الفرنسية بالثورة الأمريكية في هذا السياق، وآخرون، خاصة من بريطانيا العظمى، ودوا بتبديلها بالثورة البريطانية، كما رغب بعض الناس في إلغاء كل الثورات السياسية، وأن يجعلوا من هذه النظرية عن التاريخ قصة إضفاء دائم للصفة التجارية على عمليات العالم الاقتصادية أو التوسع الثابت لعملياتها الانتخابية أو تحقيق الرسالة التاريخية الظاهرة للدولة (الدولة بمعناها كمصطلح رسمي). ولكن أيًا كانت التفاصيل، فإن كل هذه الصياغات اشتركت في الشعور بأنه لا محالة ولا عودة في التطور التاريخي.

كانت هذه نظرية عن التاريخ مفعمة بالأمل إذ إنها كانت تبشر بنهاية سعيدة؛ فمهما كان الحاضر مروّعاً (مثلما كانت الحال عندما بدا الحظ يحالف ألمانيا النازية أو عندما بدا قمع الاستعمار العنصرى في قمته)، كان يستقى من آمن (وأغلبنا كان يؤمن) السلوان من علمه بأننا زعمنا بأن «التاريخ معنا». كانت نظرية باعثة على الأمل حتى بالنسبة لمن كانوا يتمتعون بالامتيازات لأنهم توقعوا أن يتقاسم كل الناس الامتيازات في النهاية (دون أن يفقد أصحاب الامتيازات الحاليون أيًا منها)، ومن ثم يكف المقموعون عن مضايقة القامعين بشكواهم.

المشكلة الوحيدة المتعلقة بهذه النظرية هي أنها لم تصمد جيداً أمام التجربة العلمية، وهنا يأتي دور الثورة الروسية؛ فقد كانت نوعاً من الملحق للثورة الفرنسية، وكانت رسالتها أن نظرية التاريخ التي رمزت لها الثورة الفرنسية لم تكن مكتملة لأنها لم تصدق سوى فيما يتعلق بتنشيط البروليتاريا (أو الجماهير الشعبية) تحت راية مجموعة متحمسة من الكوادر، منظمة في شكل حزب أو حزب/ دولة؛ وقد سمينا هذا الملحق اللينينية.

كانت اللينينية نظرية عن التاريخ يتبناها اليسار العالمى فقط، بل جزء منه على أكثر تقدير. ومع ذلك من السخف إنكار أن اللينينية باتت تبسط سيطرتها على نسبة كبيرة من سكان العالم، خاصة في الأعوام من 1945 حتى سبعينيات القرن العشرين. وأبرز ما تميزت بها الصيغة اللينينية للعالم هي أنها كانت بالقطع أكثر تفاؤلاً مقارنة بالنموذج النمطى للثورة الفرنسية، وذلك لأن اللينينية قد أصرت على وجود دليل مادى بسيط يمكن إيجاده للتحقق من أن التاريخ كان يتطور كما هو مخطط؛ إذ أصر اللينيونيون على أنه أينما يسيطر حزب لينينى سيطرة دون منازع في دولة، يَكُنْ من الواضح أن هذه الدولة على طريق التقدم التاريخى، فوق أنها لا يمكن أن تعود للوراء. المشكل هو أن الأحزاب اللينينية غالباً ما كانت تمسك بزمام السلطة في مناطق من العالم أقل حظاً، اقتصادياً، ولم تكن الظروف في مثل هذه البلاد دائماً ممتازة. ومع ذلك فالاعتقاد بأن اللينينية ترياق قوى لأى قلق نابع من واقع أن الظروف أو الأحداث المعاشة بداخل بلد يحكمه حزب لينينى، كانت ظروفاً مزرية.

لا حاجة لى هنا أن أردد إلى أى درجة اهتزت كل نظريات التطور في العقدين الماضيين وبالأخص النموذج اللينينى. لا أقول إنه لم يتبق أى أنصار، فهذا غير صحيح، لكنهم لم يعودوا يمثلون نسبة كبيرة من سكان العالم، ذلك يمثل نقلة جيوتقافية ليست صغيرة مما أزعج، كما قلت، اليسار العالمى بشكل خاص، الذى كان قدرهن معظم أوراقه (إن لم يكن كلها) على صحة نموذج الثورة الفرنسية، على الأقل لهذه النظرية عن التاريخ.

لماذا حدثت هذه النقلة؟ اليوم نسمع تفسيرات كثيرة؛ فالتفسير الآتى من الوسط واليمين العالميين هو أن اليسار العالمى قرأ هذه النظرية عن التاريخ قراءة خاطئة، فهي لا تزال صحيحة إلى حد ما، ولكن فقط في حالة إذا ما حددنا أن سمة المجتمع الصالح هي سيادة تدفق دون قيد لعناصر الإنتاج الموجودة كلها في أيد غير حكومية، وبالأخص التدفق الحر لرأس المال. هذه اليوتوبيا تسمى النيوليبرالية ولها شعبية كبيرة بين الساسة والعديد ممن يُسمون عامة المثقفين؛ إلا أنها وهم، كما أنها مخادعة متعمدة انتهت ذروة

تأثيرها فأصبحت جزءاً من الماضى ولا تستحق كل هذا الجدل الذى أثير حولها. أنا أضمن أننا بحلول عام 2010، لن نتذكر هذا الخيال المجنون الخاطف إلا بالكاد.

تفسير ثان، قادم من أقسام من اليسار العالمى، هو أن النظرية الأساسية تظل صحيحة ولكن اليسار العالمى قد عانى من بعض الانتكاسات المؤقتة، التى سرعان ما سيتم التغلب عليها. كل ما علينا أن نفعله هو إعادة تأكيد النظرية (والممارسة) بقوة. بالنظر إلى درجة عدم التنبؤ بهذه «الانتكاسات المؤقتة» الرهيبة فى أى مقام فى النظرية وفى غياب شرح أكثر تفصيلاً، يبدو لى هذا التفسير من قبيل تمنى بعض النعام. لأستطيع أن أرى كيف أن اللينينية، كموقف أيديولوجى وواقع تنظيمى يمكن أن يعاد إحيائها حتى إذا توافرت الرغبة لذلك. أما الثورة الفرنسية فلا تثير إلا عواطف مجموعة محدودة جداً من الدارسين.

وهناك تفسير ثالث لانحيار هذه النظرية عن التاريخ وهو أن الانهيار فى الحقيقة سبب ونتيجة معاً لأزمة النظام الرأسمالى العالمى، وهو تفسير قدمته أنا نفسى فى أعمال مختلفة كتبتها مؤخراً⁽²⁾، إذ قلت إن هذه النظرية التى انتشر اعتناقها بين اليسار العالمى - أقصد ما أسميه الحركات المناهضة للنظام بأشكالها التاريخية الثلاثة: الشيوعية والديمقراطية الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى - كانت هى نفسها متتجاً للنظام الرأسمالى العالمى. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن هذه الحركات عبأت بالطبع جماهير عريضة من الناس للكفاح ضد النظام، فإنها، من قبيل المفارقة، عملت تاريخياً كمزعزع ثقافى للاستقرار السياسى النسبى للنظام. إن الإيذان ذاته بحتمية العملية كان له شأن مهم فى التفرغ السياسى بالأخص عند بلوغ إحدى الحركات المناهضة للنظام لسلطة الدولة. كما أنى أعتقد أن التفاوت ما بين وعود هذه الحركات وما كان بالإمكان تحقيقه فى إطار النظام العالمى القائم عند استيلائهم على سلطة الدولة، فاقت قدراتهم لا محالة؛ فكانت النتيجة أن أفاقت القاعدة الشعبية من وهم الحركات مما أدى إلى إخراجها من السلطة فى عدد كبير من الدول.

كانت ثورة عام 1968 العالمية هي اللحظة الحاسمة، أصبح في أثنائها ما يسمى اليسار القديم (أى الحركات التاريخية المناهضة للنظام) هدفًا لتحدى المشاركين بمختلف التعبيرات المحلية لهذه الثورة العالمية. إحدى النتائج الرئيسية الدائمة لثورة عام 1968 كانت رفض نظرية التقدم الحتمى النهائى كما كانت تبشر الحركات؛ وعليه بدأت شعوب العالم تبتعد عن الحركات التاريخية المناهضة للنظام نفسها وبدأت تنزع الشرعية عن هياكل الدولة التى كانت الحركات تبقيا آليات أساسية للتغيير التقدمى. لكن هذه النقلة نحو اللادولانية التى أثنى عليها أنصار الرأسمالية لم تكن فى مصلحتهم، فالمذهب المناهض لهياكل الدولة نزع، فى الواقع، عن جميع هياكل الدولة شرعيتها وليس أنظمة بعينها ومن ثم أضعفت، بدلاً من أن تعزز، استقرار النظام العالمى السياسى مما زاد من حدة الأزمة الهيكلية، التى كان لها أسباب أخرى كثيرة أسهمت فى ذلك أيضًا.

فى نظرى يتلخص وضع اليسار العالمى حاليًا فيما يلى: (1) بعد خمسمائة عام من الوجود، دخل النظام الرأسمالى العالمى، لأول مرة، فى أزمة نظامية حقيقية ونجد أنفسنا فى عصر تحول. (2) النتيجة غير مؤكدة بالمرّة، ومع ذلك، وأيضًا للمرة الأولى خلال خمسمائة عام، هناك احتمال حقيقى لحدوث تغيير جوهري، قد يكون تقدميًا ولكن ليس بالضرورة. (3) المشكلة الرئيسية بالنسبة لليسار العالمى عند هذا المفرق هى أن إستراتيجية تحول العالم التى طورها فى القرن التاسع عشر قد تبعثرت، وبالتالي يتصرف حتى الآن بالتباس ووهن وهو فى درجة من الاكتئاب العام. اسمحوالى أن أستفيض فى كل نقطة من النقاط الثلاث.

الأزمة النظامية

إحدى العواقب غير السارة لفوضى اليسار العالمى، الشك الذى يحيط بأى حجة خاصة بأزمة رأسمالية، فمن لسعته النار يزداد حذرًا، وكم من مرة لسعتنا النار. المشكلة الأساسية، إن كان لى أن أقول ذلك، هى أن أغلب شخصيات اليسار العالمى الكبيرة

في القرنين الماضيين لم يقرأوا ما كتبه بروديل Braudel عن تعددية الأزمان الاجتماعية فكانوا يخلطون باستمرار بين الارتفاع والهبوط الدوري وبين الأزمات الهيكلية. من السهل الوقوع في ذلك، وبالأخص في داخل جغرافيا ثقافية مثل تلك في النظام العالمي الحديث، وهي ثقافة تعطي لما هو «جديد» مكانة فخرية بسبب إيمانها بالمسار الخطي الصاعد للتاريخ. تردد اليسار كثيراً في تقبل أى حجة تذكر بالعمليات الدورية لأنه عرف كل هذه الحجج، على نحو غير صحيح، بمجموعة فرعية تؤكد ما أسميه «دورية التاريخ الأبدية»، والنظرية الأخيرة استخدمها المفكرون المحافظون بإفراط حجة ضد الحركات التحولية بكل أشكالها، إلا أن مفهوم الدورات بداخل الهياكل (الذى أشير إليه)، لا يختلف مع مفهوم الدورات الأبدية فحسب بل إنه نقيضه تماماً، إذ إن الهياكل لا تتسم بالأبدية على الإطلاق، إنها هي طويلة الدوام، والدورات بداخل الهياكل هي التى تضمن عدم دوام هيكل إلى الأبد، ومن ثم فليس هناك أى دوائر أبدية، لأنه يوجد بالفعل سهم زمنى حتى إن لم يكن خطياً.

إن ما يدولى مهماً منهجياً في تحليل أى نظام اجتماعى تاريخى (والاقتصاد الرأسمالى العالمى هكذا) هو التمييز بدقة من ناحية ما بين الإيقاعات الدورية المحددة لطبيعته النظامية والتي تمكنه من الحفاظ على توازنات معينة، على أقل لمدة دوام النظام؛ ومن ناحية أخرى الاتجاهات العلمانية، التى تنشق من هذه الإيقاعات الدورية المحددة لصفاته التاريخية، وهو ما يعنى أن أى نظام لن يستطيع، آجلاً أو عاجلاً، أن يحتوى تناقضاته الداخلية ومن ثم يدخل في أزمة نظامية. في مثل هذه المنهجية يمكن القول إن أى نظام تاريخى له ثلاث لحظات زمنية: نشوؤه (ويجب شرحه ولكن عادة ما يحدث نتيجة لانحيار نظام تاريخى آخر)، وفترة طويلة نسبياً ويمكن أن تسمى العمل «شبه العادي» للنظام التاريخى (ويجب وصف قواعده وقبوده وتحليلها)، وفترة أزمته النهائية (ويجب النظر إليها باعتبارها لحظة خيار تاريخى نتيجتها دائماً غير محددة).

أعتقد أن عددًا من الاتجاهات وصلت اليوم أخيراً للنقطة تهدد عندها العمل الأساسى للنظام، وسوف أخص سريعاً ما قلته مطولاً في مقامات أخرى⁽³⁾. تُعرّف

الرأسمالية كنظام تاريخي بأنها تجعل من تراكم رأس المال اللانهائي عملية محورية وأولية هيكلية، وهذا يعنى أن المؤسسات المُشكلة لإطاراتها تكافئ الذين يسعون لتراكم لانهاى لرأس المال، وتعاقب من لا يفعلون ذلك.

ولكن كيف للمرء أن يراكم رأس المال؟ الشرط المسبق الأساسى هو تحقيق ربح من عمليات اقتصادية، وكلما زاد كان أفضل. الربح يتأتى من الفرق بين التكلفة الحقيقية والأسعار المحتملة، وأقول المحتملة لأنه لا يمكن لتاجر بالطبع أن يرفع السعر المطلوب لسعة دون سقف ويتوقع بيعها، فهناك دائماً حدود، وهذا ما يسميه الاقتصاديون مرونة الطلب؛ ففي حدود معدل المرونة، يتوقف الربح الفعلى على ثلاثة عوامل: تكلفة الأيدى العاملة وتكلفة المدخلات والبنية التحتية وتكلفة الضرائب.

لنتصور أننا نقيس هذه التكاليف مجتمعة كنسب من أسعار البيع الإجمالية ونتوصل افتراضياً لمستويات متوسطة، وهى عملية لم يقم بها أحد من قبل وقد لا تكون قابلة للتنفيذ؛ إلا أننا نستطيع أن نتصورها وأن نقارب النتائج. أفترض أن تكلفة العوامل الثلاثة استمرت فى ارتفاع ثابت على مدار الخمسمائة عام فى أنحاء الاقتصاد الرأسمالى العالمى كله كنسبة من القيمة الإجمالية المنتجة، والنتيجة النهائية هى أن الربح الإجمالى يقل بما يهدر قدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال.

هذا موضوع يناقشه الرأسماليون طوال الوقت إلا أنهم يستخدمون مصطلحات مختلفة، فهم يتحدثون عن «كفاءة الإنتاج» وما يقصدونه بالأساس هو خفض التكلفة كنسبة من إجمالى القيمة، إنهم يتكلمون فعلياً عن استخدام عدد أقل من الأيدى العاملة لإنتاج الكم ذاته من السلع والحصول على مدخلات بأسعار أرخص (وكثيراً ما يتضمن ذلك إنقاص أيدى عاملة لإنتاجها). واقع التنافس ما بين الرأسماليين هو أن المنتج الأكثر كفاءة هو الذى يكسب ربخاً أعلى من منافسه؛ ولكن سؤالى مختلف: هل الإنتاج، إجمالاً وفى كل القطاعات، أكثر «كفاءة» اليوم مما كان عليه من قبل مائة أو مائتين أو ثلاثمائة عام؟

لست متشككًا فحسب من كفاءة الإنتاج العالمى من وجهة نظر المنتج، بل أعتقد أن المنحنى فى هبوط مضطرد، وكل الانتصارات المزعومة عن الإنتاج الكفء هى ببساطة محاولات لإبطاء وتيرة الهبوط؛ وكل هذا الهجوم النيولبرالى فى العقدين الماضيين يمكن النظر له كمحاولة قصوى لإبطاء ارتفاع تكلفة الإنتاج، أولاً عن طريق خفض تكلفة الأجور والضرائب، وثانياً عن طريق خفض تكلفة المدخلات باستخدام التقدم التكنولوجى، كما أننى أعتقد أن درجة نجاحها كان بشكل عام محدوداً جداً وأنه، مهما كان ذلك مؤلماً بالنسبة لمن تحملوا وطأة هذا الهجوم، حتى المكاسب البسيطة المحققة سوف تتلاشى.

وإلا فما هى قصة ذلك الصياح المتواصل عن خطر التضخم الذى كثيراً ما استشهد به ألان جرينسبان وأتباعه فى ألمانيا وبريطانيا العظمى إن لم تكن هذه؟ إذا فسرنا ما يقولونه نفهم أن احتمال ظهور هذا الشبح الفظيع المسمى التضخم، هو بسبب حصول العمالة على أجور أعلى أو زيادة الإنفاق الحكومى (ومن ثم فرض مزيد من الضرائب). على الأقل لا يبدو أن لديهم شكوكاً حول ما يشكل تهديداً لتراكم رأس المال، فالتضخم البطيء هو، على كل، وضع طبيعى عندما يسير الاقتصاد الرأسمالى العالمى بسلاسة كما كان لمدة طويلة جداً، ولكن التضخم العادى هو بالفعل نتيجة لارتفاع مستويات الأجور والضرائب ولذلك فهو عينه الظاهرة التى أشير إليها.

لماذا ترتفع أسعار التكاليف الثلاث مع الوقت دون هوادة ولو ببطء رغم أقصى جهود الرأسماليين ومحاولتهم إبطاءها؟ دعونى أوضح أسباب ارتفاع تكلفة كل عامل بإيجاز: ترتفع الأجور لأن العمال ينظمون أنفسهم؛ إنها مقولة قديمة ومع ذلك فهى صحيحة، وطرق التنظيم عديدة. كلما زادت تكلفة نشاط العمال النقابى على الرأسماليين، خاصة فى مراحل كندراتيف (باء) وتكون المنافسة العالمية أكثر حدة، كان الرأسماليون يفكرون فى «الهروب» - من المدينة للريف، من أماكن العمال منظمون فيها جيداً إلى أماكن يكونون فيها أقل تنظيمًا.

إذا راقبنا هذه العملية على مدار خمسمائة عام، نرى أنها أخذت شكل نقل العمليات الإنتاجية بانتظام (ولكن ليس باستمرار على الإطلاق) إلى أماكن دججت حديثاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. والسبب بسيط، ففى مثل هذه المناطق يمكن إيجاد عمالة فى الريف تتمتع بوعى تجارى أقل، ويمكن إقناعها بالقيام بأعمال مقابل أجور أقل من المستويات العالمية؛ ويسهل ذلك لأن هذه الأجور تعتبر فى هذه اللحظة بالنسبة لهم زيادة حقيقية فى إجمالى الدخل. إلا أن هؤلاء العمال النازحين يدخلون منطقة العمل (التي عادة ما تكون حضرية) لفترة من الزمن (فلنقل خمسة وعشرين إلى خمسين سنة) ويبدأون فى تغيير معايير المقارنة، ويتعلمون أساليب عالم العمل الجديد ويبدأون فى التنظيم والمطالبة بأجور أعلى.

هكذا يضطر الرأسمالى المسكين مرة أخرى للهرب، ولكن المشكلة اليوم هى أنه بعد خمسمائة عام لم يعد سوى أماكن قليلة يمكن الهروب إليها، وقد أصبح ارتفاع الأجور عملية يصعب إبطاؤها جداً. اليوم أصبحت بدائل الدخل الحقيقية لأجر عامل محتمل أعلى كثيراً مما كان عليه جيل أجداده حتى فى المراكز الحضرية؛ ولذلك فعلى من يريد خدماته فيما يسمى الاقتصاد الرسمى عليه أن يدفع أكثر.

عملية استهلاك المناطق منخفضة التكلفة نفسها تحدث فى مجال المدخلات، فالآلية الرئيسية التى استخدمها الرأسماليون لخفض تكلفة المدخلات هى عدم دفع مقابل لبعضها إنما الحصول عليها على حساب المجتمع، ويسمى هذا تحميل التكلفة للغير. يحمل المنتج التكلفة للغير بثلاث طرق أساساً: يتخلص من النفايات غير المعالجة خارج ممتلكاته دون الدفع لأى جهة لمعالجتها، يشتري مدخلات بالتكلفة المتاحة له دون أن يعوض تكلفة استعادتها، يستخدم البنية الأساسية المقامة بأموال عامة. هذه الاستخدامات الثلاثة لا تمثل جزءاً هيناً فى خفض تكلفة العملية الإنتاجية وبذلك رفع معدل الربح.

تعتمد الطريقتان الأوليان على إيجاد مناطق جديدة لإلقاء النفايات وإيجاد مصادر جديدة للمواد الخام التي استنزفت مصادرها السابقة. مع التوسع المستمر للمناطق التابعة للاقتصاد الرأسمالي العالمي والزيادة المستمرة لمعدل الاستهلاك لم يعد هناك في العالم أماكن جديدة. تلك هي المشكلة التي تنصب عليها حركة البيئة التي أشارت كذلك إلى أن أساليب المنتجين والمجتمع الرخيصة للتخلص من النفايات أحدثت ضررًا بالغًا في النظام البيئي الذي أصبح في حاجة ملحة لإصلاح مكلف. أما الطريقة الثالثة لتحميل التكلفة للغير، وهي استخدام البنية التحتية المنشأة على حساب المجتمع، فتتطلب زيادة مطردة في الضرائب، وسنأتي لهذه النقطة. والحل طويل المدى الوحيد هو تسديد هذه التكلفة وهذا يعني، نظرًا لحدود مرونة الطلب، ضغط الربح على المدى الطويل.

أخيرًا، الضرائب ترتفع باستمرار كما لا يذكر وننا دائيًا، ومهما كان توزيعها غير متساوٍ، فهي ترتفع بالنسبة للكل بمن فيهم المنتجين؛ وهي ترتفع لسبب بسيط، يسميه علماء السياسة تحول العالم إلى الديمقراطية، الذي كانت نتيجته توسع دولة الرفاه. أصبح الناس يطالبون الدولة بالمزيد من الإنفاق على التعليم والصحة وتقديم ضمانات لدخل مدى الحياة، كما أن سقف الطلبات يرتفع باستمرار ويتشعب جغرافيًا ليشمل أجزاء أكثر فأكثر من العالم. كان ذلك هو ثمن الاستقرار السياسي النسبي وليس هناك أي إشارة إلى أن الضغط من الأسفل سيخفف بأي شكل.

نقطة واحدة أخيرة؛ ليس صحيحًا أن كل تلك الضغوط المتزايدة على معدل الربح، كانت نتيجة مطالب أشخاص من غير المنتجين، فالرأسماليون أنفسهم يتحملون مسئولية جزئية في ارتفاع التكاليف، فهم (أو بعضهم على الأقل) أيدوا بعض الارتفاع في مستويات الأجور وسيلة لخلق الطلب الفعلي، وفضلوا (أو بعضهم على الأقل) تحمل بعض التكاليف وسيلة لضمان إجراء العملية الإنتاجية في المستقبل، وأيدوا (أو بعضهم على الأقل) إقامة دولة رفاه وسيلة لاحتواء الطبقات العاملة، وأيدوا إنفاقات أخرى للدولة (وبذلك رفع الضرائب) وسيلة لقمع الطبقات العاملة. وأخيرًا فقد

أيدوا (أو بعضهم على الأقل) كل هذه التدابير وسيلة لخلق ضغوط مالية على منافسيهم الأضعف.

النتيجة النهائية لكل ذلك هي ارتفاع رهيب في التكاليف، يؤدي إلى ضغط الأرباح عالميًا. وجنون المضاربة الحالى، وهو أكثر حدة في معقل النظام، الولايات المتحدة، لا يفند بل يقدم مزيدًا من الإثبات لصحة هذه الفرضية، إلا أنه لا يُمكننى الاستفاضة في هذه الفرضية إذا كنت أريد أن أناقش احتمالات التغيير الجذرى واستراتيجية اليسار العالمى.

التحول النظامى

ما معنى القول إن نظامًا يدخل في أزمة نظامية؟ يعنى أن الاتجاهات طويلة المدى تقترب من خطوط مقاربة لا تستطيع تجاوزها، وأن الآليات التى كانت تستخدم حتى تلك اللحظة لإعادة النظام إلى توازنات نسبية لم تعد مجدية، لأنها تتطلب تقريب النظام لخطوط المقاربة أكثر مما ينبغى، وتعنى بلغة هيغل Hegel أنه لم يعد بالإمكان احتواء تناقضات النظام، وتعنى بلغة علوم التعقيد أن النظام ابتعد عن التوازن وأنه دخل مرحلة فوضوى، وأن قواه المؤثرة تتفرق وفي النهاية سيخرج نظام جديد أو نظم جديدة، ويعنى أن «الضجيج» بداخل النظام، وهو عامل لا يمكن أبدًا تجاهله، سيأخذ الصدارة، ويعنى أن النتيجة بطبيعتها غير مؤكدة وخلاقة.

هذا الوصف للأزمات في النظم ينطبق عليها جميعًا؛ من نظم الكون كله حتى نظم العوالم الأصغر من الذرة، ومن النظم الفيزيائية، للبيولوجية، للتاريخية. كما ينطبق تمامًا وبأكبر قدر من التعقيد على النظم الاجتماعية التاريخية حيث إنها أعقدها باستثناء نظام الكون نفسه. إن استخدام مثل هذا النموذج لا يختزل ظواهر اجتماعية في ظواهر فيزيائية؛ بل إن العكس تمامًا هو الصحيح، إنه يفسر الظواهر الفيزيائية وكأنها ظواهر اجتماعية، بأدوات وخيال وتنظيم ذاتي ونشاط خلاق.

طالما تعجبت ممن يعتبرون هذا التوصيف آلياً وربما متشائماً وهذا أغرب. إنه نوع من التحليل ينكر بشكل مباشر صحة ما أطلقنا عليه «آلياً» في الفكر الاجتماعي للقرون القليلة الماضية، كما أنه ليس متشائماً إطلاقاً لأنه حيادي بالضرورة في تنبئه بالنتيجة، فهو لا يُنبئ بالنتائج الجيدة ولا السيئة، لا يمكن التنبؤ بأي نتيجة لأن النتائج البديلة تعتمد على عدد لا نهائي من الخيارات غير المعروفة والتي لا يمكن معرفتها.

يمكننا أن نتخيل مرحلة فوضوية للتحويل النظامي على أنها مرحلة يكون فيها نوع ما للـ«إرادة الحرة» اليد العليا دون أن تتقيد (كما هي الحال عادةً) بالأعراف والقيود الهيكلية. كلٌّ من الثورة الفرنسية والثورة الروسية كانت جهداً فائقاً لتحويل العالم، إشراك الطاقات المعبئة للعديد والعديد من البشر حول العالم على مدار مدة طويلة من الزمن ومع ذلك لم تغير إلا قدرًا أقل بكثير مما كانت تريد أن تغير، لدرجة أنهم ظنوا أنهم كانوا يطبقون تغيرات، كثير منها ارتد أو هدم فيما بعد. قياساً بمعياري آمالهم وتصريحاتهم لا يمكن القول إنها حققت نجاحاً ملحوظاً، رغم حقيقة أنها تركت أثراً لا يمحي على كل شيء حدث منذ ذلك الوقت.

سياسة التحويل مختلفة عن سياسات الفترات شبه العادية؛ فهي سياسات انتزاع المزايا والمراكز في توقيت يمكن أن يكون عمل أي شيء ممكنًا من الناحية السياسية وعندما يجد أغلب الفاعلين صعوبة بالغة في صياغة استراتيجيات متوسطة المدى. يصبح الارتباك الأيديولوجي والتحليلي واقعاً هيكلياً بدلاً من أن يكون متغيراً بالمصادفة. اقتصاديات الحياة اليومية تتعرض لهزات أعنف عما كنا معتادين عليها والتي كان لها تفسيرات سهلة. وفوق كل شيء، يبدو النسيج الاجتماعي أقل تماسكاً وتبدو المؤسسات التي نعتمد عليها في ضمان أمننا المباشر مترنحة، بالتالي تبدو الجرائم ضد مصالح المجتمع منتشرة ويخلق هذا الإدراك خوفاً ورد فعل بتوسيع تدابير وقوات أمن خاصة، وإذا كانت هذه الصورة تبدو مألوفة، فذلك لأنها تحدث فعلاً في كل أنحاء النظام العالمي وإن بدرجات متفاوتة.

علينا أن نسأل عن ردود الأفعال المحتملة للقوى السياسية المختلفة في وضع كهذا؟ أسهل ما يمكن التنبؤ به هو رد فعل الطبقة العليا للنظام العالمى، فهم يشكلون بالطبع خليطاً معقداً وليس جماعة منظمة، ولكن من الأرجح أنهم ينقسمون إلى مجموعتين رئيسيتين؛ الأغلبية ستشارك في الفوضى العامة وتلجأ لسياساتها التقليدية قصيرة المدى، وربما بجرعة أكبر من القمع، حيث إن سياسة التنازلات لن تعتبر فعالة لتحقيق الهدوء المطلوب على المدى القصير.

ثم ستكون هناك أقلية صغيرة من بين الطبقة العليا لديها ما يكفى من البصيرة والذكاء لإدراك حقيقة أن النظام الحالى ينهار، وترغب في ضمان أن يحفظ لها النظام الجديد وضعها المتميز. الاستراتيجية الوحيدة لمثل هذه المجموعة هى استراتيجية دى لامبيدوزا - تغيير كل شىء حتى لا يتغير شىء. هذه المجموعة سيكون لديها تصميم قوى وتملك تحت تصرفها قدرًا كبيرًا من الموارد، وتستطيع استقطاب المهارات والعقول كما يحلو لها؛ هذا ما ستفعله إن لم تكن قد بدأت بالفعل.

لا أعرف ما ستفعله هذه المجموعة ولا بأى الوسائل سيسعى أعضاؤها لتنفيذ شكل التحول الذى تفضله، أعرف أنه، أيًا كان، سيبدو جذابًا وسيكون خداعًا، والعنصر الأكثر خداعًا هو أن مثل هذه العروض تقدم في زى تغيير تقدمى راديكالى، وستحتاج تعرية ما قد تكون عليه العواقب الحقيقية والتميز والموازنة بين العناصر الإيجابية والعناصر السلبية إلى نقد تحليلى عملى مستمر. هذا ما يجرى بالنسبة لقائمة طويلة من المقترحات الأقل أهمية نسبيًا، بخصوص عدد من المشاكل المتعددة ذات الطابع الخاص كالبينة والهندسة الوراثية إلى آخر القائمة.

على الجانب الآخر من ساحة المعركة الافتراضية سيقف كل من سيسعون لإعادة بناء عالم يكون أكثر ديمقراطية ومساواة. أستخدم هذين المياريين كحد أدنى ولكنه حاسم فعلاً بالنسبة لليسار العالمى. لو أن المجموعات المتباينة التى تشارك في هذه الغاية تعاونت، فسيكون ذلك اللحظة المناسبة لإنجاز تحول مهم في الاتجاه الذى يتمنونه.

ولكن، كما قلت سابقاً، حالهم اليوم هي أنهم يتصرفون بعدم يقينية وضعف ويعانون من حالة اكتئاب عام. أستطيع أن أفهم عدم اليقين ولو أن هذا من الممكن التغلب عليه، ولكن لا حاجة حقيقية لليسار العالمى أن يكون إما ضعيفاً أو مكتئباً، حتى إن كنت مقدراً كيف أن صدمات الثلاثين عاماً الماضية قد أدت إلى مثل ردود الفعل هذه.

لا نعرف من سيخرج منتصراً من هذا الصراع ليحل الشعب النظامى بين من يرغبون فى الماضى فى اتجاه نظام اجتماعى تاريخى جديد، يتقاسم مع النظام الحالى سمته الأساسية من امتيازات هرمية؛ ومن يرغبون فى الماضى فى اتجاه نظام يتميز نسبياً بالديمقراطية والمساواة. لا نعرف ولا نستطيع أن نعرف، وإذا كنا سنعمل فعلياً أن نعمل فى إطار نتيجة غير مؤكدة. لا يوجد قطار نستطيع أن نهرب عليه، ليس هناك سوى صراع ضار يجب أن نحاول أن نتصر فيه لصدارة العقلانية الجوهرية. والآن سأتحول لطرق العمل الممكن اتباعها.

استراتيجية اليسار العالمى

ما عيب الاستراتيجية التى طورها اليسار العالمى خلال القرن التاسع عشر؟ لا بد من أنه كانت هناك أشياء كثيرة لأن الاستراتيجية لم تنجح. كان جوهر الاستراتيجية الكلية مفهوم «الخطوتين»: أولاً الاستيلاء على حكم الدولة ثم تحويل العالم. كان ذلك التسلسل منطقياً إذ إن السيطرة على آلة الدولة كانت تبدو السبيل الوحيدة للتغلب على النفوذ الاقتصادى والثقافى المتراكم للطبقة صاحبة الامتيازات ولضمان بناء نوع جديد من المؤسسات - وحمايتها من الهجوم المضاد. كان أى طريق آخر للتحويل الاجتماعى يبدو خيالياً (بالمعنى السلبي للخيال) وما كان يؤكد هذه الرؤية أن واقع كل الطرق الأخرى للتحويل كانت تلقى هجوماً مضاداً شرساً ينتهى بالقمع فى النهاية.

إذن كانت استراتيجية الخطوتين تبدو هى الوحيدة التى يمكن أن تنجح ومع ذلك فشلت. نستعيد الأحداث فنعرف ما حدث. فقد فشلت استراتيجية الخطوتين لأنه بعد

تحقيق الخطوة الأولى - وهو ما حدث بالفعل في عدد كبير من الدول - لم تفلح الأنظمة الجديدة في تحقيق الخطوة الثانية، وهذا هو بالضبط سبب تبدد وهم اليسار القديم. ولكن لماذا تعسرت الحركات في الخطوة الثانية؟ لمدة طويلة كان يقال إنه إذا كان نظامًا ما لم يحول العالم كما كان قد وعد، فذلك لأن القيادة قد «خانت» القضية بشكل ما و«تخلت» عنها. تبدو فكرة تخلى القادة عن القضية، مثلها مثل فكرة الوعي الزائف للجماهير، عقيمة من الناحية التحليلية وعاجزة سياسيًا. من المؤكد أن بعض القادة يعطون طموحهم الشخصي أولوية على مبادئهم المعلنة، بقدر ما يبدو أن بعض الناس العاديين لا يؤمنون بالمبادئ نفسها التي يؤمن بها الكثير من أقرانهم (أو حتى أغلبهم). إلا أن السؤال هو لماذا ينتصر مثل هؤلاء الناس؟

المشكلة الأساسية ليست ذات طابع أخلاقي أو نفسي، بل هيكلية. إن الدول داخل النظام الرأسمالي العالمي لديها سلطات واسعة إلا أنها ببساطة لا تمتلك سلطة مطلقة؛ من يتبوأون مراكز السلطة لا يستطيعون التصرف كما يحلو لهم، ويتوقعون الاستمرار في السلطة؛ بل إنهم مقيدون بشدة من قبل شتى أنواع المؤسسات وبالأخص من نظام الدولة الداخلي. هذا واقع هيكلي واجهته الحركات التي وصلت للسلطة، واحدة تلو الأخرى. كالأشجار في العاصفة، كان على هذه الحركات إما الانحناء للعاصفة أو الانكسار. ولم تقف واحدة منها صامدة وما كان لها أن تفعل ذلك، ومن عدة أوجه، كان من السذاجة أن نتوقع منها ذلك.

لم يكن الأمر أن لا أحد من اليسار كان يحذر من مخاطر استراتيجية الخطوتين؛ ما حدث هو أن من كانوا يطرحون المخاطر لم يستطيعوا قط أن يقنعوا الأغلبية بأن هناك طرقًا بديلة فعالة. فواقع أن أصحاب السلطة في العالم هم الذين كانوا يسيطرون على الأسلحة (من خلال الجيوش وقوات الشرطة التابعة للدولة) كان يبدو وكأنه يحول دون أى تغيير جوهري حقيقى قبل أن تستولى الحركات على سلطة الدولة. وأغلب الظن أن غالبية اليسار كانت على حق في ذلك. لم يكن هناك بالفعل طريق آخر ماداموا يعملون داخل نطاق النظام الرأسمالي العالمي الذى كان أساسًا ما زال في حالة استقرار.

ولكن الأمر أكبر من ذلك؛ كان تحليل اليسار يتضمن تحيزات متعددة دفعته نحو توجه الدولة هذا. كان التحيز الأول هو أن التجانس كان أفضل نوعًا ما من التباين، ومن ثم كانت المركزية أفضل نوعًا ما من اللامركزية. وهذا مستمد من الافتراض الخاطئ بأن المساواة تعنى التطابق. من المؤكد أن العديد من المفكرين أشاروا إلى المغالطة في هذه المعادلة، بمن فيهم ماركس الذي ميز بين العدالة والمساواة، ولكن بالنسبة للثوار المتعجلين كان طريق المركزية والتجانس يبدو الأسهل والأسرع، لم يكن يتطلب حسابات صعبة عن كيفية موازنة مجموعات معقدة من الخيارات. مفاد ما كانوا يقولونه، في الحقيقة، أنه لا يمكن المزج بين التفاح والبرتقال. المشكلة الوحيدة هي أن العالم الواقعي هو بالضبط عبارة عن تفاح وبرتقال، وإن لم تكن لديك القدرة على إجراء حسابات معقدة فلن تستطيع أن تتخذ قرارات سياسية حقيقية.

التحيز الثاني كان النقيض تمامًا. في حين أنه كان من المنطقي أن تدفع أفضلية توحيد الجهود والنتيجة إلى خلق حركة عالمية واحدة والدفاع عن دولة عالمية، فإن واقع نظام متعدد الدول، تتمتع فيه بعض الدول بنفوذ وامتيازات أكبر كثيرًا من دول أخرى، دفع الحركات نحو رؤية الدولة كآلية للدفاع عن المصالح الجماعية داخل النظام العالمي، آلة تكبر أهميتها بالنسبة للأغلبية الكبيرة بداخل كل دولة أكثر منها للأقلية صاحبة الامتيازات. أكرر، العديد من المفكرين أشاروا إلى المغالطة في الظن أن يكون لأي دولة في داخل النظام العالمي المعاصر الرغبة في خدمة المصالح الجماعية أو تستطيع أن تفعل ذلك بدلًا من أن تخدم قلة مميزة ولكن الأغلبية الضعيفة في دول ضعيفة لا تجد سلاحًا آخر في متناول يدها في صراعها ضد التهميش والقمع غير هيكل دولة ظنوا (أو بالأحرى كانوا يتمنون) أنهم قد يستطيعون السيطرة عليه بأنفسهم.

التحيز الثالث كان هو الأكثر غرابة؛ أطلقت الثورة الفرنسية شعارها الثلاثي: «الحرية والمساواة والإخاء»، ولكن ما حدث على مستوى الممارسة منذ ذلك الحين هو أن أغلب الناس أسقطت ضمناً شق «الأخوة» من الشعار على أساس أنه لم يكن أكثر من مبالغة عاطفية، وأصر الوسط الليبرالي على أن «الحرية» يجب أن يكون لها أسبقية

على «المساواة»، وما كان يرمى إليه الليبراليون في الحقيقة هو أن «الحرية» (المعرفة تعريفاً سياسياً بحثاً) كانت هي الشيء الوحيد المهم وأن «المساواة» كانت تمثل خطراً على «الحرية» ويجب التقليل من شأنها أو إسقاطها كلياً.

خالط هذا التحليل لغط انخدع به اليسار العالمي؛ فاليسار العالمي، وبالأخص الاتجاه اللينيني منه، رد على هذا الخطاب الليبرالي الوسطى بقلبه رأساً على عقب والإصرار على أن المساواة (الاقتصادية) لا بد من أن تسبق الحرية (السياسية). كان ذلك هو الرد الخطأ تماماً؛ الرد الصحيح هو أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين الحرية والمساواة، ولا يمكن لشخص أن يكون «حرّاً» في الاختيار إذا كانت خياراته أو خياراتها محكومة بوضع غير متساو، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك «مساواة» لمن ليس لديه القدر نفسه من الحرية التي يتمتع بها الآخرون، أي إذا لم يكن يتمتع بالحقوق السياسية نفسها ويشترك بالدرجة نفسها في قرارات حقيقية.

ومع ذلك فكل هذا من ضروب الماضي؛ فقد قدم اليسار تبريراته وكان عليه أن يعيش بها. واليوم، نتيجة لذلك وكما نعلم جيداً، يجد اليسار نفسه في موقف بالغ الصعوبة، إلا أنني أرى أنه يجب ألا ننظر إلى ذلك منعزلاً. أخطاء اليسار واستراتيجيته الفاشلة كانت نتيجة شبه حتمية لعمليات النظام الرأسمالي التي كان اليسار يقاومها، والإدراك واسع الانتشار لهذا الإخفاق التاريخي لليسار جزء لا يتجزأ من الفوضى التي تسببت فيها الأزمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي.

إن إخفاق اليسار بالأمس واعترافه بذلك اليوم هو بالضبط ما سيمكن اليسار العالمي غداً من تحقيق أهدافه. هو احتمال ولكنه ليس أكيداً تماماً. نظام تاريخي جديد سيتشكل خلال نصف القرن القادم، لقد بدأت المعركة العالمية بالفعل حول ماذا سيكون شكله، فما الذي يمكن أن نقوم به نحن؟

أعتقد أن أول شيء باستطاعتنا فعله، نحن الذين على اليسار، هو التحليل؛ لا أقول ذلك باعتباري أخطب علماء اجتماع، يُفترض أنهم يقومون بالتحليل الاجتماعي كمهنة

حياتية، ولكن لأن واحدة من مشاكل العالم، وأهمها الخاصة باليسار، هي أن تحليلاتنا السابقة لم تكن جيدة وتبدو جزءاً من سبب ورطاتنا اليوم. لا يسعني في هذا المقام إلا تكرار عدد من الموضوعات ظللت أ طرحها لمدة: أعتقد أن أول شيء هو أهمية اختيار وحدة التحليل؛ وأعتقد أن وحدة التحليل ذات الصلة هنا هي النظام العالمي الحديث وهو اقتصاد رأسمالي عالمي؛ والشئ الثاني الذي يمكن أن نقوم به هو تحليل هذا النظام على المدى الطويل وهو على أية حال ليس أبدياً. ومعنى هذا أن علينا أن نميز في أى نظام تاريخي، كالاقتصاد الرأسمالي العالمي مثلاً، بين التوترات الدورية وبين الاتجاهات طويلة المدى، واستخدامها للتمييز بين فترات النشوء والعملية شبه العادية والأزمة الهيكلية للنظام كله.

الشئ الثالث الذي يمكن عمله هو فهم العمليات النظامية من ناحية تعقيداتها، أى ميلها على المدى الطويل للابتعاد عن التوازن والبلوغ بنتيجة غير محددة في لحظات التشعب؛ والشئ الرابع هو أن نؤكد الدور المؤسسى بداخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي (أ) الحركات اللانظامية و(ب) هياكل المعرفة؛ والشئ الخامس أن نضع كل هذا التحليل في سياق إغفال (ويختلف عن إعادة التفكير) المقولات الموروثة لنا في معظمها في القرن التاسع عشر، حتى نستطيع أن نلبى الاحتياجات ونعكس الجغرافيا الثقافية للنظام العالمي الحالي.

التحليل بالطبع دائماً مكون أساسى من التطبيق، ولكنه، بالأخص عندما نواجه أزمة هيكلية، يكون ملجأً ومحوراً لأن مقولات الفكر المستقرة، آنذاك، تشكل العائق الأكبر أمام العمل المفيد. وعلى كل فالتحليل في حد ذاته لا يمكن أن يكون عملاً، العمل يتطلب تنظيمًا. اليسار العالمي على مدار المائتى عام الماضية كان يعتقد أن هذا يعنى عملاً تنسيقياً وثيقاً للغاية، ويفضل أن يتم بداخل بنية تراتبية واحدة، اعتقاداً منهم أنها الصيغة الوحيدة وربما الفعالة للعمل.

أعتقد أن هذا الافتراض ثبت بطلانه، فالمكونات الاجتماعية المشكلة ربما ليسار العالمى متنوعة بشكل كبير، وتواجه عددًا من المشاكل المباشرة أكبر من اللازم، ومتجذرة فى عدد متنوع من المواطن الثقافية بالنسبة لنظام يقوم على المركزية الديمقراطية لكى ينجح، حتى إذا كان ديمقراطيا بالفعل. هذا ما تم إدراكه فى السنوات الأخيرة بخروج شعارين يشيران فى اتجاه آخر؛ أحدهما الشعار الأمريكى لـ «تحالف قوس القزح» وهى عبارة تم استعارتها فى أنحاء أخرى من العالم، نبعت من الشعور بأن سياسة كثيرين تكون متجذرة فى مكانتهم الاجتماعية وهوياتهم أو متأثرة بها تأثيراً عميقاً. والشعار الآخر هو ذلك الذى أطلق فى السنوات الماضية فى فرنسا، وهو «ليسار المتعدد»، وتم نسخه أيضاً، ولا يشير إلى واقع الهويات المختلفة بقدر ما يشير إلى تعددية التقاليد والأوليات السياسية.

على أية حال، نحن نقدر للمحاولات التى تمت حتى الآن لخلق أسلوب جديد لائتلاف يسارى، فلب الفكرة يبدو لى صحيحاً تماماً وضرورياً بالفعل إذا كنا نريد إحراز أى تقدم سياسى مهم. تماسكنا جماعة يقوينا ولا يضعفنا ما دام الناس ينظمون أنفسهم فى تشكيلات وهياكل ذات معنى بالنسبة لهم شريطة فقط أن تكون المجموعات التى سيشكلونها على استعداد للتحاور، وأن يديروا تحالفات ذات معنى. هذه مسألة أكبر كثيراً من مجرد كونها سياسات برلمانية؛ بإمكانها ونبغى أن تعمل على كل المستويات، من العالمى إلى المحلى، ولكن أهم شىء ألا تكون مجرد مقايضات سياسية متبادلة، بل تكون نقاشاً متواصلاً وتحليلاً علمياً لهذه الحركات بالتعاون فيما بينها. إنها مسألة خلق وتعزيز ثقافة زمالة خاصة، على عكس العمل السياسى الهرمى. لن يكون ذلك سهلاً.

وما الذى يجب أن تدفع به هذه التحالفات؟ أعتقد أن هناك ثلاثة خطوط رئيسية، نظرية وتطبيقية، يجب تأكيدها. الأول هو ما أسميه «إجبار الليبراليين على أن يكونوا ليبراليين». إن كعب أخيل الليبراليين الواسطين هو أنهم لا يريدون تطبيق ما يقولونه فى خطابهم، وإحدى ركائز خطابهم هى الخيار الفردى، إلا أنهم يعارضون الخيار الفردى على العديد من الأصعدة الأساسية، أبرزها وأهمها هو اختيار مكان العيش، فقوانين

الهجرة غير لبرالية؛ والاختيار - كاختيار طبيب أو مدرسة - إذا كان يعتمد على امتلاك الثروة، هو أيضًا غير لبرالى، وكذا براءات الاختراع، إلخ. الحقيقة هى أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى يحيا على أساس عدم الوفاء بالخطاب اللبرالى، وعلى اليسار العالمى أن يكشف هذا الخداع بشكل منتظم ومستمر.

لكن كشف النقاب عن خداع الخطاب ما هو بالطبع إلا بداية لإعادة البناء؛ يلزمنا برنامج إيجابى خاص بنا. لقد شهدت برامج أحزاب اليسار وحركات العالم بين عامى 1960 و1999 تغيرًا جذريًا حقيقيًا، ففى عام 1960 كانت برامجها تركز على الهياكل الاقتصادية، داعية لتغيير البنية الاجتماعية بشكل من الأشكال أو درجة من الدرجات، وعادة ما كان تأميمًا لوسائل الإنتاج. لم يقولوا الكثير عن التفاوتات التى لم تكن تصنف على أساس طبقي، هذا إن كانوا قد قالوا شيئًا فى الأصل. واليوم تقدم تقريبًا كل هذه الأحزاب والحركات، أو من خلفوها، مقترحات للتعامل مع التفاوتات على مستوى النوع والجنس والعرق. كثير من البرامج لا يفى بالغرض على الإطلاق ولكنهم على الأقل يشعرون بأن عليهم أن يقولوا شيئًا. من جانب آخر لم يعد هناك اليوم تقريبًا حزب أو حركة تعتبر نفسها يسارية وتدعو لمزيد من التغيير الاجتماعى أو لتأميم وسائل الإنتاج وهناك عدد منها يقترح فعليًا تغيير توجهها. إنه تحول مذهلى، البعض يرحب به فى حين يشجبه البعض الآخر، إلا أن الأغلبية تقبله.

ثمة شىء إيجابى للغاية فى هذا التحول الكارثى فى الأولويات، فاليسار العالمى لم يتناول المشكلة الكبرى التى تمس كل الناس تقريبًا، وهى الواقع اليومى للتفاوتات المتعددة فى العالم بالجدية الكافية. لا معنى كبيرًا للمساواة إذا كانت لا تسود إلا بين الأثرياء. أفضى النظام الرأسمالى العالمى إلى أكبر عملية استقطاب للثروة والامتيازات عرفها الكون، ويجب أن تكون أولوية اليسار العالمى القصوى هى تقليص هذه الفجوة جذريًا وبأسرع ما يمكن. ولكنها ليست الفجوة الوحيدة التى يجب تناولها؛ هناك فجوات نتحدث عنها منذ زمن طويل جدًا جدًا: الطبقة، الجنس، العرق، النوع، الجيل، باختصار علينا أن نتعامل مع قضية التفاوت كقضية جذيرة بالتناول وعمل شىء من أجلها.

لكن ماذا؟ تقنين المساواة هدفًا لا يعنى تحقيقه، حتى مع كل النوايا الحسنة - وهذا شيء لا يمكن افتراضه بالطبع، بل يجب افتراض عكسه - ليس من السهل إيجاد حلول عادلة. أعتقد أنه يجب، في هذا المقام، أن نعرف مرة أخرى، بل أن نعيد إحياء مفهوم فيبر Weber عن العقلانية الجوهرية. وهنا يجب ملاحظة مشكلة طارئة في الترجمة، فالمصطلح الذى استخدمه فيبر بالألمانية كان «Rationalität materiel» - «مادى» مقابل «شكلي». الترجمة الإنجليزية المعترف بها، وهى «العقلانية المادية»^(*)، لا تدل على معنى المادى إلا إذا قرناها بالمادة «substance» فى أذهاننا وليس بالجوهرى «substantial». ما كان يتحدث عنه فيبر هو أن ما هو عقلانى بالنسبة لمنظومات القيم الجماعية شائعة التطبيق فى مقابل ما هو عقلانى بالنسبة لحزم من أهداف خاصة ومحدودة التعريف لفرد أو منظمة قد يحددها بنفسه. كان فيبر نفسه غامضًا فى موافقه إزاء «العقلانية المادية»؛ فقد وصفها تارة بطرق تجعلها تبدو وكأنها أولوية بالنسبة له وتارة أخرى بطرق تفصح عن مخاوف من فرض المنظمات الأيديولوجية لوجهات نظرها على من سواها⁽⁴⁾ (اقرأ الحزب الألمانى الاشتراكى الديمقراطى). أغلب مساعدى فيبر فى فترة ما بعد عام 1945 لاحظوا هذه المشاعر الأخيرة فحسب وتجاهلوا الأولى، ولكن بإمكاننا أن نفيد بطريقتنا من هذا المفهوم المهم النافذ البصيرة الذى أتاحه لنا.

يبدو لى أن ما كان فيبر يشير إليه هو أنه، فى عالم اللاعبين فيه متعددون وكذلك مجموعات القيم، يمكن أن تكون هناك تسوية للجدالات أفضل من مجرد حسبة بسيطة (لحصر الأصوات) وأكثر من حرية فردية مطلقة يسعى الكل فيها وراء أهوائه الشخصية. يمكن أن تكون هناك أساليب عقلانية حقيقية لاتخاذ قرارات اجتماعية، تتطلب معرفتها وقتًا طويلاً من النقاش الواضح والنشط والمفتوح وجهدًا جماعيًا لموازنة الأولويات على المدى القصير، والبطول أيضًا.

لنستعرض قضية شديدة الوضوح وهى مشكلة أولويات الأجيال؛ فهناك فى أى فترة زمنية محددة، فائض اجتماعى محدد يمكن تقسيمه بين أربع مجموعات من الأجيال:

(*) «substantive rationality» فى الأصل الإنجليزى، (الترجمة).

الأطفال والبالغين في سن العمل والعجائز ومن سيولدون. فما النسب المناسبة للتخصيص للإنفاق على الجماعة؟ من المؤكد أنه لا توجد إجابة سهلة أو واضحة، ولكنه سؤال يستوجب بعض القرارات المحسوبة، تتخذ ديمقراطياً (أى بمشاركة حقيقية لكل الناس، أو الأحياء منهم على الأقل، بطريقة تعتبر مفيدة). في الوقت الحالى وفي النظام الحالى ليس لدينا عملية حقيقية واحدة يمكن أن تنجز هذه المهمة ولا حتى بداخل الدولة الواحدة، ناهيك عن عملية عالمية. هل باستطاعتنا أن ننشئ مثل هذه العملية؟ لا مفر؛ فإذا لم نستطع، نتخلى بذلك للأبد عن الهدف الأصلي لليسار العالمى، وهو عالم ديمقراطى نسبياً ونسبياً متساو؛ أنا لست مستعداً أن أتخلى عن هذا الهدف ومن ثم فأنا متفائل، من حيث المبدأ، أن البشرية تستطيع أن تنشئ مثل هذه العمليات. ولكن تذكروا أنه، بجانب صعوبة ذلك، يوجد عدد كبير جداً جداً من أصحاب النفوذ لا يود أن تنشأ مثل هذه العمليات.

ما يمكن أن نقوله بخصوص قضايا هذه التفاوتات المتعددة وطرق التغلب عليها أنها على الأقل، وأخيراً، أصبحت اليوم موضع نقاش جاد، فهى على قائمة جدول أعمال اليسار العالمى، وإذا كنا لم نتوصل حتى الآن إلى إجابات تعتبر جيدة، فنحن نعمل على إيجادها مع نزاعات داخلية أقل مما كنا قد نخشى ومما يبدو أنه يحدث منذ عشرين إلى ثلاثين عاماً.

ولكن إلى جانب التحسن الكبير في التفاوتات المتعددة، هناك نقیصة كبيرة فيما يخص إعادة بناء مؤسساتنا الاقتصادية الأساسية؛ فهل لدينا، إذا ما انهارت الرأسمالية، بديل يفى بالهدف الاشتراكى التقليدى - نظام عقلانى اجتماعياً يعظم المنفعة الجماعية والتوزيع العادل؟ إذا كان اليسار العالمى يتقدم بمقترح كهذا اليوم فأنا لم أسمع به؛ ما بين من هم على جانب من الطيف يعلنون عن أفكار «جديدة» ما هى سوى مسح هزيل من الإدارة الوسطية للنظام الرأسمالى، ومن هم على الجانب الآخر يحنون لوصفة الأمس، واضح أننا فعلاً نفتقر لأفكار جادة.

لا بد لليسار العالمى من أن يواجه بشجاعة ذلك النقد النظامى الفعال الذى يوجه الخطاب الاشتراكى التاريخى، والاهتمام بأن الملكية غير الخاصة لوسائل الإنتاج تؤدي إلى الهدر، وعدم الاهتمام بالكفاءة التقنية، والفساد. لم يكن النقد لما نسميه اليوم «الاشتراكية القائمة فعلاً» فى غير محله؛ هذا ما أدركته الأنظمة التى مازالت باقية (أو أغلبها على الأقل)، ولكن رد فعلها كان إتاحة فرصة سانحة للملكية الخاصة بداخل أنظمتها وتسمية هذا «اشتراكية السوق». قد يبدو ذلك حلاً لبعض الصعوبات الاقتصادية قصيرة المدى، إلا أنه فى الواقع يفشل تماماً فى حل القضايا الأساسية التى سعت الحركة الاشتراكية العالمية لحلها أصلاً؛ التفاوت الاجتماعى الفادح والهدر الاجتماعى الفادح. أود الإشارة إلى أنه ربما كان هناك طريق آخر سلكنا بالفعل جزءاً منه، يعتبر واعداً، واعتقد أنه يتيح أغلب مزايا الملكية الخاصة، وفى الوقت نفسه يزيل معظم سلبياتها من خلال أقلمة النشاطات الإنتاجية بداخل هياكل متوسطة الحجم، لا مركزية، غير هادفة للربح، وتنافسية. المفتاح هو أن تكون غير ربحية، أى ألا يتلقى أحد «إيرادات» أو «توزيعاً للأرباح» وأن يعود أى فائض إما للمنظمة أو للجماعة ليعاد استثماره فى مكان آخر.

كيف لهذه الهياكل أن تعمل؟ فى الحقيقة أننا نعرف كيف، بمعنى أن لها متماثلات، فأغلب كبرى الجامعات والمستشفيات فى الولايات المتحدة عملت، منذ قرنين، على أساس هذه المبادئ وأياً كان رأينا فى أدائها، فهى لم تكن «غير فعالة» أو «متخلفة تقنياً» بالمقارنة مع عدة مؤسسات ربحية قائمة، بل بالعكس. أعلم أن هناك حالياً حركة تحاول أن تحول هذه الهياكل إلى مؤسسات تهدف للربح، ولكن ما تم تطبيقه من ذلك على هياكل المستشفيات لم يسفر عن نتائج جيدة، أما خطوة تحويل الجامعات، فليس هناك إقبال عليها حتى الآن بشكل جدى. صحيح أن المستشفيات والجامعات عمولة من الدولة فى معظم البلاد، ولكن تقليدياً يسمح لها بقدر كاف من الإدارة الذاتية يمكننا أن نعتبرها نماذج لامركزية. ولم يلحظ على هذه الهياكل غير الهادفة للربح الممولة من الدولة، أنها أقل فاعلية بأى حال من الهياكل الخاصة غير الربحية.

فَلِمَ لا تنجح هذه الطريقة مع شركات الصلب وعمالة تكنولوجيا الكمبيوتر وصانعي الطائرات والتكنولوجيا الحيوية؟ لا شك في أنه ستكون هناك تفاصيل كثيرة مطروحة للمناقشة، بالأخص حول قدر الضرائب التي يجب فرضها على هذه الشركات غير الربحية، ولكن الفكرة في حد ذاتها تبدو قابلة للنجاح وواعدة ومسلّكاً بديلاً لا يخل بالالتزام بتوفير مستوى معيشة أعلى لكل الناس في العالم. وأضعف الإيمان - كما يبدو لي - أنه شيء يجدر بنا مناقشته بجدية، وفكرة تستحق الدراسة.

أعتقد أن ما يجب أن نضعه نصب أعيننا هو أن القضية الأساسية ليست قضية الملكية أو التحكم في الموارد الاقتصادية. القضية الأساسية هي إنهاء عملية تحويل العمليات الاقتصادية في العالم إلى سلع؛ ويجب التأكيد أن عدم التسليع لا يعنى إبطال استخدام العملة ولكن إلغاء عامل الربح. لقد كانت الرأسمالية برنامجاً لتحويل كل شيء إلى سلعة؛ لم يحقق الرأسماليون هذه الغاية تماماً ولكنهم قطعوا شوطاً طويلاً في هذا الاتجاه وتبع ذلك كل العواقب السلبية التي نعرفها. يجب أن تكون الاشتراكية برنامجاً لنزع سمة السلعة من كل شيء. إذا بدأنا هذا النهج، فبعد مرور خمسمائة عام، ربما لا نكون حققنا كل شيء تماماً، ولكننا سنكون قد قطعنا شوطاً طويلاً في هذا الاتجاه.

في كل الأحوال، علينا أن نناقش الهياكل المحتملة للنظام الاجتماعي التاريخي الذي نريد أن نبنيه بينما ينهار النظام الحالي. يجب أن نحاول بناء هياكل بديلة الآن، وذلك خلال نصف القرن القادم، في أثناء مرحلة التحول؛ يجب أن نواصل هذه القضية بقوة، إن لم يكن بتعسف، وعلينا أن نجرب تنفيذ البدائل ذهنياً وعلى أرض الواقع. ما لا يسعنا أن نفعله هو تجاهل هذه القضية، لأننا إذا فعلنا، سيجيء اليمين العالمي ببدائل غير رأسمالية جديدة ستدخلنا في نظام عالمي جديد طبقى وغير عادل، ثم يكون الأوان قد فات ولن نستطيع تغيير شيء لمدة طويلة بعدها.

اسمحوا لي أن أقول كلمة أخيرة قد تكون بديهية ولكن لا بد من قولها. إن علماء الاجتماع أهل اختصاص، لسنا المتخصصين الوحيديين بالطبع، فالعالم قائم على سلسلة لا تنتهي من المتخصصين أصحاب الخبرات متفاوتة المدد، فكيف يتواصلون مع من هم

غير متخصصين؟ كيف عليهم أن يتواصلوا؟ كان اليسار العالمى يميل لتعريف ذلك على أنه قضية خاصة بكيفية تواصل المثقفين من الطبقة المتوسطة أصحاب الانجهاات اليسارية مع الطبقات العاملة. وقد كنا نفضل نظرية أنهم يجب أن يكونوا «مثقفين عضويين» وكنا نقصد بذلك أنه يجب أن ينشطوا في حركات اجتماعية، ويعملوا معها ومن أجلها وفي الأخير من تحتها. لقد خلف انهيار الحركات في أذهان المثقفين السابقين المفترض بأنهم عضويون طعمًا مرًا عن الفكرة بأكملها.

إلا أن هناك طريقة أخرى للنظر إلى القضية. انظروا كيف يتعامل طالب الخدمة مع حمام أو طبيب؛ إنها مسألة طبقة بالأساس كما نعلم، فقد يشعر واحد من الطبقة العاملة بالجهل وقلة الحيلة أمام صاحب المهنة، يتقبل حكمه بامتنان أحيانًا وأحيانًا يملؤه امتعاض عظيم ولكنه مع ذلك عادة ما يسلم بالأمر. أما صاحب المال أو الجاه من أى نوع فقد يتعامل مع المحامى أو الطبيب على أنه مُستخدَم، مهمته الأولى إعطاء مشورة فنية لمن هو في منزلة أعلى.

هل توجد طريقة للتواصل بين المتخصص وغير المتخصص على قدم المساواة؟ واضح أن للمتخصص معرفة متعمقة في مجاله، لهذا حضر العديد من برامج التدريب المتنوعة، كما أن للمتخصص علمًا بأشياء كثيرة مهمة لحل أنواع معينة من المشاكل لا دراية لغير المتخصص بها، ولذا يستشير غير المتخصص ليستفيد من خبرته. ولكن من الواضح كذلك أن غير المتخصص لديه علم بأشياء كثيرة أخرى - خاصة باحتياجاته وتفضيلاته ومشاكل أخرى يواجهها - لا علم للمتخصص بها، ولو كان على علم بها فلا معرفة متخصصة له بها.

سيأتى وقت يكون علينا فيه أن نصدر حكمًا شاملاً ما إذا كان عمل من نوع ما يقترحه المتخصص معقولاً من ناحية مضمونه أو لا. بالطبع أفترض أنه معقول شكلاً، أى أنه سيحقق بدقة الهدف الذى كان المتخصص يتدارسه. ولكن من سيتخذ القرار؟

وكيف؟ إذا حولنا الموقف من إنسان يقابل متخصصا لحل مشكلة شخصية إلى جماعة تقابل مجموعة من المتخصصين لحل مشكلة جماعية، سنرى على الفور مرة أخرى أنه لا توجد إجابة سهلة. ولكنني أكرر أنني أعتقد أنها أحجية لا يستحيل التغلب عليها، إنها صعبة فقط، كلا الخيارين المتشددتين غير مقبولين: أن يفرض المتخصصون حلولهم على الجماعة، وأن تتجاهل الأجهزة السياسية صانعة القرار معرفة وتوصيات المتخصصين. لا بد لنا من أن نقتحم النقاش العام بطريقة نظامية ما، وموازنة الاحتياجات والمصالح المتعددة، ومن ثم نجد أننا عدنا لقضية العقلانية الجوهرية.

محمل برنامج اليسار سيكون شديد الصعوبة لو أننا واجهناه فيما بيننا وفي هدوء، ولكننا نواجه هذه القضايا بينما نتلقى هجمات مستمرة ممن يودون منع تحقق أهدافنا الأساسية ومَن لديهم موارد ضخمة تحت إمرتهم، وفوق ذلك إننا لن نقوم بذلك في أوقات هادئة بل في أوقات فوضوية؛ إنها الفوضى الانتقالية التي تتيح لنا فرصة، ولكن في الوقت نفسه فإن هذا المناخ الفوضوي يربكنا ويجبرنا على الابتعاد عن إعادة بناء نظام اجتماعي تاريخي على المدى البعيد ويدفعنا إلى التركيز على حل قصير المدى لمشاكل ملحة.

وأخيراً، فإن الذين يعيشون منا في الولايات المتحدة يجدون أنفسهم أمام عقبة أخرى كان سي رايت ميلرز C. Wright Mills قد رآها بوضوح في عام 1959 ولم تتغير كثيراً منذ ذلك الوقت، قال: إن المثقفين من أمثالنا، الذين يعيشون في الولايات المتحدة وبريطانيا، يواجهون عدة مشاكل محبطة: فنحن الاشتراكيين، من نوع أو آخر، نمثل أقلية صغيرة جداً وسط مجتمع مثقف يعتبر نفسه أقلية. المشكلة الأكثر إلحاحاً التي نواجهها هي الغرور والاطمئنان السياسي الغافل بين الدوائر الثقافية السائدة في بلادنا؛ نحن نواجه لامبالاة شديدة بالسياسة عموماً وبمشكلات العالم الأكبر في هذه الأيام»⁽⁵⁾.

باختصار، وسأقولها للمرة الأخيرة، لن يكون الأمر سهلاً، ولكنه بكل تأكيد يستحق التضحية.

الهوامش

(1) اقتباس من مقال «Was the Peasant Uprising a Revolution? The Meanings of a Struggle over the Past, «Eastern European Politics and Societies 1, no. 2 (1987): 187 E. M. Simonds-Duke لـ

After Liberalism (New York: New Press, 1995), Utopistics (New York: انظر (2) New Press, 1998),

و - The End of the World As We Know It: Social Science for the Twenty-first Century (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999

(3) انظر الفصل الثالث

(4) ناقشت ذلك في "Social Science and Contemporary Society: The Vanishing Guarantees of Rationality," in The End of the World As We Know It, 137-56.

(5) C. Wright Mills, Letters and Autobiographical Writings.

حررتها Pamela Mills و Kathryn Mills

(Berkeley: University of California Press, 2000), 232

الفصل الحادى عشر

اليسار (2): عصر التحولات

فى عام 1999 تحدثت أمام منظمة Caucus للعلوم السياسية الجديدة حول سياسات اليسار اليوم⁽¹⁾، ولخصت فى كلمتى الوضع المعاصر لليسار العالمى على النحو التالى:

(1) بعد وجود دام خمسمائة عام دخل النظام الرأسمالى العالمى لأول مرة فى أزمة نظامية حقيقية لنجد أنفسنا فى عصر تحول؛ (2) النتيجة غير مؤكدة بالمرّة، ومع ذلك، وأيضاً للمرة الأولى خلال خمسمائة عام، ثمة احتمال حقيقى فى إحداث تغيير جوهري، قد يكون تقدماً وإن لم يكن بالضرورة؛ (3) المشكلة الرئيسية التى تعترض اليسار عند هذا المفرق هى أن استراتيجية تحويل العالم التى طورها فى القرن التاسع عشر محطمة، وبالتالى أفعاله حتى الآن فيها التباس ووهن ويعانى حالة مخففة من الضعف العام.

أود أن أعتبر هذه النقاط الثلاث افتراضات وأن أتساءل عما تنطوى عليه بالنسبة لاستراتيجية يسارية فى العقدين القادمين.

أول ما تنطوى عليه هو أننا لم نهزم عالمياً على أى نحو؛ لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتى كارثة بالنسبة لليسار العالمى، وأتردد فى أن أسميه انتكاسة، فلم يحرر أعناقنا جميعاً من

إستراتيجية وخطاب لينينى لم يعد يفيد فحسب، بل ألقى بحمل رهيب على الوسط الليبرالى العالمى، لاغياً الدعم الهيكلى الذى كان يتلقاه فعلياً من الحركات اللينينية التى كبحت الراديكالية الشعبية مدة طويلة بتأكيداتها على «غد مشرق» عبر الإيمان بحاضر لينينى تنموي⁽²⁾.

ولا أعتقد أن هجوم الليبرالية الجديدة وما يسمى العولمة قد قضى على فرصنا، ذلك لأن، أولاً، أكثرها زوبعة لن تستطيع أن تستمر بعد الانكماش القادم؛ وثانياً، لأنها سوف تنتج، وقد أنتجت، سُمها المضاد؛ وثالثاً لأن الرأسمالية العالمية بالفعل فى حالة هيكلية سيئة، وليس صحيحاً أنها «فى حالة اقتصاد جديد».

هنا دعونى مرة أخرى ألخص موقفى دون أن أناقشه. علاوة على المصاعب السياسية الناجمة عن انهيار اللينينية ونهاية الحرب الباردة، تهرع الرأسمالية نحو ثلاثة خطوط مقارنة تعيق دون مخرج قدرتها على مراكمة رأس المال: (1) تحوُّل المناطق الريفية فى العالم إلى مناطق حضرية بما يحّد من قدرة الرأسمالية فى كبح الحصة الصاعدة للإنفاق على القوة العاملة كنسبة من قيمة العالم الإجمالية المولدة؛ (2) حدود تحمل البيئة للتلوّث وعدم تجدد الموارد، مما يكبح قدرة رأس المال على خفض تكاليف المدخلات عن طريق الاستمرار فى تحميلها للغير؛ (3) انتشار الديمقراطية فى العالم كما هو مشاهد من الضغوط الشعبية التى لا تكف عن الانتشار، مطالبة بالإنفاق على خدمات الصحة والتعليم وخدمات لدخل مدى الحياة، مما أدى إلى ارتفاع مستمر للضرائب كحصة من قيمة العالم المولدة.

من المؤكد أن رأس المال يسعى إلى التخفيف من هذه الضغوط الهيكلية طوال الوقت، هذا هو مغزى الهجوم الليبرالى الجديد على مدار العشرين سنة الماضية ولكن شكل المنحنى طويل المدى يبدو متجهاً إلى أعلى. إنهم ينجحون بانتظام فى تخفيف هذه الضغوط ولكن فى كل مرة كان النجاح أقل من الصعود الثانى فى المنحنى؛ ولمقاومة هذا يدعون إلى الاعتقاد بأن «لا بديل»، فى محاولة لإضعاف الإرادة السياسية المضادة. وهذا

أيضاً ليس بجديد، فسعيًا لتفسير الاستقرار السياسى النسبى الذى ساد فى أواخر القرن التاسع عشر فى بريطانيا العظمى، يعزو جاريت ستيدمان جونز Gareth Stedman Jones ذلك إلى «حتمية الرأسمالية الواضحة»⁽³⁾. تحت الحرب العالمية الأولى هذه المشاعر، على الأقل لفترة طويلة، والآن يعاد إنعاشها من جديد، أو على الأقل، هذا ما يحاول اليمين أن يفعله.

إذا ألقينا نظرة على استراتيجية اليسار للقرن الحادى والعشرين، علينا أن نذكر أنفسنا أولاً بما كانت عليه تلك الاستراتيجية. الاستراتيجية التى طورت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثم رفضت إلى حد ما فى الثلث الأخير من القرن العشرين (رمزيًا من عام 1848 حتى عام 1968)، كانت شديدة الوضوح. كانت تسمى باستراتيجية الخطوتين: أولاً الاستيلاء على سلطة الدولة، ثانيًا تحويل العالم. يجب ملاحظة ثلاثة أشياء بخصوص هذه الاستراتيجية: (1) أغلب الظن أنها كانت الاستراتيجية الوحيدة الممكن تنفيذها فى ذلك الوقت حيث إن أى حركات ذات استراتيجيات أخرى كان يمكن سحقها بكل بساطة بواسطة سلطة الدولة؛ (2) تبنيتها الحركات الكبرى كافة وهى فرعًا الحركات الاشتراكية فى العالم: الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون وكذا حركات التحرر الوطنى؛ (3) فشلت الاستراتيجية لأنها نجحت، فقد وصلت الحركات الثلاث للسلطة تقريبًا فى كل مكان فى الفترة ما بين عامى 1945 و1970 ولم تستطع واحدة منها أن تغير العالم، مما أدى إلى الاستفاقة العميقة التى اقترنت اليوم بالاستراتيجية والمذهب الخطير، مذهب مناهضة الدولة الذى كان النتيجة الاجتماعية النفسية لذلك⁽⁴⁾.

وفى الفترة منذ عام 1968، جرت اختبارات هائلة لاستراتيجيات بديلة من قبل حركات مختلفة قديمة وجديدة وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك نقلة تعتبر صحيحة فى علاقات الحركات المناهضة للنظام ببعضها، بمعنى أن الشجب القاتل المتبادل

والصراعات الضارية التي كانت في الماضي خفت كثيرًا، وهو تطور إيجابي لم نقدره التقدير الصحيح. أود أن أقترح بعض الخطوط التي يمكننا على امتدادها تطوير فكرة لاستراتيجية بديلة.

1 - تمديد روح پورتو ألجيري

ما هذه الروح؟ أعرفها على النحو التالي: إنها تجمع أسرة الحركات المناهضة العالمية بطريقة غير تراتبية لتدفع من أجل (أ) وضوح الفكر، (ب) أعمال نضالية أساسها تعبئة شعبية يرى أن لها فوائد مباشرة في حياة الناس، (ج) محاولات لتقديم الحجة من أجل تغيرات طويلة المدى وأكثر عمقًا.

ثمة ثلاثة أشياء حاسمة في روح پورتو ألجيري: هيكل فضفاض إلى حد ما يقارب ما كان جيسى جاكسون Jesse Jackson يسميه «تحالف قوس قزح»؛ وهو هيكل جمع عالميًا بين الحركات في الجنوب والشمال وذلك على أساس أكثر من مجرد رمزي. كانت نضالية من كلتا الناحيتين الفكرية (إذ لا تبحث عن توافق مع روح دافوس) والسياسية (بمعنى أن حركات عام 1968 كانت ذات طابع نضالي). علينا بالطبع أن نرى إذا ما كانت حركة عالمية ذات بنية فضفاضة يمكن أن تربط العالم بأي شكل ذي معنى والسبل التي يمكن أن تطور بها تكتيكات الصراع، ولكن تفككها يجعل من الصعب كبحها، ويشجع الحيادية المترددة لقوى الوسط.

2 - استخدام تكتيكات انتخابية دفاعية

إذا انخرط اليسار العالمي في تكتيكات نضالية خارج العمل البرلماني غير محكمة الهيكل فسوف يثير ذلك على الفور مسألة موقفنا تجاه العمليات الانتخابية. أمران كلاهما مر، من ناحية دورهما الحاسم ومن ناحية أخرى لا أهمية لهما. لن تغير الانتصارات الانتخابية العالم ومع ذلك لا يمكن إهمالها، فهي آلية أساسية لحماية حاجة شعوب العالم

الملحة من الإغارة على الفوائد المحققة. لا بد من الخوض فيها حتى نقلل الضرر الذى يمكن أن يلحقه اليمين العالمى، بما يملك من سلطان، بحكومات العالم.

هذا من شأنه على أية حال أن يجعل من التكتيكات الانتخابية مسألة پراجماتية بحتة. ما إن توقفنا عن التفكير فى الاستيلاء على سلطة الدولة كوسيلة لتحويل العالم، تصبح الانتخابات دائماً أقل الشرين، ولتقرير ما هو الشر الأصغر لابد من تناول كل حالة على حدة ولحظة بلحظة، ويعتمد ذلك جزئياً على النظام الانتخابى نفسه، فالنظام الذى يستحوذ فيه الفائز على كل شىء يجب أن نتعامل معه بشكل مختلف عن نظام الجولتين أو نظام التمثيل النسبى. إلا أن القاعدة الإرشادية العامة يجب أن تكون هى تحالف قوس قزح، و«يسار متعدد»، وهو شعار سُك فى فرنسا ويسمى فى أمريكا الجنوبية *frente amplio*. هناك الكثير من تقاليد الأحزاب والأحزاب الفرعية المختلفة ما بين اليسار العالمى وأغلبها تذكارات عصر مضى، ولكن كثيراً من الناس مازالوا يتخبون بموجبها، فيما أن انتخابات الدولة مسألة پراجماتية، من المهم عمل تحالفات تحترم هذه التقاليد لتحصل على نسبة 51% التى نحتاج لها پراجماتياً. ولكن ممنوع الرقص فرحاً فى الشوارع عندما نفوز! فالتصر ما هو إلا تكتيك دفاعى.

3 - الدفع بالتحول الديمقراطى دون توقف

أكثر المطالب الشعبية الموجهة للدول فى كل مكان هى «المزيد» - مزيد من التعليم، مزيد من الصحة، مزيد من الدخل المؤمن مدى الحياة، وهذه ليست مطالب شعبية فحسب وإنما ذات فائدة مباشرة على حياة الناس، كما أنها تضيق من إمكانيات التراكم اللانهائى لرأس المال. يجب أن ندفع بهذه المطالب بصوت عال وباستمرار وفى كل مكان؛ ينبغى ألا يكون لها حد.

من المؤكد أن توسيع وظائف «دولة الرفاه» دائماً ما يثير أسئلة عن مدى فاعلية الإنفاقات وعن الفساد وعن إرساء نظم بيروقراطية مفرطة النفوذ وغير متجاوبة؛ وهى

كلها أسئلة علينا أن نستعد للإجابة عليها ولكن يجب ألا تضعف أبداً المطلب الأساسي بالمزيد، بما هو أكثر.

يجب ألا تستثنى الحركات الشعبية حكومات يسار الوسط التي انتخبوها من هذه المطالب؛ يجب ألا نكف عن توجيه اللكمات لمجرد أنها حكومات صديقة مقارنة بالحكومات التي تنتمي صراحةً لليمين. فالضغط على حكومات صديقة يدفع بالقوى اليمينية إلى يسار الوسط، أما عدم الضغط عليها فيدفع بحكومات يسار الوسط إلى يمين الوسط. حتى إن كانت هناك أحياناً ظروف خاصة تعفينا من مثل هذه الأعمال، فالقاعدة الديمقراطية العامة هي «المزيد والمزيد».

4 - إجبار الوسط الليبرالي على الوفاء بأفضلياته النظرية:

هذا ما يعرف أيضاً بتسريع إيقاع الليبرالية. يلاحظ أنه نادراً ما يعنى الوسط الليبرالي ما يقوله أو يمارس ما يعظه به؛ لناخذ عدداً من الموضوعات الواضحة، ولتكن الحرية، فقد اعتاد الوسط الليبرالي شجب الاتحاد السوفيتي بانتظام لأنه لم يكن يسمح بحرية الهجرة إلى الخارج، إلا أن الوجه الآخر للهجرة إلى الخارج هو السماح بدخول مهاجرين، فلا قيمة للسماح بالخروج من بلد إذا لم يكن هناك بلد يمكن أن يهاجر إليه؛ علينا أن ندفع بقوة من أجل حدود مفتوحة.

ينادى الوسط الليبرالي بانتظام بمزيد من الحرية في التجارة والمشاريع مع إبعاد الحكومة عن عملية اتخاذ القرار لأصحاب المشاريع والوجه الآخر لهذا هو أن صاحب المشروع الذي يخفق في السوق يجب ألا يتم إنقاذه. إذا كانوا يأخذون كل أرباحهم عندما ينجحون، عليهم أن يتحملوا خسارتهم عندما يخفقون. كثيراً ما يقال إن إنقاذ الشركات هو إنقاذ لوظائف، ولكن هناك طرقاً أرخص كثيراً لإنقاذ الوظائف كدفع تأمين بطالة، وإعادة التدريب، أو حتى خلق فرص عمل؛ ولكن لا شيء من ذلك يتضمن تسديد ديون صاحب المشروع الفاشل.

دائمًا ما يصير الوسط الليبرالى على أن الاحتكار شىء سيئ، ولكن الوجه الآخر لذلك هو إلغاء براءات الاختراع أو الحد منها إلى حد بعيد؛ الوجه الآخر لذلك هو عدم توريث الحكومات فى حماية الصناعات ضد المنافسة الأجنبية. هل سيضر هذا بالطبقات العاملة فى المناطق الأساسية؟ لن يضر بها إذا كان المال والجهد موجهين لمحاولة تحقيق تقارب أكبر فى معدلات الأجور العالمية.

تفاصيل المقترح معقدة ولا بد من مناقشتها، والمهم، على أية حال، هو عدم السماح للوسط الليبرالى بالإفلات بخطابه وجنى ثمار ذلك دون دفع كلفة اقتراحه، بالإضافة لذلك فالأسلوب السياسى المتبع لتحديد رأى الوسط هو مناشدة مثله، وليس مصالحه، واستدعاء مزاعم الخطاب هو أحد أساليب مناشدة المثل أكثر من مصالح عناصر الوسط.

وأخيرًا علينا أن نتذكر دائمًا أن كثيرًا من مزايا التحول إلى الديمقراطية ليس متاحًا لأفقر الطبقات أو ليس متاحًا بالدرجة نفسها بسبب الصعوبات التى يواجهونها فى تخطى العقبات البيروقراطية. هنا أذكر قول ريتشارد كلوارد Richard Cloward وفرانسيس فوكس پيفين Frances Fox Piven قبل ثلاثين عامًا هو أن علينا أن «نفجر الصيحات» أى أن نحشد أفقر المجتمعات لكى يفيدوا من حقوقهم القانونية إلى أقصى درجة⁽⁵⁾.

5 - جعل معاداة العنصرية المقياس المحدد للديمقراطية

الديمقراطية هى معاملة كل الناس بالتساوى من ناحية السلطة والتوزيع وفرص التحقق الشخصى، والعنصرية هى الأداة الرئيسية للتمييز بين من لهم حقوق (أو حقوق أكثر من غيرهم) والآخرين الذين ليس لهم حقوق أو حقوق أقل من غيرهم. العنصرية تحدد المجموعات وفى الوقت نفسه تقدم تبريرًا مقبولًا ظاهريًا لممارسة ذلك. العنصرية ليست قضية ثانوية، سواء على المستوى القومى أو المستوى العالمى، إنها الأداة التى تضعف، وبشكل نظامى وعن قصد وباستمرار، وعد الوسط الليبرالى بمعايير عالمية.

العنصرية متغلغلة في كل أنحاء النظام العالمى القائم، ولا يخلو ركن منها ولا يخلو منها بصفتها سمة مركزية للسياسة المحلية والقومية والعالمية. قالت القائدة إستر من جيش زاباتا للتحرير الوطنى فى خطابها أمام المجمع الوطنى المكسيكى فى 29 مارس أن «الببيض (اللاتينوس) والأثرياء يسخرون منا نحن النساء الأصليات بسبب ملابسنا وطريقة كلامنا ولغتنا وطريقتنا فى الصلاة والعلاج ولوننا الذى هو لون الأرض التى نفلحها»⁽⁶⁾.

ثم واصلت مناشدة من أجل قانون يضمن حكماً ذاتياً للشعوب الأصلية قائلة «عندما يتم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وثقافتها... سيبدأ القانون فى تقريب بين ساعته وساعة الشعوب الأصلية... وإذا كنا اليوم نساء أصليات غداً سنكون الآخرين، رجالاً ونساء أموراً ومضطهدين وسجناء بسبب اختلافهم.

6 - التحرك فى اتجاه إزالة التسليع

لا يكمن الخطأ الجوهرى للنظام الرأسمالى فى الملكية الشخصية، التى هى مجرد وسيلة، إنما فى تحويل كل شىء إلى سلعة، وهو العامل الأساسى فى تراكم رأس المال. حتى اليوم لم يتم تسليع كل ما فى النظام رغم الجهد المبذول لإتمام ذلك؛ ولكننا قد نتحرك بالفعل فى الاتجاه الآخر. بدلاً من أن نحول الجامعات والمشافي (العامة منها والخاصة) إلى مؤسسات مدرة للربح، يجدر بنا أن نفكر فى كيفية تحويل مصانع الصلب إلى مؤسسات غير هادفة للربح، أى إلى مؤسسات تمول نفسها ولا توزع أرباحاً على أحد. هذا هو الوجه لمستقبل أكثر أملاً والذى يمكن بالفعل أن يبدأ الآن.

7 - أن نتذكر دائماً أننا نعيش فى عصر تحول من نظام عالمنا القائم إلى شىء آخر

وهذا يعنى عدة أشياء: يجب ألا نخذعنا خطاب العولمة أو إيجاءات TINA بأن «لا بديل». لا توجد فقط خيارات بديلة، بل إن الخيار الوحيد المستبعد هو الاستمرار بهيكلنا الحالية. سيندلع صراع ضار، نتيجة غير مؤكدة بطبيعتها وسيستمر عشرين أو ثلاثين أو خمسين عاماً، حول النظام الذى سيخلف. لن ينحاز التاريخ لأحد إنما

هو رهن أعمالنا. من منظور فإن ذلك يقدم فرصة كبيرة للعمل الخلاق، في أثناء المسيرة العادية للنظام التاريخي فإن الجهد المبذول من أجل التغيير (وهو الثورات)، مهما كبر، لا يثمر إلا عن نتائج محدودة، لأن النظام يكوّن ضغوطاً كبيرة لتعيده إلى توازنه. ولكن في مناخ فوضوي، ناتج عن تحول هيكلي، تشتد التقلبات ويكون للدفعات الصغيرة أثر عظيم في تغليب اتجاه أو آخر في عملية التشعب. وإذا كانت للتدخل أى فائدة، فستكون هي اللحظة المناسبة.

المشكلة الرئيسية ليست التنظيم، مهما كان له من أهمية، إنها هي وضوح رؤية؛ فالقوى التى تريد تغيير النظام حتى لا يتغير شىء، حتى يكون لنا نظام مختلف يتسم بالترابية نفسها والاستقطاب نفسه أو أكثر وأن يكون لهم المال والطاقة والفكر، هؤلاء سيقدمون التغييرات المزيفة في شكل جذاب، ولن نسلم من الوقوع في مصائدهم الكثيرة إلا بالتحليل الحريص.

سيستخدمون شعارات لا يمكن الاختلاف عليها كحقوق الإنسان مثلاً، ولكن سيدخلون في مضمونها بعض العناصر المرغوب فيها بشدة مع عناصر أخرى عديدة تخلد "الرسالة الحضارية" لأصحاب النفوذ والامتيازات على الآخر غير المتحضر. علينا أن نفحص مقترحاتهم ونكشف خداعهم، فإذا كنا نريد إرساء إجراءات قضائية دولية ضد الإبادة، فيجب عدم إرسائها إلا إذا كانت ستطبق على كل الناس وليس على الضعاف فحسب، وإذا كنا نعتبر التسليح النووي أو الحرب البيولوجية شيئاً خطراً أو وحشياً، فينبغى ألا نستأمن مالكا لها دون آخر.

في ضوء عدم يقينية هذا العالم، في لحظات تحوله التاريخي، تكون الإستراتيجية الوحيدة المعقولة ليسار العالمى هي سعيًا ذكيًا ونشط وراء أهدافها الأساسية - تحقيقًا لعالم ديمقراطى نسبياً وعادل نسبياً. عالم كهذا ممكن تحقيقه، صحيح أنه ليس من المؤكد أنه سيتحقق ولكن من غير الأكيد على الإطلاق أنه مستحيل تحقيقه.

الهوامش

(1) انظر الفصل العاشر

(2) المناقشة التفصيلية لهذا في (New York: New Press, 1995) After Liberalism

(3) Languages of Class (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1982), 74

(4) لمزيد من التفاصيل انظر في Terence K. Hopkins و Giovanni Arrighi و Immanuel

Wallerstein، Antisystemic Movements (London: Verso, 1989) ومقالات هؤلاء

المؤلفين، "1989: A Continuation of 1968"، Review 15, no 2 (Spring 1992): 221-42

(5) ينتم Richard A. Cloward و Frances Fox Piven كتابهما عن الرفاه العام بهذه الكلمات: «مع

عدم وجود إصلاحات اقتصادية أساسية، فموقفنا هو أن إطلاق الصبغات هو الإصلاح المنقذ

الحقيقي وأنه يجب الدفاع عنه وتوسيعه. حتى الآن تظل هناك مئات وآلاف العائلات الفقيرة

الجديرة بالمساعدة ولكنها لا تحصل على أى منها» Regulating the Poor: The Functions of

(Public Welfare [New York, Pantheon, 1971], 348

(6) <<http://www.ezln.org/marcha/20010320.htm>>

الفصل الثانى عشر

الحركات : ما معنى أن تكون حركة مناهضة للنظام اليوم؟

قامت بنحت مصطلح «حركة مناهضة للنظام» فى سبعينيات القرن العشرين كعبارة جامعة لنمطين من الحركات الشعبية مختلفين تاريخياً وتحليلياً، ومتنافسين فى أوجه كثيرة، وهما ما عرفتا بـ«الاشتراكية» و«القومية». كان الشكل المعتاد للحركات الاشتراكية أساساً هو أحزاب اشتراكية واتحادات عمالية تسعى لدعم صراع الطبقات داخل كل دولة ضد البرجوازية أو أرباب العمل؛ أما الحركات القومية فكانت تحارب من أجل إقامة دولة قومية، إما عن طريق دمج وحدات سياسية منفصلة كانت تعتبر جزءاً من الدولة، كما حدث فى إيطاليا على سبيل المثال، أو بالانفصال عن دول تعتبرها هذه القومية إمبريالية أو قابعة، كالمستعمرات فى آسيا أو أفريقيا مثلاً.

نشأ كلا النمطين من الحركات كهياكل بيروقراطية مهمة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وازدادت قوة مع الوقت، ومالا لإعطاء الأولوية لأهدافها قبل الأهداف السياسية لحركات أخرى، وبالأخص أهداف الغريم القومى أو الاشتراكى، وكثيراً ما كان ينتج عن ذلك شجب متبادل، ونادراً ما تعاون سياسى، وإذا فعلاً فكانا يميلان

لاعتبار هذا التعاون تكتيكًا مؤقتًا وليس تحالفًا أساسيًا. إلا أن تاريخ هذه الحركات بين عامي 1850 و1970 يكشف عن سلسلة من السمات المشتركة.

معظم الحركات الاشتراكية والقومية كانت تعلن مرارًا وتكرارًا بأنها «ثورية»، أي أنها مع التحولات الجذرية في العلاقات الاجتماعية. صحيح أنه كان من المألوف أن يكون لكلا النمطين جناح، تابع لمنظمة منفصلة أحيانًا، مؤيد لأسلوب أكثر تدرجًا ومن ثم متحاش للخطاب الثوري، إلا أن نظرة أصحاب السلطة بشكل عام، في البداية - وكثيرًا العقود عدة - لكل هذه الحركات، حتى الحركات الأكثر اعتدالًا منها، كانت تعتبرها تمثل تهديدًا لاستقرارها أو لبقاء هياكلها السياسية ذاتها.

والشيء الثاني هو أن النمطين بداية كانا ضعيفين سياسيًا، وكان عليهما أن ينخرطا في صراع ضار من أجل البقاء، وعانا من القمع، وكانت حكوماتهما تعتبرهما خارجين عن القانون، وتلقى القبض على قادتهما، وكثيرًا ما تعرض أعضاءهما لعنف منظم من قبل الدولة أو القوى الخاصة، وتم تدمير العديد من أشكال هذه الحركات الأولى تمامًا.

ثالثًا، خاض نمطا هذه الحركات، على مدار العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر، سلسلة متوازية من المجادلات حول الاستراتيجية، التي كانت تصنف من كانوا «مع توجهات الدولة» ضد من كانوا يعتبرون الدولة عدوًا طبيعيًا ودفعوا بدلًا من ذلك نحو تأكيد التحول الفردي. بالنسبة للحركات الاجتماعية، كان ذلك هو الجدل بين الماركسيين والفوضيين، وبالنسبة للحركات القومية كان بين القوميين السياسيين والثقافيين.

ما حدث تاريخيًا في هذه المجادلات - وهذا هو وجه الشبه الرابع - أن أصحاب التوجه نحو الدولة كانت لهم الغلبة، وكانت الحججة الحاسمة في كلتا الحالتين هي أن المصدر المباشر للقوة الحقيقية كان يوجد في جهاز الدولة وأن أى محاولة لتجاهل مركزته السياسية كان محكومًا عليها بالفشل ما دامت الدولة ستنجح في قمع أى دفع باتجاه الفوضى أو القومية الثقافية. وأعلنت هذه الجماعات في أواخر القرن التاسع عشر

عما يسمى استراتيجية الخطوتين : أولاً، الاستيلاء على السلطة داخل هيكل الدولة ثم تحويل العالم بعد ذلك، وكان ذلك صحيحاً بالنسبة للحركات الاشتراكية والحركات القومية على السواء.

الملمح المشترك الخامس أقل وضوحاً ولكنه ليس أقل وجوداً : كانت الحركات الاشتراكية تضمن حججها الخطاب القومي كما أن الخطاب القومي كان غالباً ما يحتوي على مكون اجتماعي، وكانت النتيجة المزيد من الضبابية بين الموقفين، وأكثر مما كان يعترف به المروجون دائماً. وكثيراً ما كان يقال إن الحركات الاشتراكية في أوروبا كانت تعمل بكفاءة أكبر، كقوة دافعة من أجل الدمج القومي، من المحافظين أو الدولة ذاتها، في حين أن الأحزاب الشيوعية التي وصلت إلى السلطة في الصين وفيتنام وكوبا كانت تعمل، كما كان يبدو، كحركات للتحرر الوطني. ثمة سببان لذلك : أولاً، كان من شأن عملية التعبئة إجبار كلتا الجماعتين على أن تحاولا اجتذاب المزيد فالزيد من قطاعات الشعب إلى معسكراتها، وكان من المفيد توسيع نطاق خطاهما في هذا الصدد؛ ولكن ثانياً، كثيراً ما كان يعترف قائداً كلتا الحركتين، دون وعي منهما بذلك، أن لهما في النظام القائم عدواً مشتركاً - وأن ما يجمع بينهما معاً كان أكثر مما تسمح به تصرّحاتهما العلنية.

كانت عمليات التعبئة الشعبية التي قام بها نوعا الحركتين متشابهة إلى حد بعيد، ففي أغلب البلدان بدأتا مجموعات صغيرة، كثيراً ما كانت تتكون من بضعة مثقفين مع بعض المناضلين من طبقات أخرى، ومن نجح منهم تحقق له ذلك بفضل حملات تعليمية وتنظيمية طويلة لتأمين وجود قواعد شعبية في دوائر المناضلين والمتعاطفين والمؤيدين غير النشطين ذات المركز الواحد. وعندما اتسعت دائرة المتضامنين الخارجية بقدر يكفي لعمل المناضلين، وأصبحوا كالسمك في الماء حسب تعبير ماو تسي تونج، باتت الحركات تتنافس بجدية على القوة السياسية. علينا بالطبع أن نلاحظ كذلك أن الجماعات التي كانت تسمى نفسها «اشتراكية الديمقراطية» كانت أساساً تتمتع بقوة في البلدان الكائنة في مناطق الاقتصاد العالمي الأساسية، في حين أن الذين كانوا

يصفون أنفسهم بحركات التحرر الوطني كانت بشكل عام تزدهر في المناطق شبه المهمشة والمهمشة، وكانت الصفة الأخيرة تنطبق إلى حد كبير على الأحزاب الشيوعية كذلك؛ ويبدو السبب واضحاً: فالجماعات في المناطق الأضعف كانت ترى أن الصراع من أجل المساواة كان يتوقف على قدرتهم على انتزاع السيطرة على هياكل الدولة من القوى الإمبريالية، سواء كان حكمها مباشراً أو غير مباشر. أما من كانوا في المناطق الأساسية فكانوا بالفعل في دول قوية، ولكي يتقدموا في صراعهم من أجل الحرية كان عليهم انتزاع السلطة من الطبقات المسيطرة في بلدانهم، إلا أن العصيان المسلح تحديداً لم يكن تكتيكاً محتملاً بسبب قوة وثراء هذه الدول، فسلكت هذه الأحزاب مسلك الانتخابات.

الملامح المشتركة السابع هو أن كلتا الحركتين قاومتا التوتر بين «الثورة» و«الإصلاح» كأسلوبين أساسيين للتحويل، ودار خطاب بلا نهاية حول هذا الجدل في الحركتين - ولكن في الأخير تبين لكلتيهما أنه كان يعتمد على قراءة خاطئة للواقع. لم يكن الثوار عملياً شديدي الثورة، كما لم يكن الإصلاحيون دائماً مصلحين. والمؤكد أن الفرق بين الأسلوبين زاد تشوشاً مع مواصلة الحركتين مساراتهما السياسية. كان على الثوريين تقديم الكثير من التنازلات من أجل البقاء، أما الإصلاحيون فعرفوا أن الطرق القانونية الافتراضية إلى التغيير كثيراً ما كانت عملياً مسدودة وأنه لا بد من القوة، أو على الأقل التهديد باستخدامها، لكسر الحواجز. عادة ما كانت الحركات المسماة بالثورية تصل إلى السلطة نتيجة لتدمير السلطات القائمة في أثناء الحرب وليس بفعل طاقاتها الانقلابية الذاتية، وكما نقل عن البلاشفة قولهم في روسيا في عام 1917 إن «السلطة كانت ملقاة في الشوارع». ويعد تربع الحركات على السلطة كانت تسعى للبقاء فيها بغض النظر عن كيف وصلت إليها؛ وكثيراً ما كان ذلك يتطلب أن تتخلي عن النضال، وكذلك عن تضامنها مع نظرائها في بلاد أخرى. ظل الدعم الشعبي لهذه الحركات في البداية، سواء فازت باستخدام الرصاص أو عن طريق صناديق الاقتراع، وافرأ، فقد رقصوا لهم في الشوارع احتفالاً بوصولهم للسلطة بعد صراع دام طويلاً.

وأخيرًا واجهت كلتا الحركتين مشكلة تطبيق إستراتيجية الخطوتين، فبعد إتمام المرحلة الأولى، ووصولهم للسلطة، كان الأتباع يتوقعون أن يفوا بوعده المرحلة الثانية ألا وهى تحويل العالم؛ فقد اكتشفوا، إن لم يكونوا على علم بذلك من قبل، أن سلطة الدولة محدودة أكثر مما كانوا يظنون، فكل دولة مقيدة بكونها جزءًا من نظام دولي، لا تتمتع فيه الدولة الواحدة بسيادة مطلقة. وكلما أطالوا البقاء في مواقعهم بدا أنهم يؤجلون تحقيق وعودهم، وتحول كوادرات حركة نضالية حاشدة إلى موظفين لحزب حاكم. تحولت أوضاعهم الاجتماعية فتغيرت معها، لا محالة، نفسياتهم. ما كان يعرف في الاتحاد السوفيتي بفئات الاختيار (النومينكلاتورا Nomenklatura) بدا يظهر على نحو ما، في كل الدول التي استولت فيها حركة على السلطة، أي نخبة من كبار المسؤولين أصحاب الامتيازات يتمتعون بالقوة والثراء الحقيقي أكثر من باقى الشعب. وفي الوقت نفسه فُرض على العمال العاديين أن يكدحوا أكثر من ذي قبل وأن يقدموا المزيد من التضحيات باسم التنمية الوطنية؛ فالأساليب النضالية النقابية التي كانت الحزب اليومي للحركات الاشتراكية أصبحت "مضادة للثورة"، وغير مرغوب فيها، ويتم قمعها دائمًا بعد اعتلائها للمناصب.

يُظهر تحليل حالة العالم في ستينيات القرن العشرين تشابهًا أكبر من ذي قبل بين هاتين الحركتين، فقد أتمت في أغلب البلدان المرحلة الأولى من إستراتيجية الخطوتين إذ وصلت للحكم في كل مكان تقريبًا، وفرضت الأحزاب الشيوعية حكمها على ثلث العالم من نهري الألبه حتى اليالو، ووصلت حركات التحرر الوطني للسلطة في آسيا وأفريقيا، والحركات الشعبية في أمريكا اللاتينية، والحركات الديمقراطية الاشتراكية، أو أولاد العم، في معظم العالم الأوروبي الأشمل، على الأقل بالتناوب؛ إلا أنها لم تحول العالم.

هذه العوامل مجتمعة كانت أساس سمة رئيسية لثورة عام 1968 العالمية؛ كان للثوار مطالب محلية مختلفة لكنهم كانوا يشتركون في حجتين جوهريتين في كل مكان تقريبًا: أولاً، معارضة هيمنة الولايات المتحدة وكذلك تواطؤ الاتحاد السوفيتي في هذه الهيمنة؛ وثانيًا، إدانة اليسار القديم حيث إنه «لم يكن جزءًا من الحل، وإنما كان جزءًا من المشكلة».

نبتت هذه السمة المشتركة الثانية من استفاقة واسعة الانتشار بين المؤيدين الشعبيين للحركات اللانظامية التقليدية ومن الأداء الفعلي للحركات وهى فى الحكم، فالبلاد التى عمل فيها شهدت عددًا ما من الإصلاحات - فعادة ما ازدهر التعليم والمرافق الصحية والضمان الوظيفى، لكن ظل هناك تفاوت شديد فى المساواة؛ لم يخفف تنفير عمال الأجرة بل على العكس، ارتفع كنسبة من نشاط العمل، لم يُشهد انتشار مشاركة ديمقراطية حقيقية، لا على المستوى الحكومى ولا فى مكان العمل، أو بشكل محدود جدًا وكثيرًا ما حدث العكس. وعلى المستوى الدولى، مالت هذه الدول للقيام بدور مشابه جدًا لدورها السابق فى النظام العالمى، فقد اعتمد اقتصاد كوبا قبل الثورة على تصدير السكر، وهكذا ظل بعدها أو على الأقل حتى زوال الاتحاد السوفيتى. باختصار، لم يكن التغيير كافياً؛ ربما تكون الشكاوى قد تغيرت قليلاً لكنها كانت حقيقية وبشكل عام بدرجة الانتشار نفسها. كانت الحركات الحاكمة تناشد شعوب هذه البلاد أن تتحلى بالصبر إذ إن التاريخ سيتصر لهم، إلا أن صبرها نفذ.

وجدت شعوب العالم أداء الحركات الكلاسيكية اللانظامية سيئاً وهى فى السلطة، لم تعد تؤمن بأن تلك الأحزاب ستحقق مستقبلاً مجيداً أو عالمًا أكثر مساواة وسحبت عنها شرعيتها؛ ومع فقدانها للثقة فى الحركات كفت عن إيمانها بالدولة كآلية للتحويل، ولم يكن ذلك يعنى أن قطاعات عريضة من الشعب لن تصوت لهذه الأحزاب فى الانتخابات، ولكنه أصبح تصويتاً دفاعياً من أجل شرور أقل وليس تأكيداً لأيدولوجيا أو توقعات محددة.

مع ذلك تواصل منذ عام 1968 البحث الدءوب عن نوع أفضل من الحركات اللانظامية، يؤدى فعلاً إلى عالم أكثر ديمقراطية ومساواة. كانت هناك أربعة أنواع مختلفة من المحاولات، بعضها لا يزال مستمراً: أولها هو ازدهار المذاهب الماوية المتعددة؛ بدءاً من ستينيات القرن العشرين حتى منتصف سبعينياته تقريباً ظهر عدد كبير من الحركات المتنافسة، كانت صغيرة فى العادة، ولكنها وصلت لأحجام مدهشة الضخامة أحياناً، زاعمة أنها ماوية المذهب، بما يعنى أنها على نحو ما كانت تستلهم نموذج الثورة الثقافية فى الصين. كان أساس حجتها أن فشل اليسار القديم يعود لعدم تقديم التعاليم النقية

للثورة وهو ما يقترحونه الآن. إلا أن كل هذه الحركات انتهت إلى لا شىء، وذلك لسببين: أولاً، لتناحرها الشديد فيما بينها حول نقاء المبادئ، وسرعان ما تحولت إلى جماعات صغيرة منعزلة ومتعصبة، أو، إذا كانت كبيرة الحجم، ك بعضها في الهند، تحولت إلى نسخ أحدث من حركات اليسار القديم. ثانياً، وهو الأكثر أهمية، بعد وفاة ماو تسي تونج تدهورت الماوية في الصين واختفى نبع إلهامها. واليوم لا توجد أى حركات ذات أهمية من هذا النوع.

أشكال أخرى أطول دواماً وزعماً لموقف لانظامى هي الحركات الاجتماعية الجديدة: الخضر وأنصار البيئة وأنصار حقوق المرأة والحملات من أجل «الأقليات» الجنسية أو العرقية كالسود في الولايات المتحدة أو الـBeurs (أبناء المهاجرين من شمال إفريقيا) في فرنسا. هذه الحركات كانت تدعى أن لها تاريخاً طويلاً ولكن الواقع أنها إما برزت للمرة الأولى في سبعينيات القرن العشرين أو أنها عادت للظهور في شكل جديد أكثر استعداداً للعنف، كما أنها كانت أقوى في العالم الأوروبى الأشمل منها في مناطق أخرى في النظام العالمي؛ ومن ملاحظتها المشتركة، أولاً، رفضها القاطع لاستراتيجية اليسار القديم ذات الخطوتين، وتراتبيتها الداخلية، وأولوياتها - فكرة أن احتياجات المرأة و«الأقليات» والبيئة كانت ثانوية ويجب تناولها بعد «قيام الثورة»؛ وثانياً، شكها العميق في الدولة والأعمال ذات التوجه الحكومى.

بحلول ثمانينيات القرن العشرين انقسمت كل هذه الحركات الجديدة داخلياً إلى ما أطلق عليه خضر ألمانيا الـFundis «الأصوليون» والـRealos «السياسيون الواقعيون»، وتحول ذلك إلى عودة إلى مسألة «الثورين الإصلاحيين» وهو الجدل الذى شاهده مطلع القرن العشرين وكانت النتيجة أن خسر الأصوليون في كل حالة واختفوا تقريباً. أما السياسيون الواقعيون المنتصرون فتشابهوا أكثر فأكثر مع فصائل الحزب الاشتراكى الديمقراطى، التى لا تختلف كثيراً عن الشكل التقليدى ولكن مع المزيد من خطاب البيئة والجنسانية والعنصرية أو الثلاثة معاً. اليوم يظل لهذه الحركات أهمية في بلدان معينة ولكنها لا تبدو أكثر لانظامية عنها عن حركات اليسار القديم، خاصة

بعدها استخلصت حركات اليسار القديم درسًا من عام 1968، وهو أنها أيضًا يجب أن تهتم بمشاغل البيئة والميول الجنسية والعنصرية في بياناتها عن برامجها.

أما النوع الثالث من الحركات الزاعمة موقفًا لا نظاميًا فهو منظمات حقوق الإنسان؛ طبعًا كان بعضها موجودًا قبل عام 1968، كمنظمة العفو الدولية مثلاً، ولكنها بشكل عام لم تصبح قوى سياسية كبرى إلا في ثمانينيات القرن العشرين، ودعّمها استخدام الرئيس كارتر مصطلحات حقوق الإنسان في التعامل مع أمريكا الوسطى وبتوقيع إعلان هيلسينكي في عام 1975 الخاص بدول شرق ووسط أوروبا الشيوعية مما أعطى منظمات عديدة شرعية المؤسسة فباتت تتحدث عن الحقوق المدنية؛ وفي تسعينيات القرن العشرين أدى تركيز الإعلام على التطهير العرقي، وعلى وجه الخصوص في روانده والبلقان، إلى نقاشات عامة كبيرة لهذه القضايا.

زعمت منظمات حقوق الإنسان أنها تتحدث باسم «المجتمع المدني»، والمصطلح ذاته يبين الاستراتيجية: فالمجتمع المدني، طبقًا لتعريفه، ليس هو الدولة. ويستند هذا المفهوم إلى تمييز من القرن التاسع عشر بين البلد القانوني *le pays légal* والبلد الحقيقي *le pays réel* - بين مَنْ هم في السلطة وَمَنْ يمثلون الشعور الشعبي - مما يقودنا إلى السؤال التالي: كيف للمجتمع المدني أن يغلق الفجوة بينه وبين الدولة؟ كيف له أن يتحكم في الدولة أو يدفع الدولة لتعكس قيمه؟ ويبدو أن هذا التمييز يفترض أن الدولة يسيطر عليها حاليًا مجموعات صغيرة مستحوذة على المميزات، في حين أن «المجتمع المدني» يتكون من فئات الشعب العريضة المستتيرة.

كان لهذه المنظمات تأثير في دفع بعض الدول - وربما كلها - لتوجه سياساتها نحو مشاغل حقوق الإنسان؛ ولكن في أثناء هذه العملية أصبحت أشبه بمساعدين للدولة من معارضين لها، وبشكل عام لا يبدون مناهضين للنظام من بعيد أو قريب. فقد تحولت إلى منظمات غير حكومية، يقع أغلبها في مناطق الاقتصاد العالمي الأساسية، ساعية مع ذلك لتطبيق سياساتها في المناطق الهامشية، حيث ينظر إليها كثيرًا باعتبارها

وكلاء دول بلادها وليس منتقديها. على أية حال، نادرة ما حشدت هذه المنظمات دعم الجماهير، معتمدة بالأحرى على قدرتها في استخدام نفوذ ومراكز النخب من المناضلين في مناطق الاقتصاد العالمي الأساسية.

مدعى اللانظامية الرابع والأحدث هو من يسمّون الحركات المناهضة للعولمة، وهي تسمية لم تستخدمها هذه الحركات نفسها بقدر ما يستخدمها خصومها. ويعود استخدام وسائل الإعلام لهذا المصطلح قبيل تغطيتها لاحتجاجات اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل في عام 1999. أصبحت «العولمة» بالطبع، خلال تسعينيات القرن العشرين، قوة دافعة كخطاب الليبراليين الجدد المدافعين عن التجارة الحرة في السلع ورأس المال، وتمثل تركيزها الإعلامي في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، وأطلق تنفيذها من خلال المؤسسات بموجب اتفاق واشنطن وسياسات صندوق النقد الدولي وتعزيز منظمة التجارة العالمية. كان القصد من اجتماع سياتل أن يكون لحظة حاسمة في توسيع دور منظمة التجارة العالمية فجاءت الاحتجاجات الهائلة لتعطل سيرها فعلياً وتفاجئ العديدين. كان من بين المتظاهرين فريق شمال أمريكي كبير من اليسار القديم واتحادات العمال وحركات اليسار الجديد والمجموعات الفوضوية. وأن يكون AFL-CIO (الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية) على استعداد ليشارك جنباً إلى جنب مجموعات البيشة في عمل قتالي لهذا الحد كان، في الحقيقة، أمراً جديداً بالأخص في الولايات المتحدة.

بعد سياتل أدت سلسلة المظاهرات المتواصلة حول العالم، المتأثرة بالأجندة الليبرالية الجديدة ضد الاجتماعات بين الحكومات بدورها إلى إنشاء المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقدت اجتماعاته الأولية في پورتو أليجرو. حضر الاجتماع الثاني في عام 2002 ما يزيد على خمسين ألف مندوب من أكثر من ألف منظمة ومنذ ذلك الحين عقدت عدة اجتماعات إقليمية تحضيراً لمنتدى عام 2003 في پورتو أليجرو، الذي حضره حوالي مائة ألف مشارك.

تختلف خصائص هذا الطالب الجديد لدور حركة لا نظامية عن خصائص من سبقوه؛ أولاً وكما هو جدير بالذكر يسعى المنتدى الاجتماعي العالمي إلى لم تشمل كل أنواع الحركات السابقة - من يسار قديم وحركات جديدة وهيئات حقوق إنسان وآخرين لا يندرجون بسهولة تحت هذه التسميات - ويضم مجموعات ذات تنظيم محلي وإقليمي وقطري وعابر للقومية؛ أساس الإسهام هدف مشترك وصراع ضد الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الليبرالية الجديدة، واحترام متبادل للأولويات المباشرة لكل منها. المهم أن المنتدى الاجتماعي العالمي يسعى للجمع بين حركات الشمال وحركات الجنوب في إطار عمل واحد، والشعار الوحيد حتى الآن هو «ثمة عالم آخر ممكن»، والأغرب أن المنتدى يسعى لفعل ذلك دون إرساء هيكل أعلى شامل، وليس له حتى هذه اللحظة سوى لجنة تنسيق دولية مكونة من بضع مئات يمثلون مختلف أشكال الحركات والمواقع الجغرافية.

ورغم بعض التذمر من حركات اليسار القديم بدعوى أن المنتدى الاجتماعي العالمي عبارة عن واجهة إصلاحية، فإن الشكاوى محدودة جداً حتى الآن، فالتذمرون يتساءلون ولكنهم لم يشجبوا بعد. بالطبع هناك اعتراف واسع بأن كل هذا النجاح بنى على سالب، وهو رفض الليبرالية الجديدة كإيديولوجية وكممارسة مؤسسية، وجادل كثيرون بأنه من المهم للمنتدى الاجتماعي العالمي أن يتحرك باتجاه الدفاع عن برنامج أكثر وضوحاً وإيجابية، فهل يستطيع أن يفعل ذلك مع الحفاظ على مستوى الوحدة والاستغناء عن هيكل (حتى يكون ذا طابع طبقى)؟ هذا هو سؤال العقد القادم الكبير.

إذا كان النظام العالمي الحديث، كما قلت في مواضع أخرى، في أزمة هيكلية، ودخل «عصر التحول» - وهي فترة تشعب وفوضى - يكون من الواضح إذن أن القضايا التي تواجه الحركات اللانظامية تفرض نفسها بطريقة مختلفة جداً عما كان في القرن التاسع عشر والجزء الأكبر من القرن العشرين. لم تعد هناك أهمية لاستراتيجية الخطوتين الموجهة للدولة، وهو ما يفسر عدم ارتياح أغلب أسلاف المنظمات اللانظامية السابقة الموجودين لتقديم مجموعة أهداف سياسية إما طويلة المدى أو فورية، والقلبة التي تحاول فعل ذلك تجد من تمت أن يتبعها متشككاً أو غير مبال وهذا أسوأ.

تتميز فترة التحول هذه بسمتين تسيطران على فكرة أى استراتيجية لا نظامية ذاتها : أول سمة هى أن من فى السلطة لن يحاولوا الحفاظ على النظام القائم (إذ إن مصيره تدمير ذاته)، إنهم سيحاولون بالأحرى ضمان أن يؤدى التحول إلى بناء نظام جديد يكرر أبشع سيئات النظام القائم -الطبقية والمحسورية وعدم المساواة. ربما لا يستخدمون حتى الآن لغة تعكس نهاية الهياكل القائمة ولكنهم يطبقون استراتيجية قائمة على مثل هذا الافتراض. معسكرهم طبعاً غير متحد كما يظهر الخلاف بين من يسمون التقليديين، يمين الوسط واليمين المتطرف والصقور العسكريين، ولكنهم يعملون بجهد لبناء دعم من أجل تغيرات لا تعتبر تغييراً، نظام جديد سيئ مثل النظام الحالى وربما أسوأ. والسمة الأساسية الثانية هى أن مرحلة تحول نظامى هى مرحلة عدم يقين مطلق حيث يستحيل معرفة كيف ستكون النتيجة، والتاريخ لا ينحاز لأحد، فكل منا يمكنه التأثير فى المستقبل ولكننا لا نعرف ولا يمكن لنا أن نعرف ما سيفعله الآخرون للتأثير فيه كذلك؛ والإطار الأساسى للمتمدن الاجتماعى العالمى يعكس هذه المعضلة ويؤكددها.

لذا يجب أن تتضمن استراتيجية لمرحلة التحول أربعة مكونات، والكلام دائماً أسهل من التنفيذ. الأول هو عملية نقاش مستمر ومفتوح عن التحول والنتيجة التى نأملها. لم يكن ذلك سهلاً قط ولم تجده الحركات التاريخية اللا نظامية أبداً، ولكن المناخ أكثر مواتة اليوم من أى وقت مضى، وتظل المهمة ملحة ولا غنى عنها - مع تأكيد دور المثقفين فى هذا الوضع المتفاقم. جاء هيكل المتمدن الاجتماعى العالمى ليشجع على هذا النقاش، وسوف نرى ما إذا كان يستطيع الحفاظ على هذا الانفتاح.

أما المكون الثانى فالمفروض أنه بديهى : أن حركة لا نظامية لا يمكن لها أن تهمل العمل الدفاعى قصير المدى، وكذا العمل الانتخابى. تعيش شعوب العالم فى الحاضر واحتياجاتها الملحة لا بد من أن تلبى، وأى حركة تهمل ذلك لا بد من أن تخسر الدعم الكامن الواسع الانتشار والمهم لنجاحها على المدى الطويل. ولكن الحافز من أجل العمل الدفاعى وتبريره ينبغى ألا يكون لعلاج نظام آيل للفشل، ولكن بالأحرى

للحيلولة دون آثاره السلبية من أن تصبح أكثر سوءاً على المدى القصير. هذان الدافعان يختلفان نفسياً وسياسياً.

والمكون الثالث لا بد من أن يكون تحديد أهداف مؤقتة متوسطة المدى في الاتجاه الصحيح؛ وأعتقد أن من أجدى المحاولات - واقعياً وسياسياً ونفسياً - محاولة التحرك لنزع سمة السلعة عن الأشياء بشكل انتقائي يتوسع أكثر فأكثر؛ اليوم نتعرض لوابل من المحاولات الليبرالية الجديدة لتحويل ما لم يكن مطروحاً في السابق أبداً أو نادراً للبيع الخاص - كالجسد البشري والمياه والمستشفيات - إلى سلعة. لا يجوز أن نعارض هذا فحسب، بل يجب أن نتحرك في الاتجاه المعاكس. لا بد من نزع سمة السلعة عن الصناعات وبالأخص الصناعات المتعثرة وهذا لا يعنى «تأميمها» - وهو في أغلبه ببساطة صورة أخرى من التسليع، إنما يعنى أنه يتعين علينا إيجاد هياكل تعمل في السوق يكون هدفها الأداء الجيد والبقاء بدلاً من الربح. كل هذا يمكن إنجازه كما تعلمنا تاريخ الجامعات والمستشفيات - ليس جميعها إنما أفضلها؛ فلماذا يستحيل تطبيق مثل هذا المنطق بالنسبة لمصانع الصلب المهددة بإعادة التوطين؟

وأخيراً يجب علينا تطوير المعنى الحقيقي لأوليواتنا بعيدة المدى، وأعتقد أنها تتمثل في عالم تسوده ديمقراطية نسبية ومساواة نسبية، وأقول «نسبية» من منطلق الواقعية؛ ستظل هناك دائماً فجوات، ولكن لا مبرر لأن تكون واسعة أو متيسرة أو متوارثة. أهذا ما كان يطلق عليه الاشتراكية أو الشيوعية؟ ربما نعم وربما لا! وهذا يعيدنا لموضوع النقاش: علينا أن نكف عن افتراض ما سيكون عليه المجتمع الأفضل (وليس الأكمل). علينا أن نناقشه ونحدده وأن نجرب مع هياكل بديلة لتحقيقه؛ كل ذلك علينا أن نفعله ونحن نفذ الأجزاء الثلاثة الأولى من برنامجنا لعالم من الفوضى في مرحلة تحول نظامي. وإذا كان هذا البرنامج لا يكفي، وأغلب الظن أنه كذلك، فعدم الكفاية هذه ينبغي أن يكون جزءاً من النقاش، وهى النقطة الأولى في البرنامج.

الفصل الثالث عشر

الانقسامات الجيوسياسية في القرن الحادى والعشرين:

أى مستقبل للعالم؟

يكتنف العالم فى هذا العقد الأول من القرن العشرين، وغالبًا لعدة عقود مقبلة، ثلاثة انقسامات جيوسياسية تختلف اختلافًا شديدًا، تتفاعل مع بعضها البعض ولكن لكل منها ديناميكياتها المنفصلة. يخطئ معظم المحللين للعالم المعاصر بالأخص فى فهم ما يميز كل من الانقسامات الثلاثة، فيجادلون تارة بأن لا وجود إلا لانقسام واحد منها أو أن لا أهمية حقيقية إلا لأحدها. هذه الانقسامات الثلاثة هي: (1) الصراع بين ما يسمى الثلاثية - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان - سعيًا لتبوء المركز الأول فى تراكم رأس المال فى العقود المقبلة؛ (2) الصراع بين الشمال والجنوب أو بين المناطق الأساسية فى الاقتصاد العالمى والمناطق الأخرى منه بناء على الاستقطاب المطرد للنظام العالمى، اقتصاديا واجتماعيا وديموغرافيا؛ (3) الصراع ما بين روح دافوس وروح بورتو أليجرو حول نوع النظام العالمى الذى نعتزم بناءه معًا.

يمكن تحديد الصراعين الأولين جغرافياً، وتدخل في جوهرهما علاقات بين الدول ولكن ليس حصرياً. أما الصراع الثالث فهو ليس ذا طابع دولي، ولكن بين مجموعتين أو حركتين أو طبقتين كلتاهما موزعة على أماكن حول العالم. ولكي نجيب على سؤال "أى مستقبل للعالم؟" علينا أن نتناول كلاً من هذه الصراعات الثلاثة، ونوضح عملياتها وتطوراتها المحتملة على مدار الخمسة وعشرين إلى الخمسين عامًا القادمة، ثم نرى كيف تتفاعل مع بعضها البعض.

انقسام الثلاثية

اشتهر مفهوم الثلاثية للمرة الأولى في سبعينيات القرن العشرين⁽¹⁾، وكان أول كيان مؤسسى لها هو اللجنة الثلاثية⁽²⁾ التى نشأت عن واقعين اقتصاديين: تحسن الأداء الاقتصادى فى أوروبا الغربية واليابان مما سمح لهما «باللحاق» بالولايات المتحدة خلال ستينيات القرن العشرين، والصعوبات الاقتصادية العالمية خلال سبعينيات القرن نفسه، والتى كان ارتفاع أسعار النفط الشديد نتيجة لقرارات منظمة الأوبك علامة لها وإن لم يكن سبباً. أما الواقع الاقتصادى الأول الجديد فكان يعنى أن أوروبا الغربية واليابان يجب ألا تتلقيا معاملة الولايات المتحدة الرءوفة إذ إنهما لم تعودا معتمدتين اقتصادياً بشكل كبير على قرارات من الحكومة الأمريكية؛ أما الواقع الاقتصادى الثانى فكان يعنى أن هناك انخفاضاً عالمياً فى معدلات الربح ولذلك زادت حدة المنافسة بين أعضاء الثلاثية، حيث كان كل منهم يسعى للحد من خسارته (وذلك على حساب الآخرين لا محالة)⁽³⁾.

كانت اللجنة الثلاثية محاولة سياسية لخفض التوترات الناشئة بين شركاء الثلاثية ومنيت بنجاح جزئى على أفضل تقدير.⁽⁴⁾ وكانت الفترة بين 1945-1947 إلى 1967، 1973، والملقبة بالعقود الثلاثة المجيدة، فترة كوندرايتيف (أ) فترة توسع كلى للاقتصاد العالمى، بل لعله كان التوسع الأكثر وضوحاً فى تاريخ الاقتصاد الرأسمالى العالمى، كما

كان خير مثال لشعار «الموجة العالية ترفع كل السفن معها». إلا أن الثلاثين عامًا التالية كانت فترة كوندرا تيف (ب) إذ انخفضت خلالها أرباح نشاطات الإنتاج عما كانت عليه في الفترة (أ)، وهو ما أدى إلى نقل الصناعات إلى أماكن أخرى، والتوجه إلى عمليات المضاربة كمصدر للربح، وتنامي البطالة في العالم، وتزايد حاد في سرعة وتيرة الاستقطاب الاقتصادي عالميًا وبداخل الدول.

كان مظهر التنافس بين مراكز التراكم الثلاثة، في فترة كوندرا تيف (ب) هذه، واضحًا في محاولة «تصدير البطالة» للآخر للحفاظ على الثروة القومية⁽⁵⁾ وتعظيمها، وهو وضع لا يسمح للثلاثة جميعًا أن يؤدوا الأداء نفسه في آن واحد. وفي إنجاز تقريبي عن الوضع، نجد أن أوروبا كانت الأفضل نسبيًا في سبعينيات القرن العشرين، واليابان في الثمانينيات، والولايات المتحدة في التسعينيات. لم تشهد أي منها هبوطًا كبيرًا في مستوى المعيشة (إنما حدث ذلك في أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي)، ولكن الفروق بين أعضاء الثلاثة كانت تبدو شديدة الأهمية في كل عقد من العقود: ففي السبعينيات كان الإعلام يبدو مقتنعًا بأن دول النفط وألمانيا قوى لا تقهر، وفي الثمانينيات أعلنت اليابان بطلًا للعالم لتحل محلها الولايات المتحدة في التسعينيات. كانت تلك في الأساس ضجة إعلامية حتى إن صدقها العديد من واضعي السياسات وعدلوا سياساتهم على ضوءها.

والحقيقة أن المراكز الثلاثة ظلت فترة زمنية طويلة متساوية تقريبًا في نقاط قوتها الأساسية، فجميعها يتمتع بالكفاءة التقنية (ما يسمى رأس المال البشري)، والإمكانات المالية (وهي ثروة متراكمة بالأساس) التي تؤهلها للدخول في نشاطات إنتاجية في المجالات التي كان يرجح في حينها أن مستوى ربحها عال. كما أنها تمتلك شبكات تجارية حول العالم ضامنًا لقدرتها على الشراء من الأسواق العالمية والبيع فيها؛ وتأمينًا للمزايا، تسعى كلها إلى تعزيز نشاطات الأبحاث والتنمية الملائمة، ولديها المجتمع العلمي الذي يقوم بذلك بنجاح. لا أعني بذلك القول أن مواردها متطابقة تمامًا، وإنما أقصد أن الفوارق الموجودة ليست حاسمة أو قاطعة حيث لا تستطيع دول الثلاثة المتأخرة حاليًا التغلب عليها بسرعة نسبيًا.

على افتراض أن فترة كوندرا تيف (ب) الطويلة هذه ستنتهي، حتى إن كان احتمال حدوث هبوط درامى آخر على الساحة الاقتصادية مازال قائماً، فما الذى سيحدد من سيخرج من هذه الساحات الثلاث منتصراً في الصراع، ليصبح مركز التراكم المهيمن للثلاثين عاماً القادمة؟ لا أعتقد أننا سنجد الإجابة في تصنيف الإنتاجية المزاوغ المفضل لدى المتخصصين. ميزة الإنتاجية، إذا ما قيسَت بدقة وهو أمر صعب جداً، هي أنها كثيراً ما تكون ظاهرة عابرة. كما لا أعتقد أننا سنجد الإجابة في ثقافة ريادة الأعمال، إذ إنى أؤمن بأن حماسة الرأسماليين تجذب سبلاً لها العجب في التغلب على العراقيل الثقافية، وأخيراً لا أعتقد أن للموضوع صلة بقوة اتحادات العمال، فمن ناحية أعتقد أن الفوارق بين المراكز الثلاثة في هذا الصدد مبالغ فيها، ومن ناحية أخرى لا أعتقد أن الفوارق في تكلفة العمالة في النشاطات الإنتاجية تعود أساساً إلى قوة اتحادات العمال.

ما الفوارق الحاسمة إذن في المنافسة الجارية بين أعضاء الثلاثية؟ يدولى أنها اثنان: أولاً: أولويات الدول الخاصة بالبحث والتطوير ومن ثم الاستثمار في الابتكارات؛ ثانياً، قدرة الطبقة العليا (بتعريفها الواسع) على الوصول إلى الثروة القابلة للاستفادة. في هاتين الساحتين يوجد بالفعل فوارق مذهلة بين الولايات المتحدة من جهة والاتحاد الأوروبي واليابان من جهة أخرى، هي فوارق لا يمكن قياسها بالاختلافات السنوية التي تطرأ على المؤشرات الاقتصادية العديدة التي تقدم لنا، وإنما تشكل حقائق سياسية ثقافية أساسية متوسطة المدى، تقيد ما يحدث في مجال الإنتاج والتمويل.

تعتبر الولايات المتحدة نفسها القوة العظمى الوحيدة في النظام العالمى في القرن الحادى والعشرين، وهذه الصورة عن الذات مؤسسة بشكل رئيسى على قوة عسكرية ساحقة، تفوق كثيراً أى دولة أخرى أو دولاً عدة مجتمعة. كون هذه الصورة تخفى - حسب اعتقادى - الانحسار المطرد للنفوذ السياسى الحقيقى للولايات المتحدة في النظام العالمى، لا يهمنى في هذا الصدد⁽⁶⁾، لكن ذلك يفسر، بل يحدد، ما تعتقده الولايات المتحدة عن نفسها، وبالأخص النخب التى تصنع سياساتها والأولويات التى تفرضها الحكومة في المجال الاقتصادى. وبالطبع، وعلى عكس ما يقال رسمياً، من المؤكد أن

الحكومات تتدخل برأيها فيما يجب أن يركز عليه التطوير الاقتصادى بشكل مباشر، عن طريق قوتها فى الاستهلاك، وبشكل غير مباشر عن طريق فرض الضرائب ووضع السياسات.

والقوة العظمى التى تستمد أحقيتها فى التفوق من قدرتها العسكرية فى الساحة العالمية، لا بد من أن تركز على الاستثمار المستمر فى العتاد العسكرى، وهذا ما ستفعله. من ناحية التنمية الاقتصادية طويلة المدى تعتبر المعدات العسكرية مسارًا جانبياً دائماً ما يكون هناك احتمال أن يستفاد مما تم تعلمه أو ابتكاره فى مجال ما، فيطبق فى مجال آخر؛ ولكن مهما كانت الاستفادة الجانبية حقيقية فهى لا تتساوى بفوائد إنفاق هذه المبالغ لإقامة مزيد من المشروعات المنتجة طويلة الأجل.

ومن الطرق التى تسعى بها الولايات المتحدة للحفاظ على تفوقها العسكرى إحباط الآخرين جميعاً من الدخول فى أنشطة مشابهة، وبالأخص فى التكنولوجيا الأكثر تقدماً، وهذا ينطبق أخيراً وليس آخراً على أوروبا الغربية واليابان. من المؤكد أنه لا أوروبا الغربية ولا اليابان مهتمة بمنافسة الولايات المتحدة فى هذا المجال جدّياً، أو لعلها بالأحرى تخصص نسبة أقل كثيراً من ميزانيتها القومية للمجال العسكرى الآن أو فى العقود القادمة؛ واقتراح عنصري الضغط الأمريكى وميل أوروبا الغربية واليابان يعنى أن الأخيرتين بالفعل ليستا على قدم التنافس عسكرياً مع الولايات المتحدة ولن تكونا كذلك آجلاً، ولكن الوجه الآخر للعملة هو أنهما يعتزمان الدخول فى منافسة شديدة فى كل ما هو اقتصادى؛ والمرجح أن إعطاء أوروبا الغربية واليابان أولوية أعلى كثيراً للتنمية غير العسكرية سيؤتى ثماره فى العشرين إلى ثلاثين عاماً القادمة.

ثمة أمر يعزز تميز أوروبا الغربية واليابان على الولايات المتحدة وهو تكلفة الإنتاج. ما يقارن عادة عند الحديث عن كلفة الأيدى العاملة هو ما يدفع للعامل العادى (الماهر أو غير الماهر) من أجور مباشرة بالإضافة للأجور غير المباشرة فى شكل ما يسمى الأجور الاجتماعية؛ وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ما تدفعه الحكومة فى تعليم ورعاية صحية

وضمان لدخل مدى العمر، نجد أن الاختلافات بين أعضاء الثلاثة ليست كبيرة، كما يتضح تمامًا لأي شخص يسافر إلى هذه الدول ويلاحظ مستوى المعيشة الحقيقي هؤلاء العمال.

ولكن هناك مجموعة أخرى تتقاضى أجرًا على خدماتها، وهى الطبقة العليا والكوادر، من يعملون مباشرة مع مختلف الشركات المنتجة ومن يعملون في القطاع غير الهادف للربح أو من يسمون أصحاب المهن الحرة. وأيًا كانت الأسماء التى نطلقها على المبالغ المالية التى يتقاضاها أولئك الناس، فهى من وجهة نظر المستثمرين في المشروع أجور تستقطع من العائد على المبيعات، ومن ثم تخفض مستوى الربح، وهنا تكون الاختلافات رهيبية، ويفسرها إلى حد كبير الاختلاف الثقافي بين قوة عظمى سابقة ومتنافسين على الهيمنة في المستقبل، فالدخل الحقيقي للمديرين التنفيذيين والكوادر والدخل الحقيقي للعاملين في القطاع غير الهادف للربح أو أصحاب المهن الحرة في الولايات المتحدة أعلى كثيرًا جدًا مما هو عليه في أوروبا الغربية واليابان، وذلك لأن العائد على الفرد أعلى كما أن نسبة هؤلاء الأشخاص من قوة العمل الكلية أكبر.

لا يمثل ما أذيع من آخر فضائح الشركات الأمريكية إلا قمة جبل الثلج، وآثارها لا يمكن مع مرور الوقت إلا أن نستشعرها في شكل هبوط في معدلات الربح بالنسبة للمؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة وبشكل أكثر حدة منه لدى منافسيها وذلك على المدى الطويل؛ والطريقة الوحيدة التى يمكن للولايات المتحدة أن تضيق بها هذه الفجوة هى خفض التدفق الموجه لنسبة عشرة إلى عشرين من الناس في القمة أو أن تعمل على رفعه في أوروبا الغربية واليابان. سياسيًا يبدو من المستحيل تمامًا أن يحدث خفض حقيقى في التدفق على المدى القصير كما أن الحكومة التى ستتحرك في هذا الاتجاه ستخسر فورًا دعم أنصار أساسيين.

البديل الحقيقي للولايات المتحدة هو أن تحاول زيادة التدفق في أوروبا الغربية واليابان، فما نحث عليه الحكومة الأمريكية وهى تعظ اليابان أو ألمانيا عن ضرورة

«إصلاح» سياساتها الحكومية البالية، هو أن تضاهيها في توزيعها للأجور للطبقة العليا، لتقضى بذلك على ميزتها طويلة الأجل في هذا الصدد. هذه المتغيرات الثقافية الأكثر من غامضة هي أفضل شرح يفسر سبب مقاومة هذه البلاد للأخذ بهذه النصائح. فعلى خلاف دول الجنوب، حتى القوى منها نسبياً كالبرازيل، لا يمكن إجبار أوروبا الغربية واليابان على «إصلاح» هياكلها الاقتصادية كرهاً على يد صندوق النقد الدولي. فمن جهة عندما ترفع حكوماتها مستوى الديون للتعامل مع مشاكل تباطؤ اقتصادي، تكون في أغلبها داخلية فلا يطالها الضغط الدولي - كما هي الحال مع الأرجنتين على سبيل المثال⁽⁷⁾. حكومات أوروبا الغربية واليابان، على عكس حكومة الولايات المتحدة، تخفض الآثار المزعجة الناجمة عن البطالة بدفع المزيد من البدلات الاجتماعية وبالسماح للانكماش بأن يواصل مساره⁽⁸⁾.

اقتصادنا اليوم ليس اقتصاداً عالمياً متكاملًا؛ إنما هو بالأساس اقتصاد عالمي ثلاثي به ثلاث مناطق رئيسية⁽⁹⁾، وهذا الانقسام الثلاثي من المرجح أن يزداد قوة في العقود القادمة⁽¹⁰⁾، ولذلك فإن ما لدينا هو انقسام ثلاثي جيوسياسي، ستكون الولايات المتحدة أقلهم نجاحًا في العشرين إلى ثلاثين عامًا القادمة، فالقوة العسكرية الأمريكية ستفقد المزيد فالمزيد من نفعيتها في تصحيح المسار الاقتصادي الواقع. وفي وضع كهذا ستكون المنافسة الحقيقية بين أوروبا الغربية واليابان، وكلتاهما ستسعى لكسب الولايات المتحدة إلى جانبها. ما زلت أعتقد أن التحالف الاقتصادي بين اليابان والولايات المتحدة أكثر احتمالاً منه بين الولايات المتحدة وأوروبا⁽¹¹⁾. ولكن في أي من الحالتين غير مرجح أن تكون الولايات المتحدة هي الشريك المتزعم، مهما كان من الصعب على الأمريكيين (وربما على آخرين) تخيل سيناريو مثل هذا اليوم.

الانقسام بين الشمال والجنوب

يتوقف تطور النزاع الثلاثي كثيرًا على الشكل الذي سيتخذه الانقسامان الآخران، ويشكل أعضاء الثلاثي في النزاع الشمالي الجنوبي الشمال ومن ثم يشتركون في مصالح

جيو سياسية في هذا النزاع، ولكن لكل منهم بالطبع سياسات تختلف بعض الشيء في هذا الصدد ويربطه علاقات «خاصة» مختلفة بأنحاء متعددة من الجنوب. تتزعم الولايات المتحدة في الوقت الحالي النزاعات الشمالية الجنوبية بالاستناد على قوتها العسكرية وكذا نفوذها الكبير على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكما أن الشمال ليس دائماً كتلة متحدة، كذلك الجنوب فهو منقسم سياسياً على نحوين: هناك نظم حاكمة في الجنوب تعتبر أساساً نظماً عميلة للشمال وهم بالفعل وكلاء مأجورون للشمال، وآخرون ليسوا كذلك. ولكن بغض النظر عن أى نظام بعينه، هناك كذلك اختلافات في الأهداف بين مناطق الإنتاج شبه الهامشية القوية نسبياً، وما يشار إليه باسم العالم الرابع (أى الدول الأضعف والأفقر والأصغر). وبالفعل يوجد في الجنوب بعض الدول الكبيرة جداً التى تتمتع بقوة جيو سياسية حقيقية فعلية أو محتملة كروسيا والصين والهند والبرازيل وإندونيسيا وكوريا إلى آخر القائمة.

ومع ذلك فالانقسام الشمالى الجنوبى حقيقى وجزء من الهيكل الأساسى للاقتصاد الرأسمالى العالمى. فمن الناحية الاقتصادية هناك استقطاب مستمر، ورغم أنه يتباطأ أحياناً فإنه يتسع بشكل عام في مساحته. الشمال يحافظ على هذا الهيكل من خلال احتكاره لعمليات الإنتاج المتقدمة، وسيطرته على مؤسسات المالية العالمية وهيمنته على عقول العالم والإعلام العالمى، وأهم من ذلك كله، قوته العسكرية. وإذا ما بدت النزاعات بين أعضاء الثلاثى، عادة، مقيدة فالسبب الوحيد لذلك أنها متساوية القوة. أما النزاعات الشمالية الجنوبية فنادرًا ما تكون بهذا الانضباط، فالشمال يستخدم قبضته الحديدية، وإن كانت ملفوفة فيحرير أحياناً.

كيف يتعامل الجنوب مع هذا الواقع، واقع اتساع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية المصحوبة بقبضة الشمال الحديدية؟ في الفترة ما بين عامى 1945 و1970 كان التكتيك الأهم للجنوب هو المذهب التنموى، وكانت النظرية التى ألهمت أعمال الحركات

والأنظمة في الجنوب هي أن «التنمية القومية» ممكنة وأنها أساساً رهن خطوتين: (1) تأسيس نظام قومي ملتزم بالتنمية القومية، و(2) توظيف السياسات السليمة. من المؤكد أنه كان هناك قدر كبير من الاختلافات فيما يخص تطبيق كلتا الخطوتين، واستمر النقاش على نطاق واسع في إطار ما نسميه حركات التحرير الوطني.

ولكن انتهى النقاش على أنه لا أهمية له بشكل عام؛ فأولاً: كان هناك إجماع في الرأي الجيوتقاني على أن التنمية ممكنة ليس في الجنوب فحسب وإنما في الشمال كذلك، وكانت هناك صيغتان للقصة الصيغة الليبرالية ونشرتها الولايات المتحدة وأوروبا، وما يسمى الصيغة الاشتراكية ونشرها الاتحاد السوفيتي، ولكن كلتا الصيغتين أصرتا على أن الحكومة «المُحدثة» (وأطلق الاتحاد السوفيتي عليها الحكومة الاشتراكية) يمكن أن تؤسس الإطار الاجتماعي اللازم ليسمح بما يسمى التنمية الاقتصادية بمساعدة الإجراءات الحكومية المناسبة ومساعدة خارجية. الصيغتان وعدتا بإعادة عملية الاستقطاب في النظام العالمي نتيجة لمثل هذه البرامج «التنموية»، والصيغتان فشلتا عالمياً ولم تنجحا، في أفضل الأحوال، إلا في عدد من البلاد، إذا أخذنا حالة بحالة، وسبب نمو قلة من البلدان دون غيرها لا علاقة له بسياسات معينة اتبعتها دول معينة، إنما تعود استفادة بعض البلدان من السياسات التنموية، وليس كلها، إلى سببين: لا يمكن أبداً إلا لأقلية صغيرة من الدول، في أي وقت من الأوقات، أن تحسن مكانتها النسبية في ترتيب الاقتصاد الرأسمالي العالمي نظراً للأساليب التي يعمل بها هذا النظام، والدول التي نجحت (ككوريا وتايوان) إنما نجحت بسبب موقعها الجيوسياسي (خاص بخطابها عن الحرب الباردة) وليس بسبب أي عامل آخر بمفرده.

كانت الفترة بعد عام 1970 فترة استفاقة من «المذهب التنموي» في كل من مناطق الإنتاج الرئيسية التي بدأت تدعو إلى الليبرالية الجديدة بديلاً، ومن جانب الجنوب الذي بدأ يبحث عن سبل جديدة للتقليل من الاستقطاب المتنامي؛ فقد طور الجنوب آليات ثلاث للصراع مع الشمال: (1) التأكيد على الغيرية الراديكالية، إذ استخدموا خطاباً

غريبًا على النظام العالمى الحديث، (2) المواجهة المباشرة، باستخدام أدوات وخطاب مستمد من النظام العالمى الحديث، (3) ترحيل السكان.

الغيرية الراديكالية معناها الرفض لقيم الغرب الأساسية في ظل النظام العالمى الحديث، أى قيم عصر التنوير ونظريته عن التطور الحتمى المبني على انتشار العلمانية والتعليم. من المؤكد أنه كان هناك دائمًا أناس في كل أنحاء العالم رافضون لها، ولكن هؤلاء الأشخاص والمجموعات ظلوا مدة طويلة يحاربون معارك خاسرة بالأساس - يجرون أقدامهم، مقاومين للضغوط - ولم ينجحوا بشكل عام. ما جدَّ وكان ذا أهمية خاصة في حقبة ما بعد عام 1970، هو ظهور ما يمكن تسميته الحركات غير الراديكالية «المستحدثة»، وأحيانًا الأصولية أو التكاملية، خاصة الزاعمة بأنها تجسد عقائد دينية، ولكن يجب علينا أن نلاحظ عدة أشياء عن هذه الحركات:

أولاً: هدفها الأصلى والأولى لم يكن «الغرب» بشكل عام، بقدر ما كان الحركات التاريخية المناهضة في بلادهم التى اعتنقت المثال التنموى. الحجة الأساسية التى قدمتها حركات الغيرية الراديكالية هى أن حركات التحرر الوطنى فشلت في تحقيق وعودها بتحويل العالم الاجتماعى والتغلب على استقطاب النظام العالمى، وعزت حركات الغيرية الراديكالية هذا الفشل إلى أن حركات التحرر الوطنى، رغم زعمها بأنها مناهضة للنظام، كانت في الحقيقة تعظ قيم الجيوثقافة السائدة، ومن ثم فهى مقيدة بلا محال بهيكل القوة العالمى وغير قادرة على تحقيق ما وعدت به من تغيرات.

ثانيًا: قدمت حركات الغيرية الراديكالية نفسها وكيلًا عن المجتمع المدنى ضد الدول التى أخفقت في الجنوب، وتدخلت أينما وكلما عجزت هذه الدول عن توفير المساعدات الأساسية للمحتاجين في بلادهم وهو أمر شائع. قدمت حركات الغيرية الراديكالية موادَّ كما قدمت الطمأنينة الروحانية لمن يعانون، في حين أن حركات التحرر الوطنى اكتفت بأبجاد الكفاح الوطنى الماضى وكثيرًا ما كانوا يفرغون جيوب الفئات الجديدة.

ثالثاً: انخرطت حركات الغيرية الراديكالية بشدة في التقدم التكنولوجي للعالم الحديث، منتفعة، بفاعلية، من كل البنى التحتية الحديثة للاتصالات والتكنولوجيا ومعدات الحرب. وكثيراً ما كان يشار إلى أن هذه الحركات استطاعت أن تجند أعداداً كبيرة من بين طلبة كليات الهندسية والعلوم البحتة.

وأخيراً، ابتدعت حركات الغيرية الراديكالية نظرية دينية لا علاقة لها بالنظريات التقليدية، إذ كان المقصود بها ما كان يوعظ ويبارس من قرون مضت، فقد طوعت النصوص لإعادة تفسيرها يجعلها قادرة على خلق هياكل سياسية في العالم الحديث قابلة للاستمرار والازدهار، ولكن بالطبع كان على هذه الحركات، لكي تظهر ثبات غيريتها، أن تؤكد معارضتها المطلقة على المستوى النظري والشخصي لكل ما يجسده الغرب.

أكثر هذه الحركات إثارة كانت الحركة الغيرية الراديكالية التي قادها آية الله الخميني في إيران، فقد أطاحت بحليف رئيسي للغرب في دولة كبيرة وغنية، كما نددت بالولايات المتحدة واصفة إياها بالشيطان الأكبر والاتحاد السوفيتي بالشيطان رقم اثنين، وتحدت القانون الدولي باستيلائها على سفارة الولايات المتحدة ونجت. أثار ذلك غضباً هستيرياً لبرهة في الولايات المتحدة ومن ثم شجعت الولايات المتحدة العالم العربي بشكل عام، وصدّام حسين في العراق بشكل خاص، على السعي لاحتواء النظام الإيراني وللإطاحة به في آخر الأمر. عدم قدرة هذه الحركة على الانتشار كثيراً خارج حدودها يرجع أولاً لأنها بسّ دعواها على تعاليم دينية معينة ليس لها أتباع إلا في دول قليلة أخرى.

إلا أنها أظهرت لنا كيف يمكن أن يكون لحركة غيرية راديكالية صدى في الجنوب وأن تظهر قوة سياسية كبيرة، فقد أصبحت، من ناحية الشكل، نموذجاً تحتذي حركات أخرى من هذا النوع، ولا يعني ذلك أن حركات كأوم شينريكيو (الحقيقة المطلقة) في اليابان، أو القاعدة قلّدت حركة الخميني عن وعي، إلا أنها استخدمت بعض آليات التنظيم الاجتماعي ذاتها وبعض الخطاب ذاته. واليوم هناك العديد من هذه الحركات،

بعضها قوى وبعضها صغير وأغلبها في الجنوب، ولكن يوجد كثير منها في الشمال كذلك. ما تمثله هو ضغط مستمر (لا يمكن التكهّن به في أغلبه) ضد ذلك الاستقرار الذي يعتمد عليه الشمال للحفاظ على مكانته المميزة؛ إنها قوة يتوقع أن يزداد أثرها وليس العكس في الخمسة والعشرين إلى الخمسين عامًا القادمة نظرًا للصراعات الفوضوية في نظام عالمي يمر بأزمة هيكلية. هذه الحركات شكل للتعبير عن الفوضى السياسية ولن تختفى إلا بإتمام الانتقال من نظامنا العالمي الحالي إلى النظام الذي سيخلف، وفي خلال ذلك ستظل تشغل الشمال عسكريًا.

أما الأداة الثانية للجنوب، وهي استراتيجية المواجهة المباشرة، فتختلف تمامًا عن استراتيجية الغيرية الراديكالية. قد نظن أن المواجهة هي العنصر الأكثر طبيعية في العلاقات بين الدول ولكن الواقع أن دول الجنوب الأضعف، عادة ما تتفادى مواجهة الغرب تحديدًا لأنها الأضعف. كثير من المواجهات استفزها الشمال الذي أراد أن يفرض شيئًا ما أو أن يمنع شيئًا ما قامت به دولة أخرى من الجنوب. أما ما أتحدث عنه فهو احتمال مواجهة مباشرة يستثيرها الجنوب.

المثال النموذجي هو صدام حسين والاحتلال العراقي للكويت. يبدو لي أن أفضل طريقة لفهم هذه المسألة ليست افتراض أن صدام حسين قد مسه جنون ما أو اعتباره ببساطة معتديًا أمنيًا على جاره. أعتقد أنه انتهج أسلوب بيسمارك في حساباته، أن يقوم بتحركات شطرنج جريئة تفضح ضعف الشمال وتقوى من شوكة الجنوب عسكريًا (في هذه الحالة على وجه الخصوص العالم العربي) والتهيئة لتغيرات مستقبلية في ميزان القوة العالمي.

عندما قام العراق بغزو الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 كان في مخيلة صدام حسين احتمالان حسب اعتقادي: أن العالم (أي الشمال والسعودية) لن يصدر عنه أي رد فعل وأنه سيخرج فائزًا من المغامرة أو أنها، في حالة تدخل العالم، ستنتهي بهدنة عند خط البدء؛ ولم يفكر في أنه سيخسر الحرب ويخسر سلطته ويرى قوات غربية

تحتل العراق. بالطبع، كما نعلم، ما حدث هو الخيار الثانى أى هدنة عند خط البدء، والمؤكد أن العراق كبل بتفتيشات وأوامر للقضاء على أسلحة الدمار الشامل ونعلم أن أعمال الأمم المتحدة فى هذا الصدد نجحت جزئياً كما فشلت جزئياً.

علينا أن نسأل لماذا لم تتقدم القوات تحت القيادة الأمريكية باتجاه بغداد فى عام 1991؟ كانت هناك أسباب تبدو مقنعة لحكومة الولايات المتحدة بأن ذلك لم يكن قراراً حكيماً: (1) فهو مكلف من الناحية العسكرية وغالباً ما كان سيؤدى إلى خسائر كبيرة فى الأرواح، وهو ما لن يتقبله الرأى العام الأمريكى بدوره، ويعيد ما يسمى عقدة فيتنام؛ (2) قد يكون من المستحيل وضع حكومة بديلة تستطيع أن تثبت استقرار البلاد وتماسكها، كما أنه لا تركيا ولا السعودية كانت تريد أن ينهار العراق، بسبب العواقب التى ستعانيها كلاهما لو قامت دولة كردية فى الشمال ودولة شيعية فى الجنوب؛ (3) أن حرباً طويلة ستزعزع مباشرة عدداً كبيراً من الأنظمة فى الشرق الأوسط بأكمله؛ (4) أن نظاماً بديلاً قد لا يستطيع البقاء إلا بمساندة جيش احتلال مؤقت بقيادة أمريكية مما قد يسبب مشاكل داخلية كبيرة فى الولايات المتحدة. مجمل كل هذه الاعتبارات هو أن الولايات المتحدة لم تقو، ببساطة، على غزو بغداد.

تحليل الصقور، الذى يسيطر على السياسة العالمية الأمريكية منذ الحادى عشر من سبتمبر والذى قد يستمر عدة سنوات قادمة، هو أن كل هذه الاعتبارات أصلاً باطلة وأن التصرف على أساسها يحقق لصدام حسين انتصاراً سياسياً. هذا هو سبب غزو الولايات المتحدة لبغداد الآن وقرىياً سنعرف من ستصدق نبوءته. إذا آلت الأمور إلى ما توقعه كل من صدام حسين وإدارة بوش الأولى فإن غزو بغداد سيؤدى إلى هزيمة سياسية كبرى للولايات المتحدة مما سيشجع دولاً جنوبية أخرى على أن تحذو حذو صدام حسين فى استراتيجيته البيسماركية الجريئة الحذرة. وفى كل الأحوال يمكننا أن نتيقن من أن حماسه دول الجنوب الأقوى للحصول على أسلحة نووية من أساسيات تكتيكاتها، فهى تعرف أنها لا تستطيع أن تنافس قدرة الولايات المتحدة النووية ولكنها تعترم أن يكون لها أسلحة قادرة على إلحاق ضرر يكفى لأن يجعلها قوة ردع. أما عن

محاولة الولايات المتحدة لاحتواء منع انتشارها، فأقل ما يقال إنها لا يمكن أن تنجح، فهي لم تنجح عندما كانت الولايات المتحدة أكثر قوة من اليوم، وقد نتوقع ظهور عشرات القوى النووية خلال العقد القادم.

العنصر الأخير في خزانة الأدوات الاستراتيجية للجنوب هي أداة لا تستخدم عن وعى، إلا أنها ربما تكون الأكثر تأثيراً من بين الأدوات الثلاث، ذلك أن الاستقطاب الاجتماعي الاقتصادي للنظام العالمي يقابله استقطاب ديموغرافي لم يحدث إلا في الخمسين سنة الماضية؛ فالحقيقة البسيطة هي أن دول الشمال لا يتناسلون بالأعداد التي تكفي لملء الاحتياجات الوظيفية والحفاظ على أعداد كافية من السكان في سن العمل، ليمدوا بهم برامج التحويلات الاقتصادية (التأمين الاجتماعي والرعاية الطبية بشكل رئيسي) في مقابل النسبة المتزايدة لمن تعدوا سن الخامسة والستين. الشمال يحتاج لمهاجرين... وبشكل ملح.

في الوقت ذاته الجنوب مكتظ ببشر لديهم بعض التدريب والتعليم وبعض الأموال ولا يجدون عملاً أو دخلاً مناسباً في بلادهم، ومستعدون بل متلهفون على الهجرة إلى الشمال. وأياً كان الأمر، ورغم حاجة الشمال إلى هؤلاء المهاجرين، فإنهم لا يتمتعون سياسياً بشعبية بين قطاعات الشعوب الغربية الذين يعتبرون أن المهاجرين يشكلون خطراً على التوظيف ومستوى الأجور وينخرطون في ممارسات ضارة بالمجتمع في هذه البلدان. هذا التعارض يؤدي إلى غموض موقف الحكومات الغربية المتكرر فيما يخص مسألة استقبال المهاجرين، فهم متذبذبون، وهذا يشجع، من وجهة نظر المهاجرين، الالتجاء لقنوات الهجرة غير الشرعية.

نتيجة هذا الوضع هناك موجة هجرة كبيرة من الجنوب إلى الشمال ستزيد في العقود القادمة، وعلى الرغم من وجود عقبات قانونية يتم تعزيزها باستمرار، فإن سيل الهجرة لم ينقطع بشكل عام بعد وصول المهاجرين غير الشرعيين وبعد أن يصبحوا جزءاً من الشبكة الاجتماعية المستمرة يحدث ضغط في الاتجاهين: إما من أجل تقنين

وضعهم أو من أجل عدم تقنيته، وهو ما يعنى أن الغرب يخلق مع مرور الوقت فئة كبيرة من الأشخاص يقطنون البلاد ولا يتمتعون بكامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ويتفاوت مقدار هذا الانتقاص في الحقوق من بلد شالي لآخر ولكن هذه الفئة موجودة وستكبر؛ ولنا أن نتوقع أن يتحول هذا إلى مصدر كبير للتوتر السياسى بداخل دول الشمال، سيكون له أثره على استقرار هذه البلاد، بل على قدرتها على تحقيق مصالحها في الصراع الشمالى الجنوبى.

انقسام دافوس وبورتو أليجرو

تأسس المنتدى الاقتصادى العالمى فى عام 1971 ويشار إليه عمومًا بدافوس، إذ إنه يجتمع هناك كل عام (باستثناء عام 2002)، ويصف نفسه بالمنظمة المستقلة العاملة على تحسين حال العالم، وذلك عن طريق عمل الشراكات فيما بين قادة الأعمال التجارية والسياسة والفكر وآخرين من قادة المجتمع لتحديد القضايا الرئيسية على الأجندة العالمية ومناقشتها والدفع بها. أما المنتدى الاجتماعى العالمى فانتظمت لقاءاته السنوية منذ عام 2001 فقط، ويشار إليه عمومًا ببورتو أليجرو وهى المدينة البرازيلية التى استضافت اجتماعاته الأولى، ويصف نفسه بأنه «ساحة مفتوحة للقاء مجموعات وحركات المجتمع المدنى المعارضة للبرالية الجديدة، ولعالم يهيمن عليه رأس المال أو أى شكل من أشكال الإمبريالية، ولكن المنخرطة فى بناء مجتمع كونى مركزه الإنسان، وتجتمع هذه المجموعات لمواصلة التفكير ومناقشة الأفكار ديمقراطيًا بغية صياغة مقترحات وتبادل الخبرات بحرية، وإقامة شبكات من أجل العمل الفعال». يتباهى منتدى دافوس بانضمام أكثر من ألف من الشركات ذات الطابع العالمى بالأخص لعضويته، أما منتدى بورتو أليجرو فيتباهى بحشد أكثر من ألف من الحركات الاجتماعية من أوسع نطاق، والاختلاف فى القاعدة الاجتماعية للمنتدين شديد الوضوح.

تعارض روح دافوس مع روتو أأأرو أعارضاً مباشراً، فءافوس أنشأ لأكون أرضفة أأأاع لأصأاب النفوذ فى العالم، ومن سفلأقون بهم، الساعفن لتأسق أأأأهم نوعاً ما ولوضع برنامأ معفارى عالمى، أرنفة لكى أأأأ. أما روتو أأأرو فقد نشأ لأأأى ءافوس وفلسفته الضمنية وبرامأ الخاصة ورؤفته للمستقبل. شعار روتو أأأرو هو «أمة عالم أأر ممكن» أأر أأألف عن ماذا؟ العالم المقصوء بالطبع هو العالم كما أأصوره ءافوس ويطبقه.

كلا هذان الهكلفن بالطبع أأأافاء؛ ساءاء عامة تأمل أن أأشهدا الأأأفر علناً وأن أأأأهم، ولكن ءافوس أيضاً مكان لاسأأراض نزااءاء الألافة ومناقشأها وربا للأأفف منأا. هو مكان فمكن للشمال فى أن فعمل على أأءافه، على أمل أن أكون بالأوافق مع عءء من الزعماء الساسفن والاأأصاءفن والمأكرفن من الأناوب، أما روتو أأأرو فقد سعى لأأمعف الأركاء بأأى أطفاأها: العابرة للقومفاء والإألفمفة والمألفة، والأهم من ألك أنأا من كلا الأناوب والشمال، فهو أأأى فسعى لإعاءة هفكل النأام العالمى، وبشكل عام لأن فقف إلى أانب الأناوب فى أضافا الشمال-الأناوب. إلا أنه معنى كذلأ بشءة بالأفة بءاأل الشمال. لا موقف له أفال الصرااءاء الأارفة بفن الألافة وقد أأأألها بشكل عام أأى الآن.

كلاهما ءافوس وروتو أأأرو أركأا أأفر فى روأها، فى أفن أن ءافوس فمفل أأأر من روتو أأأرو للأفاظ على الوضع الراهن. كلاهما فقوم على منطق أن الأأفراف الهكلفة الكبرى ممكنة ووشفكة ومرأوب فى أءوأها، ولكن أأألف رؤفة كلفهما أأألاًفا أوأرفاً بل معاكساً أول ما فأب أن فكون علىه الأأفر وما فمكن أن فكون. فنها فمألان، فى لأفى وإن لفس ءائماً بوضوح فى لأأهم، رءوء الأفعال على نأام عالمى فمر بأزمة هكلفة، ومن أم أأأعب بشكل فوضوى، فبب أن أأأذ فى أفاراف ساسفة وأألاففة أأفففة فكون لها فمكانفة أأفففة للأأفر على الأأفة.

أى مستقبل للعالم؟

لا يعرف الانقسام بين روح دافوس وروح پورتو أليجرو تحديدًا جغرافيًا، وهو بالتأكيد الانقسام الأكثر عمقًا إذ إنه معنى بمستقبل العالم في الخمسينات عام القادمة وليس فقط الخمسة والعشرين إلى الخمسين عامًا؛ ولكن المسار الفعلي لهذا الانقسام مقيد بشكل وثيق بتطور الانقسامين الآخرين في العقود القادمة - الانقسام بين أعضاء الثلاثية والانقسام الخاص بالشمال والجنوب - وسيتأثر بها جدًا.

حيث إن المستقبل غير محدد، فأكثر ما يمكن فعله هو الإشارة إلى مواضع التغير الحاد المفاجئ في العقد القادم:

- من الجائز تمامًا أن تستخدم، نتيجة لحرب العراق الثانية، الأسلحة النووية وأن تشيع كوسيلة حرب، وإذا ما حدث ذلك قد نتوقع زيادة سريعة في الانتشار.

- قدرة الدولار على أن يظل عملة الاحتياطي الحقيقية الوحيدة في العالم قد تنتهى نهاية مفاجئة، فهي الآن تعتمد على الإيوان باستقرار اقتصادى أكبر في الولايات المتحدة، مقارنة بالعضوين الآخرين في الثلاثية، وقد أتاح ذلك للولايات المتحدة ميزة اقتصادية كبرى؛ ولكن نظرًا لحجم الدين الأمريكى يمكن لأى انهيار فى الثقة أن يؤدى إلى سحب سريع للأموال غير الأمريكية من الاستثمارات الأمريكية، وينشأ مرة واحدة، نظام احتياطي نقدي ثلاثى.

- رغم قوة اليورو واحتمال انضمام الممتنعين (بريطانيا العظمى والسويد والدنمارك) قريبًا، لدى أوروبا مشكلتان متداخلتان، حلها ليس سهلاً: ضرورة إقامة هيكل سياسى مسئول من أى نوع، وحصارها من قبل المتقدمين. هذان الضغطان لا يسيران بالضرورة فى الاتجاه ذاته، فإذا لم تستطع أوروبا أن تقيم هيكلًا سياسيًا قابلاً للحياة، سيكون من شأن ذلك إضعافها فى الصراع بين أعضاء الثلاثية. مصالح أوروبا فى السماح لدخول دول أوروبية من الشرق والوسط، لا تتفق بالضرورة ومصالحها فى

توثيق الروابط مع روسيا، والفشل في التوصل إلى تفاهم مع روسيا أيضًا سيضعفها في صراع الثلاثية الداخلى.

- كل من روسيا والصين قوة عظمى إلا أنها أضعف مما يمكن أن يكونا عليه أو بما ترغبان فيه. كلاهما يعاني من مشكلة الإبقاء على وحدة الدولة وتوسيع قاعدة مشروعاتها المنتجة وتعزيز قواتها المسلحة؛ وإذا ما نجحتا في هذين المجالين ستغير جيو سياسة العالم بشكل مفاجئ، أما إذا فشلتا فسوف تتردد أصدااء الفوضى في أرجاء العالم.

- قوة الاندفاع لتوحيد الكوريتين بمثل قوة الاندفاع لتوحيد الألمانيين آنذاك. الحالتان غير متطابقتين والحالة الكورية تستلهم ملاحظات الكوريين لما حدث في ألمانيا، لكن الأجيال الجديدة بدأت تصل إلى السلطة، والمؤكد أن توحيد الكوريتين موجود على الأجنحة بشكل أو آخر. يمكن أن تكون كوريا موحدة قاعلاً قوياً في شرق آسيا، ويمكن أن تزيد من احتمال تشكيل ثلاثى شرق آسيوى مكون من الصين وكوريا واليابان، حتى لو لمجرد أن وجود كوريا يهدئ من التوتر الحتمى بين الصين واليابان. يمكن لكوريا موحدة أن تحدد راديكالياً من الدور الأمريكى العسكرى في شرق آسيا.

- شكلت السعودية وباكستان، من عدة نواح، دعائم للهياكل الحالية في الشرق الأوسط، كلتاهما استطاعت تاريخياً أن تعادل بين حاجات النخبة المؤيدة للغرب الراغبة في التحديث وشعب شديد التأسلم، وقد فعلتا ذلك عن طريق الاحتفاظ بعلاقة غامضة مع الولايات المتحدة. أعمال بن لادن موجهة بشكل واضح لتدمير هذه النظم، ويبدو أن بن لادن قد جند جورج بوش إلى جواره بدفعه لينهى هذا الغموض بين النظامين. انهيار أى من النظامين، بالأحرى لهما، سيكون له أثر الكر في العالم الإسلامى بأكمله من المغرب حتى إندونيسيا ومن أوزبكستان حتى السودان.

- ثمة دمدمة ثورة في أنحاء أمريكا اللاتينية في البضعة أعوام الماضية في الأرجنتين والإكوادور والبرازيل، وهذه مجرد أمثلة على الأماكن الأكثر بروزاً. إن عملية ترويض

الولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية، بالمشاريع الكبرى في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، قد تنهار هي الأخرى مرة واحدة في فناء الولايات المتحدة الخلفى، مما قد يعجل بتحقيق ميزة لأوروبا واليابان.

- من شأن الكثير من هذه التغيرات أن يقوى قبضة أنصار روح پورتو أليجرو، إلا أن الحركة يكتنفها هيكل غير محكم مع غياب خصوصية لبرنامجها الإيجابى، وهى كذلك مهددة بالسقوط، ولكن إن لم يحدث فقد تجد نفسها فى موقف قوى جدًا بحلول عام 2010 تقريبًا.

هذا أقصى حد لتبين الانقسامات الجيوسياسية للقرن الحادى والعشرين. أى مستقبل للعالم؟ الإجابة غير مؤكدة، ولكن المؤكد أننا جميعًا، فرديًا وجماعيًا، نؤثر على المستقبل أكثر مما نظن، لأننا تحديدًا نعيش فى عصر تحولات، عصر تشعبات فوضوية، عصر اختيار.

الهوامش

(1) انظر Kenichi Ohmae, Triad Power: The Coming Shape of Global Competition (New York: Free Press, 1985)

(2) للاطلاع على الوثائق القديمة انظر The Trilateral Countries in the International Economy of the 1980s (New York: Trilateral Commission, 1982)

(3) للاطلاع على مادة عن سبعينيات القرن العشرين فترة «نمو مكبوح وتغير هيكل مكثف وعدم استقرار سياسى متفاقم»، انظر:

Folker Fröbel, "The Current Development of the World-Economy: Reproduction of Labor and Accumulation of Capital on a World Scale", Review 5, no. 4 (Spring 1982): 507-55

(4) انظر عملي "Friends as Foes," Foreign Policy, no. 40 (Fall 1980): 119-31

(5) رغم كل ما يقال عن مزايا التجارة الحرة من كلام كان لكل عضو من أعضاء الثلاثية سياسات حمائية متكررة وحقيقية، وصفها ستانلى فيشر، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولى فى التسعينيات بـ «الفضائح»

"Rich Nations Are Criticized For Enforcing Trade Barriers", New York Times, (September 30, 2002)

(6) انظر الفصل الأول

(7) يقدر 95% من دين اليابان بأنه مملوك محلياً واليابان ليست مضطرة للتخلف عن تسديده بل يمكنها ببساطة تحريك الصحافة المطبوعة ("World Report – Japan, Financial Times, September 30, 2002, 1).

(8) جاء في تقرير الفاينانشيال تايمز عن الوضع في اليابان «منذ الفقاعة» (Japan 2000, September 2002, 30) أن اليابان تظل تعاني من صدمة اقتصادية عميقة ولكن من وجهة نظر أغلب الناس، على الأقل الذين لم ينضموا حتى الآن إلى الصفوف المتزايدة من العاطلين عن العمل، نادرًا ما شهدوا زمنًا أفضل من ذلك.

(9) كتب تيتونج سو دراسة دقيقة عن شبكات التجارة العالمية في الأعوام 1928 و1938 و1960 و1999، ووجد أن نمط عام 1999 يقترب أكثر من ذلك في عام 1938 من الأنماط في الأعوام 1928 أو 1960 وذلك أنه أكثر تقسيمًا رغم التوسع في حجم التجارة. (Myth and Mystery of Globalization, Review 25, no. 4 [2002]) "أما الآن فالعولمة أو على الأقل عولمة التجارة، هي كنجوم الليل، خيالات عن الواقع من الماضي أو ربما المستقبل.

(10) لنقاش متوازن عن درجة تحرك شرق آسيا نحو بناء إقليمي، وهو أبطل من أوروبا لكن يمضي بخطى ثابتة، انظر :

"A Three Bloc World? The New East Asian Regionalism" John Ravenhill,

(International Relations of the Asia-Pacific 2, no.2 [2002]: 167-95)

(11) يرى سو Su في Myth and Mystery of Globalization أنه كان هناك، ومنذ عام 1999، تحط بين كتلتى الولايات المتحدة واليابان فيما يخص العلاقات التجارية، ولكن مع كتلتى ألمانيا وفرنسا لم نجد ذلك إلا قليلًا.

الخاتمة

1. الحرب المبررة أخلاقياً

15 فبراير 2003

قادر جورج بوش القوات الباسلة إلى المعركة في حرب مبررة أخلاقياً ضد طاغية مستبد، ولن يتراجع، مهما رأى أو فعل قادة أوروبيون جبناء أو فاسدون ورموز دينية كبرى حول العالم وجمهوريات متقاعدون وأصدقاء سابقون آخرون للحرية والولايات المتحدة. لم يسبق أن كانت حرب عرضة لكل هذا النقاش المسبق، أو حظيت بمساندة من الرأي العام العالمي بهذه الضائلة. لا يهم! فقرار الحرب تم اتخاذه في البيت الأبيض منذ أمد طويل بحسابات القوة الأمريكية.

علينا أن نسأل أنفسنا لماذا؟ بدايةً، علينا أن نتخلى عن نظريتين رئيسيتين عن دوافع الحكومة الأمريكية قدمتا بالاحاح: النظرية الأولى قدمها المؤيدون للحرب الذين يقولون أن صدام حسين طاغية شرير ويمثل خطراً مباشراً على السلام العالمي، وكلما أسرعنا في مواجهته أمكن منع وقوع الضرر الذي ينوي إحداثه؛ والنظرية الثانية يطرحها أساساً المعارضون للحرب ويقولون إن الولايات المتحدة يهملها السيطرة على عالم النفط،

والعراق عنصر أساسى فى ذلك وإسقاط صدام حسين سيضع الولايات المتحدة فى وضع المتحكم.

كلتا النظريتين لا تصمدان أمام النقد أو التحليل، فالتاس فى أنحاء العالم متفقون على أن صدام حسين طاغية شرير ولكن قلة مقتنعة بأنه يمثل خطراً مباشراً على السلام العالمى، وأغلب الناس يعتبرونه لاعباً حريصاً فى اللعبة الجيوسياسية. إنه يكدر ما يسمى أسلحة الدمار الشامل، ولكن من غير المحتمل أنه سيستخدمها ضد أحد فى الوقت الحالى خوفاً من الانتقام. احتمال استخدامه لها أضعف بالتأكيد من احتمال استخدام كوريا الشمالية لها. هو فى مأزق سياسى ضيق ولو لم يحدث شيئاً على الإطلاق لظل، غالباً، عاجزاً عن الخروج منه. أما عن علاقاته بالقاعدة فالموضوع برمه يفتر إلى المصادقية، قد يتلاعب القاعدة تكتيكياً وهامشياً ولكن ليس بعشر مقدار ما فعلته الحكومة الأمريكية لمدة طويلة؛ وعلى كل، فى حال اشتدت قوة القاعدة فاسمه يقترب من قمة قائمة المرشحين للتصفية من قبلهم بصفته مرتدًا. اتهامات الحكومة الأمريكية دعائية ولا تفسر شيئاً، أما الدوافع فينبغى البحث عنها فى أماكن أخرى.

وماذا عن رأى البديل القائل إن الموضوع كله متعلق بالنفط؟ لا شك فى أن النفط عنصر حاسم فى الاقتصاد العالمى، ولا شك أيضاً فى أنه الولايات المتحدة، مثل كل القوى الكبرى الأخرى، تود أن تسيطر على وضع النفط قدر استطاعتها، ولا شك أن فى حال إسقاط صدام حسين ستكون هناك إعادة توزيع لأوراق النفط، ولكن هل تستحق اللعبة كل هذه المجازفة؟ ثمة ثلاثة أمور مهمة فيما يتعلق بالنفط: المشاركة فى أرباح صناعة النفط، ضبط سعر النفط العالمى (لما لذلك من أثر على كل أنواع الإنتاج الأخرى)، والوصول إلى المخزون (مع إمكانية منع آخرين)، والولايات المتحدة متمكنة من الأمور الثلاثة تماماً فى الوقت الحالى؛ فشركات البترول الأمريكية لها حالياً نصيب الأسد فى الأرباح العالمية، والسعر العالمى يتم ضبطه أغلب الوقت حسبما تفضله الولايات المتحدة منذ عام 1945 بفضل مجهودات الحكومة السعودية، كما أن الولايات المتحدة تحكم سيطرتها على المخزون العالمى للنفط، وربما أمكن تحسين وضع الولايات

المتحدة فى كل من هذه المجالات، ولكن هل يستحق هذا التحسن البسيط كلفة الحرب المالية والاقتصادية والسياسية؟ وتحديدًا لأن بوش وتشينى يعملان فى مجال النفط فلا بد من أنها يدركان مدى ضالة المزايا التى يمكن الخروج بها. لا يمكن للنفط، فى أفضل الأحوال، إلا أن يكون مصلحة ثانوية فى مهمة من أجل أهداف أخرى.

فلمّا إذا إذن؟ نبدأ بالصقور وما يفكرون به. إنهم يرون أن الوضع العالمى للولايات المتحدة فى انحسار مستمر منذ حرب فيتنام على الأقل، ويعتقدون أن أبسط تفسير لهذا الانحسار هو أن الحكومات الأمريكية كانت ضعيفة ومتذبذبة فى سياساتها العالمية (هذا ما يعتقدونه أيضًا عن إدارة ريجان وإن كانوا لا يجروّون على قوله علنًا)، ويرون لذلك علاجًا بسيطًا: على الولايات المتحدة أن تفرض نفسها بقوة وتظهر إرادتها الحديدية وتفوقها العسكرى الساحق، وحينذاك سيترف العالم بالتفوق الأمريكى فى كل شىء وسيقبله. سيتكيف الأوروبيون مع الأمر وستتخلى القوى النووية المحتملة عن مشروعاتها وسيعود الدولار ليرتفع عاليًا، والإسلاميون الأصوليون سيتلاشون أو سيسحقون وسندخل عصرًا جديدًا من الرخاء والربح.

يجب أن نفهم أن الصقور مؤمنون فعلاً بكل ذلك، وعن يقين وبإصرار، وهذا سبب عدم مبالاتهم بالنقاش العام حول العالم عن مدى حكمة شن حرب، إنهم يصمون آذانهم لأنهم مطمئنون تمامًا إلى أن كل الآخرين مخطئون وأنهم قريبًا سيدركون خطأهم، والمهم أن نلاحظ عنصرًا إضافيًا فى ثقة الصقور بأنفسهم، إنهم يؤمنون بأن انتصارًا عسكريًا سريعًا وسهلاً نسبيًا سيتحقق - حرب تستغرق أسابيع لا شهرًا ولا أكثر من ذلك بكل تأكيد، ويتجاهلون ببساطة أن كل الجنزالات المتقاعدین البارزين فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عبروا عن شكوكهم علنًا حول هذا التقسيم العسكرى، أما الصقور (وكلهم من المدنيين تقريبًا) لا يعباون حتى بدحض الحجج المقدمة.

أسلوب إدارة بوش فى الاندفاع بأقصى سرعة كان له بالفعل أربع عواقب سلبية كبرى على وضع الولايات المتحدة العالمى. من لديه أدنى معرفة جيوسياسية يعرف أنه

بعد عام 1945 كان التحالف الأكثر إثارة لقلق الولايات المتحدة هو تحالف فرنسا وألمانيا وروسيا، وكانت السياسة الخارجية الأمريكية موجهة لكى تحول دون ذلك، وكلما كانت هناك أقل إشارة عن احتمال قيام هذا التحالف، كانت الولايات المتحدة تعيى جهودها لإبعاد أحد أطرافه الثلاثة على الأقل. هذا ما حدث إبان أول تلميحات ديجول لموسكو بين عامى 1945 و1946، وعندما أعلن فيل برانت عن سياسة التقارب^(*). تعددت الأسباب التى صعبت تشكيل مثل هذا التحالف، أما جورج بوش فقد أزاح العقبات وحقق هذا الكابوس للولايات المتحدة، ف لأول مرة منذ عام 1945 اتحدت هذه القوى الثلاث علناً ضد الولايات المتحدة فى قضية كبرى، وكان تأثير رد الفعل الأمريكى الرسمى على هذا الموقف العلنى هو تعزيز التحالف أكثر. وإذا كان دونالد رامسفيلد يعتقد أن التلويح بدعم ألبانيا ومقدونيا أو حتى بولندا والمجر فى وجه فرنسا وألمانيا وروسيا سيبعث القشعريرة فى الثلاثى الجديد، فلا بد أن يكون ساذجاً بالفعل.

الضربة المنطقية المضادة لمحور بين باريس وبرلين وموسكو هى أن تدخل الولايات المتحدة فى تحالف جيوسياسى مع الصين وكوريا واليابان؛ الصقور الأمريكيون يؤكدون عدم تحقق تحالف كهذا بسهولة، فقد استفزوا كوريا الشمالية لتظهر أنيابها الحديدية، وأعضاء كوريا الجنوبية بعدم الاهتمام بمشاغلها اهتماماً جاداً، وأثاروا شكوك الصين أكثر من ذى قبل، ودفَعوا باليابان للتفكير فى أن تصبح قوة نووية. برافو!

ثم هناك النفط؛ فالتحكم فى سعر النفط العالمى هو القضية الأهم فى القضايا الثلاث المتعلقة بالنفط كما أسلفنا، وكان دور السعودية رئيسياً فى ذلك وقد قامت به نيابة عن الولايات المتحدة على مدار خمسين عاماً لسبب بسيط، وهو أن الأسرة الحاكمة كانت فى حاجة إلى حماية الأمريكيين العسكرية. أما اندفاع الولايات المتحدة إلى الحرب وأثرها السريع الواضح على العالم العربى، وازدراء الصقور الأمريكيين العلنى للسعوديين،

(*) Ostpolitik.

ودعم إدارة بوش الكاسح لرئيس الوزراء أرييل شارون، كل ذلك جعل السعوديين يتساءلون، بصوت عال، ما إذا كان دعم الولايات المتحدة بمثابة عبء ثقيل في أعناقهم بدل أن يكون وسيلة لإبقائهم في السلطة؛ ولأول مرة في البيت الملكي يبدو أن الفصيل المؤيد لتخفيف الروابط مع الولايات المتحدة قد أصبحت له اليد العليا. لن تجد الولايات المتحدة بديلاً للسعوديين بسهولة. تذكروا أن السعوديين كانوا دائماً أهم بالنسبة للمصالح الجيوسياسية الأمريكية من إسرائيل. الولايات المتحدة تدعم إسرائيل لأسباب سياسية داخلية أما النظام السعودي فتدعمه لأنها كانت بحاجة إليه؛ الولايات المتحدة تستطيع أن تحيا دون إسرائيل ولكن هل تستطيع أن تنجو من الاضطرابات السياسية في العالم الإسلامي، دون الدعم السعودي؟

وفي الأخير فقد حاولت الإدارات الأمريكية باستماتة خمسين عاماً أن توقف الانتشار النووي، أما إدارة بوش فاستطاعت في عامين فقط أن تدفع كوريا أولاً، والآن إيران، للإسراع في برامجها دون أن تخشى الجهر بذلك. أما إذا استخدمت الولايات المتحدة أسلحتها النووية في العراق، كما ألمحت بذلك، فلن يكون ذلك مجرد كسر للتأبؤ، بل ستضمن بدء سباق سريع بين عشرات الدول الأخرى لتمتلك هذه الأسلحة.

إذا سارت حرب العراق على ما يرام بالنسبة للولايات المتحدة فقد تستطيع أن تسترد بعض ما خسرت في هذه الانتكاسات الجيوسياسية الأربع، أما إذا ساءت الأمور فستتضاعف على الفور كل السلبات. كنت أقرأ مؤخراً عن حرب القرم التي خاضتها بريطانيا العظمى وفرنسا ضد الطاغية الروسية باسم الحضارة والمسيحية ومن أجل الحرية. كتب مؤرخ بريطاني عن دوافع نشوبها في عام 1923: «ما يدينه الإنجليز، يستحق الإدانة، لو أنه حدث أصلاً». وقد كانت «التايمز» اللندنية في عام 1853 من أشد المؤيدين للحرب، وفي عام 1859 أعرب محرروها عن أسفهم قائلين: «لم يسبق أبداً تبديد جهد عظيم مثل هذا من أجل هدف بهذه التفاهة، وإننا، دون كثير من التردد،

نعترف أن جهدًا جبارًا راح هدرًا وتضحيات لا تحصى قدمت عبثًا. عندما يترك بوش منصبه سيترك الولايات المتحدة وحالها أضعف كثيرًا مما كانت عليه عندما جاء، وسيكون قد حول انحذارًا بطيئًا إلى انحذار أسرع كثيرًا. فهل ستكتب النيويورك تايمز مقالًا افتتاحيًا مماثلًا في عام 2005؟

2. الصدمة والرعب

أبريل 2003

وعد الصقور الأمريكيون بأن الضربة الاستباقية على العراق ستبعث "الصدمة والرعب"، فهل حققوا ذلك؟ هذا ما يظنونه، لكن من الذى كان المفترض أن يصدّم ويرتعب؟ أولاً النظام العراقى وأنصاره فى الداخل. انتصرت الولايات المتحدة عسكرياً بسرعة، والذين تنبأوا منا (شخصيات عسكرية عديدة وأنا كذلك) بأن حرباً طويلة وصعبة كانت هى الاحتمال الأكبر، تبين أنهم كانوا على خطأ. عندما اختفت القيادة العراقية العليا انهارت البنية العسكرية إلا أن الانتصار العسكرى السريع نسبياً يبطل التبرير الرسمى الأمريكى وهو أن النظام العراقى كان يشكل تهديداً مباشراً وخطراً على جيرانه وعلى الولايات المتحدة.

هل يستتبع ذلك أن من ظنوا أنها كانت حرباً عبثية كانوا مخطئين فى كل شىء؟ لا أعتقد ذلك. فى الفصل الأول من هذا الكتاب (الذى كتبه فى منتصف عام 2002) بدأت بالجميل الآتية: «هل نفوذ الولايات المتحدة فى تدهور؟ قلة من الناس تصدق اليوم مثل هذا القول. والوحيدون الذين يصدقونه هم صقور الولايات المتحدة الذين تعلو أصواتهم منادين بسياسات تعكس مسار هذا التدهور»؛ والصقور مطمئنون الآن بأنهم نجحوا فى عمل ذلك، وثقتهم بالنفس متضخمة ويبدو أنهم تبنا شعار نابليون: الجرأة، الجرأة، الجرأة دائماً»؛ نجح هذا الشعار مع نابليون... ولكن إلى حين.

لم ينتظر الصقور حتى نهاية القتال لبدأوا حملة ضد سوريا، وقد وقع الاختيار على سوريا لأن الولايات المتحدة تعتبر سياستها الخارجية غير ودية وأن لها دوراً رئيسياً في الشرق الأوسط وأنها عاجزة عسكرياً، وبعد عدم توصلها لأسلحة دمار شامل في العراق (حتى اليوم على الأقل) تعتقد الحكومة الأمريكية الآن أنها يمكن أن تكون موجودة في سوريا، وقد لقبها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بـ«الدولة المارقة»، أما الرئيس بوش فنصيحته للسوريين بسيطة: عليكم أن تتعاونوا مع الولايات المتحدة.

لقد انتقلت الولايات المتحدة من أفغانستان إلى العراق دون إحراز إنجاز أكبر من إسقاط النظام السابق وتسليم السلطة إلى عدد من أمراء الحرب المحليين، باختصار لقد أوجدت الولايات المتحدة ما يسمى في أماكن أخرى «الدولة الفاشلة». هل هذا ما ستفعله الآن في العراق منتقلة منها إلى مكان آخر؟ هذا جائز، وإذا كان الدور على سوريا، فمن بعدها؟ فلسطين والسعودية أم كوريا الشمالية وإيران؟ لا شك أن نقاشاً ساخناً يدور حالياً في داخل مجالس النظام الأمريكي حول الأولويات. ولكن السعى وراء تهديدات عسكرية أخرى لا يبدو مطروحاً، بل يبدو أن الصقور مطمئنون بأنهم سيطروا على مستقبل العالم (أو أن هذا ما يجب أن يكون) ولم تظهر عليهم بادرة شك في حكمة أفعالهم، فأياً كان الأمر، ما عدد قوات البابا؟ حسب عبارة ستالين الشهيرة.

ومع ذلك يجب أن ننظر إلى الأولويات كما رتبها الصقور، فالأولوية الأولى تبدو إعادة تشكيل الشرق الأوسط وهذا يشمل ثلاثة عناصر رئيسية: القضاء على الأنظمة المعادية للولايات المتحدة، وتقويض سلطة السعودية (وربما وحدة أراضيها) وفرض حل على الفلسطينيين بإجبارهم على القبول بحل من نوع المقاطعات أو الكانتونات، وهذا هو سبب إثارة الصقور لقضية سوريا على أنها تمثل «خطرًا جديدًا» على أمن الولايات المتحدة.

وبينما إعادة تنظيم الشرق الأوسط ماضية تفضل الولايات المتحدة - حسبها أعتقد - أن تجمد الوضع في شمال شرق آسيا، فالعمل العسكري الفوري له مخاطره،

ويأمل الصقور في الاستفادة من الصين لتقنع كوريا الشمالية بعدم المضي قدماً في سعيها النووي. يمكن أن نعتبرها هدنة مؤقتة، تتيح للصقور وقتاً للتعامل مع قضايا أخرى أولاً ثم بعد ذلك مع كوريا الشمالية عندما يتفرغون لذلك، فلا نية لديهم أن يسمحوا للنظام في كوريا الشمالية بأن يبقى.

وحدسى أن الأولوية الثانية للجبهة الداخلية؛ فالصقور يريدون ألا تتسع ميزانية الحكومة الأمريكية لأى شىء آخر غير الإنفاق العسكرى وسيتحركون على كل الأصعدة لخفض كل المصروفات الأخرى - بخفض الضرائب الفيدرالية وخصخصة أكثر ما يمكن من التأمين الاجتماعى والصحى، كما يريدون تحجيم سبل تعبير المعارضة فى الداخل - لإفساح المجال لأنفسهم للتصرف مع باقى العالم وإحكام قبضتهم على السلطة للأبد. والقضية ذات الصدارة هى تثبيت ما يسمى قانون باتريوت الذى يوجد به فقرة تحدده بثلاث سنوات فقط. حتى الآن استخدم القانون أساساً ضد العرب والمسلمين ولكن يتوقع من السلطات الفيدرالية أن توسع نطاقه تدريجياً، وبالنسبة لهاتين الجبهتين ستكون انتخابات عام 2004 ذات أثر حاسم.

أما أوروبا، فالأرجح أنها الأولوية الثالثة. كسر ظهر أوروبا يبدو أشق على الصقور من الشرق الأوسط أو المعارضة الأمريكية، فغالباً سينتظرون بعض الوقت حتى ينتشر الأثر الكافى للصدمة والرعب ليضعف الإرادة الأوروبية تماماً. وفى وقت فراغهم قد يطلب الصقور إرسال قوات إلى كولومبيا أو يفكرون فى غزو جديد لكوبا أو يستعرضون عضلاتهم بأى طريقة حول العالم.

ويجب القول إن الصقور لا يعرفون التواضع: الجراءة فالجراءة ثم الجراءة. كما أننى قلت فى الفصل الأول إن الولايات المتحدة «قوة عظمى وحيدة تفتقر للنفوذ الحقيقى، وقائد عالمى لا يجد من يتبعه ولا يحترمه إلا قلة، أمة تنزلق خطاها بشكل خطير وسط فوضى عالمية لا تستطيع السيطرة عليها». اليوم أعيد تأكيد هذا التقييم، خصوصاً فى ظل الغزو العسكرى الأمريكى للعراق، وأستند فى رؤيتى على اعتقادى بأن تدهور مكانة

الولايات المتحدة في النظام العالمي إنما هو تدهور هيكل وليس نتيجة لمجرد أخطاء في السياسة ارتكبتها إدارات أمريكية سابقة. صحيح أنه لا يمكن عكس مساره، إنما يمكن التعامل معه بذكاء، وهذا بالضبط ما لا يحدث حالياً.

للتدهور الهيكلي عنصران، عنصر اقتصادي وعنصر سياسي ثقافي؛ أما بالنسبة للعنصر الاقتصادي فهو بسيط في الحقيقة. بمعيار القدرات الأساسية - وهي رأس المال المتاح والمهارات البشرية والقدرة على البحث والتطوير - تعتبر أوروبا الغربية واليابان/ شرق آسيا نداءً على مستوى المنافسة مع الولايات المتحدة. الميزة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية - الاتكاء على استخدام الدولار احتياطياً نقدياً - تراجع وغالباً ستختفى تماماً عما قريب. سترجم الميزة الأمريكية في المجال العسكري إلى عائق طويل المدى في المجال الاقتصادي إذ إن رأس المال يحول من المشروعات المنتجة. عندما يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي من كساده الطويل، من الأرجح أن يكون أداء المشروعات الأوروبية الغربية، واليابانية/ الشرق آسيوية أفضل من مثيلاتها في الولايات المتحدة.

أبطأت الولايات المتحدة وتيرة هذا الانحسار الاقتصادي الزاحف على مدى ثلاثين سنة مقارنة بمنافسيها مستخدمة في ذلك السبل السياسية الثقافية. فقد أسندت حاجتها على بقايا شرعيتها كزعيمة للعالم الحر واستمرار وجود الاتحاد السوفيتي. انهياره فند هذه الحاجة بشدة وأطلق الفوضى متنامية في النظام العالمي؛ الحروب «العرقية» في الاتحاد السوفيتي السابق ويوغوسلافيا، والحروب الأهلية في دول أفريقية متعددة، وحربان في الخليج، وسرطان الحرب الأهلية الكولومبية المتفشى، والركود الاقتصادي الحاد في عدد من دول العالم الثالث.

تحت إدارة كل من رونالد ريغان وجورج بوش الأب وبيل كلينتون، استمرت الولايات المتحدة في التفاوض مع أوروبا الغربية واليابان/ شرق آسيا ليظلوا إلى جانبها في الصراعات الجارية أساساً بين الشمال والجنوب ولا يبتعدوا كثيراً. أما الصقور بقيادة جورج بوش الابن فتخلصوا من هذه الاستراتيجية واستبدلوها باستعراضية فردية.

انزعج الناس في كل مكان، والانتصار الأمريكى على صدام سيجعلهم ينزعجون أكثر، وهذا ليس رغم رعب العالم وإنما بسببه.

أما عن الشرعية فهناك ملاحظتان: في شهر مارس اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب مشروع قرار من مجلس الأمن للأمم المتحدة كانت قد قدمته آملة في أن يدعم التصويت المهجوم على العراق. كانت تلك قضية شديدة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة، فبذلت أقصى جهدها مع تكرار المكالمات الهاتفية من جورج بوش لقادة حول العالم. كانت المرة الأولى خلال الخمسين عامًا التي لم تستطع فيها الولايات المتحدة أن تحصل على أغلبية تسعة أصوات فقط في مجلس الأمن. كانت مهانة شديدة.

والملاحظة الثانية هي استخدام كلمة «إمبريالي». قبل حوالى عامين كان الحديث عن الإمبريالية من اختصاص اليسار العالمى، ثم فجأة بدأ الصقور استخدام اللفظ على أنه إيجابى، ثم استخدمه الأوروبيون الغربيون، وهم لا علاقة لهم باليسار بالمرّة، تعبيرًا عن قلقهم من أن الولايات المتحدة تتصرف وكأنها قوة إمبراطورية. ومنذ سقوط صدام حسين، فجأة، أصبحنا نجد الكلمة في كل خبر. الإمبريالية كلمة ضد الشرعية حتى لو ظن الصقور أن من الذكاء تأكيدها.

في تاريخ العالم، لم تكن القوة العسكرية أبدًا كافية للحفاظ على التفوق. لا بد من الشرعية، أو على الأقل، شرعية يعترف بها جزء كبير من العالم. أما الصقور الأمريكيون بحرهم الاستباقية فقد أوهوا أساس الأحقية الأمريكية في الشرعية، وهكذا أضعفوا الولايات المتحدة، بما لا يرجى إصلاحه، في الساحة الجيو سياسية.

المؤلف في سطور:

إيمانويل فالرشتاين

هو عالم اجتماع أمريكي، صاحب نظرية المنظومات العالمية، ومؤرخ وباحث متقاعد بجامعة «يال». أسس مركز «فرنان برودال» لدراسة الاقتصاديات والأنظمة التاريخية والحضارات بجامعة «بينجهامتون» بنيويورك. وهو أيضا باحث منتم إلى «دار علوم الإنسان» (باريس) وقد ترأس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. من مؤلفاته العديدة: «بعد الليبرالية» و «مقدمة لتحليل أنظمة العالم» آخرها «الكونية الأوروبية، من الاستعمار إلى حق التدخل».

الترجمة في سطور:

إيزيس عبد الحكيم قاسم

. خريجة كلية الآداب جامعة القاهرة ، قسم اللغة الألمانية ؛ حاصلة على درجة الماجستير من المعهد العالي العربي للترجمة في الجزائر ، التابع لجامعة الدول العربية ؛ عملت في عدد من الهيئات المصرية والدولية وهذا أول كتاب من ترجمتها .

المراجع في سطور:

طلعت الشايب

كاتب و مترجم مصرى ، له أكثر من أربعين عملاً بين ترجمة ومراجعة ، من بينها :
«صدام الحضارات» و«فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى» و«حدود حرية التعبير»
و«الفنون والآداب تحت ضغط العولمة» و«الحرب الباردة الثقافية» و«الاستشراق
الأمريكى».

التصحيح اللغوي: معبتر الزيني

الإشراف الفني: محسن مصطفى